سلوك سعر الصرف الحقيقي وشروط التوازن
وأهداف سياســة الاقتصاد الكلــي

د. أحمد إبريهي علـي

الملخص

تراجع هذه الورقة الأبحاث الأخيرة وتجري تحليلاً إضافياً حول تحديد اسعار الصرف المرنة والحقيقية ، وتأثير سلوك سعر الصرف الحقيقي على القدرة التنافسية الدولية بالعلاقة مع شروط التوازن الخارجي . ويحقق البحث في القواعد الراسخة للسياسة النقدية التقليدية في ظل أنظمة اسعار الصرف المرنة والثابتة . لقد أجرى الباحث حساب اسعار الصرف الحقيقية الثنائية للدينار والدولار واليورو بأستخدام بيانات شهرية بدءاً من كانون الثاني 1999 للدولار واليورو ومنذ كانون الثاني 2004 للدينار . وقد ركز خاصة على ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي والمستوى المرتفع ، على نحو استثنائي ، للعائد على الموجودات المالية بالدينار ، مقارنة بالدولار . لقد دارت جهود البحث والمناقشة على الحقائق التجريبية لسعر الصرف الحقيقي وانحرافه عن المستويات التوازنية المفترضة حسب مبادئ تعادل القوة الشرائية واسعار الفائدة واستنتج البحث بأن سياسة اقتصاد كلي ترتكز على القطاع الحقيقي لا بد منها لتخفيف الأثار السلبية للهيمنة النفطية والتدفق المحتمل لرأس المال . وتوصلت ، أيضاً ، إلى ان السياسة النفدية ليست فاعلة لأدامة سعر صرف حقيقي مستقر في إقتصاد نامي صغير نمطي . إن الهيمنة النفطية ، وافتقار الأقتصاد الى العمق المالي ، ونظام للصرف يماثل مجلس العملة ، هذه العوامل تضيف الكثير لأضعاف السياسة النقدية المتعارف عليها عن أداء المهام المنتظرة منها .

ABSTRACT

This paper reviews the recent research works and conduct further analysis on the determination of flexible nominal and real exchange rates , and the effects of real exchange rates behavior or international competitive power in relation to the conditions of external balance . The paper inspects the standard rules of conventional monetary policy under flexible and pegged exchange rate systems . Bilateral real exchange rates of IRQD, US $ and EURO have been calculated using monthly data, since January 1999 for US $ and EURO and starting January 2004 for IRAD .

Particularly , The real appreciation of IRQD and the exceptional rise in differential return on IRQD denominated assets have been the main focus of the paper . The discussion and analytical efforts revolve around the empirical facts of the real exchange rate determination and its deviation from the supposed equilibrium level defined by PPP and interest rate parity . The paper concluded that a real sector- based macroeconomic policy is required to mitigate the negative effects of oil dominance and the potential capital inflow . Also, the monetary policy is not effective to sustain stable real exchange rate in a typical small open developing economy. Oil dominance , shallow financial sector , and currency board – like exchange rate system , These factors add more to paralyze conventional monetary policy .

المقدمـــة :

يرتبط سعر الصرف الاسمي بسوق الصرف وهو محكوم بعرض العملة الاجنبية والطلب عليها لأن دور الاحتياطيات الدولية قصيرالامد عادة . فالنقص المزمن في العرض يستنزفها ، كما ان العرض الزائد في حالة استمراره يؤدي الى تراكمها الى مستويات تتجاوز نطاق العقلانية من زاوية الاقتصاد الكلي. لكن لسعر الصرف آثاراً لايستهان بها عند ثباته أو تغيره كما ان لسياسات التحكم به نتائج في حجم السيولة المحلية لابد أن تنعكس في اسعار الفائدة وسواها. لما كان سلوك سعر الصرف الاسمي العائم متطايراً وقد يتقلب عنيفاً فان الحفاظ على سعر الصرف ثابتاً،بالمعنى الثنائي، قد تنجم عنه تقلبات واسعة في الاحتياطيات الدولية والسيولة المحلية، وهي الوجه المقابل لها، خاصة وان لسياسات التعقيم حدود فلا يمكن الغاء النتائج النقدية للتدخل في سوق الصرف بالكامل وبصفة مستديمة . واذا كان من الصعب التنبوء بسلوك سعر الصرف الاسمي في ظل الانظمة المرنة فالصعوبة اشد في تفسير سعر الصرف الحقيقي والتنبؤ به فضلاًعن السيطرة عليه . ولأن الأخير هو الأكثر حسماً في تعيين القدرة التنافسية الدولية والتوازن الخارجي واعمق صلة واوسع تشابكاً مع الاقتصاد الحقيقي، والانتاجية والتكاليف، فقد كان محوراً لهذا البحث والذي بدء بمراجعة مبادئ تعادل القوة الشرائية واسعار الفائدة مروراً بالنموذج النقدي ثم العلاقة السعرية والاطار الاوسع . وفي امعان النظر في العلاقة بين تغيرات سعر الصرف وتوازن الحساب الجاري . وقد جرت مراجعة لدراسات تجريبية سابقة وتقييم نتائجها . وايضا قدم البحث اختبارات لمدى انسجام اسعار الصرف مع تعادل القوة الشرائية واسعار الفائدة من خلال دراسة الدينار والدولار واليورو.

تعادل القوة الشرائية وسعر الصرف الحقيقي

من المبادئ النظرية في العلاقات النقدية الدولية الانطلاق من اسعار السلع والخدمات لفهم سعر الصرف. وعلى أن سعر الصرف التوازني بين عملة وأخرى، يعتمد في الأمد البعيد على المستويات النسبية لاسعارالسلع والخدمات في بلد ي العملتين. و ينسب مبدأ تعادل القوة الشرائية الى كتابات ريكاردو ومعاصريه في القرن التاسع عشر وأحياه Cassel عام 1921. ويرجع به البعض الى اسبانيا في القرن السادس عشر. وسيلة لجأوا اليها لتبرير الربا على القروض التجارية، آنذاك، على اساس ان الاسعار تتباين بين الاقطار ، ولذلك أجازوا مبادلة المبلغ باعلى منه، بدعوى ان المبلغ وبدله يشتريان نفس الكمية من السلع في مكانين مختلفين، فهما متعادلان في القوة الشرائية لنفي الربا عن الصفقة .

ويتطلب المبدأ ، بمفهومه المتداول، أن يعبر سعر الصرف عن القوة الشرائية النسبية للعملتين. لوحدة، من العملة الوطنية هي p/1 ، ولوحدة من العملة الاجنبية هي 1/ P^* ، حيث P ، P^* هما مستويات الاسعار في البلد المعني والخارج . ولذلك عند التوازن لابد ان تكون القيمة النسبية للعملتين P / P^* مساوية لسعر الصرف s . وهذا التعريف يتضمن التوازن ، حسب هذا التعريف، ثبات سعر الصرف الحقيقي للعملة. وعند التعبيرعن المتغيرات باللوغاريتمات، سيكون: $q=s+p^*-p$ سعر الصرف الحقيقي. ويبدو ان هذه العلاقة لها بعض المصداقية في الامد البعيد بين الباون الاسترليني والدولار خلال المدة من عام 1871 والعقد الاخير من القرن العشرين. ولكن إختلاف سعر الصرف الفعلي بين الاسترليني والدولار، عن المستوى التوازني، حسب تعريف تعادل القوة الشرائية، كبير الى حد يفقد هذه العلاقة المعنى العملي. ويقال انها تمثل جاذب في ألأمد البعيد لاسعار الصرف الاسمية كي لاتذهب بعيداً. ولابأس في استخدام الارقام القياسية لاسعار المستهلك

لمقارنة القوى الشرائية للعملات، حسب رأي Cassel. وكان منهج المراجحة الذي طرحه Samuelson ينطلق من التبادل السلعي الفعلي. ويرى ان قانون السعر الواحد مثلما هو صحيح على مستوى السلعة لابد هو كذلك عند استخدام رقم قياسي مناسب للسلع . ولكن في رأيه ان الرقم القياسي لاسعار المنتج هو المناسب. وسوف يتضح ، فيما بعد، ان افتراق سعر الصرف عن مستوى تعادل القوى الشرائية يفسر بتفاوت نمو الانتاجية والتكاليف والاسعار بين قطاعي السلع المتاجر بها وغير المتاجر بها.

ولما تقدم يميل سعر الصرف الى الارتفاع في البلد الذي يشهد معدلات تضخم أدنى من نظيره لتحقيق قاعدة السعرالواحد لنفس سلة السلع والخدمات في البلدين. فلو فرضنا إن سعر الصرف للدولار الامريكي بعملة أخرى هو 6، واصبح المستوى العام للاسعار في الولايات المتحدة الامريكية 120% وفي دولة العملة الاخرى 160% لنفس سنة الاساس، فان مبدأ تعادل القوة الشرائية يتطلب إنخفاض سعر صرف عملة الدولة الاخرى تجاه الدولار، أي ارتفاع سعر صرف الدولار بتلك العملة بموجب المستويات النسبية للاسعار كما وصلت اليه . وان المستوى التوازني الجديد، حسب هذا المبدأ، عبارة عن حاصل ضرب المستوى النسبي الجديد للاسعار بسعر الصرف السابق أي 3/4× 6= 8. وعن طريق هذا التعديل يبقى التناسب كما هو بين القوة الشرائية للدولار والقوة الشرائية لما يعادله من وحدات العملة للدولة الأخرى. المهم ان مايشترى بالدولار الواحد في الولايات المتحدة هو مايشتري بثمان وحدات من عملة الدولة الأخرى، كي يعكس سعر الصرف مايسمى قانون السعر الواحد، عند استبعاد الحواجز التجارية وتكاليف الصفقات. وعندما ينظر الى المبدأ من زاوية التغيرات النسبية فان اسعار الصرف تتعدل تبعاً للفروقات بين معدلات التضخم. فعلى فرض ان التضخم في الولايات المتحدةالامريكية 3% وفي اليابان 1% فان سعر صرف الدولار بالين ينخفض بنسبة 2% وهو الفرق بين معدلي التضخم. والوجه الآخر للعملية إرتفاع سعر صرف الين تجاه الدولار بنسبة 2%.

يتضمن الانحراف عن مستوى التوازن، المفترض بقانون السعر الواحد أو تعادل القوة الشرائية، أن نفس السلة من السلع تتفاوت أقيامها من بلد لاخر. وتؤدي هذه الظاهرة إلى تفاوت القدرات التنافسية الدولية لصالح البلدان الأرخص التي قاومت أسعار صرف عملاتها التعديل المطلوب حسب فروقات معدلات التضخم. أي كانت معدلات التضخم فيها أقل ولم تتحسن أسعار صرف عملاتها أو انخفضت بنسب اعلى من فرق التضخم الموجب مقارنة مع بلدان العملات الأخرى. وأيضا تترتب على إنحراف أسعار الصرف عن مستويات تعادل القوة الشرائية أن بيانات الناتج المحلي ومتوسطات الدخل للفرد تصبح غير قابلة للمقارنة الدقيقة. ولتلافي هذه النواقص أتفق على إعداد حسابات الناتج والدخل الوطني بالقوة الشرائية الدولية الموحدة، أو مايسمى الدولارالدولي، والذي يتخذ من مستوى الاسعار في الولايات المتحدة اساساً لتعديل بيانات جميع الدول الاخرى. ان إزالة اثار الفروقات في الاسعار أوتفاوت التضخم يؤدي الى المطابقة بين سعر الصرف الاسمي Nominal والحقيقي Real. ولا يحصل هذا التطابق عمليا ولذلك يجري حساب اسعار الصرف الحقيقية الى جانب الأسمية واحيانا تكون الأختلافات بينهما لايستهان بها. ولابد من التمييز بين القوة الشرائية الداخلية لوحدة العملة الوطنية، وهي معكوس المستوى العام للاسعار والقوة الشرائية الدولية، التي يبينها سعر الصرف. ولايضاح هذه المسألة نفترض ان معدل التضخم كان متساوياً في بلدين وبموجب تعادل القوة الشرائية يبقى سعر الصرف لايتغير وهو في هذه الحالة حقيقي، بالمعنى الثنائي، الاّ ان القوة الشرائية لوحدة العملة الوطنية إنخفضت في كلا البلدين. وسعر الصرف الذي سمي حقيقي لا يعني سوى ان القوة الشرائية

للوحدة الواحدة من العملة في البلد المعين تعادل القوة الشرائية للوحدات التي يعينها سعر الصرف من العملة الأخرى.

إن مفهوم سعر الصرف الحقيقي من المسائل الشائكة عندما يعرف لغرض القياس . فعندما يرتفع المستوى العام للاسعار في بلد ما بنسبة 10% وفي الولايات المتحدة الامريكية بنسبة 3% ويبقى سعر الصرف لايتغير فيقال ان سعر الصرف الحقيقي ، للدينار أو الجنيه المصري مثلا ، قد ارتفع بنسبة 7% تجاه الدولار. أي ان الاسعار في العراق أو مصر ، اصبحت اعلى بنسبة 7% من وجهة نظر الآمريكي أو حامل الدولار مقارنة بما كانت عليه سابقاً محسوبة بالدولار. ولكن عندما يكون التضخم في اليابان1% وفي بريطانيا 4% ويرتفع سعر صرف الين تجاه الباون الاسترليني بنسبة 3% لم يتغير سعر الصرف الحقيقي للين تجاه الاسترليني لأن الاسعار في اليابان منظوراً اليها من وجهة نظر بريطانيا أو محسوبة بالاسترليني ، بقيت كما هي. الا ان هذا الفهم الثنائي لسعر الصرف الحقيقي يتضاءل الاكتراث به لصالح القياس الاوسع والذي يقوم على مقارنة تغيرات الاسعار في البلد المعني مع جميع الشركاء التجاريين، والذي يسمى سعر الصرف الحقيقي الفعال Real Effective Exchange Rate، ومع التعريف الاخير، ورغم استمرار استخدام الارقام القياسية لاسعار المستهلك، فقد تحول الانتباه الى التكاليف بدلالة متوسط الكلفة الاجرية للوحدة الواحدة من المنتج أي نسبة متوسط الاجر الى انتاجية العمل، أو اسعار المستوردات من جميع البلدان مقارنة باسعار صادرات البلد الى العالم. ولكن التغيرات الثنائية لاسعار الصرف تبقى في غاية الاهمية للاسواق المالية ومخاطر وعوائد الاستثمار عبر الحدود.

لقد غير حساب النواتج المحلية ومتوسطات الدخل للفرد على اساس القوة الشرائية المتعادلة من المواقع النسبية للدول على مسار التقدم الاقتصادي وحجومها النسبية . وعلى سبيل المثال تبدو الاحجام الاقتصادية للهند والصين أكبر بكثير مع نظام التقييم البديل وتنخفض متوسطات الدخل للفرد في دول متقدمة بنسبة ملحوظة. ومن الضروري الانتباه الى ان الحسابات الوطنية للناتج وغيره بالقوة الشرائية تقوم على المقارنة بين مستويات الاسعار عبر البلدان بينما ينطلق مفهوم تعادل القوة الشرائية الذي يراد منه تعيين المستوى التوازي لسعر الصرف من تفاوت سرعة تغيرالمستويات العامة للاسعار بين البلدان عبر الزمن.

ومن المعلوم ان قانون السعر الواحد لاينطبق على جميع السلع والخدمات كل على حدة بل على سلة يفترض انها تمثل السلع والخدمات على مايجري من تبسيط في تقدير الارقام القياسية لاسعار المستهلك، او رقم قياسي شامل للاسعار . آخذين بالاعتبار عدم وجود تطابق بين سلال السلع الممثلة لمختلف البلدان ، وقد لايؤثر هذا الأختلاف طالما ان المقارنة تجري عبر الزمن، وفي هذه الحالة يصبح التفاوت في مكونات السلاسل وكأنه من العوامل الاخرى الثابته . بيد ان الاختلاف في مكونات السلال من جهة الاهمية النسبية لعناصرها المختلفة ونوعيات السلع والخدمات مهم في تقدير النواتج في منظومة الحسابات الوطنية، وتوضح المعادلة التالية العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والاسمي مع جميع الشركاء التجاريين: $p - p^* - neer$

$= yo + y_1 tot + n$.

حيث tot اللوغاريتم الطبيعي لنسبة التبادل التجاري ،

P هو لوغاريتم الرقم القياسي العام للاسعار في البلد المعني،

p^* هو لوغاريتم المستوى العام للاسعار الخارجية ،

neer لوغاريتم سعر الصرف الأسمي الفعال معبراً عنه برقم قياسي لسعر صرف العملة الوطنية تجاه عملات الشركاء التجاريين وكل عملة مرجحة بوزنها التجاري مع البلد المعني.

ويرمز n للخطأ والذي يعني ألانحراف عن مستوى تعادل القوة الشرائية .

وفي حالة عمل مبدأ تعادل القوة الشرائية بقوة فان y_1 تكون صفر و n مستقرة بمعنى ثبات التباين والمتوسط الذي يفترض أنه صفر ، وتكون التغيرات في سعر الصرف محكومة كلياً بالاسعار النسبية. كما سوف تحدد الاسعار المحلية ، الوطنية، باسعار السلع الاجنبية وسعر الصرف ، وتصح هذه العلاقات بالدرجة الاولى، على السلع المتاجر بها . ومثل هذا الاستنتاج يختبر مدى ثبات ، stationary ، سعر الصرف الحقيقي الفعال وهو الجزء الأيسر من المعادلة . وعند ثبات سعر الصرف الأسمي يتغير سعر الصرف الحقيقي بالفرق بين التضخم في الداخل ونظيره في الخارج. لقد اصبح استخدام سعر الصرف الاسمي الفعال Nominal Effective Exchange Rate ضرورياً . وهو رقم قياسي موزون بالاهمية النسبية لدول ، أومناطق، تلك العملات في التجارة الخارجية للبلد المعني . ولآ تختلف طريقة حساب سعر الصرف الاسمي الفعال NEER عن تركيب الارقام القياسية للاسعار . إذ يستخرج متوسط موزون بالاهميات النسبية للعملات في التجارة الخارجية لاسعار صرف الدينار ،أو الجنيه المصري مثلا، تجاه العملات في سنة الاساس وهو المقام ومثله في سنة المقارنة وهو البسط ويضرب في 100 كي يقرأ نسبة مئوية (%) . ولايمكن عمليا تغير سعر الصرف تجاه الدولار مثلا ويترك كما كان إزاء العملات الاخرى إذ تنشط تجارة المراجحة Arbitrage للانتفاع من الفروقات وذلك بالتحويل عبر العملات . فلو إن السعودية، مثلاً، رفعت الريال تجاه الدولار فاصبح سعر الصرف 3.5 ريال للدولار، بدلاً من 3.75 ريال للدولار، وابقت اسعار صرف الريال تجاه العملات الأخرى دون تغيير، فسوف يسارع التجار إلى شراء أكبر مايمكنهم من الريال وتحويله الى الدولار ومن ثم تحويل مبالغ الدولار إلى العملات الأخرى ويحصلوا على فرق ، يسمى ارباح المراجحة، بنسبة 6.7%. ولذلك عندما يرتفع اليورو أو ينخفض تجاه الدولار فانه يرتفع أو ينخفض إزاء جميع العملات الاخرى بنفس نسبة تغيره مع الدولار . ومن البديهي ان ربط سعر صرف العملة الوطنية بسله من العملات يبقى خاضعاً لهذه القاعدة لاستبعاد أرباح المراجعة عند التغير صعوداً أو نزولاً تجاه جميع العملات بنفس النسبة . وان الربط مع سلة من العملات لايتنافى مع تعريف سعر الصرف بوحدات من العملات الوطنية للدولار أو اليورو. ومن الناحية العملية تحسب اسعار الصرف مع العملات الاخرى إنطلاقا من هذا التعريف وهو مايجري فعلاً في اسواق الصرف . واصبح الربط مع سلة من العملات واضحاً وهدفه الاقتراب من ثبات سعر صرف الاسمي الفعال للعملة الوطنية .ولايتحقق هذا الثبات بالكامل لأن السلة لاتحتوي عادة على جميع عملات الدول الأخرى . ولكن الدول تختار العملات الاحتياطية الدولية وهي الرئيسية،على الاغلب، أي الدولار ، اليورو، الجنيه الاسترليني ، والين ، والتي تجري صفقات التجارة الخارجية والتدفقات المالية الدولية بها . وعندما تريد الحفاظ على ثبات سعر الصرف الاسمي الفعال لعملتها فانها تراقب اسعارصرف عملات السلة واوزانها وتحاول تعديل سعر صرف عملتها بما يحافظ على الاستقرار تجاه المجموعة. فاذا إرتفع سعر صرف اليورو بنسبة 20% ،مثلا ، وكان وزن اليورو 30% في السلة ترفع سعر صرف عملتها بنسبة 6% كي تحافظ على الاستقرار. ويبدو ان الممارسة في السنوات الاخيرة كانت أكثر ميلا للربط تجاه عملة واحدة سواءاً في التثبيت أو التعويم المدار و تسمى في الحالة الأخيرة عملة التدخل Currency of Intervention . سعر

الصرف الحقيقي الثنائي ، وهو الذي تناولناه في هذه الدراسة عبارة عن الرقم القياسي لسعر الصرف الاسمي الثنائي مقسوماً على الرقم القياس لمستوى تعادل القوة الشرائية .

أما سعر الصرف الحقيقي الفعال Real Effective Exchange Rate فهو تعميم لسعر الصرف الحقيقي الثنائي، إذ تقوم الارقام القياسية للاسعار في الدول صاحبة العملات مقام الرقم القياسي لاسعار المستهلك في حساب الرقم القياسي الحقيقي الثنائي. ويعتمد حساب سعر الصرف الحقيقي الفعال نفس طريقة حساب سعر الصرف الأسمي الفعال مع ضرب المكونات بالارقام القياسية النسبية للاسعار بين البلد المعني وكل من الشركاء التجاريين. ومن الممكن تعريف سعر الصرف الحقيقي Q بدلالة سعر صرف العملة الوطنية، عدد وحدات العملة الاجنبية لقاء وحدة واحدة من العملة الوطنية، E والمستوى النسبي للاسعار في الداخل P إلى ماهي عليه في الخارج *P او $Q=E(P/P^*)$ وهذا التعريف يكافئ القول ان سعر الصرف الحقيقي حاصل قسمة نسبة مستويات الاسعار على سعر صرف العملة الاجنبية بوحدات من العملة الوطنية كما تعرف ،غالباً، في النشرات الدولية . وعادة ما يعرف سعر الصرف الحقيقي برقم قياسي وبالتالي فأن $Q=(P/P^*)/EF$: حيث EF الرقم القياسي لسعر صرف العملة الأجنبية معرفاً بوحدات من العملة الوطنية . وبتعبيرمبسط عندما نتعامل بلوغارتيمات المتغيرات ، يرمزلها عادة بالحروف الصغيرة ، يمكن التعبيرعن سعر الصرف الحقيقي بانه :

$$q=e+p-p^* \qquad (1)$$

وبطريقة مكافئة :

$$q=p-p^*-ef \qquad (2)$$

حيث e لوغارتم سعر صرف العملة الوطنية وef لوغاريتم سعر صرف العملة الاجنبية بوحدات من العملة الوطنية.

ويمكن النظر الى الاسعار الداخلية P وكذلك الاسعار الخارجية *P بانها متاجر بها وغير متاجر بها .

وللعلاقة بين السلع المتاجر بها وغير المتاجر بها دور، في تحديد سعر الصرف الحقيقي . وهكذا يظهر ان دراسة سلوك سعر الصرف الحقيقي في العراق وعلى مبدأ تعادل القوة الشرائية أو قانون السعر الواحد Law of one price يتطلب بيانات تقوم على تصنيف مكونات السلة التي يستند اليها حساب الرقم القياسي لاسعار المستهلك الى متاجر بها ، محلية ومستوردة ، وغير متاجر بها .

وقد يفسر الانحراف عن مستوى تعادل القوة الشرائية بانه يعكس فروقات معدلات التغير بين السلع المتاجر بها وغير المتاجر بها (Zalduendo) . ومن المعلوم ان اسعار السلع غير المتاجر بها في الدول الفقيرة ادنى منها في الدول الغنية . ويمكن القول ان اسعار السلع غير المتاجر بها ترتبط بعلاقة طردية مع متوسط الدخل للفرد. وهذا يفسر مستوى اسعار البلدان المختلفة نسبة الى ماهي عليه في الولايات المتحدة الامريكية ، والذي يرتفع مع تصاعد مستوى الدخل. ونتيجة لذلك يكون سعر صرف العملات الوطنية تجاه الدولار حسب تعادل القوة الشرائية في البدان النامية ، عموماً ، أعلى من سعر الصرف الرسمي أو السوقي ، ومنه يكون متوسط الدخل للفرد بمقياس تعادل القوة الشرائية بالدولار أعلى مما تظهره البيانات التي تستخدم اسعار الصرف الاعتيادية . تشذ بعض البلدان عن هذه العلاقة النمطية ومنها العراق لان سعر الصرف الاسمي للدينار مغالى به كثيراً نتيجة للوفرة النسبية للعملة الاجنبية والعرض الزائد منها في سوق الصرف.

يميل متوسط الاجر الى التساوي عبر القطاعات ، وإن قيمة الانتاجية الحدية في قطاع السلع المتاجربها تحدد اجر العامل في ذلك القطاع وينتقل الى قطاع السلع غير المتاجر بها ذي الانتاجية الحدية الاوطأ ويرفع السعر النسبي للاخير . إن تأثير التفاوت في الانتاجية بين الدول المتقدمة والنامية ينعكس في أسعار السلع غير المتاجر بها فتكون منخفضة في البلد النامي مقارنه مع المتطور . أما اسعار السلع المتاجر بها فلا بد أن تتماثل أو تتقارب مع المستويات الدولية كونها عابرة للحدود ، وبذلك يستقل سوقها عن الخصائص البنيوية لأية دولة بعينها . والمهم كيف تنمو انتاجية العمل وتتفاوت في مستوياتها بين المتقدمة والنامية وقطاع السلع المتاجر بها وقطاع السلع والخدمات غير المتاجر بها ، في هذا السياق تتحدد اسعار الصرف الحقيقية . والملاحظ ان متوسط الاجر في العراق يقاد من القطاع الحكومي كما حصل عند زيادة رواتب الموظفين عامي 2003 و2007 ما إسهم في تراجع قطاع السلع المتاجر بها عندما واجه مستويات مرتفعة من التكاليف . إذ تزامنت زيادة الاجور مع اسعار المنتجات النفطية ، وتكاليف الكهرباء ، في اوضاع من التخلف التقني والتنظيمي لاتسمح الآ بمستويات متدنية من الانتاجية .

والاتجاه السائد في التحليل ، وهو ماينسجم مع اصدار حسابات الناتج والدخل على اساس تعادل القوة الشرائية ppp ، الذي ينطلق من قانون السعر الواحد كما تقدم ، يتوافق مع تفسير انحراف اسعار الصرف عن مستوى تعادل القوة الشرائية بالاساسيات الاقتصادية Economic Fundamentals . أي ان الانحراف له اسباب عميقة واهمها الاختلاف بين قطاع السلع المتاجر بها وغير المتاجر بها في الانتاجية والتكاليف داخل البلد الواحد ، وفيما بين البلدان ، بما يحول دون تطابق المستويات التوازنية لتبادل العملات في سوق الصرف مع قانون السعر الواحد. وهذا لا ينفي وجود عوامل أخرى مثل المسافة بين البلدان وتكاليف النقل وتحيز الطلب وعدم تطابق السلة الاستهلاكية ، اصلاً عبر البلدان. ومع ذلك تبقى تلك المفاهيم ذات مغزى كونها تعرف نقاطا مرجعية لاغنى عنها.

ألدولار واليورو والدينار :

اليورو هي العملة الثانية في العالم وقد ارتفعت قيمة الاصول المالية بها كثيرا في السنوات الاخيرة وتستند الى قاعدة اقتصادية تكاد تقارب في حجمها اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية ويمكن النظر الى تقلبات سعر صرف اليورو تجاه الدولار بانها من ابرز دلالات عدم استقرار النظام النقدي الدولي. ورغم تقارب مرحلة التطور والعمق المالي بين الولايات المتحدة الامريكية ومنطقة اليورو لم ينسجم مسار سعر الصرف بين العملتين مع تعادل القوة الشرائية واسعار الفائدة. وتعد تغيرات سعر الصرف بين العملتين من مصادر المخاطرة في السوق المالي الدولي. ولها، ايضا مضامين في تغيرات اسعار النفط وسواها. ويوضح الشكل رقم (1) في ادناه نمط التغير الفصلي في سعر الصرف الاسمي لليورو.

وتوضح الجداول في الملحق والاشكال البيانية ان اليورو ارتفع تجاه الدولار اسميا وحقيقيا عندما تستخدم المستويات النسبية للارقام القياسية لاسعار المستهلك في تعريف سعر الصرف الحقيقي ، كما تقدم، وفي حدود هذه العلاقة الثنائية . ويبدو ان سعر الصرف الحقيقي لليورو بهذا المعنى ، لم يتجاوز مستوى سعر الصرف الاسمي بل أدنى منه قليلا. ويوضح الشكل رقم (2) التالي مسار سعر الصرف الاسمي والحقيقي لليورو ويبدو إن التفاوت بين معدلات التضخم لم يكن له اسهام جدي في تغير سعر الصرف الحقيقي، بل ان المصدر الرئيسي هو تغير سعر الصرف الاسمي .

ويتضح ان الدينار العراقي قد تحسن تجاه الدولار واليورو بالقيمة الاسمية وكان واضحاً ان تحسنه تجاه الدولار أعلى منه تجاه اليورو وذلك خلال الفترة من كانون الثاني عام 2004 واوائل عام 2011. ولكن عندما يعدل سعر الصرف الاسمي بالمستويات النسبية للارقام القياسية لاسعار المستهلك في العراق نسبة الى الولايات المتحدة الامريكية والى منطقة اليورو كلُ على حده ، تختلف الصورة جذرياً . فقد اتضح ان سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي قد ارتفع بما يشبه القفزه الطويلة والتي لابد وأن تركت آثاراً لايستهان بها على الاقتصاد غير النفطي وفرص التنمية الصناعية والقاعدة الانتاجية عموماً. ولقد اصبح الرقم القياسي لسعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي تجاه الدولار331.6 % وتجاه اليورو309.1 % مطلع عام 2011 مقارنة مع كانون الثاني 2004 والاشكال رقم (3) ورقم (4) تبين هذه الحقيقية.

شكل (1)

التغيير الفصلي في سعر صرف اليورو بالدولار

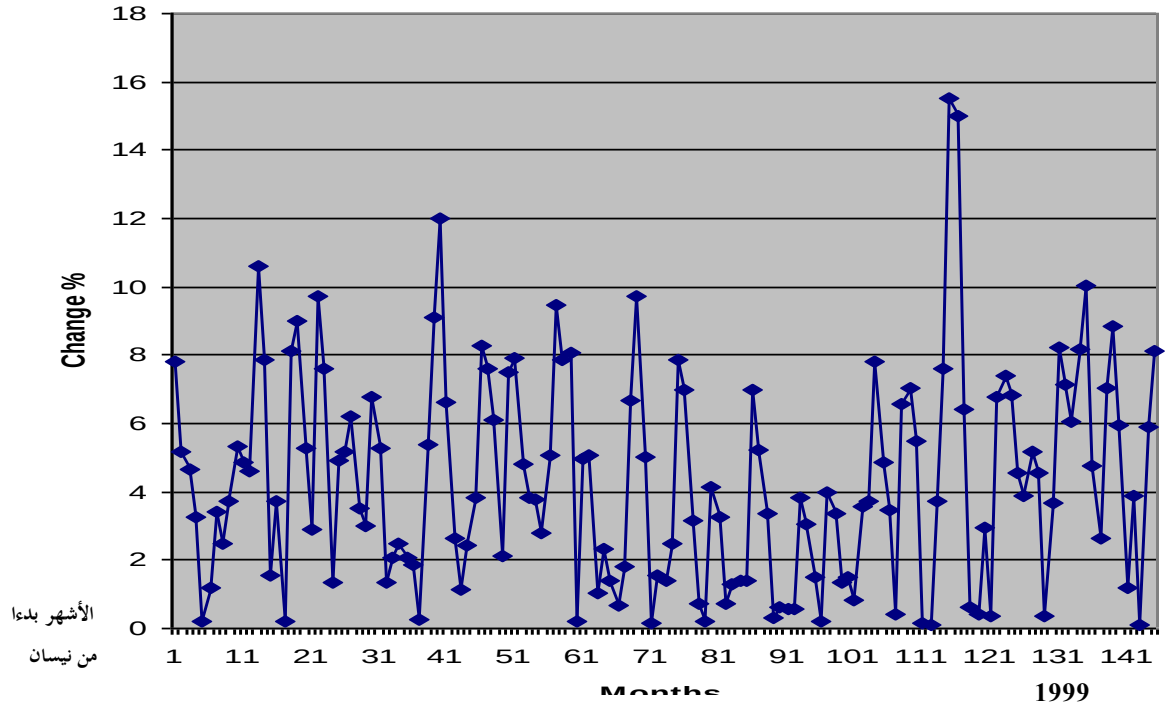

شكل رقم (2)
سعر الصرف الأسمي والحقيقي لليورو بالدولار

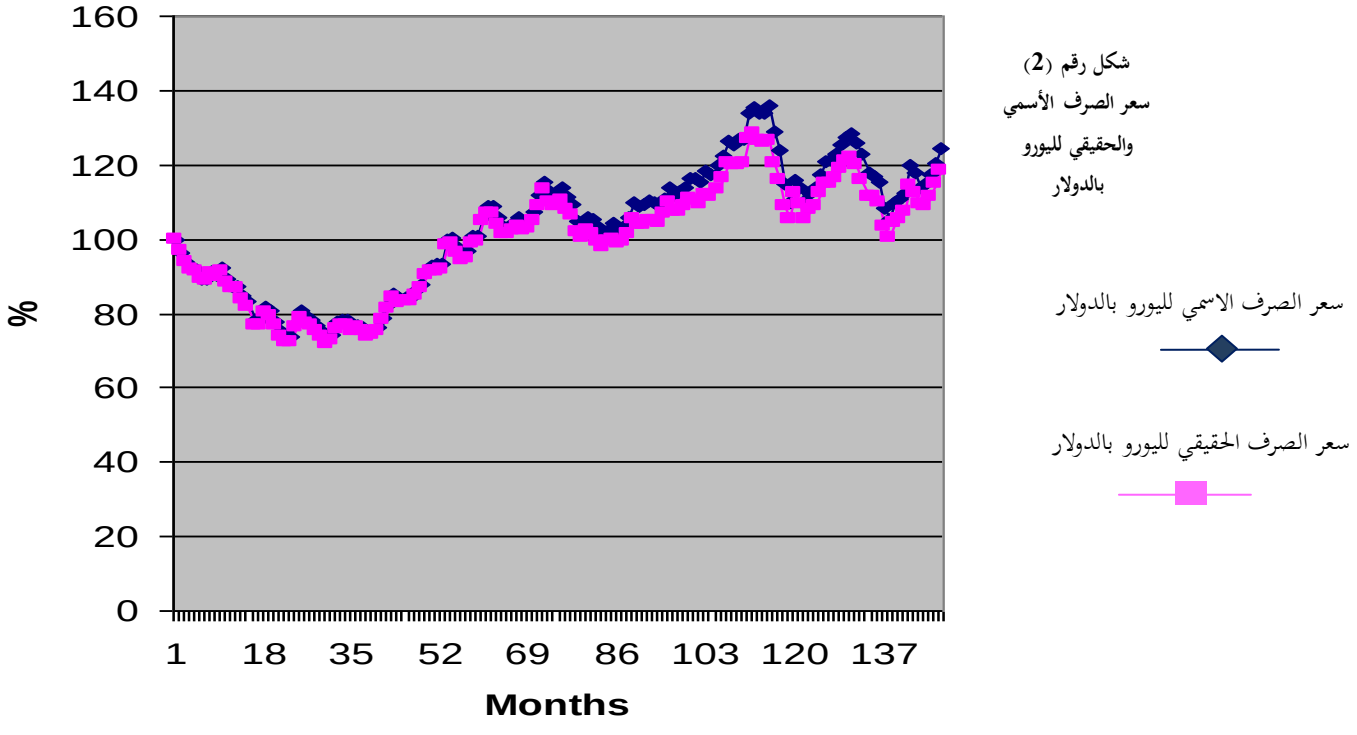

الاشهر بدءا من كانون الثاني 1999

شكل رقم (3)

سعر الصرف الاسمي والحقيقي للدينار العراقي بالدولار

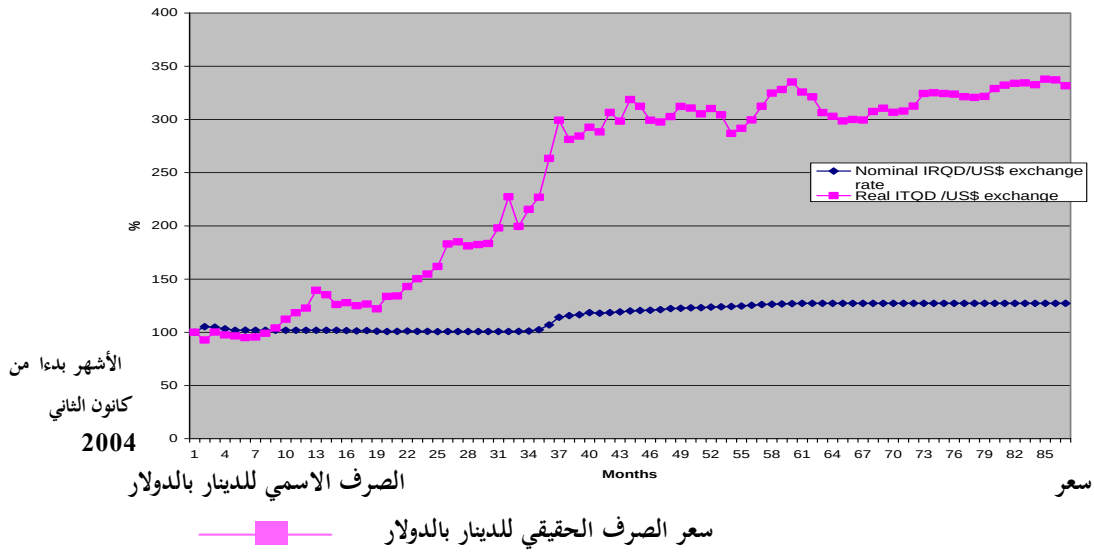

شكل رقم (4)

سعر الصرف الاسمي والحقيقي للدينار العراقي باليورو

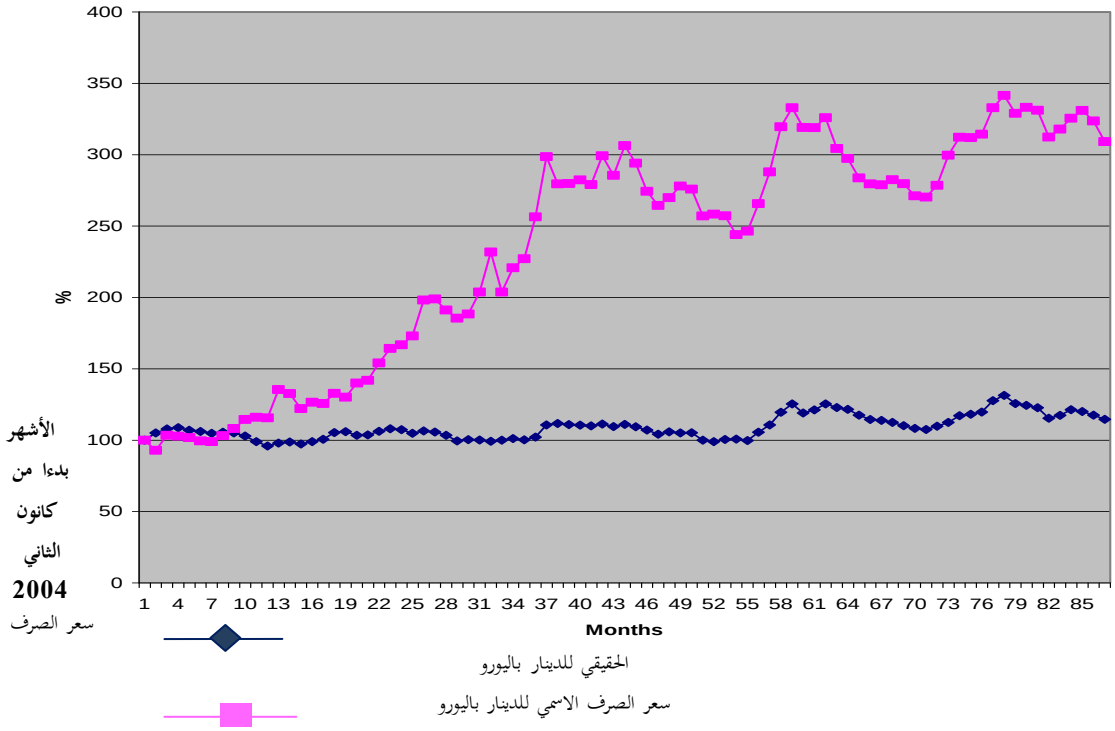

اختبار تعادل أسعار الفائدة :

يعتمد النموذج النقدي معادلتي طلب على النقود للبلد المعني وبقية العالم يعبر عنها باللوغاريتمات :

$$m_t - p_t = ay_t - bi_t \quad \ldots (1)$$

$$m_t^* - p^*_t = ay^*_t - bi^*_t \quad \ldots (2)$$

حيث i,y,p,m هي النقود ومستوى الاسعار، والدخل وسعر الفائدة على التوالي وعلامة * لبقية العالم وبدونها للبلد المعني .

ويضيف مبدأ تعادل اسعار الفائدة :

$$i_t - i^*_t = E_t s_{t+1} - S_t \quad \ldots (3)$$

حيث St سعر الصرف الفوري و EtSt+I توقع سعر الصرف بعد فترة من الان

وتعادل القوة الشرائية :

$$S_t = p_t - p^*_t \quad \ldots (4)$$

ان تجميع وتنسيق تلك العلاقات يؤدي الى ربط سعر الصرف الفوري بالنقود والدخل:

$$s_t = f_t + b(E_t s_{t+1} - S_t) \quad \ldots (5)$$

$$ft = (m_t - m_t^*) - a(y_t - y^*_t)$$

و a هي مرونة الطلب على النقود مع الدخل و b شبه المرونة ببين الطلب على النقود وسعر الفائدة .

ان هذه العلاقة قابلة للتطوير،نظريا، لجعل سعر الصرف الفوري قيمة حالية present value للقيم المستقبلية للاساسيات ، مثل مقسوم الارباح لحملة الاسهم . ويفسر البعض (Mark) تذبذب سعر الصرف في كونه اصل Asset وبذلك لايختلف سلوكه عن اسعار الاسهم.

المعادلة (5) يمكن اعادة كتابتها لايضاح الصلة بين سعر الصرف ومتغيرات الطلب على النقود في النموذج النقدي وهي الاساسيات Fundamentals

$$s_t = f_t + b(i_t - i_t^*) \quad \ldots\ldots (5)'$$

وفي جميع الاحوال وفي الصيغتين توجد فروقات لايستهان بها بين الطرف الايمن والطرف الايسر للمعادلتين (5) و (5)' والتي تعكس قابلية سعر الصرف العائم للتطاير Volatility ، وهي تماثل فعلا حركة اسعار الاصول ، وان كانت اسعار المواد الاساسية Commodities ، أيضا ، عرضة لتقلبات عنيفة. وهذه الخواص تجعل العملة الاجنبية بذاتها ، وبغض النظر عن اشكال توظيفها ، فرصة لجني عوائد او تكبد خسائر وهو ما اضاف مصدراً آخر لعدم الاستقرار في السوق المالية الدولية مقارنة بما كانت عليه الحال زمن بريتون وودز.

لقد بدأ النموذج النقدي بدالة الطلب على النقود وادمج مبدأ تعادل القوة الشرائية ، وتعادل اسعار الفائدة ، وانتهى الى ان سعر الصرف هو السعر النسبي لنوعين من النقد المحلي والاجنبي. وبذلك اصبح مفارقاً للاسس التي بني عليها بهدف تفسير التطاير (التذبذب) العنيف في اسعار الصرف العائمة واستطرادا على نفس الخط أراد التوصل الى ان سعر الصرف هو القيمة الحالية للاساسيات المستقبلية ، أي فروقات

نموالسيولة المحلية عن الاجنبية مطروحاً منها فروقات نمو الناتج الحقيقي بالصيغة التي يرمز لها f في المعادلات السابقة . وسوف نعيد ، في هذا البحث ، فحص مبدأ تعادل اسعار الفائدة لاحقا على اليورو والدولار ، وفرق العائد على الدينار العراقي .

الملاحظ ان مبدأ تعادل القوة الشرائية يفصل سعر الصرف عن سوق الصرف، واسواق المال عموماً، لانه يهمل عرض العملة الاجنبية والطلب عليها وشروط التوازن في سوقها . كما يغض النظر عن عوامل الاستثمار المالي، ومنها الفروقات بين اسعار الفائدة على الموجودات بالعملتين. أي مبدأ تعادل أسعار الفائدة Interest Rate parity والذي على فرض إشتغاله يتغير سعر الصرف بالفرق بين سعر الفائدة في الدولتين. ويقبل المستثمر سعر فائدة اقل عندما يتوقع ارتفاع سعر صرف العملة المستثمر بها. فهل كان إنحراف أسعار الصرف عن تعادل القوة الشرائية لآنها تغيرت إستجابة للفروقات في اسعارالفائدة . والمهم أيضاً بيان اتجاه الحركة . فعندما يلاحظ المستثمر سعر الصرف الآجل وانه أعلى من الفوري في عملة معينة سيتجه للاستثماربتلك العملة . وبالتالي ينشأ طلب إضافي عليها يؤدي الى رفع سعر صرفها تجاه العملات الأخرى. و تتوقف هذه العملية عندما تنخفض اسعار الفائدة ، نتيجة تزايد الطلب على الاستثمار باصولها ، وتصل الى مستوى التعادل بين فروقات اسعار الفوائد والارتفاع المتوقع في سعر الصرف ، أو المغطى بعقود آجلة لسعر الصرف. يفترض مبدأ تعادل أسعار الفائدة Interest Rate parity ان الفرق بين سعري الفائدة على الموجودات بالعملتين يعادل التغير المتوقع في سعر الصرف بعلاقة عكسية . أي ان العملة التي من المتوقع انخفاض سعر صرفها تكون الفائدة على الاستثمار المالي بالادوات الصادرة بتلك العملة أعلى مما هي عليه في العملة الثانية. ولذلك فان الاحلال بين العملتين يصل الى التوازن عند التعادل بحيث يلغي فرق الفائدة الخسارة التي تنشأ عن انخفاض سعر الصرف، وقبل الوصول الى هذا التعادل تستمرعملية التبادل والاحلال وصولاً الى ذلك التعادل، والمفترض لكن الواقع لايؤيد هذا .

اذ يبين تحليل البيانات ، الذي جرى في سياق هذا البحث ان التغير في سعر صرف اليورو تجاه الدولار كان اوسع في مداه ومتوسطه من فروقات سعر الفائدة بمالا يبقي اية حاجة لأختبارات اضافية وكما يبين الجدول التالي :-

تغير سعر صرف اليورو بالدولار واسعار الفائدة

	الادنى	الاعلى	المتوسط	الانحراف المعياري
تغير سعر الصرف في شهر	- 7.86	6.34	0.0774	2.626
تغير سعر الصرف في فصل	-15.52	12.01	0.6032	5.318
تغير سعر الصرف بالقيمة المطلقة في شهر	0.00	7.86	2.0883	1.584
تغير سعر الصرف بالقيمة المطلقة في فصل	0.09	15.52	4.3293	3.12654
سعر الفائدة على اليورو لثلاثة اشهر	0.64	5.11	2.9172	1.2926
سعر الفائدة على التمويل الفدرالي لثلاثة اشهر	0.18	6.59	3.3089	2.09864

المصدر : أعدت من قبل الباحث

ان اسعار الفائدة المبينة في الجدول آنفا سنوية ولمقارنتها بالتغيرات الفصلية لسعر الصرف تقسم على أربعة وعندها يتضح انها أبعد ماتكون عن التعادل مع تغيرات سعر الصرف بالمتوسط . إذ يقترب الفرق في سعر الفائدة ، فصليا ، من 0.1% لصالح الدولار ولكنه لايتناسب مع تغيرات سعر الصرف مع ملاحظة الانحراف المعياري للتغير وإتساع مدى الحركة.

اما تغير سعر صرف الدينار تجاه العملات الاخرى فقد كان معاكساً تماماً لمبدأ تعادل أسعار الفائدة كما يوضح الشكل رقم (5) التالي. والذي يبين ان فرق العائد على الاستثمار بالدينار العراقي مقارنة بالدولار الامريكي إقترب من 30% في أعلى ماوصل اليه وقد كان موجباً دائماً طيلة مدة المقارنة واستمر في بداية عام 2011 يزيد على 5%. ويعرف فرق العائد بنسبة تحسن سعر صرف الدينار تجاه الدولار مضافاً اليه فرق الفائدة والاخير عبارة عن سعر فائدة البنك المركزي العراقي مطروح منه سعر الفائدة على أموال الاحتياطي الفدرالي . ولو تصورنا إن مستثمراً اجنبياً أراد الانتفاع من الانفتاح المالي للعراق وحول مبالغ دولارية الى الدينار، استثمرها في المصارف العراقية واعادها الى الدولار نهاية السنة، كان يمكنه الحصول على صافي عائد إضافي مقارنة مع فرص الاستثمار بالدولار كما يبينه الشكل رقم (5). ولكن نقص المعلومات والتقدير المبالغ به للمخاطر الامنية والسياسة ، وموروثات ثقافة الانغلاق في البيروقراطية المصرفيه، كلها تضافرت لعرقلة إنتفاع المستثمرين الأجانب من هذه الفرصة. وتلك المصادفات أسهمت كثيرا في تقليل تكاليف السياسة النقدية على الاقتصاد العراقي، ولولاها لكانت كبيرة بشكل استثنائي وغير مسبوق . وتلقي هذه التجربة الضوء على بعض مضامين ابتعاد اسعار الفائدة عن المستويات الدولية في ظل الانفتاح المالي

صافي العائد الاضافي على الموجودات الماليةالمستثمرة بالدينار العراقي مقارنة بالدولار الامريكي %

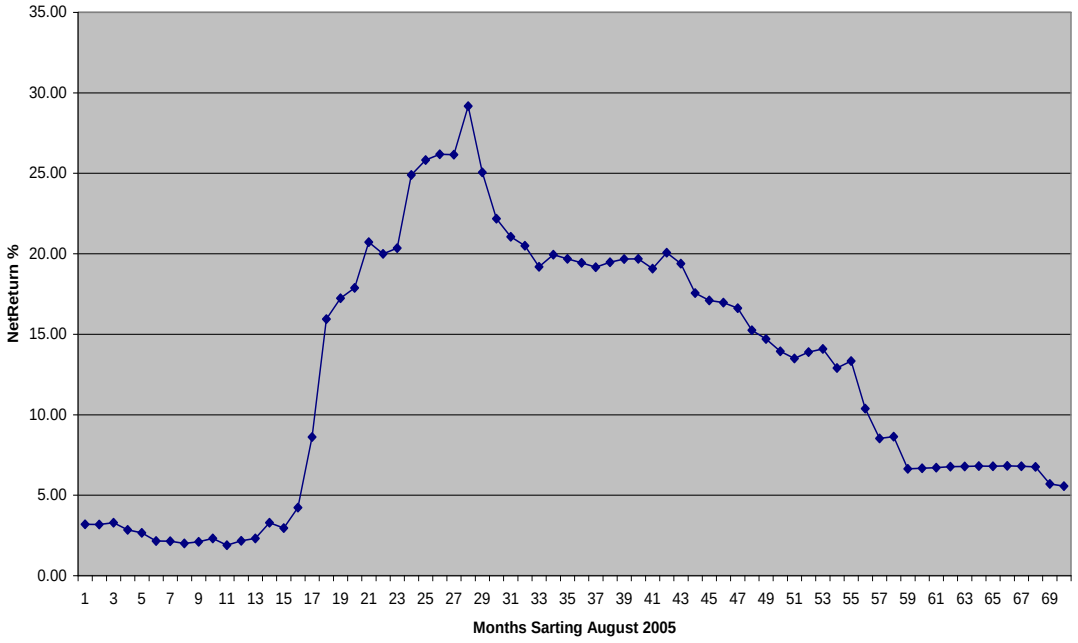

الاشهر بدءاً من آب 2005

أن ربط تغير سعر الصرف بفروقات أسعار الفائدة يفترض الانفتاح المالي، مع التركيز على وظيفة العملة الاجنبية في تنويع الحافظة الاستثمارية عبر الحدود في سياق توفر شروط كفاءة الاسواق على ذلك النطاق، ولعله من المفيد الاشارة الى ارتكاز المفهوم على عقلانية ، والى قدر من الموضوعيه. وذلك رغم عدم إحرازه للمصداقية التجريبية حسب التعاريف المتداولة للمفهوم. وكل ذلك يقود الى ما لابد من التسليم به وهو العزلة النسبية للاسواق عن بعضها البعض فلايوجد هذا الاندماج التام المتصور نظرياً بين سوق العملة الاجنبية وسوق الاستثمار المالي والائتمان .

مفهوم ضغط سوق الصرف و التوازن:

ينظر الى الضغط في سوق الصرف على إنه زيادة في النقد المحلي ، عرضاً أو طلباً ، والذي يؤدي في حالة عدم التدخل ، الى إرتفاع أو انخفاض قيمة العملة المحلية تجاه العملات الاجنبية .

وليس من السهل معرفة المدى الذي يؤثر فيه ارتفاع سعر الصرف الحقيقي على التنافسية الدولية. وقد كان الارتفاع ، في بعض البلدان يمثل رد الفعل التصحيحي على انخفاض شديد في سعرصرف عملاتها الوطنية في مراحل سابقة، مثل البلدان الانتقالية على سبيل المثال . بمعنى ان نقطة الانطلاق بالنسبة لسعر الصرف واسعار السلع والخدمات ايضا مهمة، اضافة على طول المدة الزمنية لاستمرار الارتفاع وتراكم الاثار. وفي نفس الوقت ليس من السهل معرفة المستوى التوازني لسعر الصرف الحقيقي بعد ان تأكد دوام ألأفتراق بين سعر الصرف الذي يوازن السوق ومستوى تعادل القوة الشرائيه . وايضا ، التباعد الواسع ، الى حد إنتفاء العلاقة، بين تغيرات سعر الصرف وفروقات اسعار الفائدة . أو مايطلق عليه ، كما سلف تعادل اسعار الفائدة مع التغير المتوقع في سعر الصرف والذي يسمى غير المغطى أو مع الفرق بين سعر الصرف الاجل والفوري، وهو الذي يصطلح عليه المغطى . يقترن إرتفاع سعر الصرف الحقيقي بتحسن نسب التبادل التجاري ووفرة العملة الاجنبية في سوق الصرف الى جانب الضغوط التضخمية المحلية جراء زيادة الطلب الكلي ، وعن طريق الانفاق الحكومي خاصة. في اقتصاد اعتيادي يمكن النظر الى نمو متوسط الناتج المحلي الحقيقي للفرد بصفته معبراً عن نمو الانتاجية . واذا كان نمو الناتج الحقيقي للفرد يفوق متوسط النمو العالمي، بفارق كبير، فهذا يدل على مكاسب في الانتاجية تساعد على ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

ولازالت دراسة سعر الصرف تواجه مشكلة إندماج قوى السوق مع السياسات . والاخيرة تتوزعها اهداف مختلفة . وذلك بحكم تعدد الوظائف الاقتصادية لسعر الصرف. فمن جهة يسهم في تكوين الاسعار المحلية والمستوى العام لها، وهذه بدورها تدخل في تعيين سعر الصرف الحقيقي ، والذي له علاقة بالقدرة التنافسية الدولية للبلد، ويتأثر كما سيتبين بنسب التبادل التجاري . كما ان لسعر الصرف علاقة مع الاحتياطيات الدولية في الاضافة اليها عندما يكون بمستوى يحافظ على عرض زائد من العملة الاجنبية ، أو إستنزافها في حالة العكس . لابد من الاخذ في الاعتبار ان الاحتياطيات ليست تابعة تماماً لسياسة سعر الصرف بل هناك عوامل أخرى كما هو حال الدول النفطية مثلاً . ويمكن ، نظرياً، تعريف سعر الصرف التوازني بموجب مقتضيات توازن ميزان المدفوعات وهو الآكثر حضوراً في نماذج الاقتصاد الكلي المفتوح ، والأكثر تداولاً في النطاق التعليمي . لكن قد لاتتوفر البيانات الكافية لتقدير نماذج من هذا النوع وان توفرت تكون سنوية لكثير من المتغيرات في حين ان مدة السنة طويلة لاتلائم سعر الصرف الذي يتصف بأمكانية التذبذب . ويفترض

المنهج التوازني استجابة طرفي ميزان المدفوعات للتغيرات في الاسعار والملاحظ ان المرونات السعرية للتجارة الخارجية تتسم بعدم التأكد مما قلل اللجوء الى اداة سعر الصرف لتعديل الميزان الخارجي . ولقد اعدت الكثير

من الابحاث يجمعها النظر الى سعر الصرف التوازني بانه سلوكي Behavioural Equilibrium Exchange Rate Approach وهو لايستند الى نموذج نظري بعينه أوفرضيات معيارية Normative Assumptions . بل يبحث عن علاقة مباشرة ومعنوية ، احصائياً ، بين سعر الصرف الحقيقي وعدد من المتغيرات المرشحة للتفسير، وحسب هذا المنهج تفهم العلاقة بعيدة الامد بين سعر الصرف الحقيقي والمتغيرات التفسيرية على انها علاقة توازنية Equilibrium Relationship . ويبدو إن المنهج السلوكي ، ورغم عدم التزامه تصوراً نظرياً ينتمي الى مدرسة معروفة دون غيرها ، يهتم بالقطاع الحقيقي أكثر من المتغيرات النقدية. ويعنى بفروقات الانتاجية وسلوك التكاليف في قطاع السلع غير المتاجر بها في ضوئها. وذلك إنطلاقاً من اطروحة Balassa –Samuelson ومفادها ان زيادة الانتاجية في قطاع السلع المتاجر بها تسبب زيادة السعر النسبي لغير المتاجر بها. يلجأ البعض الى مقسوم الرقم القياسي لاسعار المستهلك على الرقم القياسي لاسعار المنتج في البلد المعني والشركاء التجاريين ، واعتماد نسبة الاول الى الثاني نيابة عن نسبة الانتاجية في قطاع السلع المتاجر بها الى غير المتاجر بها، وذلك لتعويض غياب البيانات التي تسمح بالقياس المباشر . الا ان التباعد بين مستويات اسعار المستهلك والمنتج كانت لصالح الاخير في العراق والعالم في السنوات الاخيرة ويتطلب استمرار هذا الاتجاه بذاته بحثا لاستكناه مضامينه ، والتي أشرنا إلى اهميتها في دراسات سابقة وينظر الى الانفاق الحكومي ، أيضا، من زاوية تحيزه الى السلع والخدمات غير المتاجر بها بطبيعته . ولهذا تظهر في الدراسات السلوكية حصة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي في البلد المعني نسبة الى الشركاء التجاريين لتفسر الى جانب متغيرات اخرى سلوك سعر الصرف الحقيقي . بيد ان لهذا المؤشر دلالات أخرى بحسب تمويل الانفاق الحكومي عموماً ، والعجز خاصة ، ودرجة استغلال الطاقة الانتاجية ومرونة العرض ، وينفتح على النقاشات بين الكنزيين والنقوديين والبنيويين في البلدان النامية . بتعبير اخر قد يصعب حصر فهم التقدير الكمي لمعامل هذا المتغير بانه يعكس اثر تفاوتات الانتاجيات دون سواها .

ويعتقد ان نسب اسعار االمستوردات الى الصادرات Terms of Trade لها دور في رفع سعر الصرف الحقيقي عبر زيادتها للدخل الحقيقي واثار الثروة. وثمة فرضية تربط بين الميل لانخفاض سعرالصرف الحقيقي وارتفاع نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي بسبب المحتوى الاجنبي الكبير في المركب السلعي للاستثمار وبالتالي الضغط على الحساب الجاري . ولكن هذه الفرضية اقرب الى منهج الاستيعاب وليست لها مصداقية في مثل الاقتصاد العراقي مع الوفرة النسبية للعملة الاجنبية والتي تلغي الحاجة الى تغير سعر الصرف مع زيادة الطلب على الاستيرادات . ويقال ان الاستثمار يقترن بالتقدم التكنولوجي وتسهم المستويات العالية منه ، نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي، في تسريع نمو الانتاجية ، ثم تنعكس هذه العملية على تحسين سعر

الصرف الحقيقي . ان الجمع بين الاثر الاول ، الضغط على الحساب الجاري، والاثر الثاني في الانتاجية يضفي غموضاًعلى الصلة بين هذا المتغير وسعر الصرف الحقيقي.

ومثل هذا الغموض نجده في دور صافي الموجودات الاجنبية NFA والتي يفيد تراكمها زيادة المدفوعات التي يولدها استثمارها في الخارج وبهذا المعنى ترفد الحساب الجاري . ولكن زيادة صافي الموجودات الاجنبية تعني ان المركز الاستثماري الدولي للبلد دائناً وتتطلب الزيادة في هذا الاتجاه عرضاً زائداً من العملة الاجنبية لكبح سعر صرف العملة الوطنية كي لايرتفع الى حد الغاء العرض الزائد منها . وهكذا قد تكون العلاقة عكسية بين صافي الموجودات الاجنبية وسعر الصرف الحقيقي في المحصلة النهائية . وقد اقترنت ضغوط ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بتدفقات رأسماليه كبيرة من الخارج. ومن الضروري ألانتباه الى غلبة المصادر الرسمية

على الجانب الدائن في المركزالاستثماري الدولي للبلدان النفطية ، كما هو الحال في العراق ودول الخليج وروسيا، والناهضة والصين ابرز امثلتها. وهكذا فان حركة صافي الموجودات الاجنبية في المجموعات المشار اليها من الدول ليست تلقائية . وقد وجدت في حالات دراسية علاقة عكسية ، بمعنوية احصائية عالية ، بين سعر الصرف الحقيقي وصافي الموجودات الاجنبية (Alshehabi and Ding). ان افتراض العلاقة العكسية بين الانفتاح التجاري ، مقاسا بنسبة مجموع الصادرات والاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي ، وسعر الصرف الحقيقي الفعال ينطوي على التباس. بينما العلاقة بين الميزان التجاري وسعر الصرف اوضح، ومع ذلك ظهرت علاقة احصائية قوية بين مؤشر الانفتاح التجاري وسعر الصرف الحقيقي في ارمينيا وجورجيا وهي دول نامية. وطالما ان المنهج السلوكي هو تجريبي اساساً فلا بأس من اختبار فروقات اسعار الفائدة الحقيقية . اي زيادة سعر الفائدة الحقيقي الوطني على الاجنبي ، وقد وجد لها اثر موجب في بوستوانا البلد الريعي حيث تتجاوز صادرات الماس 70% من مجموع موارد الصادرات وتزيد على 30% من الناتج المحلي الأجمالي . احيانا يلجا الباحث، في اطار المنهج السلوكي، الى تبرير الانتقال من مبدأ تعادل القوة الشرائية الى معادلة تربط بين سعر الصرف الحقيقي ومجموعة من المتغيرات التي تقدم ذكرها باضافة فروقات سعر الفائدة اليها . ويبرر ذلك بالقول ان المتغيرات التي ظهرت الى جانب فروقات اسعار الفائدة والمعاملات المقدرة تنوب عن سعر الصرف الحقيقي المتوقع . وتظهر على المستوى الاحصائي علاقة بين سعر الصرف الحقيقي وعدد من المتغيرات لاتقاربه بالصيغة المنطلق ولاتسمح باختبار مبدأ تعادل اسعار الفائدة . ان المرونة العالية في تعريف المتغيرات تضعف الصلة بين الأسس التي ينطلق منها التوصيف الابتدائي والمعادلة المقدرة ، والمعتمدة احصائيا ، في نهاية المطاف . ويعد التقدير الذي خرجت به دراسة Delechat and Gartner من الامثله على ذلك . والتي انتهت الى ان سعر الصرف الحقيقي يعتمد طردياً على فروقات اسعار الفائدة الحقيقية ، ونسب التبادل التجاري ، ونسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي ، والانتاجية النسبية معرفة بمقسوم نسبة الانتاجية في قطاع السلع المتاجر الى قطاع غير المتاجر

بها في الدولة المعنية الى متوسطها الموزون للشركاء التجاريين ، ولم يكن معامل نسبة التبادل التجاري معنويا من الناحية الاحصائية .

سعر الصرف الحقيقي والتنافسية الدولية :

لايمكن الحكم على التنافسية الدولية استناداً الى سعر الصرف الحقيقي لوحده لان المسألة متعلقة بمدى قدرة البلد المعني على إنتاج سلع بنوعية مكافئة لمثيلاتها الدولية وبتكاليف تسمح بوصولها الى الاسواق الخارجية باسعار منافسة او ادنى منها في السوق المحلية .

فاذا حافظ الاقتصاد المعني على مستويات تضخم ادنى من المستويات العالمية ، لمدة زمنية كافية ، فهذا يسمح بارتفاع سعر الصرف الحقيقي لعملته الوطنية دون إضعاف قدراته التنافسية. وقد يظهر ان العبرة بمعدل ارتفاع اسعار المنتج مقارنة مع الشركاء التجاريين. ان مؤشرات التنافسية الدولية التي يعدها البنك الدولي لاتقيس نتائج الاداء الاقتصادي بصفة عامة والتجارة الخارجية واستقطاب رأس المال الاجنبي خاصة . بل العوامل التي يسود الانطباع على اهميتها من وجهة نظر رجال الاعمال.

تلجأ بعض الدول حاليا ، ولو على نحو اقل مما كانت عليه في الماضي، الى فرض رسوم كمركية على الاستيرادات لتحسين التنافسية الوطنية تجاه المنتج الاجنبي. وعادة ما تثور الكثير من الاعتراضات على هذه السياسة كونها تقترن بالتمييز بين السلع والمجموعات السلعية على اسس ليست اقتصادية دائما . وقد تؤدي هذه السياسة الى تحريك الموارد بما لا ينسجم مع قواعد التخصيص الامثل ، فتكون حماية المنتج الوطني على حساب الكفاءة. وقد تتقاطع سياسة الرسم الكمركي مع هدف انعاش وتنويع الصادرات اذ تؤدي الى انكفاء الاقتصاد الى الداخل وبالتالي ينحسر الدور الايجابي للتنافس مع الخارج ، الذي يضغط نحو خفض

التكاليف وتحسين النوعية . بينما يكرس تعويض المستوردات خلق سياج لحماية اشكال مختلفة من عدم الكفاءة . وربما يصار الى دعم الصادرات الى جانب الرسم الكمركي مع اعفاء مستلزمات الانتاج ومدخلات الاستثمار منه وهذا يقود الى توجيه الموارد نحو سلع الاستهلاك النهائي دون غيرها .

وفي نفس الوقت قد تفسح سياسات الرسم الكمركي ، ودعم الصادرات المجال للفساد الاداري والمالي وتضعف، هذه الامراض، البناء المؤسسي، وتلوث قطاع الاعمال بمنافيات النزاهة والامانة المهنية. ولماتقدم تجري المفاضلة بين تغيير سعر الصرف والبدائل المالية المتمثلة بالرسوم الكمركية والاعانات . فعندما يرتفع سعر صرف العملة الاجنبية يطال جميع القطاعات ، سلبا وايجاباً، ويشمل التحويلات لغرض الاستثمار في الخارج كما الاموال المخصصة للاستيراد. وهذه الصفة غير المتمييزية لسعر الصرف تسهم ، بقدر يتناسب مع مقدار التعديل في سعر الصرف ، في تحسين التنافسية الدولية دون مساس بقواعد التخصيص الأمثل للموارد. فعندما يرتفع سعر صرف العملة الاجنبية يرتفع عائد الصادرات بالعملة المحلية لنفس الكم من السلع المصدرة. ولذلك تزداد ارباح المنتجين، ويدخل منتجون جدد ما كان بوسعهم من قبل لأن اجمالي ايراد الوحدة من المنتج المصدر ادنى من التكاليف. وكذلك يسري هذا التأثير الموحد على جميع أنشطة تعويض المستوردات والذي يريد الاستثمار في الخارج سوف يشتري العملة الاجنبية بمبلغ اكبر وبنفس نسبة زيادة اسعار المستوردات والصادرات بالعملة المحلية.

لقد ادت مجموع الترتيبات التي اعتمدها العالم لتنظيم العلاقات الاقتصادية فيما بين الدول إلى الحرية الواسعة في اختيار انظمة اسعار الصرف وسياساتها . والان اصبح من المقبول ان يترك سعر الصرف حراً في السوق وهو نظام التعويم . او التثبيت تجاه عملة واحدة او سلة من العملات مروراً بالتعويم المدار. هذه المرونة لم تكن موجوده أيام بريتون وودز عندما كان النظام النقدي الدولي ، والتقاليد آنذاك بمجموعها ، لاتحبذ تغيرا مفاجئاً وكبيراً في سعر الصرف. اضافة على نضج الوعي الاقتصادي للناس والحكومات بحيث اصبحت الدول تدافع عن مستويات منخفضة لاقيام عملاتها في مواجهة ضغوط خارجية لرفعها.

لقد استنتج (kumah) من بحثه لسوق الصرف وسعر الصرف في احدى الدول الانتقالية ان العلاقات بين التضخم وتغير السيولة المحلية وسعر الصرف موجودة في كل الاحوال. لكنها ليست خطية مايدعم التحول switching بين هذه العلاقات . أي عندما يتعرض سوق الصرف الى ضغط باتجاه رفع أو تخفيض قيمة العملة المحلية ، وعند التحول الى تلك التغيرات والخروج منها ، تبقى العلاقات قائمة ولكنها ليست خطية . وعلى سبيل المثال وجد ان السياسة النقدية التقييدية contractionary والتي تقترن برفع اسعار الفائدة تساعد على تبطئة إنخفاض قيمة العملة الوطنية . لكن العكس ليس صحيحاً عند حصول الضغط باتجاه الارتفاع وخاصة في البلدان التي لاتظهر فيها علاقة تعادل اسعار الفائدة غير المغطاة مع تغير سعر الصرف، وقد يخدم هذا الاستنتاج السياسة النقدية التي تعتمد التعويم.

إحتلت أسعار الصرف اهمية كبيرة في البحث عن محددات التجارة والكثير من الاهتمام منذ تفاقم اختلال موازين المدفوعات على المستوى الدولي. ويستند الضغط على الصين لرفع قيمة عملتها تجاه الدولار الى الاعتقاد بأن ذلك الأجراء يخفض من قدرتها التنافسية تجاه الشركاء التجاريين. ويساعد في معالجة الخلل في الموازين الخارجية بتقريبها نحو التوازن من خلال خفض عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة الامريكية في مقابل خفض فائض الصين في آن . وجرت الكثيرمن الدراسات انطلاقا من ربط الاستيرادات والصادرات بسعر الصرف الحقيقي ودخل البلد المعني ودخل الشركاء التجاريين.

لقد بينت دراسات سابقة ان تدفقات التجارة الخارجية بين الولايات المتحدة الامريكية والبلدان المتقدمة تتأثر جوهريا باسعار الصرف الحقيقية . ولكن دراسة التجارة الخارجية فيما بين البلدان الاسيوية، وبينها وبين الولايات المتحدة الامريكية ، لم تظهر تأثير كبيرا لسعر الصرف وعليه من غير المتوقع ان يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار الى تعديل الميزان التجاري للولايات المتحدة الامريكية مع اسيا (Oguro, et al) . وثمة مسألة ازدادت اهميتها في الاونة الاخيرة وهي تفاوت تأثير تغيرات سعر الصرف على التجارة الخارجية من صناعة لاخرى . وفي ذات الوقت ضعف تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية كلما ازدادت التجارة الخارجية فيما بين الصناعة اي استيراد وتصدير نفس السلعة . وهو الذي كان يعد من منافيات مبدأ التخصص وتقسيم العمل الذي يقوم على التكاليف والمزايا النسبية . ثم جرى تبريره فيما بعد بالخصائص الفريدة واختلاف النوعية والجاذبية كما يراها المستهلك وتفضيلاته الذاتية.

الصلابة السعرية والاستمرارية :

إذا كانت اسواق السلع تامة الكفاءة والاسعار مرنة يمكن لسعر الصرف الحقيقي أن يتعدل للوصول الى المستوى الملائم وكذلك نسب التبادل التجاري . وذلك بغض النظر عن نظام سعر الصرف سواء كان تام المرونة أو ثابتا . الاسعار الاسمية تستجيب لضغوط السوق حتى مع عدم تغير سعر الصرف . في اسواق المنافسة التامة تتكفل الاسعار النسبية تخصيص الموارد بكفاءة وباستقلال عن كيفيات تكوين الاسعار الأسمية وسعر الصرف الأسمي . سعر الصرف الاسمي مهم في تحديد سعر الصرف الحقيقي ونسب التبادل التجاري في حالة صلابة الاسعار.

تفيد فرضية صلابة الاسعار ان تأثير تغير سعر الصرف يكون للامد القصير أما في الامد البعيد فان اسعار السلع تتعدل من اجل التوازن ولا توجد دلائل كافية على ان نظام التعويم يضمن التوازن الخارجي وقد لايوثر حتى في الامد القصير لاسباب سوف تتضح .

تعد العملة الاجنبية من الاصول المالية ولذلك لايتحرك سعر الصرف فقط بالمجريات الاقتصادية بل يتأثر بالاخبار حول المستقبل والامزجة المحتملة في السوق .

قد يتعارض تثبيت سعر الصرف مع أهداف أخرى من بينها تقليص فجوة الناتج Output Gap ، او ضبط التضخم . وربما يصعب الانتقال الى سعر الصرف الثابت في ظروف التضخم الجامح . وتتوقف فاعلية التدخل في سوق الصرف، مع التعطيل اوالتعقيم Sterilization أي الغاء أثر بيع أو شراء العملة الاجنبية على السيولة المحلية، على سوق المال ومدى فاعليته في أثر التدخل أصلا . وهذا يعتمد على العمق المالي والعوامل الاخرى التي تعين دور أدوات الاستثمار المالي بمجملها في تحديد مدى العرض الزائد من او الطلب الزائد على السيولة المحلية . في حالة السيطرة على حركة رأس المال يمكن إختيار سياسة سعر الصرف باستقلال عن السياسة النقدية وفي هذه الحال ، ايضا ، يكون سوق الصرف اوثق ارتباطا بالتجارة الخارجية وتبعاً لذلك سعر الصرف بثبات اثر العوامل الاخرى التي سنأتي عليها في موضعها.

عندما يحدد المصدرون ألاسعار بعملات دولهم وتوجد في ذات الوقت صلابة سعرية فان حركات سعر الصرف تغير نسب التبادل التجاري . ولكن عندما تكون أسعار المستوردات والصادرات بالدولار مثلاً، فان تخفيض سعر الصرف يؤدي الى ارتفاع السعر النسبي للسلع المتاجر بها مقاساً بالعملة المحلية دون تغيير نسب التبادل التجاري . ويفترض أن هذا التغير يساعد على تحريك الموارد من قطاع السلع والخدمات غير المتاجر بها ، مثل السكن والنقل الداخلي وخدمات الصحة وغيرها ، الى قطاع السلع المتاجر بها وزيادة الصادرات وتخفيض المستوردات وتحسين الميزان التجاري ، وذلك بسبب الصلابة السعرية . وقد يصعب تأكيد العلاقة ، تجريبياً بين خفض سعر الصرف وتحسن الميزان التجاري . إن مرونات التجارة الخارجية مع سعر الصرف واطئة في الامد القصير وذلك لكون العقود المبرمة تستمر في السريان لمدة زمنية قادمة ويحدث التحسن في نطاق العقود الجديدة.

من جملة مظاهر الصلابة السعرية تعطيل قانون السعر الواحد law of one price بان لا تتأثر اسعار المشتري النهائي بتغيرات سعر الصرف بل تستوعب في الهوامش الوسيطة وبذلك تتغير ارباح التجارة دون تحول في الطلب على المستوردات . فعندما يتغير سعر صرف الين تجاه الدولار قد يبقى السعر النهائي للسلعة اليابانية بالدولار في سوق الولايات المتحدة الامريكية كما كان .وتفسر هذه الخاصية باستقلال الاسعارالنهائية عن سعر المنشأ وسعر الصرف ضمن مديات معينة للتغير تتفاوت حسب وظائف السلع وخصائصها وتكاليفها . وثمة مسألة أخرى إن أكثر مستوردات الدول المتقدمة من السلع المعمرة والرأسمالية والطلب عليها يعتمد على الخزين المرغوب منها Desired Stock ويعدل هذا الخزين تدريجيا اضافة على اثر الاستمرارية التقنية التي تتمثل بمهارة القوى العاملة المعنية وانظمة التشغيل والصيانة وتكاليف التحول من منظومات قائمة الى اخرى بديلة، وهكذا .

تعتمد نتيجة تغير سعر الصرف في الميزان التجاري ، ايضا ، على مدى استخدام ، مدخلات اجنبية في الانتاج لان تخفيض سعر صرف العملة الوطنية سوف يرفع تكاليف هذه المدخلات ماينعكس في السعر المحلي للسلع المصدرة ، وكلما كان المحتوى الاجنبي أقل ازدادت فاعلية سعر الصرف في وضع الميزان التجاري.

مرونة سعر الصرف والسياسة الاقتصادية :

كان إختيار نظام سعر الصرف قد حظي بنقاش واسع والذي يدور بين التثبيت والمرونة، ومن الصعب الحكم بترجيح المرونة على التثبيت أو بالعكس انطلاقا من تحليل اقتصاد مجرد من خصائص مرحلة التطور، وبنية الانتاج والتكاليف النسبية المتعينة تاريخيا، وطبيعة قطاع التصدير. ولاتنحصر سياسة سعر الصرف في الاختيار بين التثبيت والمرونة ، خاصة بعد ان اصبح التعويم بصيغه المختلفة حسب درجات التدخل هو النظام الشائع . واحتدم الجدل في السنوات الاخيرة حول المستوى وفيما اذا كان مغالياً في الانخفاض او الارتفاع. ولان سعر الصرف وثيق الصلة بالنمو والتشغيل والتضخم وميزان الحساب الجاري ، واسعار الفائدة وتدفقات رأس المال دخولاً وخروجاً ، فمن الطبيعي استمرار البحث والاختلاف بشأنه. ومن ابرز التحديات التي تواجه السياسة الاقتصادية الانفصام بين استقرار سعر الصرف الاسمي ، تجاه عملة واحدة مثل الدولار أو سلة من العملات ، والتضخم كما حصل في العراق ودول اخرى . الانفصام بين الاسعار وسعر الصرف يجعل استقرار سعر الصرف الحقيقي مهمة غاية في الصعوبة ، وتتحدى السياسات الاقتصادية في جميع البلدان والانظمة، وتبرز في البلدان الناهضة والنامية. تعد مرونة سعر الصرف بمثابة عازل لصد آثار سياسات الدول الاخرى وتوفر قدر من الاستقلال الذاتي للاقتصاد الوطني (Guitian) في اتخاذ السياسات وخاصة النقدية منها ، كما يراها البعض . بينما يتطلب سعر الصرف الثابت القبول بدرجة واسعة من الانفتاح بحيث يتحمل عبور سياسات الدول الاخرى الى الاقتصاد الداخلي . ولذلك يفهم بان مرونة سعر الصرف من مرادفات استقلال السياسات الاقتصادية مع ان مرونة سعر الصرف ليست كافية للاستقلال . لكن الدول الاقتصادية الكبرى ومنطقة اليورو تراقب بعضها البعض وتجري تعديلات على سياساتها استجابة وتكيفاً مع سياسات الشركاء الاخرين في اقتصاد العالم. ان تسمية سعر الصرف الثابت مثبتاً نقدياً او اسمياً Nominal Anchor ينسجم مع الحكمة العرفية Conventional Wisdom التي مضمونها ان الصدمات التي تحدث في سوق النقد المحلي يمكن مواجهتها بسعر الصرف الثابت . بينما يناسب سعر الصرف المرن الاقتصاد عند تعرضه الى صدمات تنشأ في سوق السلع . ولكن الصدمات قد تحدث في المجال النقدي ، وفي الحقيقي ، في قطاع المال أو قطاع السلع . ولاتوجد امكانية لتوقع الصدمات قبل حدوثها بوقت كافي وتغيير نظام سعر الصرف تحسبا لها (Guitian). وربما يحصل خلط بين اختيار ترتيبات يتفق عليها لنظام نقدي دولي أو المفاضلة بين المرونة والتثبيت لدولة معينة . في الحالة الاولى يتطلب نظام سعر الصرف الثابت تماثلا في سياسات الدول ، على الاقل في الموقف من التضخم والسياسات المالية والنقدية المنسجمة مع ادامة مستويات متماثلة من التضخم لبلدان العالم . وبخلافه تضطر الدول الى تعديلات لاسعار صرفها بين فترة واخرى الى حد فقدان النظام لمزاياه . وفي الوقت الحاضر ، ولان العملات الاحتياطية الدولية الرئيسية معومة ، فان الربط مع واحدة من تلك العملات بسعر تحويل ثابت يجعل حركة العملة المربوطة تابعة تماماً لاوضاع وسياسات اقتصاد العملة الأساس . أي لم يعد لثبات سعر الصرف ذات المعنى الذي كان له ايام بريتون وودز

. اذ ان ثبات سعر صرف الـريال السعودي او الدينار العراقي تجاه الدولار، لايعني كما كان حتى مطلع السبيعينات ، ثبات القيمة الاسمية الخارجية للعملة السعودية او العراقية . بل تغيرهما بنفس نسبة تغير الدولار تجاه بقية العملات . ولهذا اصبح من الضروري التمييز بين ثبات اسعار الصرف على المستوى الدولي في مقابل ثبات سعر الصرف الثنائي في ظل النظام الحالي للصرف في العالم .

من الاعتراضات التي يواجهها سعر الصرف الثابت ان الاجور واسعار السلع والخدمات غير المتاجر بها دوليا ليست مرنة على الاغلب باتجاه الاسفل وعندما تستمر في الارتفاع ، اعلى كثيرا من التضخم العالمي ، فان الاستمرار على سعر صرف ثابت يثير مشكلة عدم الانسجام والتي تضر بالاداء الاقتصادي ، والقول ان سعر الصرف الثابت يضعف استقلال السياسة النقدية ينطلق من ان مقتضيات توازن ميزان المدفوعات سوف تحدد التوسع النقدي.

لان العرض الزائد من العملة الاجنبية (الطلب الزائد على العملة المحلية) أو بالعكس سوف يسوى بالاحتياطيات الدولية زيادة او نقصاناً ، من اجل عدم تغيير سعر الصرف . بينما يفترض نظريا ان مرونة سعر الصرف تضمن توازن ميزان المدفوعات دون الحاجة الى إستخدام الاحتياطيات. بيد ان التجربة العملية لاتتفق مع هذا التصور . فلقد أصبحت عجوزات وفوائض موازين المدفوعات ظاهرة مألوفة مع سعر الصرف المرن. لانه ببساطة ، لاتوجد دولة تبقى مكتوفة الايدي تنظر ماذا يفعل السوق الحر والتدفقات الداخلة والخارجة ومفاجاتها وتقبل النتائج . والتدخل في سوق الصرف على اوسع نطاق في تجارب الدول المعاصرة (الباحث ، الاستثمار الاجنبي ..) . وقد راكمت البلدان التي تعتمد سعر الصرف المرن احتياطيات كبيرة للحيولة دون ارتفاع اسعار صرف عملاتها. من جملة ترتيبات سعر الصرف الثابت مجلس العملة Currency Board وبموجبه تكون مشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية هي المصدر الوحيد للتوسع النقدي . لان البنك المركزي لايقرض وفق هذا النظام . وهكذا يصبح الاساس النقدي معرفاً بالموجودات الاجنبية فقط دون الائتمان المحلي . وتنحصر عمليات الصيرفة المركزية في نافذة لبيع وشراء العملة الاجنبية . وثمة تساؤل هل ان مجلس العملة هو نظام ام حالة تترتب على امتناع البنك المركزي عن الاقراض . وتصبح العملة الاجنبية هي المصدر الوحيد للاصدار بالامر الواقع Defacto وهي حالة العراق بعد عام 2003 مع خصوصية تسمى الهيمنة النفطية او الهيمنة المالية النفطية (Da Costa and Olivo) ، والتي توصف بان العملة الاجنبية من المورد النفطي تحدد الأساس النقدي.

وبالنتيجة يصدر النقد المحلي في مقابل عملة اجنبية فقط في اختلاف عن الحالة الاعتيادية حيث يصدر في مقابل ائتمان محلي يقدمه البنك المركزي الى الحكومة وجهات اخرى الى جانب صافي الموجودات الاجنبية . ومن الضروري الاشارة الى ان اصدار النقد الوطني في مقابل عملة اجنبية فقط لايشترط نظام مجلس العملة الذي يفترض ثبات سعر الصرف ، فحتى عندما يعتمد سعر الصرف المرن تكون الموجودات الاجنبية هي

الاساس النقدي طالما يمتنع البنك المركزي عن الاقراض المباشر او تنقيد الدين . ولهذا لابد من التفريق بين الهيمنة النفطية على الاساس النقدي ، والتي تتحقق لان ايرادات الحكومة بالعملة الاجنبية ، والتي لابد من بيعها للبنك المركزي للحصول على العملة الوطنية ، وبين نظام مجلس العملة . فالاولى ليست مرتبطة بنظام محدد لسعر الصرف ، واقترنت الثانية بسعر الصرف الثابت . وعندما اعتمد العراق سعر الصرف الثابت مع عدم تقديم قروض من البنك المركزي ، ولم تحصل حالة تنقيد للدين الحكومي عن طريق خصم حوالات الخزانة التي تحوزها المصارف ، صار التطابق بين نظام مجلس العملة وخاصية الهيمنة النفطية امراً واقعا في العراق ، ولم يكن اصلياً وضرورياً.

يبدو ان الانفتاح المالي ، وعنف التدفقات عبر الاقطار ، وتفاوت معدلات التضخم واسعار الفائدة واختلال موازين المدفوعات ، كلها عوامل تجعل العودة الى نظام اسعار الصرف الثابته بين العملات الرئيسية مستبعدة . وبالنسبة للبلدان الصغيرة والمتوسطة قد لايمكن الحفاظ على ثبات اسعار الصرف مع استمرار معدلات التضخم فوق المستويات المتعارف عليها في الدول الصناعية ، او عجوزات كبيرة في موازين المدفوعات مع

عدم انتظام التدفقات الرأسمالية . ان ثبات سعر الصرف لمدة طويلة هو نتيجة العرض الكافي او الزائد من العملة الاجنبية اكثر مما هو اختيار تتعمده السياسة الاقتصادية للضبط النقدي . والمهم مدى اسهام اي من هذه الترتيبات في النمو والاستقرار المالي وتحسين الاداء الذي ينعكس في الانسجام بين التنافسية والرفاه والعدالة الاجتماعية . ولان من الصعب خدمة هذه الاهداف مجتمعة وفي ان واحد ، بنفس الدرجة ، فلا بد من مواصلة البحث والتقصي والتقييم والاستعداد للمراجعة والتعديل وهذه من جملة ضمانات التقدم .

عجز الحساب الجاري هو فجوة الموارد اي تجاوز الانفاق للدخل او الاستثمار للادخار على المستوى الكلي . بتعبير آخر لاتوجد فجوتان بل هي واحدة ولذلك لابد من تفسير ينطلق من دوال الطلب الكلي والعرض الكلي ويضع لاسعار المستوردات والصادرات وسعر الصرف مكاناً في هذا التسفير وتبدو نماذج التوازن العام لاقتصاد مفتوح اكثر رسوخاً من الناحية النظرية مقارنة باجتزاء القطاع الخارجي والبحث عن شروط توازنه على حدة.

لقد تعاظمت صفقات تبادل العملات الاجنبية عبر الحدود مع الانفتاح المالي، وتنوع أدوات وآماد الاستثمارعلى المستوى الدولي، وشيوع المضاربة والتحريك السريع للاموال على وفق مقتضياتها . واصبحت التجارة الخارجية تشكل نسبة ضئيلة من عرض العملة الاجنبية والطلب اليومي عليها.

وهذا من جملة مايفسر انفصام سعر الصرف عن الحساب الجاري ، أي اختلاف المستوى التوازني الذي تعينه صفقات الحساب الجاري عن سعر الصرف الذي يحدده سوق المال. وكذلك لابد من ملاحظة علاقة سعر الصرف بالمركزالاستثماري الدولي للبلد أوصافي المديونية الدولية بمعناها الاوسع.

فمثلا عندما ينخفض سعر صرف الدولار تجاه اليورو والاسترليني ترتفع قيمة الجانب الدائن في الميزان الاستثماري الدولي للولايات المتحدة الامريكية بقدر ماتكون الاصول المملوكة للامريكان في الخارج بعملات

تلك الدول الاجنبية . وفي المقابل يبقى الجانب المدين كما هو لانه ادوات دين واصول مالية اخرى بالدولار وهكذا تنخفض المديونية الامريكية مع إنخفاض سعر صرف الدولار. ولقد انخفض الدولار تجاه اليورو، بحوالي60% بين آواخر التسعينات ومنتصف عام 2008 ثم تحسن كثيرا بداية الازمة بسبب شحة الدولار واستجابة الاحتياطي الامريكي لتلك الشحة باتفاقيات تبادل العملات Currency Swap ، وأنخفض بعد ذلك ولكنه لازال اعلى مما وصل اليه منتصف عام 2008 . ومع ذلك وعلى وفق احدث البيانات كانت حصيلة الانخفاض في سعر صرف الدولار تجاه اليورو حوالي 40% في العشرالسنوات الماضية.

مع الانفتاح المالي والذي يوصف منذ سنوات بالعولمة لايمكن وصف التوازن الكوني Global Balance بانه توازن الموازين الجارية لكل دولة على حدة . بل قد يتحقق هذا التوازن. وهو متحقق لاحقا expost في كل الاحوال ، مع فوائض كبيرة لدول مثل الصين والسعودية وروسيا وعجوزات كبيرة لدول اخرى مثل الولايات المتحدة الامريكية . وهذا الفهم ينسجم مع الانتقال من التوازن ، على المستوى الجاري الى المستوى الشامل لموزاين المدفوعات ، وعلى المستوى الدولي . ولكن المشكلة في تفاوت الوفرة النسبية لمصادر التمويل بين الدول مايؤدي الى تمادي بعضها في التوسع المالي والنقدي مقترنا باسعار فائدة منخفضة الى جانب دول آخرى قد تعاني شحة مصادر التمويل وهذا يتناقض مع التخصيص الامثل للموارد على المستوى الكوني وهو الاساس النظري للانفتاح المالي والعولمة

إن التثبيت تجاه عملة واحدة، الدولار مثلا ، يؤدي احيانا الى تبني السياسات النقدية للولايات المتحدة الامريكية . فعندما ضعف الدولار تجاه العملات الاخرى المرتبطة به توسعت الدول نقدياً كي تحول دون إنخفاضه. وهكذا يجري تعديل السيولة المحلية للدول المرتبطة بالدولار كي تناسب سعر الصرف الثابت .

ينطلق هذا التصور من ان الضغوط نحو ارتفاع أو انخفاض الدولار منشؤها السياسة النقدية الامريكية وبالنتيجة تنعكس تلك السياسة في الدول المرتبطة به للحفاظ على سعر الصرف الثابت .

وقد لاينسجم هذا التفسير مع الارتفاع الشديد في قيمة الدولار في اعقاب الازمة المالية الاخيرة إذ لم تكن شحة الدولار نتيجة لسياسة نقدية امريكية في حينه . بل ان تلك الشحة هي الوجه الاخر للعسر الائتماني في الولايات المتحدة ألأمريكية وللمؤسسات المدينة بالدولار والتي اخفقت في السداد أو أفلست . وهذا لاينفي ان سعر الصرف الثابت يحتم على الاغلب تأثر بلد العملة المرتبطة بالدولار بسياسات الولايات المتحدة الأمريكية والاقتصاد الأمريكي، وهو اقتصاد محكوم بخصائص من مزايا وضغوط مختلفة تماماً عن أوضاع بلدان العملات المرتبطة به . وهذه الملاحظات ، وكما تقدم ، لاتنسحب على نظام بريتون وودز فقد كانت الولايات المتحدة الامريكية تكيف سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية لادامة النظام كما تحاول الدول الاخرى التكيف معها لنفس السبب اضافة على ان الدولار كان معرفاً بالذهب فهو نظام تبادل الدولار بالذهب وشكل من اشكال قاعدة الذهب .

الخاتمـــة :

لقد راجعت هذه الدراسة النماذج النظرية المتداولة لتفسير سلوك سعر الصرف العائم أو شروط الحفاظ على ثبات سعر الصرف الاسمي. واعادت إختبار مبادئ تعادل القوة الشرائية واسعار الفائدة . وكان المحور الرئيسي لها تقصي محددات سلوك سعر الصرف الحقيقي ومضامينه الاقتصادية الكلية وتعارضه وانسجامه مع أهداف السياسة النقدية . ولقد اتضح ان الواقع التجريبي لايؤيد مصداقية مبادئ تعادل القوة الشرائية واسعار الفائدة . كما ان الانحراف عن المسارات التي تفترضها تلك المبادئ كان واسعاً ولم يحسم تفسيره بالمعنى الكمي بعد. لقد حظيت العلاقة بين مرونة سعر الصرف واستقلال السياسة الاقتصادية بالعناية. كما ان تأثير تغيرات اسعار الصرف على موازين المدفوعات قد تناولته هذه الدراسة ارتباطاً بمفهوم الصلابة السعرية وبنية الانتاج والتجارة الخارجية وخاصية الاستمرارية المؤسسية

والتقنية . وركزت على تغيرات سعر الصرف الحقيقي للدينار وفرق العائد على الاستثمار به مقارنة بالمستويات الدولية والذي كان كبيراً جداً نتيجة لارتفاع اسعار الفائدة في العراق تزامنا مع التضخم . إن تسليط الضوء على عدم استقرار اسعار صرف اليورو بالدولار كان من اهداف هذه الدراسة .

كما ا ن بيان حجم التزايد الكبير في سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي يلقي الضوء على تراجع القدرة التنافسية الدولية للقطاع غير النفطي ويفسح المجال لسياسات تصحيحية أو تعويضية

المصادر

1- Diouf, Mame Astou, purchasing power parity,wikipedia, the free encyclopedia

paperoni wp/07/295, IMF,December, 2007Modeling Inflation for Mali,IMF working

2- vesperoni ,Eteban and Orwellana, Walter,Polarization and Maturity Structural of public Securities: The Experience of Bolivia, IMF Working paper, wp/08/157, June 2008

3- Zalduendo, Juan, Bivariate Assessments of Real Exchange Rates Using ppp Data, IMF Working papers, wp/08/153.

4- Kumah, francisy. A markov-Switching Approach to Measuring Exchange Market pressure, Estimating Equilibrium Exchange Rates for IMF working paper, wp/07/242
Armenia and Georgias, IMF Working Paper WP/08/10. Sheha Omar and Ding Shuang, Delechat Corinne, and Gaertner Mathew,Exchange Rate Assessment in a Resource Dependemnt Economy; The case of Bostwana, IMF, Wp/08/83 , March 2008.

5- Oguro,yoko, etal,Trade Sensitivity to Exchange Rates in the Context of Intra- Industry Trade, wp/08/134, May 2008

6- Guitan, Manule, Exchange Rate Managemet in the refom process, in coordinating Richard , c , stabilization and structural Reform,Barth editors, IMF institute,1993

علي ، احمد ابريهي ، الاستثمار الاجنبي في عالم الاقتصاد الحر والانفتاح المالي في طريقة الى النشر، بيت الحكمة بغداد

7- Da costa Mercedes and Olivo Victor, constraints or the Design and Implementation of Monetary policy in Oil Economies: The case of Venezuela ,wp/08/142June 2008 .

8- Hallwood , panl ,etal, international money : theory, evidence and institutions , Basil Blaekweel ,1988

9- Mark ,Nelson ,c. , international Macroeconomics and Finance , blackweel publishing , zool

10- Mark ,Nelson ,c. , international Macroeconomics and Finance , blackweel publishing , zool
Engel charbes, Exchange Rate policies, University of Wisconsin, July28,2009
Haihong,GAO and yongding, yo, Internationalization of the Renminbi, Bok-BIS seminar in Seoul, 19-20 March2009

الشهر	نسبة الرقم القياسي لأسعا المستهلك في العراق الى منطقة اليورو	نسبة الرقم القياسي لأسعا المستهلك في العراق الى الولايات المتحدة الأمريكية	سعر الصرف للدينار بالدولار رقم قياسي %	سعر الصرف الحقيقي للدينار بالدولار رقم قياسي %	سعر الصرف الأسمي للدينار باليورو رقم قياسي %	سعر الصرف الحقيقي للدينار باليورو رقم قياسي %

99.99996	100	100	100	100	99.99996	January-04
92.78415	104.9664	92.69042	105.241	88.07444	88.39417	February-04
103.3421	107.7884	100.1516	104.7889	95.57467	95.87497	March-04
102.6815	108.674	97.38149	103.2631	94.30424	94.48583	April-04
101.7132	106.9181	96.4025	101.7812	94.71546	95.13183	May-04
99.382	105.9799	94.91955	101.9888	93.06862	93.77435	June-04
98.96322	104.7351	95.50175	101.8537	93.76361	94.48904	July-04
103.1441	105.5093	98.92538	101.8537	97.12494	97.75826	August-04
108.0482	105.0717	103.9473	101.7812	102.1282	102.8328	September-04
114.374	102.8568	112.2807	101.8537	110.2372	111.1973	October-04
115.9507	98.89009	118.2364	101.8537	116.0845	117.2521	November-04
115.5958	95.81453	122.6264	101.8537	120.3946	120.6454	December-04
135.3373	97.92523	139.3432	101.8537	136.8072	138.2047	January-05
132.581	98.71532	135.1018	101.8537	132.643	134.3065	February-05
122.0038	97.24762	125.9811	101.7812	123.7765	125.4568	March-05
126.5066	98.95251	127.7235	101.5022	125.8332	127.8458	April-05
125.587	100.5789	124.8439	101.2248	123.3333	124.8641	May-05
132.6715	105.2402	126.4264	101.5022	124.5553	126.0653	June-05
130.0505	105.8544	121.9625	101.0203	120.7307	122.858	July-05
139.9181	103.3036	133.6473	100.6745	132.7518	135.4437	August-05
141.7816	103.6801	134.0791	100.7455	133.0869	136.7491	September-05
154.0302	106.1232	142.879	101.0918	141.3359	145.1428	October-05
164.2457	107.956	150.2734	100.8776	148.966	152.1413	November-05
166.6891	107.3186	154.5581	100.8776	153.2135	155.3217	December-05
172.9544	104.7796	161.7631	100.5429	160.8896	165.0649	January-06
198.0475	106.3669	182.8647	100.6745	181.6395	186.1929	February-06
198.8343	105.6412	184.8908	100.6745	183.652	188.2166	March-06
191.0702	103.4179	181.0379	100.6137	179.9335	184.7555	April-06
185.3841	99.43678	182.3888	100.6745	181.1668	186.4342	May-06
188.29	100.3801	183.2881	100.6745	182.0601	187.5771	June-06
203.6247	100.111	197.911	100.6745	196.585	203.399	July-06
231.7726	99.11854	227.2778	100.6745	225.7551	233.8338	August-06
203.6369	99.91356	199.3562	100.8166	197.7414	203.8131	September-06
220.7567	101.1078	215.4816	101.0918	213.1544	218.3379	October-06
227.0358	100.2143	226.7807	102.3437	221.5874	226.5503	November-06
256.3502	102.0515	263.2936	106.9061	246.2848	251.1967	December-06
298.5054	110.6518	299.1604	114.0381	262.3337	269.7701	January-07
279.5551	111.5563	281.1056	115.6337	243.1001	250.5954	February-07

279.7943	110.9105	284.2852	116.4415	244.1442	252.2702	March-07
282.2377	110.4759	292.6388	118.3852	247.192	255.4743	April-07
279.0378	109.9959	288.1474	117.8273	244.5507	253.68	May-07
299.1111	111.2745	306.4727	118.3852	258.8775	268.8047	June-07
285.5211	109.4872	298.3837	119.0618	250.6125	260.7804	July-07
306.2824	111.0359	318.654	119.9185	265.7256	275.8408	August-07
293.9281	109.2921	312.2873	120.4094	259.3546	268.938	September-07
274.3034	107.0071	299.192	120.7001	247.8806	256.3413	October-07
264.3916	104.0914	297.4616	121.1827	245.4653	253.9995	November-07
269.8404	105.7775	302.6341	122.1896	247.6758	255.102	December-07
277.9517	104.9703	312.16	122.489	254.8474	264.7907	January-08
275.7996	105.1044	310.5579	122.8954	252.7009	262.4053	February-08
257.0748	99.991	305.1041	123.0921	247.8666	257.098	March-08
258.3308	98.98325	310.1234	123.6094	250.8898	260.9844	April-08
257.1599	100.466	304.2809	123.9157	245.5547	255.9671	May-08
243.9861	100.7415	286.822	124.2236	230.8917	242.1903	June-08
246.3288	99.68961	291.6255	124.6417	233.9711	247.0958	July-08
265.6608	105.508	299.4394	125.2662	239.0425	251.7921	August-08
287.8582	110.6229	312.3359	126.0239	247.8385	260.2158	September-08
319.4428	119.5127	324.7196	126.2307	257.2429	267.2877	October-08
332.8627	125.3674	328.0809	126.5502	259.2495	265.5097	November-08
318.986	118.9849	335.1448	126.8714	264.1612	268.0894	December-08
318.8928	121.0874	325.6465	127.0971	256.2186	263.3576	January-09
325.9033	125.3872	321.1176	127.0971	252.6554	259.9175	February-09
304.2001	122.841	306.3402	127.0971	241.0284	247.6372	March-09
297.2434	121.5372	302.8839	127.0971	238.3091	244.5699	April-09
283.7298	117.4414	298.5004	127.0971	234.8601	241.5926	May-09
279.4671	114.3747	299.9086	127.0971	235.9681	244.3435	June-09
278.8522	113.7902	299.2919	127.0971	235.4828	245.0583	July-09
282.439	112.3546	307.3794	127.0971	241.8461	251.3818	August-09
279.6207	110.0862	310.4461	127.0971	244.259	254.0016	September-09
271.1129	108.199	306.6631	127.0971	241.2825	250.5688	October-09
270.1836	107.488	307.7845	127.0971	242.1649	251.3617	November-09
278.5129	109.6945	312.415	127.0971	245.8082	253.8987	December-09
299.4955	112.3231	324.2995	127.0971	255.1589	266.6374	January-10
312.1002	117.1325	325.0115	127.0971	255.7191	266.4505	February-10
311.8418	118.1425	324.2015	127.0971	255.0818	263.954	March-10
314.342	119.579	323.6394	127.0971	254.6395	262.874	April-10

332.8589	127.5826	321.3065	127.0971	252.804	260.8967	May-10
341.4489	131.3028	320.573	127.0971	252.2268	260.047	June-10
328.9195	125.5345	321.5527	127.0971	252.9976	262.0152	July-10
333.0291	124.3273	328.937	127.0971	258.8077	267.8649	August-10
330.9885	122.6812	332.1401	127.0971	261.3279	269.7956	September-10
312.2114	115.3458	333.8042	127.0971	262.6372	270.6743	October-10
317.8318	117.3469	334.1802	127.0971	262.933	270.8481	November-10
325.448	121.2614	332.576	127.0971	261.6708	268.3855	December-10
330.9383	119.9907	337.7331	127.0971	265.7284	275.8033	January-11
323.5682	117.45	337.0968	127.0971	265.2278	275.4943	February-11
309.1119	114.5136	331.5558	127.0971	260.8681	269.9347	March-11

الشهر	سعر الفائدة على اموال الاحتياطي الفدرالي%	سعر الفائدة يوروبور لثلاثة اشهر%	سعر صرف اليورو بالدولار	الرقم القياسي لاسعار المستهلك في منطقة اليورو نسبة الى الولايات المتحدة الامريكية	سعر صرف اليورو الاسمي بالدولار %	سعر صرف اليورو الحقيقي بالدولار %
January-99	4.81	3.13	1.161	100.00	99.98	99.98
February-99	4.82	3.09	1.121	100.18	96.54	96.71
March-99	4.84	3.05	1.088	100.16	93.74	93.89
April-99	4.8	2.7	1.07	99.72	92.20	91.94
May-99	4.83	2.58	1.063	99.82	91.54	91.38
June-99	5.04	2.63	1.038	99.82	89.39	89.23
July-99	5.14	2.68	1.035	99.72	89.17	88.92
August-99	5.28	2.7	1.06	99.57	91.34	90.94
September-99	5.32	2.73	1.05	99.09	90.45	89.63
October-99	5.93	3.38	1.071	99.02	92.21	91.31
November-99	5.85	3.47	1.034	99.05	89.04	88.20
D ecember-99	5.93	3.45	1.011	99.43	87.08	86.58
January-00	5.81	3.34	1.014	99.14	87.31	86.56
February-00	5.9	3.54	0.983	98.93	84.70	83.80
March-00	6.03	3.75	0.964	98.40	83.06	81.73
April-00	6.15	3.93	0.906	98.44	78.04	76.82
May-00	6.57	4.36	0.906	98.41	78.04	76.80
June-00	6.59	4.5	0.949	98.27	81.76	80.34
July-00	5.54	4.58	0.94	98.13	80.94	79.43
August-00	6.49	4.78	0.904	98.23	77.87	76.49
September-00	6.47	4.85	0.872	98.18	75.12	73.75
October-00	6.52	5.04	0.855	98.01	73.66	72.19
November-00	6.52	5.09	0.856	98.14	73.76	72.39
December-00	6.33	4.94	0.897	98.56	77.29	76.18
January-01	5.51	4.77	0.938	97.49	80.82	78.79
February-01	5.19	4.76	0.922	97.37	79.39	77.30
March-01	4.81	4.71	0.91	97.70	78.34	76.53
April-01	4.47	4.68	0.892	97.94	76.83	75.25
May-01	3.96	4.64	0.874	97.94	75.30	73.75
June-01	3.69	4.45	0.853	97.88	73.49	71.93
July-01	3.62	4.47	0.861	97.97	74.13	72.63
August-01	3.44	4.35	0.901	97.87	77.56	75.91
September-01	2.84	3.98	0.911	97.71	78.48	76.68
October-01	2.29	3.6	0.906	98.13	78.03	76.57

75.14	76.51	98.21	0.888	3.39	2	November-01
76.13	76.86	99.04	0.892	3.34	1.81	December-01
75.25	76.08	98.91	0.883	3.34	1.72	January-02
73.96	74.94	98.70	0.87	3.36	1.8	February-02
74.44	75.43	98.68	0.876	3.39	1.87	March-02
75.21	76.30	98.58	0.886	3.41	1.83	April-02
78.00	78.98	98.76	0.917	3.47	1.8	May-02
81.22	82.29	98.70	0.955	3.46	1.78	June-02
84.18	85.46	98.51	0.992	3.41	1.76	July-02
82.69	84.22	98.18	0.978	3.35	1.71	August-02
83.02	84.48	98.28	0.981	3.31	1.74	September-02
83.14	84.50	98.39	0.981	3.26	1.71	October-02
84.78	86.25	98.29	1.001	3.12	1.37	November-02
86.79	87.71	98.95	1.018	2.94	1.32	December-02
90.05	91.49	98.43	1.062	2.83	1.27	January-03
91.04	92.79	98.11	1.077	2.69	1.25	February-03
91.35	93.08	98.14	1.081	2.53	1.21	March-03
91.97	93.44	98.44	1.085	2.53	1.23	April-03
98.28	99.76	98.51	1.158	2.4	1.2	May-03
98.94	100.46	98.49	1.166	2.15	1.02	June-03
96.28	97.95	98.30	1.137	2.13	1.03	July-03
94.11	95.94	98.09	1.114	2.14	1.06	August-03
94.84	96.66	98.12	1.122	2.15	1.06	September-03
99.01	100.71	98.32	1.169	2.14	1.06	October-03
99.45	100.79	98.67	1.17	2.16	1.08	November-03
104.81	105.82	99.04	1.229	2.15	1.07	December-03
106.88	108.64	98.39	1.261	2.09	1.04	January-04
106.78	108.92	98.03	1.265	2.07	1.03	February-04
103.58	105.62	98.08	1.226	2.03	1.03	March-04
101.37	103.23	98.20	1.199	2.05	1.06	April-04
101.30	103.42	97.95	1.201	2.09	1.16	May-04
102.09	104.55	97.64	1.214	2.11	1.39	June-04
103.15	105.65	97.63	1.227	2.12	1.51	July-04
102.51	104.88	97.75	1.218	2.11	1.65	August-04
102.83	105.24	97.71	1.222	2.12	1.81	September-04
104.93	107.58	97.54	1.249	2.15	1.97	October-04
108.99	111.89	97.41	1.299	2.17	2.2	November-04
113.39	115.49	98.18	1.341	2.17	2.38	December-04
110.05	113.00	97.39	1.312	2.15	2.56	January-05
108.92	112.09	97.17	1.301	2.14	2.71	February-05

110.37	113.70	97.07	1.32	2.14	2.91	March-05
107.91	111.44	96.84	1.294	2.14	3.02	April-05
106.25	109.34	97.18	1.269	2.13	3.15	May-05
101.85	104.78	97.21	1.217	2.11	3.3	June-05
100.24	103.68	96.68	1.204	2.12	3.49	July-05
102.09	105.87	96.43	1.229	2.13	3.69	August-05
101.08	105.56	95.75	1.226	2.14	3.79	September-05
99.15	103.49	95.80	1.202	2.2	4.05	October-05
97.79	101.52	96.33	1.179	2.36	4.23	November-05
99.11	102.12	97.05	1.186	2.47	4.37	December-05
99.97	104.25	95.90	1.21	2.51	4.48	January-06
98.69	102.83	95.98	1.194	2.6	4.63	February-06
99.39	103.53	96.00	1.202	2.72	4.79	March-06
101.27	105.69	95.82	1.227	2.79	4.94	April-06
105.16	109.99	95.61	1.277	2.89	5.05	May-06
104.05	108.96	95.49	1.265	2.99	5.25	June-06
103.89	109.25	95.09	1.268	3.1	5.37	July-06
104.81	110.34	94.99	1.281	3.23	5.29	August-06
104.64	109.62	95.45	1.273	3.34	5.25	September-06
104.33	108.62	96.05	1.261	3.5	5.24	October-06
106.76	110.95	96.23	1.288	3.6	5.24	November-06
109.78	113.81	96.46	1.321	3.68	5.24	December-06
107.12	111.96	95.67	1.3	3.75	5.24	January-07
107.48	112.61	95.44	1.307	3.82	5.23	February-07
108.60	114.06	95.22	1.324	3.89	5.22	March-07
110.82	116.42	95.20	1.352	3.98	5.23	April-07
110.37	116.37	94.84	1.351	4.07	5.23	May-07
109.52	115.58	94.75	1.342	4.15	5.25	June-07
111.70	118.14	94.55	1.372	4.22	5.25	July-07
111.20	117.33	94.78	1.362	4.54	5.3	August-07
113.56	119.69	94.88	1.39	4.74	5.19	September-07
116.58	122.54	95.14	1.423	4.69	4.91	October-07
120.25	126.48	95.08	1.468	4.64	4.75	November-07
119.87	125.50	95.52	1.457	4.85	4.76	December-07
120.04	126.77	94.69	1.472	4.48	3.7	January-08
120.36	127.03	94.75	1.475	4.36	3.03	February-08
126.85	133.74	94.85	1.553	4.6	2.7	March-08
128.31	135.67	94.58	1.575	4.78	2.72	April-08
126.47	134.00	94.38	1.556	4.86	2.61	May-08
125.65	133.96	93.80	1.555	4.94	2.7	June-08

126.54	135.83	93.16	1.577	4.96	2.72	July-08
120.47	128.98	93.40	1.498	4.97	2.76	August-08
115.97	123.76	93.71	1.437	5.02	2,91	September-08
108.65	114.75	94.69	1.332	5.11	3.19	October-08
105.35	109.66	96.07	1.273	4.24	1.54	November-08
112.30	115.84	96.94	1.345	3.29	1.09	December-08
109.15	114.03	95.72	1.324	2.46	1.1	January-09
105.32	110.12	95.64	1.279	1.94	0.67	February-09
107.64	112.40	95.76	1.305	1.64	0.62	March-09
108.91	113.61	95.87	1.319	1.42	0.48	April-09
112.45	117.57	95.64	1.365	1.28	0.37	May-09
114.70	120.72	95.01	1.402	1.23	0.36	June-09
114.72	121.34	94.54	1.409	0.97	0.33	July-09
116.32	122.89	94.65	1.427	0.86	0.29	August-09
118.67	125.43	94.61	1.456	0.77	0.23	September-09
120.90	127.61	94.74	1.482	0.74	0.22	October-09
121.76	128.46	94.79	1.491	0.72	0.19	November-09
119.90	125.87	95.25	1.461	0.71	0.2	December-09
115.74	122.93	94.15	1.427	0.68	0.18	January-10
111.31	117.88	94.42	1.369	0.66	0.2	February-10
111.12	116.87	95.08	1.357	0.64	0.24	March-10
110.05	115.47	95.30	1.341	0.64	0.3	April-10
103.18	108.23	95.33	1.257	0.69	0.44	May-10
100.35	105.16	95.43	1.221	0.73	0.46	June-10
104.49	109.99	95.00	1.277	0.85	0.37	July-10
105.57	111.06	95.06	1.289	0.9	0.27	August-10
107.26	112.55	95.30	1.307	0.88	0.25	September-10
114.28	119.71	95.46	1.39	1	0.25	October-10
112.38	117.67	95.51	1.366	1.04	0.25	November-10
109.23	113.87	95.92	1.322	1.02	0.27	December-10
109.08	115.07	94.79	1.336	1.02	0.26	January-11
111.35	117.56	94.72	1.365	1.09	0.25	February-11
114.65	120.58	95.08	1.4	1.18	0.23	March-11
118.17	124.39	95.00	1.444	1.32	0.22	April-11

تحليل العلاقة السببية بين تغيرات سعر الصرف ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 1980- 2009

أ.م.د. محمد صالح سلمان الكبيسي م.د. عمار حمد خلف

المستخلص:-

يهدف هذا البحث الى أختبار العلاقة السببية بين معدل التضخم و سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة 1980-2009. تم أستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع Autoregressive Distributed Lag Model ARDL لاختبار العلاقة السببية طويلة الامد و قصيرة الامد ما بين معدل التضخم سعر الصرف. من خلال النتائج وجد هذا البحث بانه لا يوجد هنالك علاقة تبادلية بين معدل التضخم و سعر الصرف في الاقتصاد العراقي. الا انه يوجد هنالك علاقة أحادية الجانب تتجه من سعر الصرف الى معدل التضخم في الاجل القصير فقط.

1) مقدمة

لقد مر الاقتصاد العراقي بعدة مراحل عانى خلالها من اضطرابات اقتصادية وسياسية واجتماعية هزت أركانه وأثقلت كاهله وساهمت بشكل أو بأخر في التأثير على مجمل المؤشرات الاقتصادية للبلد ومن بينها تقلبات كبيرة في سعر الصرف ومعدلات التضخم ، وكان سوء إدارة السياسات الاقتصادية وعدم التنسيق فيما بينها وتعارضها مع بعضها البعض دوراً بارزاً في رفع معدلات التضخم. فضلا عما يعانيه الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية وعدم مرونة القطاع الإنتاجي الحقيقي وبالتالي عدم تمكنه من الاستجابة للطلب الكلي المتزايد مما ساهم في تعميق الضغوط التضخمية .

فأصبح الاقتصاد العراقي أشبه برجل ثري عاجز يعاني من العديد من الأمراض المزمنة وغير المزمنة وليس له أهداف واضحة في الحياة وأصبح يستنزف ثرواته المتناقصة بترقيع أوضاعه العليلة لكي يتمكن من ممارسة نشاطاته الاعتيادية .

و قد ساهمت العوامل الخارجية كالحروب المتلاحقة والحصار الاقتصادي وارتفاع المديونية الخارجية والتعويضات والضغوط التي يمارسها صندوق النقد الدولي. فضلا عن شيوع الفوضى وعدم الاستقرار الأمني والسياسي وتفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في تفاقم الأزمة الاقتصادية بشكل عام ومنها تعميق ظاهرة التضخم .

* تدريسي في كلية الادارة و الاقتصاد \ جامعة بغداد

** تدريسي في كلية الادارة و الاقتصاد \ جامعة بغداد

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى تحليل العلاقة السببية بين تغيرات سعر الصرف ومعدلات التضخم في في الاقتصاد العراقي خلال الأجل القصير و الاجل الطويل للمدة 1980-2009 وباستخدام اسلوب الانحدار الذاتي للتخلف الزمني الموزع ARDL.

فرضية الدراسة : يسعى هذا البحث الى اختبار الفرضية التي تنص على ان هناك علاقة سببية تبادلية بين تغيرات سعر الصرف ومعدلات التضخم في الاجلين الطويل و القصير في الاقتصاد العراقي.

فضلا عن ذلك قسمت الدراسة على النحو التالي: بعد المقدمة تناول البحث التحليل النظري للعلاقة بين معدل التضخم و سعر الصرف. و من ثم الدراسات السابقة، و ايضا العلاقة بين معدل التضخم سعر الصرف في الاقتصاد العراقي. و اخيرا التحليل القياسي و تفسير النتائج.

2) الاطار النظري للعلاقة بين سعر الصرف والتضخم

تعد قناة سعر الصرف من أهم قنوات انتقال اثر السياسة النقدية خاصة في الدول النامية التي تتميز بتخلف أسواقها المالية وعدم مرونة جهازها الإنتاجي وبالتالي انكشاف اقتصاداتها .

وفي الوقت الذي يكثُر فيه الجدل حول سياسة سعر الصرف وعلاقتها بمعدل التضخم فانه لا يوجد دليل قطعي على أن مستوى الاسعار تستجيب بشكلٍ ملحوظ للتغيرات في سعر الصرف ، بل على العكس، فتجربة بنك الكويت المركزي خلال عامي (2007 و 2008) تثبت عكس ذلك. ففي مايس 2007 قرر بنك الكويت المركزي التخلي عن سياسية ربط الدينار بالدولار الأمريكي والعودة إلى سياسة سلة العملات، ونتيجة لذلك ارتفع سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار بنسبة 9 % خلال الفترة من مايس 2007 إلى حزيران 2008، ومع ذلك سجلت دولة الكويت ثاني أعلى معدل تضخم بين دول مجلس التعاون في شهر حزيران 2008م بعد دولة قطر.(فادي العجاجي ،2010).

في حين يعتقد البعض أن سعر الصرف يمكن أن يؤثر على الأسعار النسبية للسلع المحلية والأجنبية، من خلال قناتي العرض والطلب الكليين ، ومن ثم يؤثر على الطلب المحلي والأجنبي على السلع المحلية وتعرف هاتين القناتين باسم (أثر الانتشار غير المباشر) (Indirect Pass- Through)، حيث تؤثر تحركات سعر الصرف على الطلب والعرض الكليين مما يؤثر على معدل التضخم (Inflation Rate) بصورة غير مباشرة (ميادة الشباني، 2010 ، ص46).

وهكذا يمثل سعر الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي (السوق المحلية) بالاقتصاد العالمي (السوق العالمية) ومن خلاله يمكن أن يتساوى سعر السلعة المحلية في السوق المحلية مع سعرها في السوق العالمية وهذا ما يطلق عليه نظرية تعادل القوة الشرائية (purchasing power parity) التي صاغها في البداية ريكاردو (1772 – 1823) ثم قام بتطويرها الاقتصادي السويدي غوستاف كاسل في عام (1920) والتي تنص أن سعر الصرف لعملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج (ميادة الشباني، 2010 ، ص51).

وهكذا يعمل سعر الصرف كآلية لامتصاص الصدمات والتخفيف من الضغوط التضخمية .

من المعروف إن التضخم ارتفاع عام ومستمر في المستوى العام للأسعار ينجم عادة عن مطاردة كمية كبيرة من النقود لكمية قليلة من السلع ، كما يمكن النظر إليه على أنه انخفاض في القوة الشرائية للعملة(ارتفاع

سعر الصرف)، ويرتبط هذا التعريف بنظرية "نمو النقود Money Growth" لملتون فريدمان Milton Friedman الذي يعرف التضخم بأنه دائماً وفي كل مكان ظاهرة نقدية. فهو يعتقد أنه إذا كان التضخم غير مستقر "Non-Stationary" فإن التغير المستمر في معدل التضخم مرتبط بالتغير المستمر في معدل نمو عرض النقود. هذا الطرح هو وجهة نظر المدرسة النقدية.

والثابت اقتصادياً أن العلاقة بين التضخم وانخفاض القوة الشرائية للعملة(سعر الصرف) هي علاقة تبادلية عكسية، أي أن ارتفاع معدل التضخم سيؤدي حتماً إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة (أي انخفاض قيمة العملة والذي ينعكس بارتفاع عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية)، ومن جهة أخرى فان انخفاض القوة الشرائية للعملة(أي انخفاض قيمة العملة) سيؤدي حتماً لارتفاع معدل التضخم (العجاجي، 2010).

ومن هنا تأتي أهمية بحث العلاقة السببية بين التضخم وسعر الصرف في الاقتصاد العراقيبهدف التفريق بين الأسباب والنتائج.

وبالرغم من انه لم يثبت عملياً ملائمة استخدام سياسة سعر الصرف كوسيلة فعالة للقضاء على التضخم أو التخفيف من حدته لأنه ليس العامل الوحيد الذي يؤثر على التضخم ولكن يبقى تحديد المتغير الذي يؤثر في الآخر أمرا مهما لصناع القرار الاقتصادي في العراق لغرض تحديد المتغير الذي ينبغي التركيز عليه أولا واتخاذ الإجراءات اللازمة لضبطه وتوجيهه بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل عام والاستقرار النقدي بشكل خاص .

ويعمل سعر الصرف على نقل اثر السياسة النقدية من خلال عدة قنوات أهمها :

1- قناة التضخم Inflation Channel

حيث ينقل سعر الصرف اثر السياسة النقدية إلى التضخم بصورة مباشرة، من خلال قناة التضخم والتي تعرف أيضاً باسم (اثر الانتشار المباشر) (Direct pass -Through Effect)، حيث تؤثر تغيرات سعر الصرف على التضخم مباشرة من خلال زيادة أسعار الواردات، أو الأسعار المحلية للسلع والخدمات التي تدخل في التجارة الدولية مما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم (ميادة الشباني، 2010 ، ص47).

2- قناة الأسعار Price Channel

ويعمل اثر الأسعار (Price Effect) من خلال جانبي الطلب والعرض وكما يلي :

أ) اثر الأسعار على جانب الطلب: يؤدي تخفيض قيمة العملة(سعر صرفها) ، أي أن وحدة النقد الأجنبي يتم استبدالها بعدد اكبر من وحدات النقد المحلي فيؤدي ذلك إلى زيادة الصادرات (لان السلع المحلية في السوق العالمية ستبدو ارخص نسبيا في نظر المستهلك الأجنبي فيزداد الطلب عليها) ومن جانب آخر يجعل السلع الأجنبية أغلى نسبيا من وجهة نظر المستهلك المحلي فيؤدي ذلك إلى انخفاض الواردات، نظرا لارتفاع أسعارها، فتزيد معدلات التضخم .

ب) اثر الأسعار على جانب العرض: فيؤدي انخفاض سعر الصرف إلى زيادة أسعار المدخلات المستوردة مما يدفع المشروعات إلى زيادة أسعار السلع المحلية، أي أن معدل التضخم سوف يرتفع حتى في حالة استقرار مستوى الطلب الكلي. وتحتل هذه القناة أهمية خاصة في حالة الاقتصاديات

الصغيرة النامية والتي تعتمد بشكل كبير على المدخلات المستوردة وهذا ما يعرف بالتضخم المستورد "Imported Inflation"، لكن التضخم المستورد لا يحدث فقط بسبب اختلالات أسعار الصرف، بل هناك جملة من الأسباب كارتفاع تكاليف الطاقة، وتكاليف النقل والتأمين، وزيادة الطلب ..... الخ. وفي الوقت الراهن تعاني معظم دول العالم من ارتفاع معدلات التضخم بالرغم من اختلاف سياسات أسعار صرف عملاتها.

3- **قناة التوقعات** Expectation Channel

وتركز هذه القناة على أهمية دور التوقعات العامة بشأن التغيرات المستقبلية ومدى تأثير السياسة النقدية على معدلات التضخم (ميادة الشباني، 2010 ، ص48).

3) الدراسات السابقة

يوجد هنالك العديد من الدراسات العملية empirical studies التي درسة موضوع العلاقة بين معدلات التضخم و اسعار الصرف. (1985) Rana and Dowling درس العلاقة بين معدل التضخم و التغيرات في اسعار الصرف و الزيادة في عرض النقد لتسعة دول اسيوية نامية، حيث وجدا ان تغيرات سعر الصرف و الزيادة في عرض النقد ليس لها تاثيرات مهمة على التضخم، و ان التضخم في تلك الدول هو عبارة عن تضخم مستورد. (2006) Maswana قاس العلاقة السببية بين معدل التضخم و سعر الصرف لدولة الكونغو. بواسطة استخدم اختبار كرانجر للعلاقة غير السببية وجد هذا الباحث بانه يوجد هنالك علاقة تبادلية بين معدل التضخم و سعر الصرف في الاجل القصير، بينما في الاجل الطويل فوجد ان سعر الصرف فقط يؤثر في معدل التضخم. درست (منى، 2007) العلاقة بين سعر الصرف والتضخم ودوره في تحقيق التوازن النقدي في العراق للمدة 1990-2004 . اوضحت فيها ان الانتقال الرسمي من نظام سعر الصرف الثابت المتعدد الى نظام سعر الصرف المرن لم يترك اثراً على حركة الاسعار المحلية وانما ادى الى فصم العلاقة بين سعر الصرف والتضخم النقدي بسبب هيكلية اسباب التضخم في العراق. وعلى الرغم من ان نظام المرونة المدارة هو الذي كان متبعاً عملياً في غالبية الصفقات التجارية التي جرت في العراق قبل التغيير الذي حدث في عام 2003 ، لكنه رسمياً كان النظام المتبع الثابت والثابت المتعدد يترك اثراً مباشراً على الاسعار المحلية ، بينما انفكت تلك العلاقة بعد عام 2003 عند تغير نظام الصرف الى الحر المدار فأستقر سعر الصرف رغم ان الاسعار ظلت مستمرة في الارتفاع.

ميادة حسن الشباني (2010) درست اثر تغيرات سعر الصرف على معدل التضخم في العراق للمدة (2004-2008) ، و توصلت الباحثة الى ان إشارة سعر الصرف قد أدت دور مهم في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي الذي أسهم في خفض التضخم من(53%) في عام

2006 إلى (30.5%) لعام 2007 وبعد ذلك إلى (2.7%) في عام 2008 ، وهو الأمر الذي أضفى فرص قوية للاستقرار الاقتصادي وخفض معدلات الزيادة في المستوى العام للأسعار.وتوصلت الى إن ارتفاع مستوى الأسعار(التضخم) ربما يكون قد نتج عن انخفاض سعر صرف الدينار العراقي والعكس صحيح.

ثريا الخزرجي (2010) توصلت الى فاعلية السياسة النقدية بعد عام 2003 نجحت في كبح جماح التضخم لاسيما بعد عام 2006 ويعود ذلك الى مجموعة الاجراءات ومنها اصدار قانون البنك المركزي ومزادات العملة وفاعلية سعر الفائدة ومجموعة اخرى من الاجراءات.

4-تطورالعلاقة بين سعرالصرف والتضخم في الاقتصاد العراقي

سعى البنك المركزي منذ تأسيسه إلى تثبيت سعر الصرف للدينار العراقي والدفاع عن هذا السعر المثبت وبالرغم من إجراء بعض التعديلات البسيطة على قيمة الدينار بما يقابلها من الدولار الأمريكي أثناء العقود الماضية إلا إن تلك التعديلات كانت ضمن حدود ضيقة بحيث يمكن القول بان الاتجاه العام لسعر صرف الدينار العراقي كان ثابتا طيلة هذه العقود. وهذا التثبيت طيلة هذه المدة لا بد أن يجعل هذا السعر يبتعد عن قيمته الحقيقية وهذا ما حدث فعلا للدينار العراقي .ومن أهم مظاهر الابتعاد عن القيمة الحقيقية هو ظهور الأسواق الموازية لصرف العملة والتي بدأت بالظهور في مطلع الثمانينات.

وسوف نحاول تحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم خلال ثلاث مراحل :

المرحلة الاولى : (مرحلة الحرب) 1980-1990

بدأت قيمة الدينار العراقي بالتدهور خلال الحرب العراقية الإيرانية في مطلع الثمانينات وتحديدا في النصف الثاني من عقد الثمانينيات بسبب استنزاف هذه الحرب لاحتياطات النقد الاجنبي وتعمق ذلك بشكل خاص منذ عام 1987 وكانت قد دفعت باتجاه تدهور قيمة الدينار العراقي عدة سياسات وإجراءات اقتصادية منها سياسة إطلاق وتحرير الأسعار (إيقاف العمل بالتسعيرة الرسمية) والعمل بسياسة الاستيراد بدون تحويل خارجي بالإضافة إلى سياسة الخصخصة وتحويل ملكية بعض المنشآت والمعامل الحكومية إلى القطاع الخاص (هي عملية بيع وتصفية موجودات لا أكثر).

لعل الإجراءات والسياسات المذكورة بالإضافة إلى عوامل أخرى أدت الى أن يكون سعر صرف الدولار اتجاه الدينار العراقي في عام 1988 حوالي(2.2) دينار لكل دولار ثم (2.9) دينار لكل دولار عام 1989 وهي نتيجة طبيعية لحجم الفجوة التضخمية في الاقتصاد العراقي ويبدو أن هذا المؤشر يتحرك بصورة معاكسة تماما لسعر الصرف الفعلي للدينار العراقي في السوق الموازية وهذا دفع إلى أتساع الضغوط التضخمية على ميزان المدفوعات في تلك المدة حيث إن التضخم الداخلي تجاوز التضخم الخارجي بمعدلات كبيرة مما شجع الاستيراد وخفض من الصادرات مما يزيد من العجز. كما يؤدي من ناحية أخرى ارتفاع معدلات التضخم العالية إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية وهروب راس المال الى الخارج ، لكن في العراق كانت أسعار الفائدة ثابتة ، وهذا يعني إن التغيرات في سعر الصرف بسبب صدمة العرض كان لها الأثر الكبير في اتساع الفجوة التضخمية .

والعامل الآخر الذي دفع باتجاه انخفاض سعر صرف الدينار العراقي هو مؤشر صافي موجودات القطر من العملات الأجنبية التي تعرضت للتدهور الشديد بالإضافة إلى أن أتساع الفجوة التضخمية من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض صافي الموجودات الأجنبية وهذا بدوره أدى إلى انخفاض سعر صرف العملة الوطنية في السوق الموازية نظرا لأهمية الموجودات الأجنبية في توفير الثقة بالعملة الوطنية . كذلك أن الفارق بين السعر الرسمي للدينار العراقي وسعره في السوق الموازية كان هذا من شأنه أن يشجع المضاربات والتهريب ويعتبر هذا المؤشر من اقوي المؤشرات(محمد خنجر 2010 ، ص65-66).

المرحلة الثانية : (**مرحلة الحصار**) 1990-2003

أفرزت ظروف حرب الخليج الأولى في مطلع التسعينات وما رافقها من حصار اقتصادي جائر أثارها الضارة على السياسة النقدية وتعميق مسايرتها للسياسة المالية التي باتت تتعايش على التمويل بالعجز من خلال الإصدار النقدي المفرط و غير المنضبط .

وقد يكون اللجوء إلى تمويل العجز عن طريق الائتمان الحكومي بالنسبة للعراق في تلك المدة هي الخيار الوحيد أمام الدولة في ظل اقتصاد يتعرض إلى حروب مدمرة وحصار اقتصادي شامل ومحكم ، وهذا ما أدى إلى تنامي ظروف تضخمية جامحة عصفت باقتصاد البلاد دون توفر ركيزة ساندة للسيطرة على حالة اللا استقرار بسبب تدهور القطاع الحقيقي حيث إن صدمة العرض (Supply Shock) التي واجهت الأقتصاد العراقي بسبب الحصار الأقتصادي وبالتالي تدهور الناتج المحلي الأجمالي وكذلك السياسة المالية التوسعية والعجز المالي ، صاحب ذلك وفي الوقت نفسه أصدار نقدي كبير ومتواصل كلها دفعت بأتجاه تفاقم معدلات التضخم الامر الذي ضاعف بدوره من العجز المالي الحكومي . حيث ارتفع معدل التضخم في العراق من 52 عام 1990 ليصل الى 351 عام 1995، و كان 33.6 عام 2003.

وتطور الدين الداخلي بشكل غير مسبوق إذ ارتفع من 46 مليار دينار عام 1990 ليصل إلى 5.5 تريليون دينار عام 2003 وازداد عرض النقد من 24.6 مليار دينار عام 1990 ليبلغ5.8 تريليون دينار عام 2003 فيما ارتفع سعر صرف الدينار مقابل الدولار من 4 دينار لكل دولار عام 1990 إلى 1936 دينار لكل دولار عام 2003 .(سنان الشبيبي ،2007).

إن الأسعار الداخلية في مرحلة الحصار كانت انعكاسا" لتقلبات سعر الصرف نتيجة لسيطرة السوق الموازي على النشاط الاقتصادي وغياب منافذ للدولة في الحصول على الصرف الأجنبي بعد أنْ فقدت الحكومة سيطرتها على موارد النفط فكان سعر الصرف دالة لحركة الأسعار (التضخم) وجميع الاختلالات في الأسواق.

وهناك عوامل أخرى دفعت باتجاه انخفاض قيمة الدينار العراقي منها حرمان العراق من الاستفادة من أمواله المودعة بالعملات الأجنبية ومن الفوائد المستحقة عليها وذلك نتيجة لتجميدها بسبب العقوبات الدولية والحظر الاقتصادي .

كذلك انخفاض سعر الفائدة وجموده أدى إلى انتقال رؤوس الأموال الأجنبية وتحركها نحو الخارج للاستفادة من ارتفاع سعر الفائدة الحقيقية وكذلك عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة للدولة كلها أسهمت في تدهور سعر صرف الدينار العراقي .(محمد خنجر ، 2010 ،ص 67)

المرحلة الثالثة : (مرحلة الاحتلال) بعد عام 2003

ورث البنك المركزي العراقي بعد تاريخ 9 نيسان 2003 وسقوط النظام السياسي السابق تركة ثقيلة وحالة من التدهور في صافي ثروته تمثل بتراكم مديونية خارجية تزيد عن 120 مليار دولار . شهدت هذه الفترة صدور القانون الجديد للبنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 الذي كرس استقلالية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، وكان من أبرز ملامح تلك الاستقلالية قرار البنك المتعلق بالتوقف عن طبع النقود لتمويل العجز في الموازنة العامة(فلاح خلف الربيعي)

وباشر البنك المركزي في ضوء سياسته النقدية المحددة بقانونه مسالة استهداف التضخم النقدي والتصدي لمعدلاته المتصاعدة والعمل على خفضه وكانت هذه من اهم اولويات اهدافه للوصول الى حالة الاستقرار في المستوى العام للاسعار وذلك من خلال التاثير على مناسيب السيولة العامة والسيطرة على اتجاهاتها لكبح جماح التضخم والعمل على تحسين سعر صرف الدينار العراقي ومحاولة ايجاد نظام مالي ونقدي مستقر .

و يلاحظ بعد عام 2003انخفاض سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الاميركي ، اي انخفاض عدد الوحدات اللازمة من العملة الوطنية لشراء وحدة واحدة من النقد الاجنبي عما كان عليه في فترة سابقة وهذا امر ايجابي ، ولكن في الوقت نفسه استمرار اسعار السلع والخدمات في الارتفاع والتي تعني استمرار وجود معدلات تضخم مرتفعة في الاقتصاد العراقي .

ان هذه الحالة لا تنسجم مع الادبيات الاقتصادية اذ من المتوقع بعد انخفاض سعر الصرف ان ترتفع القوة الشرائية للدينار العراقي وبالتالي امكانية الحصول على سلع وخدمات اكثر عما سبق ، لا سيما ان اغلب السلع الموجودة في السوق العراقية هي مستوردة من الخارج ولكن الذي يحصل ان الاسعار في ارتفاع مستمر وبالتالي لابد من تفسير هذه الحالة . ان تفسير ذلك يعود الى الوضع الاقتصادي غير الطبيعي في العراق والذي يؤدي الى ظهور عدد من المتغيرات التي تعمل بصورة مشتركة وتقودنا إلى ما نحن عليه ويمكن تلخيصها بالاتي:

1-التأثير الكبير للطلب الكلي أو الإنفاق الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد الذي جاء انعكاس لاتساع ظاهرة المصروفات الحكومية الجارية وهي ذات طبيعة استهلاكية عالية مما يعني ان ضغوط الطلب الكلي قد أسهمت على نحو كبير في تعظيم مخاطر التضخم.

2-قصور قطاعات إنتاجية واسعة لاسيما في مجالي النشاط الزراعي والصناعي بسبب اختناقات العرض في القطاع الحقيقي (صدمة العرض) التي تركزت أساسا في عجز قطاع تجهيز الوقود والطاقة وانعكاساته السلبية على تكاليف النقل والمواصلات والتكاليف الإنتاجية والتسويقية الأخرى (مظهر محمد صالح 2008، ص 1).

3-استقرار سعر الصرف وتثبيته وعدم تأثره بالتغيرات التي تحدث في معدلات التضخم وذلك من خلال قيام البنك المركزي العراقي بتحديد سعر الصرف وإدارته من خلال مزادات العملة الأجنبية التي بدا بتطبيقها في 4\11\2004 إي إن سعر الصرف يتحدد من خلال العرض والطلب على الدولار الأميركي في السوق العراقية ، وبسبب تراكم احتياطات أجنبية هائلة لديه) حيث إن الإنفاق العام الكبير لوزارة المالية أدى إلى الارتفاع المستمر لصافي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي إذ ان استقرار سعر الصرف وتثبيته وعدم تأثره بالتغيرات التي تحدث في معدلات التضخم وذلك من خلال قيام البنك المركزي العراقي بتحديد سعر الصرف وإدارته من خلال مزادات العملة الأجنبية التي بدا بتطبيقها في 4\11\2004 إي إن سعر الصرف

يتحدد من خلال العرض والطلب على الدولار الأميركي في السوق العراقية ، وبسبب تراكم احتياطات أجنبية هائلة لديهتراكم احتياطات أجنبية هائلة لديه) حيث إن الإنفاق العام الكبير لوزارة المالية أدى إلى الارتفاع المستمر لصافي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي إذ انه بسبب محدودية الإيرادات العامة الأخرى تلجأ وزارة المالية إلى شراء الدينار العراقي من البنك المركزي بأرصدتها الدولارية الناجمة عن صادرات النفط) فقد أضحى البنك المركزي العراقي قادرا على تلبية الطلب على الدولار بالرغم من انخفاض سعر الصرف وقد حققت هذه المزادات عدة نتائج أهمها (ثريا الخزرجي ص7).

أ-استقرار سعر صرف الدينار تجاه الدولار زيادة جاذبية الدينار العراقي كمخزن للقيمة والحد من ظاهرة الدولرة التي كان يعاني منها الاقتصاد العراقي.

ب-تحسن سعر صرف الدينار حيث ارتفع سعر صرف الدينار من 1936 عام 2003 ليصبح 1180 دينار عام 2009. و هكذا اصبح سعر الصرف هو المدخل الاساس للسيطرة على معدلات التضخم. ولكن في نفس الوقت ينبغي التحذير من الافراط في الدفاع عن سعر الصرف في ظل تضخم يشهده الاقتصاد العراقي وفي ظل تذبذب كبير للدولار قد يؤدي الى استنزاف الاحتياطات النقدية (حيث تم بيع اكثر من 70 مليار دولار من 2003 ولغاية الان.

ج-عدم توفر السلع الأساسية كالمشتقات النفطية ومواد الحصة التموينية بانتظام ، مما أدى إلى ارتفاع أسعارها بشكل كبير وقت الشحة وتعود إلى الانخفاض عندما تتوفر للمواطنين من مصادرها الأصلية.

هـ-عدم استقرار الوضع الأمني ما يؤثر على استمرارية تدفق السلع والخدمات إلى جميع المناطق بانتظام وشحة الطاقة الكهربائية التي تدفع بالمواطنين إلى استخدام البدائل المعروفة مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات .

هـ-تراجع النشاط الاقتصادي وضعف العرض من السلع والخدمات المنتجة محليا مما يؤدي الى ارتفاع اسعارها.

4) النموذج القياسي المستخدم في التحليل

لغرض اختبار فرضية البحث وبالاعتماد على الادبيات في هذا الموضوع ، تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) المقدم بواسطة Pesaran and Pesaran and Shin (1998) and Pesaran (1997). ان النموذج المستخدم اخذ الصيغة الاتية:

$$INF = f(EXCH) \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث ان:

INF يمثل التضخم و المقاس عن طريق التغيرات في الرقم القياسي باسعار عام 1988=100.

EXCH يمثل سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي في السوق الموازية.

من المعادلة رقم (1) تم استخراج نموذجين لقياس العلاقة السببية بين معدل التضخم و سعر الصرف في الاقتصاد العراقي.

$$INF = a_0 + a_1 EXCH + TREND + et \quad \text{النموذج الاول} \quad \ldots\ldots\ldots (2)$$

$$EXCH = b_0 + b_1 INF + TREND + et \quad \text{النموذج الثاني} \quad \ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث ان:

TREND يمثل الاتجاه الزمني

et يمثل حد الخطأ او المتغير العشوائي

(a0 a1 b0 b1) تمثل معلمات النموذج.

النموذج الاول (المعادلة 2) يقيس فرضية العدم التي تنص على ان سعر الصرف لا يؤثر في معدل التضخم، مقابل الفرضية البديلة بان سعر الصرف يؤثر في معدل التضخم.

بينما النموذج الثاني (المعادل 3) فيقيس فرضية العدم التي تنص على ان معدل التضخم لا يؤثر في سعر الصرف ، مقابل الفرضية البديلة بان معدل التضخم يؤثر في سعر الصرف.

النتائج المتوقع الحصول عليها من النموذجين (2 و 3) هي كالاتي :

1- سعر الصرف فقط يؤثر في معدل التضخم عندما تكون المعلمة a1 معنوية احصائيا بينما المعلمة b1 غير معنوية احصائيا.

2- معدل التضخم فقط يؤثر في سعر الصرف عندما تكون المعلمة b1 معنوية احصائيا بينما المعلمة a1 غير معنوية احصائيا.

3- سعر الصرف و معدل التضخم يؤثر الواحد بالاخر عندما تكون المعلمتان a1 و b1 معنوية احصائيا ، اي يوجد علاقة تبادلية بين المتغيرين.

4- لا يوجد علاقة بين معدل التضخم و سعر الصرف عندما تكون تكون المعلمتان a1 و b1 غيرمعنوية احصائيا.

ان اختيار النموذج ARDL تحديدا يعود الى المزايا التي يتمتع بها هذا النموذج عن غيره من النماذج القياسية وهي كالاتي:

أ) ان النموذج ARDL يمكن ان يستخدم بغض النظر عن درجة تكامل المتغيرات سواء كانت من الرتبة (1) او الرتبة (0) اي بغض النظر عن الاستقرارية (stationarity).

ب) ان النموذج ARDL ياخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على افضل مجموعة من البيانات من نموذج الاطار العام (Laurenceson and Chai, 2003) .

ج) النموذج ARDL يعطي افضل النتائج للمعلمات في الامد الطويل وان اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير) (Gerrard and Godfrey, 1998, p 235) (Laurenceson and Chai, 1998, p 405).

د) ممكن ان نحصل من النموذج ARDL على نموذج تصحيح الخطأ عن طريق التحويل الخطي البسيط (Banarjee et al, 1994, pp 50-52). حيث ان نموذج تصحيح الخطأ يساعدنا في قياس العلاقة قصيرة الامد بين متغيرات النموذج.

هـ) و اخيرا ان النموذج ARDL يعتبر ملائما مع النماذج التي تحتوي على مشاهدات قليلة. لذلك يعتبر هذا النموذج اكثر ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث و البالغة 30 مشاهدة ممتدة من عام 1980 الى 2009.

بناءا على المعادلة رقم (2) سوف نقدر النموذج ARDL وفق الصيغة الاتية:

$$\Delta INF=\alpha 0+\sum_{P}\beta 1\Delta INFt-i+\sum_{P}\beta 2\Delta EXCHt-i+\lambda 1INFt-i+\lambda 2EXCHt-i+\mu t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

i=1 i=1

حيث ان:

Δ يشير الى الفرق الاول

α0 الحد الثابت

P الحد الاعلى لفترات التخلف الزمني

β1 , β1 معلمات الفترة القصيرة (تصحيح الخطأ)

λ 2, λ1 تمثل معلمات العلاقة طويلة الامد

i اتجاه الزمن

μt حد الخطأ العشوائي

ان تطبيق النموذج ARDL يتضمن خطوتين. الاولى هي اختبار وجود العلاقة طويلة الامد اي التكامل المشترك (cointegration or co-movement) بين متغيرات الدراسة والتي اختبرت بواسطة احتساب قيمة (F-statistics) لتحليل معنوية المستويات المتخلفة للمتغيرات. (Pesaran et al, 1999) and (Narayan , 2004) قدما نوعين من القيم الحرجة او الجدولية لاعداد مختلفة من المتغيرات. احد انواع هذه القيم يفترض ان جميع المتغيرات في النموذج ARDL هي مستقرة. و المجموعة الثانية تفترض ان جميع المتغيرات هي غير مستقرة. لذلك اذا كانت قيمة (F-statistics) تقع اعلى من اعلى قيمة جدولية عند مستوى محدد من المعنوية، فان الاستنتاج يكون بانه لا يوجد علاقة زائفة طويلة الامد مع المتغير التابع. و اذا كانت قيمة (F-statistics) اقل من اقل قيمة جدولية فان الاستنتاج يكون بانه لا يوجد علاقة طويلة الامد مع المتغير التابع. اذا كانت قيمة (F-statistics) تقع ما بين المستويين الاعلى و الادنى للقيم الجدولية فان النتيجة تكون غير حاسمة. ان الصيغة العامة لفرضيات العدم و البديلة للاختبار (F-statistics) هو كلاتي:

H0: λ1= λ2= 0

0 H1; λ1≠λ2≠

ثانيا اذا كان هناك تكامل مشترك ما بين المتغيرات فاننا نستطيع اكمال التحليل لقياس العلاقة قصيرة الامد و طويلة الامد فيما بين المتغيرات.

تحليل النتائج

لقد تم استخدام اختبار ديكى- فوللر المطور *Augmented Dickey Fuller(ADF)* لأختبار وجود جذر الوحدة او الاستقرارية (Stationarity) في جميع المتغيرات الداخلة في المعادلة رقم (1). هذا الاختبار يفحص فرضية العدم بان المتغير المعني يحتوي على جذر الوحدة اي انه غير مستقر، مقابل الفرضية البديلة بان المتغير المعني لا يحتوي على جذر الوحدة اي انه مستقر.

الجدول رقم (1) يحتوي على نتائج اختبار ديكى- فوللر المطور (ADF) و الذي يشير بوضوح بان جميع المتغيرات هي غير مستقرة عند المستوى اي من الرتبة *I(1)* ، وانها اصبحت مستقرة اي من الرتبة *I(0)* بعد اخذ الفرق الاول للمتغيرات.

الجدول رقم (1) نتائج اختبار جذر الوحدة بواسطة (ADF)

Integration حالة التكامل	1st Difference الفرق الاول	Level المستوى	Regressor المتغير
I(1)	-2.940738*	-1.729225	INF
I(1)	-2.369637**	-1.219901	EXCH

Source: This table estimated by the authors based on (*EViews 7*) package.

ملاحظة: اعتمدت القيمة الجدولية على MacKinnon (1996) one-sided p-value

* معنوي عند مستوى 10 %

** معنوي عند مستوى 5 %

كما اشرنا سابقا فان الخطوة الاولى في تحليل نموذج ARDL هو تحديد العلاقة طويلة الامد بين المتغيرات بواسطة اختبار (*F*-statistics). بما اننا نستخدم بيانات سنوية وعددها محدود الى 30 مشاهدة لذلك فان النموذج ARDL سوف يكون محدد بفترتين زمنيتين من التخلف فقط. علما ان هذا المستوى من التخلف مقترح بواسطة كل من (Pesaran and Shin, 1998) and (Narayan, 2004).

تحليل نتائج النموذج الاول

لغرض قياس التكامل المشترك بين المتغيرين معدل التضخم و سعر الصرف ، فقد تم استخدام اختبار (F-statistics). حيث بلغت القيمة المحتسبة (11.61) وهي اكبر من القيمة العظمى الجدولية عند مستوى معنوية 95 % والتي تبلغ (8.27) و ايضا القيمة الجدولية الصغرى و التي بلغت (7.44) عند نفس المستوى (تم الحصول على النتائج من خلال البرنامج Microfit 5.0). وهذا يشير الى رفض فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة طويلة الامد بين المتغيرات. بعد تحديد وجود علاقة طويلة الامد او تكامل مشترك بين متغيرات النموذج نذهب الى الخطوة الثانية من التحليل. عند هذه النقطة سوف يتم تقدير المعلمات الطويلة الامد و القصيرة الامد. لذلك فان نتائج النموذج الاول لـ ARDL موضحة بالجدول رقم (2) و (3).

الجدول رقم (2) نتائج قياس العلاقة طويلة الامد للنموذج ARDL

Regressors	Coefficient	Standard Error	T-Ratio (Prob)
EXCH	-0.138	.064	-2.139[.043]
INPT	-14.302	60.079	-0.238[.814]
TREND	10.821	5.823	1.858 [.075]

Note: Dependent variable is INF and ARDL (1,1) is selected based on Akaike Information Criterion

Source: This table estimated by the authors based on *Microfit* (5.0) package.

الجدول رقم (2) يشير الى وجود علاقة طويلة الامد عكسية و ضعيفة بين معدل التضخم و سعر الصرف في الاقتصاد العراقي. أي بمعنى كلما أنخفض سعر الصرف أدى ذلك الى أرتفاع في معدل التضخم. و هذا في الواقع يشير الى عدم وجود علاقة طويلة الامد بين المتغيرين، وفي افضل الاحوال ان وجدت فهي ضعيفة. وهذا يمكن ملاحظته من خلال استمرار معدلات التضخم بالارتفاع بعد عام 2003 ولغاية 2006 رغم تحسن قيمة الدينار العراقي (انخفاض سعر الصرف في السوق الموازية) وهذا يؤكد ان سعر الصرف هو ليس

العامل الوحيد الذي يؤثر في معدل التضخم بل هناك عوامل اخرى داخلية وخارجية لها تاثيرات اقوى واكبر من تاثير سعر الصرف لا سيما تلك التي تتعلق بوجود اختلالات هيكلية كبيرة يعاني منها الاقتصاد العراقي في جانبي العرض والطلب ففي جانب الطلب هناك التأثير الكبير للطلب الكلي أو الإنفاق الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد الذي جاء انعكاس لاتساع ظاهرة المصروفات الحكومية الجارية وهي ذات طبيعة استهلاكية عالية مما يعني ان ضغوط الطلب الكلي قد أسهمت على نحو كبير في تعظيم مخاطر التضخم.

الجدول نفسه يشير ايضا الى وجود علاقة قوية بين الزمن المعبر عنه بالمتغير (TREND) و معدل التضخم، اي ان التضخم في الاقتصاد العراقي يزاد بمرور الزمن. و هذه حالة طبيعية في الاقتصاد، حيث ان المستوى العام للاسعار يميل الى الارتفاع مع مرور الزمن.

لغرض قياس العلاقة قصيرة الامد، فقد تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model ECM) . ان هذا النموذج له ميزتان: الاولى هي قياس العلاقة قصيرة الامد بين متغيرات النموذج، و الثانية هي انها تقيس سرعة التعديل لأعادة التوازن في النموذج الديناميكي. الجدول رقم (3) يعرض نتائج نموذج تصحيح الخطأ الخاصة بالنموذج الاول من المعادلة (2).

الجدول رقم (3) تقديرات نموذج تصحيح الخطأ

Regressor	Coefficient	Standard Error	T-Ratio [Prob]
EXCH Δ	0.136	0.575	2.373[.026]
TREND Δ	6.376	3.109	2.050 [.051]
ECM(-1)	-0.589	0.142	-4.123[.000]
R-Squared	.510	R-Bar-Squared	.428
F-stat. F(3,25)	8.341[.001]	DW-statistic	1.726

Note: Dependent variable is Δ INF and ARDL (1, 1) is selected based on Akaike Information criterion *Source*: Estimated by the authors based on *Microfit* (5.0) package.

النتائج في الجدول رقم (3) تشير الى وجود علاقة قصيرة الامد و موجبة بين سعر الصرف و معدل التضخم في العراق. اي بمعنى كلما ارتفع سعر الصرف (انخفاض في قيمة الدينار العراقي) ادى ذلك الى ارتفاع في معدل التضخم و العكس صحيح. الزمن ايضا يؤثر في معدل التضخم و بشكل كبير خلال الاجل القصير.

بالاضافة الى ذلك ان معامل تصحيح الخطأ [ECM(−1)] هو معنوي احصائيا مع الاشارة السالبة المتوقعة له. وهذا يشير الى انه يوجد هناك علاقة تكاملية بين المتغيرات. ان المعلمة [ECM(−1)] هي تساوي (−0.589) والتي تعني ان الانحرافات من سعر الصرف طويل الامد قد صحح بمعدل 58 % بين فترتين من الزمن. هذا يشير الى ان التكيف في النموذج كان عالي نسبيا في النموذج.

و أخيرا و لغرض اختبار الاستقرار الهيكلي stability للعلاقات الطويلة و القصيرة الامد لاجمالي الفترة المدروسة للنموذج ARDL تم استخدام اختبارين هما Brown et at (1975) : المجموع التراكمي للبواقي المعاودة the cumulative sum of the recursive residuals (CUSUM) و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة the cumulative sum of recursive residuals squared (CUSUMSQ). وفقا لهذين الاختبارين، اذا كان الرسم البياني لكل من (CUSUM) و (CUSUMSQ) داخل اطار الحدود الحرجة عند مستوى 5% ، عليه فان فرضية العدم بان جميع المعلمات هي مستقرة يعد مقبول. لذلك فان الاشكال رقم (1) و (2) ادناه تكشف بشكل واضح بان الرسم البياني لكل من (CUSUM) و (CUSUMSQ) هي داخل الحدود الحرجة ، لذلك هذه الاختبارات الاحصائية تثبت استقرارية المعلمات الطويلة و القصيرة الامد للنموذج ARDL المستخدم في هذا البحث.

الشكل رقم (1) Plot of Cumulative Sum of Recursive Residuals

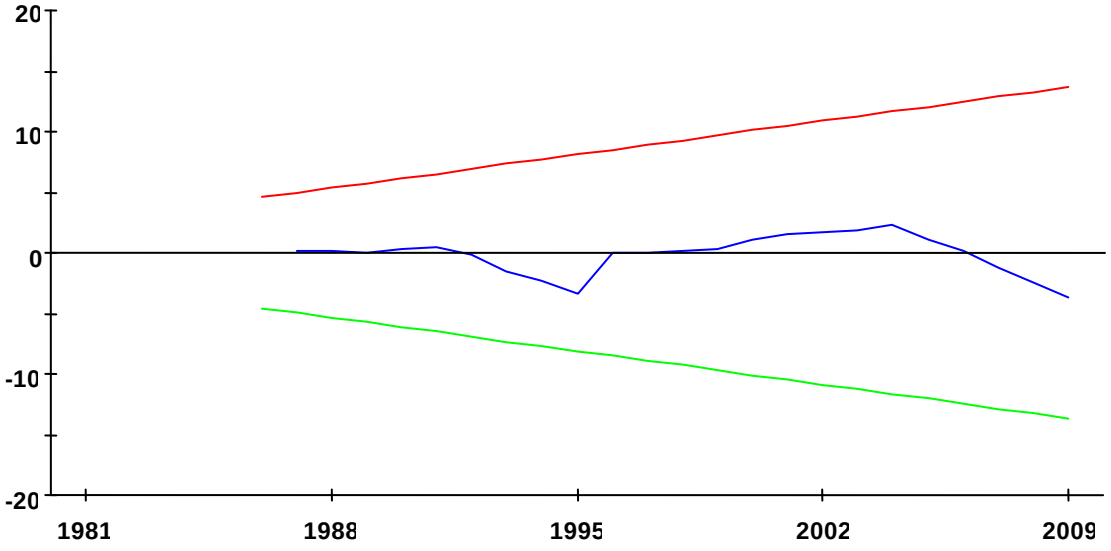

The straight lines represent critical bounds at 5% significance level

الشكل رقم (2) Plot of Cumulative Sum of Squares of Recursive Residuals

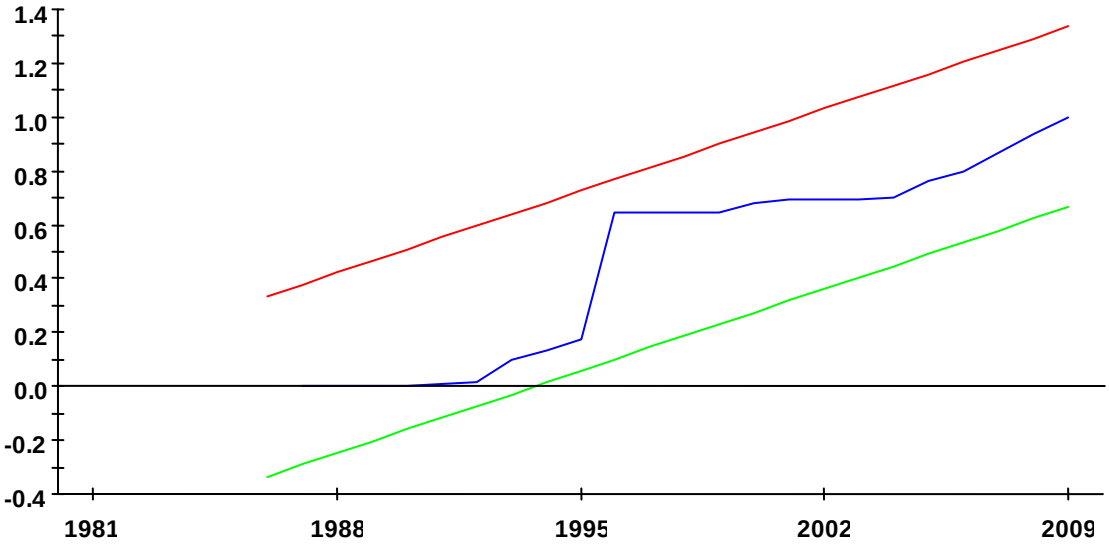

The straight lines represent critical bounds at 5% significance level

تحليل نتائج النموذج الثاني

المعادلة رقم (5) تختبر فرضية العدم بان معدل التضخم يؤثر في سعر الصرف. الا انه نتائج التحليل القياسي باستخدام النموذج ARDL تشير الى قبول هذه الفرضية. بعبارة اخرى ان معدل التضخم لا يؤثر في سعر الصرف سواء في الاجل الطويل او الاجل القصير كما موضح في النتائج من الجدولين (4) و (5). بالاضافة الى ذلك فانه لا يوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين كما تشير قيمة اختبار (F-statistics)، حيث بلغت (4.027) و هي اقل من القيمة الجدولية الدنيا و البالغة (7.447) و القيمة الجدولية العليا (8.274) (تم الحصول على هذه الارقام من نتائج الاختبار باستخدام البرنامج Microfit 5.0).

$$\Delta EXCH = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{P} \beta_1 \Delta EXCH_{t-i} + \sum_{i=1}^{P} \beta_2 \Delta INF_{t-i} + \lambda_1 EXCH_{t-i} + \lambda_2 INF_{t-i} + \mu_t \quad \text{.....} \quad (5)$$

الجدول رقم (4) نتائج قياس العلاقة طويلة الامد للنموذج ARDL

Regressors	Coefficient	Standard Error	T-Ratio (Prob)
INF	-56.977	218.792	-0.260[.797]
EXCH	164.856	4136.7	0.398[.969]
TREND	158.348	364.146	0.434 [.667]

Note: Dependent variable is INF and ARDL (1,0) is selected based on Akaike Information Criterion

Source: This table estimated by the authors based on *Microfit* (5.0) package.

الجدول رقم (3) تقديرات نموذج تصحيح الخطأ

Regressor	Coefficient	Standard Error	T-Ratio [Prob]
INF Δ	1.612	0.451	3.571[.001]
TREND Δ	-4.480	10.423	-0.429 [.671]
ECM(-1)	0.028	0.112	0.252[.803]
R-Squared	.383	R-Bar-Squared	.309
F-stat. F(3,25)	5.190[.006]	DW-statistic	2.663

Note: Dependent variable is Δ INF and ARDL (1, 0) is selected based on Akaike Information criterion *Source*: Estimated by the authors based on *Microfit* (5.0) package.

فضلا عن ذلك ، فان اختبارات الاستقرارية **stability** و المتمثلة بالاختبارات (**CUSUM**) و (**CUSUMSQ**) تشير الى ان النموذج الثاني من التحليل غير مستقر (انظر الشكال رقم 3 و 4).

وهذا يمكن تفسيره بان تدخل البنك المركزي من خلال قيامه بتحديد سعر الصرف وإدارته من خلال مزادات العملة الأجنبية اليومية التي بدا بتطبيقها في 4\11\2004 ادى الى استقرار سعر الصرف وتثبيته وعدم تأثره بالتغيرات التي تحدث في معدلات التضخم في الاقتصاد. وهكذا أصبح سعر الصرف هو المدخل الأساس للسيطرة على معدلات التضخم وليس العكس.من خلال اعتماد السياسة النقدية مثبتا اسميا لاحتواء توقعات الجمهور التضخمية اي تثبيت تلك التوقعات عبر اداة سعر الصرف ويعد ذلك هدفا وسيطا لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للاسعار.

باختصار، ان النتائج اعلاه كشفت بان سعر الصرف يلعب دورا مهما في التاثير على معدل التضخم في العراق و خلال الاجل القصير فقط. اما في الاجل الطويل فان العلاقة غير موجودة، او ان وجدت فانها ضعيفة جدا. فضلا عن ذلك، فقد وجد هذا البحث بانه لا يوجد علاقة تبادلية بين المتغيرين.

الشكل رقم (3) Plot of Cumulative Sum of Recursive Residuals

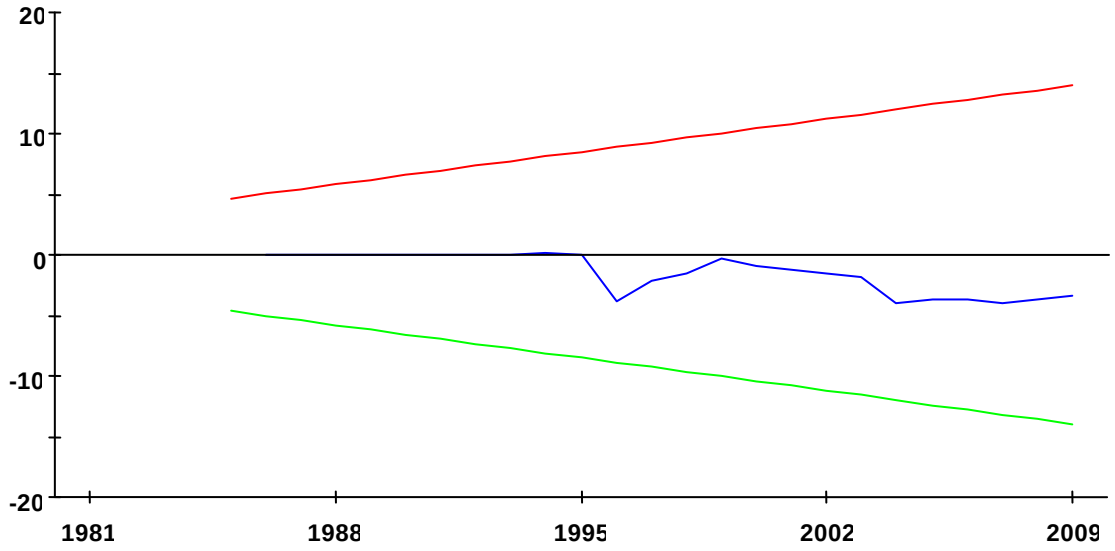

The straight lines represent critical bounds at 5% significance level

الشكل رقم (4) Plot of Cumulative Sum of Squares of Recursive Residuals

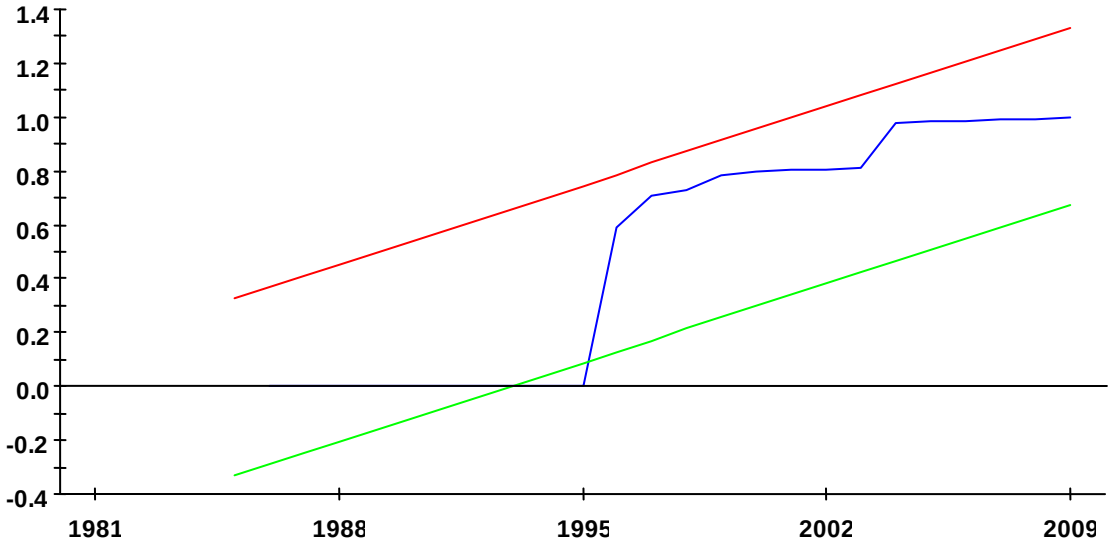

The straight lines represent critical bounds at 5% significance level

5) الاستنتاجات :

هدف هذا البحث الى أختبار العلاقة السببية بين معدل التضخم و سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة 1980-2009. تم أستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع Autoregressive Distributed Lag Model ARDL لاختبار العلاقة السببية طويلة الامد و قصيرة الامد ما بين معدل التضخم سعر الصرف. من خلال النتائج وجد هذا البحث بانه لا يوجد هنالك علاقة تبادلية بين معدل التضخم و سعر الصرف في الاقتصاد العراقي. الا انه يوجد هنالك علاقة أحادية الجانب تتجه من سعر الصرف الى معدل التضخم في الاجل القصير فقط.

لذلك توصي الدراسة بضرورة اجراء موازنة بين سعر الصرف المستهدف و بين مستويات االتضخم ومستوى العرض النقدي . و لكي يحافظ سعر الصرف على استقراره ويبقى هو المدخل الأساس للسيطرة على معدلات التضخم. ينبغي التحذير من الافراط في الدفاع عن سعر الصرف في ظل تضخم كبير يشهده الاقتصاد العراقي وفي ظل تذبذب كبير للدولار قد يؤدي الى استنزاف الاحتياطات النقدية الاجنبية وينبغي مراقبة مكاتب الصيرفة بشكل دقيق لمنع استغلال ذلك في عمليات غسيل الاموال.

المصادر:

ثريا الخزرجي ، السياسة النقدية في العراق بين ارث الماضي وتحديات الحاضر

سنان الشبيبي ، ملامح السياسة النقدية في العراق ، صندوق النقد العربي ،2007

مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي ، البنك المركزي العراقي ، بغداد تموز 2008.

ميادة حسن رحيم عبود الشباني اثر تغيرات سعر الصرف على معدل التضخم في العراق للمدة (2004-2008 رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد \جامعة القادسية ، 2010

محمد محسن خنجر مسارات التضخم في الإقتصاد العراقي للمدة (1990-2007) وإتجاهاتها المستقبلية) اطروحة دكتوراه فلسفة في الإقتصاد \ كلية الإدارة والأقتصاد - الجامعة المستنصرية ، 2010.

منى يونس حسين ، علاقة سعر الصرف بالتضخم ودوره في تحقيق التوازن النقدي اطروحة دكتوراه اقتصاد، جامعة بغداد2007

فادي بن عبد الله العجاجي ، سياسة سعر صرف الريال وعلاقتها بارتفاع الأسعار (التضخم)النسخة الالكترونية من صحيفة الرياض اليومية العدد 15480 في 2010\11\11.

فلاح خلف الربيعي، العلاقة بين اجراءات السياسة المالية واداء القطاع المصرفي في العراق ، مواقع الحوار المتمدن.

Banarjee, A., Dolado, Juan J., Galbraith, John W. and Hendry, David F., 1994, Cointegration, Error Correction, and The Econometric Analysis of "on-Stationary Data, Oxford University Press.

Brown, R.L., Durbin, J. and Evans, J.M. (1975), 'Techniques for Testing the Constancy of Regression Relationships Over Time' Journal of the Royal Statistical Society, Series B, 37, pp 149-92.

Gerrard, W J & Godfrey, L G, (1998), "Diagnostic Checks for Single-Equation Error-Correction and Autoregressive Distributed Lag Models," The Manchester School of Economic & Social Studies, Blackwell Publishing, vol. 66(2), pages 222-37, March.

Laurenceson, James and Chai, J.C.H., (2003), Financial Reform and Economic Development in China, Cheltenham, UK: Edward Elgar.

Narayan, Paresh K., (2004), "Reformulating Critical Values for the Bounds F-statistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji", Department of Economics, Discussion Papers "o. 02/04, University of Monash, Available at http://arrow4.lib.monash.edu.au:8080/vital/access/manager/Repository/m

onash:7176 ?query=Narayan%2c+Paresh+Kumar (Accessed February 2011).

Pesaran, M. H. and Pesaran, B. (1997), Working with Microfit 4.0. Interactive Econometric Analysis, Oxford University Press.

Pesaran, M. H. and Shin, Y., (1998), "An Autoregressive Distributed-Lag Modeling Approach to Cointegration Analysis" in Econometrics and Economic Theory in the 20th Century: The Ragnar Frisch Centennial Symposium, Steinar Strom (ed), Cambridge University Press, New York, 1998, pp 371-413.

Pesram, H.M.; Shin, Y.; and Smith, R., (1999), "Bounds Testing Approaches to the Analysis of Long-Run Relationship", Department of Applied Economics, University of Cambridge, 1999. Available at http://www.econ.cam.ac.uk/faculty/pesaran/pss1.pdf (accessed February 2011).

الآثار الاقتصادية المُتحققة والمُحتملة لتحرير التجارة الخارجية في العراق

نبيل جعفر عبد الرضا باسمة كزار حسن

المقدمة :

شهد العالم العديد من التطورات الجذرية والمُتسارعة في الساحة الإقتصادية،أدت إلى حدوث تغييرات هامه لها آثار بعيدة المدى،تتمثل في اتجاه مُعظم دول العالم لتبني سياسة الإقتصاد الحر،وبروز آفاق جديدة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحرير التجارة الخارجية،وما ترتب على ذلك من إنشاء منظمة التجارة العالمية(WTO)وتعزيز قدرتها من خلال الميزة التفضيلية والتخصص وإعادة الهيكلة والدخول في تحالُفات إستراتيجية وتكتُلات اقتصادية.ونظراً لما يحملهُ مستقبل الاقتصاد العراقي من آفاق رحبة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وما تتطلبهُ عملية التنمية من إصلاح للمؤسسات وللبُنى الاقتصادية والاجتماعية،فقد أتخذ العراق ومُنذ سقوط النظام السابق بعض الخَطوات السريعة باتجاه تبني تحولات اقتصادية تنقلهُ من حالة الاقتصاد المخطط مركزياً إلى اقتصاد السوق الذي يُشجع المؤسسات الخاصة ذات الاقتصاد الحر والتوظيف الكامل للتجارة الحرة.ومن بين أهم هذه التحولات اعتماد العراق سياسات تحرير التجارة بهدف زيادة تشابُك الاقتصاد العراقي بالاقتصاد العالمي وإزالة التشوهات في الأسعار الداخلية للسلع والخدمات وتعزيز القُدرة التنافُسية وزيادة كفاءة وأداء الاقتصاد العراقي الذي يعد خطوة مهمة باتجاه التكامُل مع الاقتصاد العالمي.

إن العراق بوصفه بلداً من البُلدان النامية كان يتبنى نهجاً قائماً على رفض تحرير التجارة،إلا إن التغيُرات التي حصلت في خطة النظام السياسي في نيسان 2003،تركت تداعيات تمثلت بالتحول نحو اقتصاد السوق الحر وتبني فروض منظمة التجارة الدولية،الذي منح العراق صفة مُراقب في المنظمة،وحددت في نهاية عام2007 لحصوله على العضوية الكاملة (لم يحصل عليها بعد) في المنظمة باشتراط تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية في ضوء توجيهات المؤسسات الاقتصادية الدَولية وإتباع برامج لإعادة جدولة ديونه في نادي باريس

المبحث الأول

الآثار الاقتصادية المتحققة من تحرير التجارة الخارجية في العراق

أولاً:قطاعات الإنتاج السلعية.

أثر تحرير التجارة على القطاع الزراعي.

يعد قَطاع الزراعة من أكثر القَطاعات الاقتصادية تأثراً بتحرير التجارة الخارجية ويعود السبب في ذلك إلى كونهُ أكثر القَطاعات تعرضاً للاختلالات الحادة نتيجة للتشوهات الناجمة عن السياسات الحمائية التي طبقتها العديد من الدول(1).

ومازالت الزراعة في العراق ضعيفة الإنتاجية لإعتمادها أساليب عمل تقليدية وقصورها على استخدام الموارد الكافية الطبيعية والبشرية وهذا ما اضعف من نسبة مُساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي واضعف مُساهمتها في التنمية الاقتصادية،إذ انخفضت نسبة مُساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من8,7% عام 2002،إلى5,1% عام 2007.ويعود ذلك التراجُع في نسبة مُساهمة الناتج الزراعي في GDPإلى انخفاض إنتاجية الدونم الواحد خصوصاً للمناطق المحيطة بالعاصمة بغداد التي كانت توفر نسبة كبيرة من الفواكه والخضروات للسوق المحلية إلى جانب تخلُف عوامل الإنتاج وتدني مستوى الإدارة الزراعية للفلاحين وإرتفاع تكاليف الإنتاج بالشكل الذي انعكس على عدم قدرة المنتوج المحلي على مُنافسة المستورد فضلاً عن مشاكل تتعلق بالأسمدة والوَقود والكهرباء وشحه المياه فضلاً عن ذلك فان الإنتاج النباتي كان ومازال يُعاني من التخلُف الشديد الذي انعكس مُباشرة في إنتاجية هذا القَطاع(2).

وتبعاً لذلك ما يزال متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي منخفضاً،إذ بلغ نصيب الفرد من الناتج الزراعي نحو 108 دولار و155 دولار للعامين 2002و2007 على التوالي (جدول1) والجدير بالذكر إن الارتفاع الحاصل في الناتج الزراعي لعام 2007 يعود إلى التحسن النسبي الحاصل في الوضع الأمني والاقتصادي للبلد .

وعند مُقارنة تجارة العراق الزراعية نجد إن الصادرات الزراعية في العراق تُشكل 0,2%عام 2007، من إجمالي الصادرات في حين تُشكل الواردات الزراعية ما يُقارب 4,7% من إجمالي الواردات للعام 2007 كما يوضحها الجدول ذاته،يتضح من ذلك ضعف هيكل الصادرات الزراعية مقارنة بهيكل الواردات الزراعية لنفس السلع وهذا يعني إن العراق يعاني ازدياد الفجوة الغذائية التي بلغت عام 2002،(494) مليون دولار أرتفعت إلى(925) مليون دولار عام 2007.ولذلك تغدو الصادرات الزراعية العراقية عاجزة عن مُنافسة الأسواق العالمية في ظل الانفِتاح التجاري المنشود.

جدول (1)

بعض مؤشرات قطاع الزراعة في العراق للمُدة 2002 – 2007 (مليون دولار –نسب مئوية)

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007

(1)د.سليمان ألمنذري ،السوق العربية المشتركة في عصر العولمة(القاهرة ،مكتبة مدبولي،2004)ص234.

(2)البنك المركزي العراقي ،التقرير الاقتصادي السنوي للنصف الأول من عام 2007،بغداد،2007،ص4.

الناتج الزراعي (مليون دولار)	2760	2006	3191	3017	3775	4546
الأهمية النسبية (%)	8,7	8,5	7,7	7,2	5,8	5,1
متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)	108,24	76,27	117,75	107,75	131,08	155,68
الصادرات الغذائية(مليون دولار)	148	504	35	60	86	95
نسبة الصادرات الغذائية إلى إجمالي الصادرات(%)	1,7	5,0	0,2	0,2	0,2	0,2
الواردات الغذائية (مليون دولار)	641	566	1008	1115	990	1020
نسبة الواردات الغذائية إلى إجمالي الواردات(%)	6,8	5,6	4,7	4,7	4,7	4,7
الفجوة الغذائية (مليون دولار)	(494)	(62)	(973)	(1055)	(904)	(925)

المصدر:
(1)جامعة الدول العربية وآخرون ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2007(أبوظبي،دار الفجر، 2008)،ص9
(2) البنك المركزي العراقي،التقرير الاقتصادي السنوي2007، بغداد، 2007،ص26
(3) البنك المركزي العراقي ،النشرات الفصلية لسنوات مختلفة،صفحات مختلفة.

- **ملاحظة:الأرقام بين قوسين سالب.**

والجدير بالذكر إن الفجوة الغذائية لازالت كبيرة وتغلب عليها التذبذُب من سنة لأخُرى نظراً للتقصير في الإنتاج النباتي والحيواني وزيادة حجم الاستهلاك فضلاً عن تقلُبات الأسعار العالمية لسلع الغذائية.

مما سبق يمكن القول إن سياسات التحرير قد أدت إلى تقليل نَمو القطاع الزراعي وانخفاض نصيب هذا القَطاع من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في البلاد،وبالتالي تدني درجة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية المحلية،مما أدى إلى إغراق السوق العراقية بالسلع الزراعية – الغذائية المستوردة ،ومن ثَمَّ أدى ذلك إلى إعاقة عملية الإنتاج في العراق لما عاناهُ العراق من إرتفاع في الفجوة الغذائية مما سبق يتضح مدى خطورة تحرير التجارة على الزراعة خاصة في ظل السياسات الراهنة التي توثر في التركيب المحصولي والأمن الغذائي،

وهي بذلك تتأثر بعاملين مترافقين جراء تحرير التجارة هما: (1)

أ- انخفاض إنتاجية القَطاع الزراعي بسبب تقليص الدعم للقَطاع وفي ذات الوقت لا توجد معالجة واقعية لهذه المعضلة،الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من التدهور للقَطاع الزراعي، ويلقي بأعباء إضافية على عملية التنمية ويوسع معدلات البطالة والفقر ويزيد من حجم المديونية .

ب- زيادة أسعار بعض المنتجات الزراعية نتيجة تقليص الدعم لهذا القَطاع،فضلاً عن زيادة الطلب العالمي أثر إلغاء القيود على الاستيراد وتخفيض الرسوم الكمركية على الواردات الزراعية

---

(1)د.موسى خلف عواد ،أثر تحرير التجارة في نَمو الاقتصاديات النامية ،حالة البُلدان العربية ،بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول لكُلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ،عمان ،جامعة العلوم التطبيقية،2002،ص ص12-13.

1- أثر تحرير التجارة على القَطاع الصناعي.

تتضح مدى آثار تحرير التجارة على القَطاع الصناعي من خلال مجموعة من العوامل الآتية:(1)

أ-هيكل الصادرات ...أي مدى اعتماد العراق على عدد من المنتجات المحددة في تشكيلة صادراته،إذ يُشكل النِفط نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات لذا يجب أن يكون هناك تطور في بُنية الصادرات العراقية حتى يمكن من تحقيق مكاسب من تحرير التجارة.

ب- القدرة التنافُسية للمصنوعات...من خلال تحقيق مستويات التصنيع العالمي،إذ مازالت المنتجات العراقية تتميز بانخفاض كفاءتها وارتفاع أسعارها وبُعدها عن تطبيق أنظمة إدارة الجودة العالمية 9000(ISO)(*)لذا ينبغي أن تكون المنتجات العراقية تمتلك قدرة تنافُسية وقادرة على تطبيق معايير الجودة العالمية(ISO).

ث -نمط التصنيع المعتمد... إذ اعتمد العراق أساساً على إستراتيجية تعويض الواردات وراء حماية كُمركية عالية وسيطرة للدولة على قَطاع التجارة الخارجية.

وعلى أساس ذلك سنتناول موضوع آثار تحرير التجارة على الصناعة بوصف الصناعة في العراق غير قادرة على المُنافسة دولياً نظراً لما تُعانيه من صعوبات حقيقية إذ تُعاني من ضعف قدرتها التنافُسية فمازال العراق بعيداً عن التنمية الصناعية بمفهومها الحديث،وهُناك نقاط خلل تُعاني منها منشآتنا الصناعية إذ انخفض عدد المنشآت الكبيرة من 418 مُنشأة عام 2002،إلى 411 مُنشأة عام 2006.أما المنشآت المتوسطة فقد إنخفض عددها من 80 منشأة عام 2002،إلى 52 مُنشأة عام 2006،بينما انخفض عدد المنشآت الصناعية الصغيرة من 17929مُنشأة عام 2002،إلى 11620 مُنشأة عام 2006 (1).وسبب انخفاض عدد هذه المُنشآت يعود إلى تطبيق سياسات تحرير التجارة وما نتج عنها من سياسة الإغراق التي أدت إلى توقف هذه الصناعات التي كانت تنتج ما مقداره 70-80% من الإنتاج الوطني(2).ومع ذلك فان صادرات العراق من السلع الصناعية قد ارتفعت من 2 مليون دولار عام 2002، إلى 81 مليون دولار عام 2007، بسبب رفع الحصار الاقتصادي عن العراق وبالمقابل أرتفعت الواردات العراقية من السلع الصناعية من 7476 مليون دولار عام 2002 إلى 9352 مليون دولار عام 2007(جدول2)،وهذا يعني إن العراق يُعاني من فجوة بين الحاجة الفعلية والإنتاج الفعلي العراقي من السلع الصناعية.

---

(1)د.ثائر محمود العاني ، العاني،د.ثائر محمود: منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على واقع القطاع الصناعي في الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح،الندوة الرابعة من سلسلة الندوات التي أقامها مكتب الاستشارات في جامعة بغداد،جامعة بغداد،كلية الإدارة والاقتصاد، 2005،ص ص77-78.

(*)نظام الجودة والمواصفات العالمية أو ما يطلق عليه (ISO 9000) (المُنظمة العالمية للمعايرة) يُمثل سلسلة مواصفات قياسية تعني بنظام الجودة يُطبق على المؤسسات في جميع أنشطتها صناعية كانت أم تجارية صغيرة كانت أم كبيرة ،وتهدف سلسلة المواصفات هذه إلى تأكيد الجودة لدى مؤسسة ما وإمكانية التحسين المستمر لإنتاجها وخدماتها وقد تم اعتماد هذا النظام بدول الاتحاد الأوربي ومن جانب ضيق في دول أُخرى ،لذا أصبح نظام الايزو 9000 جزءاً لا يتجزأ من النظام العالمي الجديد.

(1)وَزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،التقارير السنوية الموجزة، التقرير الصناعي 2007،بغداد،2008،ص3.

(2)المصدر السابق،ص3.

جدول(2)
صادرا ت وواردات القَطاع الصناعي في العراق للمُدة 2002-2007
(مليون دولار)

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات الصناعية	2	10	0	0	72	81
الواردات الصناعية	7476	7356	9264	10234	9086	9352

المصدر:- البنك المركزي العراقي،نشرات فصلية لسنوا ت مختلفة،صفحات متفرقة.

إن برنامج تحرير التجارة يرمي من خلال إلغاء نظام الحصص وتخفيض رسوم الحماية الكُمركية إلى جعل الصناعة المحلية أكثر قدرة على المُنافسة.لكن عملية التحرير تلك أدت إلى انهيار الصناعات المحلية في العراق والتي هي ألان شبه مُدمرة نتيجة الظروف التي مَّر بها العراق بعد عام 2003،كما عززت هذه التدابير تدفق السلع الترفيهية في حين قل عبء الضرائب على مجموعات الدخل المرتفع نتيجة تخفيض رسوم الاستيراد على السيارات والسلع المعمرة ولا تحل السلع المستوردة محل الإنتاج المحلي فحسب بل تسهم بالنهاية في رفع مستويات التضخُم وزيادة وتفاقُم مُشكلة البِطالة.

ثانياً:البطالة.

تعد البِطالة من أهم العقبات التي تؤثر على برامج تحرير التجارة،فهذا العامل يُقلق الحكومات باعتبارها أكثر المواضيع التي قد تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

إن لتحرير التجارة من خلال فلسفة السوق الحُر والخصخصة عَلاقة وتأثير قوي بمستوى التشغيل في الدول النامية ويمكن أن نُحلل هذه العَلاقة و التأثير من خلال الآتي:

إن فلسفة السوق الحُر وتحرير التجارة تعني في أهم مضامينها عدم تدخل الدولة واضمحلال دورها الاقتصادي والاجتماعي،ومن ثَمَّ تقليص الإنفاق العام للدولة سواء الموجه للأغراض الاستثمارية أم الاستهلاكية،وهذا يعني انسحاب الدولة من الاستثمار العام وعدم التوسع في مشاريع جديدة وهذا يؤدي إلى تقليص الطلب على العمالة ومن ثَمَّ يُساهم مساهمة كبيرة في تعميق مُشكلة البِطالة وكذلك تخفيض الاستخدام في المؤسسات الحكومية وانسحاب الحكومة من التزاماتها باتجاه توفير وضمان العمالة (التوظيف) ولاسيما للخريجين وهذا يسُاهم كذلك في زيادة البِطالة(1).

وبالرغُم من إن السياسة الاقتصادية في العراق بعد عام 2003،استهدفت في أحد جوانبها المحافظة على معدل عالٍ من الاستخدام إلا إن الأرقام المُعلنة عن حجم البِطالة ومعدلاتها تتزايد باستمرار(2)وذلك بالرغُم ما توعد به سياسات تحرير التجارة من إنها ستتمكن من القضاء أو التقليل من البِطالة.إلا إن حقيقة الأمور تُشير إلى إن برامج تحرير التجارة كان لها دور كبير في تزايُد معدلات البِطالة في العراق، ففي عام 2002

---

(1)اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ،الأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة،الأمم المتحدة،نيويورك ،2005،ص65.

(2)د.هُدى زوير ألدعمي و د.أحمد باهض تقي،البِطالة في العراق–الواقع والآثار المترتبة عليها،المجلة العراقية للعلوم الإدارية،جامعة كربلاء،كُلية الإدارة والاقتصاد،المجلد4، العدد14،كانون الأول 2006، ص153.

كان معدل البِطالة للسكان بعمر 15 سنة فأكثر نحو19% وفي عام 2006 وفي ظل تحرير التجارة أرتفع معدل البِطالة ليصل إلى27,6% وهذا ما يُبينهُ الجدول (3) الذي يوضح معدل البِطالة خلال مُدة تحرير التجارة في العراق.

جدول(3)

معدل البطالة بين السكان بعمر 15 سنة فأكثر حسب البيئة والجنس في العراق للمُدة 2002-2006

معدل البِطالة(%)									
السنة	ريف			حضر			حضر وريف		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
2002	19,1	5,6	14,9	20,5	36,5	21,1	17,2	23,7	19,0
2003	28,9	6,7	25,4	31,0	22,3	30,0	30,2	16,0	28,1
2004	31,2	3,1	25,7	28,3	22,4	27,7	29,4	15,0	26,8
2005	20,2	2,6	16,1	18,6	22,7	19,3	19,2	14,2	17,9
2006	15,4	8,4	13,2	19,9	37,6	23,1	16,3	22,8	27,6

المصدر : (1) محمد ناصر إسماعيل ناصر،عدنان زيدان عبد العزيز،عدويه ناجي عطيوي،واقع التشغيل والبطالة في العراق للفترة 1977-2004مجلة التقني،بغداد،هيئة التعليم التقني،المجلد الحادي والعشرون،العدد السادس، 2008،ص104.

(2) وَزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموع الاحصائية2005-2007، مسح التشغيل والبطالة ،بغداد 2007،ص ص3-5

أما إذا أخذنا معدل البِطالة بعد تعديلها لتشمل البِطالة الناقصة(*)(أي البِطالة الكاملة والجزئية) فإنها سترتفع بالتأكيد،فمثلاً إذ ما أضيفت مؤشرات البِطالة الناقصة إلى مؤشرات البِطالة فأن معدل البِطالة يصبح 35%عام 2002،و65,7% عام 2006،وهذا ما يبعث إلى القول بان حوالي 66% تقريباً من النشطين اقتصادياً(**)يعانون من البِطالة.

جدول (4)

معدل العمالة الناقصة الظاهرة بسبب قلة ساعات العمل بين السكان بعمر 15 سنة فأكثر في العراق خلال المُدة(2002-200)(%)

	حضر			ريف			حضر وريف		
السنة	الذكور	الإناث	مجموع	الذكور	الإناث	مجموع	الذكور	الإناث	مجموع
2002	12,57	24,41	6,80	12,23	46,82	34,21	31,1	30,0	16
2003	–	–	–	–	–	–	15,9	45,1	20,6
2005	18,46	38,63	21,28	26,32	85,28	44,52	21,21	60,57	30,36
2006	25,75	41,64	28,08	33,52	79,64	46,64	31,11	66,96	38,10

المصدر:- وَزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات،المجموعة الإحصائية 2005 -2007،مسح التشغيل والبطالة،بغداد،2008،ص ص3-5.

(*) يُقصد بالعمالة الناقصة الظاهرة معدل عمالة الأفراد الذين يؤدون عملاً مدفوع الأجر أو يعملون لحسابهم الخاص سواء اكانو موجودين في العمل أم متغيبين عنهُ،والذين يشتغلون ساعات عمل يومي تقل عن معدلات الاشتغال العادية (35ساعة أسبوعياً)أو الأفراد الذين يعملون لكنهم يستلمون دخولاً قليلة مقارنة بمستوى العمل أو الجهد المبذول،أو الأفراد الذين يعملون بأعمال لا تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية والفنية.

(**) هم الراغبون والقادرون على العمل ضمن الفئة العمرية15–65سنة.

إن ظاهرة البِطالة في العراق لم تقتصر على العاطلين عن العمل إنما امتدت لتعكس شيوع حالة العمالة الناقصة بين المشتغلين أنفسه فقد أرتفع معدل البِطالة الناقصة بسبب قلة ساعات العمل من 16% عام 2002،الى38,10% عام 2006.

إن ارتفاع البِطالة في السنوات الأولى بعد تطبيق سياسات تحرير التجارة يعد أمراً لابد منهُ، ومن المرجح تفاقُم هذه المُشكلة في الأجل القصير ربما المتوسط وذلك للطبيعة الانكماشية لهذه السياسات ولكن قد تنخفض معدلات البِطالة في الأجل الطويل بعد زيادة الإنتاج وإيجاد فُرص العمل الجديدة(1).على المدى المتوسط والطويل،يُراهن مروجي تحرير التجارة على قدرة الخصخصة والتحرير التجاري على خلق فُرص عمل جديدة وذلك من خلال قدرة الخصخصة على أطلاق عملية النَمو في الإنتاج والاستثمار وخلق فُرص عمل جديدة لان البِطالة تزيد مع انخفاض الإنتاج في قَطاع سلع الاستيراد،فإذ كان إصلاح التعريفات مؤكداً فسوف تكون البطالة قصيرة الأجل بطبيعتها،إذ سيُعاد توجيه رأس المال في هذه الحالة من قَطاع سلع الاستيراد إلى قَطاع سلع التصدير بحيث تميل البِطالة إلى الاختفاء في الأمد الطويل.(1)

ثالثاً:التضخم

يتأثر التضخُم بسياسات تحرير التجارة من خلال العديد من الاتجاهات التي تؤدي إلى تدهور أوضاع هذا القَطاع ولاسيما عندما تصل معدلات التضخُم فيه إلى مستويات مرتفعة،فتسارع هذه الظاهرة يؤدي إلى تدني القوة الشرائية لأفراد المجتمع ولاسيما فئات الدخل المنخفض مما يُقلل من مقدرتهم في الحصول على القدر المناسب من السلع الضَرورية،ويترتب على ذلك ارتفاع الأهمية النسبية للفُقر في الإقتصادات التي تتزايد فيها معدلات التضخُم.

وقد شهد الاقتصاد العراقي إنفتاحاً على العالم الخارجي منذ تطبيق برامج تحرير التجارة،إذ أدى الانخفاض في الأسعار النسبية للسلع المستوردة مقارنة بالسلع المحلية إلى رفع المستوى العام للأسعار فيها وزيادة عامة في معدلات التضخُم،إذ أرتفع من معدل سنوي يتراوح بين 19,3% عام 2002،إلى نحو 53,2% عام 2006،قبل أن ينخفض إلى 30,8% بحلول عام 2007 .

جدول (5)

الرقم القياسي العام ومعدلات التضخُم في الأسعار للمدة 2002-2007

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الرقم القياسي العام	5196,6	6943,5	88150,6	12073,8	18500,8	24205,5
نسب التغير السنوي(%)	19,31	33,61	26,96	36,95	53,23	30,83

المصدر: وَزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، دائرة الحسابات القومية،الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، بغداد،2008،ص5.

(1) د.كريمة كريم،دراسات في الفُقر والعولمة ،مصر والدول العربية ،ترجمة سمير كريم (القاهرة ،المجلس الأعلى للثقافة،2005) ص51.

(1) International labour office, world employment 1997-nationl policies in global context

(Geneva,1998)p14.

لذلك فسياسات تحرير التجارة لم تنجح في القضاء على مشكلة التضخُم في العراق بل على العكس فان التضخُم قد أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً وانخفاض تنافُسيتها في أسواقها الخارجية ،مما يعني تراجع حجم الصادرات في البلاد، كما أدى انخفاض أسعار السلع المستوردة نسبة إلى نظيراتها المحلية التي ارتفعت أسعارها إلى زيادة حجم الاستيراد،مما يعني زيادة الاعتماد على الخارج واختلال بالميزان التجاري للبلاد،وأصبحت محصلة ذلك النزوع نحو الاستيراد والإحجام عن السلع المحلية وتراجع حجم الإنتاج المحلي وتعطيل جزء كبير من الطاقة الإنتاجية وقوة العمل في البلاد وظهور البِطالة بشكل سافر(2).

ومن المتوقع أن تنخفض أسعار السلع والخدمات بعد تطبيق برامج تحرير التجارة في المدى الطويل لزيادة درجة المُنافسة في الاقتصاد الوطني ولكن هذه النتيجة لا تتحقق بالضَرورة وإنما يرتبط تحققها بمدى وجود وفورات الحجم ومدى تحسن أسعار المواد الخام المحلية والمستوردة للصناعة ومدى التدخل الحكومي في الأسعار ومدى انضباط الأسعار ومدى وجود شركات تبيع السلعة نفسها ووجود تشريعات تمنع الاحتكار(1)

رابعاً: الفقر

هُناك ترابط وثيق بين سياسات تحرير التجارة الخارجية ومشكلة الفُقر،لان هذه السياسات تقتضي إحداث تطورات رئيسة في مسيرة السياسات الاقتصادية،ولسياسات التحرير بعض الآثار غير المرغوبة خاصة على الأفراد والعوائل ذوي الدخل المنخفض أو الفُقراء.إذ تشمل هذه الآثار بعض المتغيرات المتعلقة بارتفاع معدل البِطالة و إرتفاع الرقم القياسي للأسعار وهو ما ينعكس سَلباً على الأوضاع المعيشية للفُقراء(2).

إذن هُنالك رابحون وخاسرون من عمليات تحرير التجارة ،فمن بين المخاوف الخاصة بالنسبة لسياسات تحرير التجارة وأثرها المُحتمل على مستوى معيشة الفُقراء، فمن شان أي تغيير في أسعار المواد الغذائية الأساسية أن يُسفر عن رابحين وخاسرين بين الفُقراء، فتحرير التجارة يرفع أسعار المواد الغذائية وبالنظر إلى التباين في متوسط الدخل بين فئات المجتمع المختلفة،فأن العرض من السلع والخَدمات في إطار مفاهيم تحرير التجارة يستجيب إلى القوة الشرائية المرتفعة التي يتمتع بها الإفراد مرتفعي الدخل (الأغنياء)،الأمر الذي يخفض من قدرة (الفقراء) من الحصول على السلع المرتبطة بالتنمية البشرية المستدامة والحاجات الأساسية وهو الأمر الذي ترفضهُ مفاهيم العدالة الاجتماعية(3).

ويؤدي انكماش وانخفاض الأجور نتيجة تحرير التجارة إلى معاناة الفُقراء ويضطر أفراد هذه الفئة إلى إعادة توزيع مواردهم المحدودة كي يتكيفوا مع مجموعة جديدة من الأوليات ولذلك يتأثرون مُباشرة من إلغاء

---

(2)صباح نوري عباس،أثر التضخُم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمُدة 1990-2005،مجلة كُلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،جامعة بغداد،العدد السابع عشر،آيار 2008،ص62.

(1)د.سيد احمد سيد يعقوب السيد يوسف الرفاعي،الخصخصة ودورها في تنمية وتطوير الأنظمة الاقتصادية السياسية المُعاصرة،تجربة الكويت،الطبعة الأولى،(دمشق،مكتبة دار اطلاس،2006)،ص ص151-521.

(2)د.سالم توفيق ألنجفي،الفُقر وسياسات التكييف والتغيير الهيكلي في الاقتصادات الزراعية العربية (النظرية والتطبيق) مجلة دراسات اقتصادية ،بغداد،بيت الحكمة، 1999،ص70.

(3)جورج بساخا روبولوس،تخفيف الفُقر في أمريكا اللاتينية،مجلة التمويل والتنمية،المجلد 27،العدد1، مارس واشنطن ،1990،ص18.

إعانات الموارد الغذائية وتخفيض الخدمات الحكومية وعليه فان شبكات الأمان وتحديد الأهداف من مقومات أي سياسة تهدف إلى تخفيف حدة معاناة الفُقراء.

وقد اتسع تفاوت الدخل في العراق خلال عملية التحرير التجاري بل إن اتساع هذا التفاوت،أدى إلى ركود الدخول لدى أكثر الأسر فُقراً بالرغُم من حصول زيادات ملموسة ومحسوسة في معدل الدخول لدى الأسر.

والجدير بالذكر إن العراق تراجع للمرتبة الأخيرة عربياً والى المرتبة 110 عالمياً من أصل 111 دولة من حيث المستوى المعيشي للفرد عام 2002،على وفق بيانات تقرير التنمية البشرية العربية(1)،وقد ترتب على سياسات تحرير التجارة الخارجية التي لجأت إليها الدولة بعد عام 2003،انخفاض في معدلات الفُقر فقد وصلت نسبة الفُقر المُطلق(*) في العراق نحو 43,75% عام 2005، بعد أن كانت تُشكل ما نسبته 65,35 % عام 2002،أما نسبة الفُقر المُدقع(**)في العراق فقد كانت اقل من نسبة الفُقر المُطلق حيث بلغت نحو 44,66 %و30,66%عامي2002و2005 على التوالي(2).

خامساً: الاستهلاك والادخار

إن إجراءات تحرير تجارة السلع ولاسيما من خلال فتح باب الاستيراد بحرية مُطلقة أدى إلى زيادة الميل للاستهلاك من السلع المستوردة ودخول سلع كمالية وثانوية،لم تكن من السلع التي يستهلكها الأفراد وذلك بسبب المحاكاة وتقليد ما تستهلكه المجتمعات الغربية .

يمكن أبراز الدور السَلبي الذي يؤديه الاستهلاك،من خلال تتبع معدلاته والنسبة التي يستقطعها من الدخل القومي المتاح،فضلاً عن نسبتهُ إلى الناتج المحلي الإجمالي.

إن الاستهلاك في العراق بشقيه الاستهلاك النهائي العام والاستهلاك النهائي الخاص قد استحوذ على الجزء الأكبر من الدخل المُتاح،وقد اتجه الاستهلاك نحو الارتفاع، فبعد أن كان 17876 مليار دينار عام 2002،ارتفع إلى 53514 مليار دينار عام 2006،ويرجع ذلك إلى زيادة الاستهلاك الخاص (العائلي) والذي تزايد من 9956 مليار دينار عام 2002،إلى 30377 مليار دينار عام 2006،وكذلك زيادة الاستهلاك العام من 7919 مليار دينار عام 2002،إلى 23136 مليار دينار عام 2006،وبلغت نسبة الاستهلاك الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 24,3% و39,3% خلال العامين 2002و2006، على التوالي .

فبينما بلغت نسبة الاستهلاك العام إلىGDP نحو 19,3% عام 2002،إرتفعت لتصل إلى 29,9% عام 2006،أي إن الزيادة في الاستهلاك العام لم تتجاوز ذلك في الاستهلاك الخاص لذلك فان الإنفاق الاستهلاكي الخاص هو الذي يتحمل الجزء الكبير من الاستهلاك القومي.

جدول(6)

---

(1)برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير التنمية البشرية لعام 2002،الأمم المتحدة ،نيويورك ،2002،ص54.

(*)هو الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله الوصول إلى حاجاته الأساسية المتمثلة بالغذاء والمسكن والملبس والتعليم والصحة والنقل .

(**)وهي الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان خلال دخله الوصول إلى إشباع حاجاته الغذائية لتامين عدد معين من السعرات الحرارية التي تُمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة.

(2)د.ندوه هلال جودة،تحليل وقياس اتجاهات الفقر في العراق للمدة 1980-2005،أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة البصرة،كلية الإدارة والاقتصاد،2006،ص-ص134-140.

تطور الاستهلاك والادخار إلى الدخل المتاح والناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المُدة 2002-2006
(مليار دينار-نسب مئوية)

السنة	2002	2003	2004	2005	2006
الإنفاق الاستهلاكي الخاص(1)	9956626	13616500	17868007	241093639	30377797
الإنفاق الاستهلاكي العام(2)	7919967	3631594	13608974	18362598	23136893
إجمالي الاستهلاك (3) =(1+2)	17876593	17248094	31476981	42471961	53514690
إجمالي الادخار (4)	16801128	8480654	10323153	14308251	13956823
الدخل المُتاح(5)=(3+4)	34677721	25728748	41800134	56780212	67471513
نسبة الاستهلاك إلى الدخل(%)	51,6	67,0	75,3	74,8	79,3
نسبة الادخار إلى الدخل(%)	48,4	33,0	24,7	25,2	20,7
نسبة الاستهلاك الخاص / GDP(%)	24,3	46	37,3	37,7	39,3
نسبة الاستهلاك العام/ GDP(%)	19,3	12,3	28,4	28,7	29,9
نسبة إجمالي الاستهلاك / GDP(%)	43,6	58,3	65,6	66,4	69,2
نسبة إجمالي الادخار / GDP(%)	41,0	28,7	21,5	22,4	18,1
الناتج المحلي الإجمالي(GDP)	41022927	29585788	47958545	64000065	77295000

المصدر: (1) جامعة الدول العربية وآخرون،التقرير الاقتصادي العربي الموحد2007، الحسابات القومية (أبو ظبي، دار الفجر،2008) ص ص89-92.
(2) وَزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،المجموعة الإحصائية الحسابات القومية،بغداد،2008،ص5.

ولقد كان وراء هذا التزايد في الإنفاق الخاص،الإرتفاع الحاصل في دخول بعض الفئات الاجتماعية وعدم وجود مناخ استثماري مُلائم يخفض هذه الفوائض القابلة للادخار،فضلاً عن تزايد الأنفاق الاستهلاكي الكُلي على أنواع عديدة من السلع والخدمات ونظراً لان الجهاز الإنتاجي في العراق يتمتع بدرجة ضئيلة من المَرونة في إنتاج هذه السلع والخَدمات فلا يزيد المعروض منها بما يتكافأ مع هذه الزيادة في الإنفاق.

ومن الجدير بالذكر إن أهم مظاهر الاختلال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية المُعاصرة هو الارتفاع الكبير في نسبة ما تنفقهُ الأسرة العراقية على المواد الغذائية إلى أجمالي الإنفاق العائلي،فقد وصلت تلك النسبة إلى 46,9 %عام 2005،بينما يحتل الإنفاق على التسلية والترفيه النسبة الأقل فهي لا تتجاوز 2,4% في عام 2005 في عموم العراق(1) والسبب في زيادة الإنفاق العائلي انهُ بعد تطبيق إجراءات تحرير التجارة وفتح أبواب الاستيراد على مصراعيها حدث تحسن كبير في دخول الأفراد،مما رفع من مستوى القدرة

[1] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات،بحث ميزانية الأسرة 2005،بغداد،2006،ص4.

الشرائية لديهم،الأمر الذي أثر على مستوى الاستهلاك واتجاهه نحو الارتفاع سواء كان استهلاك السلع الأساسية أم سلع الاستهلاك غير الأساسية نتيجة للتأثير المُتبادل بين تحرير التجارة والاستهلاك.

كما إن الآثار السَلبية لتنامي مستويات الاستهلاك تتضح من خلال ما يُمثله الاستهلاك إلىGDP فبعد أن كانت هذه النسبة 43,6% عام 2002،أرتفعت إلى 69,2% عام 2006، وهذا يعني استنزاف الاستهلاك للكثير من الموارد التي كان بالإمكان استغلالها في تنمية قَطاعات إنتاجية تُساهم في عملية التنمية التي تحتاجها البلاد،في ظل تنامي الاستهلاك بما فيها الاستهلاك القومي، في ظل قصور الجهاز الإنتاجي المحلي أرتفعت حدة الاستيراد من المواد والسلع التي تُلبي النَمو الاستهلاكي ليفقد العراق بذلك جانباً مُهماً من الأموال التي كان بالإمكان استثمارها وإيجاد قاعدة إنتاجية تُساعد في تحقيق دخل منتظم،ليُشكل هذا الوضع لاحقاً عبئاً على الاقتصاد الوطني بسبب عدم وجود بُنية إنتاجية قوية واعتماده على الخارج لسد حاجاته الضَرورية.

ومما تجدُر الإشارة إليه إلى إن زيادة معدل نَمو الاستهلاك في العراق يترتب علية انخفاض نسبة الادخار ومن ثَمَّ انخفاض معدل نَمو الاستثمار.

فالعراق شانهُ شان باقي الدول النامية يستهلك أكثر مما يدخر،ومن المعلوم إن النظرية الاقتصادية تُشير إلى انهُ عندما تخطط الدولة حجماً للاستهلاك يفوق المُتحقق من الادخار(المحلي +الأجنبي)فهذا ينعكس بصيغة فائض طلب يضغط على أسعار السلع والخدمات لكي ترتفع باستمرار ويتم التعادل بعد فترة ولكن عند مستوى أعلى للأسعار،وهذا هو الاختلال.

إن ارتفاع الاستهلاك بشكل عام في العراق قد عكس نفسه سَلباً على مستوى الادخار نتيجة للعَلاقة العكسية بين الاستهلاك والادخار،فبينما كانت نسبة الادخار إلى الدخل 48,4% عام 2002،انخفضت النسبة لتصل إلى 20,7% عام 2006من إجمالي الدخل المتاح.

يتضح مما سبق إن مستوى الادخار في العراق قد شهد تدهوراً واضحاً مُنذ عام 2003،انسجاماً مع اتجاه العراق نحو تحرير التجارة الخارجية،ففي الوقت الذي نجد إن الاستهلاك مرتفع خلال مُدة الدراسة،الأمر الذي جعل الادخار منخفضاً،إذ انخفض من 16801 مليار دينار عام 2002،إلى 13956 مليار دينار عام 2006،وبلغت نسبة الادخار إلى 41%GDP عام 2002،انخفضت إلى 18% عام 2006،وكما يوضحها الجدول(6) ويرجع سبب ذلك الانخفاض بالدرجة الأساس إلى ارتفاع الدخول الفردية وارتفاع الميل للاستهلاك،فضلاً عن ارتفاع معدل زيادة السكان الذي يضغط باستمرار على مستوى الدخل الفردي،كما إن حب التقليد والمحاكاة يعوق عمليات الادخار في القَطاع العائلي وبذلك تتعثر عملية التكوين المحلي لرأس المال،من خلال الآثار الضارة على الفئات منخفضة الدخل التي تعمل على محاكاة الفئات مرتفعة الدخل في مستويات الاستهلاك ويؤدي ذلك إلى إن اغلب الزيادة التي تحصل في الدخل تذهب إلى الاستهلاك بدل من الادخار.

سادساً:الاستثمار الأجنبي والمحلي:

إن التحرير الناجح للتجارة ممكن فقط إذا ما ترافق مع تحرير تدفقات رؤوس الأموال الإنتاجية المولدة للمصادر الجديدة ومزيد من انتقال التكنولوجيا وإدارة جيدة للوظائف .إذ يعد برنامج تحرير التجارة محركاً أساسياً لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية إذ إن الاستجابة المتوقعة للاستثمار الأجنبي قد تعتمد على درجة انفتاح البلد المضيف على التجارة الخارجية،وهو أمر قد يؤثر على الإنتاجية والمُنافسة من خلال اقتصادات الحجم(1).إذ يُشكل الاستثمار المحلي (العام والخاص) والأجنبي(المُباشر وغير المُباشر)عنصراً رئيساً في تحريك العجلة الاقتصادية ونقل التكنولوجيا وتحفيز المُنافسة والكفاءة الاقتصادية.

أمضى العراق عقوداً من الزمن في وضع الحواجز والعقبات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وقد اشتملت تلك الحواجز على قيود الحصة المسموح للمستثمر الأجنبي امتلاكها في مؤسسة ما.وبعد انتهاج العراق السياسة الجديدة في إصلاح التجارة الخارجية قام بتخفيض القيود المفروضة على المعاملات بالنقد الأجنبي وتحديد سعر الصرف،وفتح المجال واسعاً أمام الاهتمام الجدي بالاستثمار الأجنبي،وهو ما تمخض عنهُ إصدار قانون الاستثمار الأجنبي رقم39 لعام 2003،وقانون الاستثمار رقم 13 لعام 2006،مع تهيئة بعض المناخات الإضافية مثل إعادة تأهيل بورصة بغداد للأوراق المالية وفتح العمل المصرفي أمام المصارف الأجنبية والإقرار على خصخصة 192 شركة حكومية(2).

وبالرغُم من انتهاج العراق سياسة استثمارية خلال المُدة 2002-2007معتمدة في ركيزتيهما الأساسيتين السياسة المالية والسياسة النقدية المناسبة مع مقتضيات الواقع من اجل تمويل الاستثمارات المُهمة لتمشية عجلة النشاط الاقتصادي لكنهُ لم يُحقق تقدماً كبيراً في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI).

جدول (7)

تدفُق الاستثمارات الأجنبية المُباشرة في العراق للمُدة 2002-2007 (مليون دولار – نسب مئوية)

حجم الاستثمار الأجنبي المباشر(مليون دولار)	5	32	300	515	272
رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى /GDP(%)	–	0,3	1,8	1,3	3,1
نسبة التدفُق للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت(%)	–	–	16,2	23,0	11,5

المصدر: (1) Unctad, world investment report, 2005(New, York and Geneva,UN, 2005)p1 .

---

[1] د.فلاح عبد الحسن،د.هناء السامرائي،الاستثمارات الأجنبية المسوغات والإخطار،(بغداد ،بيت الحكمة،1998) ص ص40-41.

[2] د.محمد علي إبراهيم العامري،د.نغم حسين نعمة ،إمكانية استضافة الاستثمار الأجنبي المُباشر في الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح،المجلة العراقية للعلوم الإدارية،جامعة كربلاء،كُلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 4،العدد 15، اذار 2007 ،ص26.

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)،الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية 2007 الأمم المتحدة،نيويورك،2007،ص ص5-13.

فعند مُقارنة تدفُقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق قبل وبعد تطبيق إجراءات تحرير التجارة نُلاحظ إن تدفُقات (FDI)قد ازدادت من 5 مليون دولار عام 2002،إلى 272 مليون دولار عام 2006،بسبب سياسات الانِفتاح وتحرير التجارة.

وبالرغُم من إن العراق قد صمم إستراتيجية وطنية لتشجيع الاستثمار وإعادة الهيكلة وتحرير التجارة والانِفتاح،لكنهُ مازال يُعاني من انخفاض نصيبهُ من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المُباشر،فمن ناحية الكمية لازال نصيب العراق من الاستثمار لا يتناسب مع إمكانياته الاقتصادية والبشرية ،إذ نُلاحظ إن نصيب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مُنخفضة جداً بالمُقارنة مع باقي الدول العربية ،إذ لا تتجاوز هذه النسبة عن 0,3 عام 2003.

وفي سياق موازٍ يمكن الإشارة إلى الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر بالنظر إليه كنسبة من تكوين رأس المال الثابت أو مؤشر نسبة الرصيد المتراكم من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي والذي يعد من المؤشرات الاقتصادية المُهمة الذي يعكس ما يتم إضافتهِ سنوياً من خلال الأنشطة التي تكون الناتج المحلي الإجمالي(1)وفي العراق مازالت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI)/إجمالي تكوين رأس المال الثابت مُتدنية جداً وهذا الانخفاض يدل على انهُ من الناحية المالية لم يستطع الاستثمار الأجنبي المباشر أن يُساهم في تكوين رأس المال الثابت وبالتالي لم يؤد دوراً مهماً في النَمو الاقتصادي (1).

نستنتج مما سبق إن المناخ الاستثماري العام في العراق مازال من الناحية الفعلية غير مُشجع وضعيف في أحسن الأحوال ومثقل بالتشوهات المختلفة وهذا يعود بالدرجة الأساس إلى عدم الاستقرار السياسي وتذبذُب الوضع الأمني الذي يعد العامل الحاسم الأول خلف تردد رأس المال الوطني والأجنبي في الاستثمار في النشاط الاقتصادي،فضلاً عن عدم تطبيق بعض الإجراءات المالية والنقدية ذات الطابع الانكماشي في العراق المُتضمنة في سياسات تحرير التجارة الخارجية.

يمكن القول إن العراق لم يستطع أن يُحقق الكثير من المنجزات في ظل سياسات التحرير والانِفتاح،فلم تُكن للاستثمارات الأجنبية المُباشرة دور ايجابي كبير على الاقتصاد العراقي من خلال مُساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات وتوفير التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة.

وفيما يتعلق بالاستثمار المحلي في العراق قد شهد تحولاً كبيراً مُنذ عام 2003،انسجاماً مع اتجاه الاقتصاد العراقي نحو آلية السوق،من خلال تطبيق الحكومة العراقية برامج تحرير التجارة، فقد أرتفع حجم

---

(1)د.أحسان خضر،الاستثمار الأجنبي المباشر وواقع الدول العربية، الكويت،المعهد العربي للتخطيط،2005،ص148

(1)اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،الاستعراض السنوي لتطورات في مجال العولمة والتكامُل الإقليمي في منطقة الاسكوا،2005،الأمم المتحدة،نيويورك،2005،ص6.

الاستثمار المحلي من 146 مليون دينار عام 2002،إلى 1675 مليون دينار عام 2007،وتبعاً لذلك إرتفعت نسبته منGDP إلى 2,3% عام 2007،بعد أن كان 0,7% عام 2002،

جدول (8)

الاستثمار المحلي للعراق للمُدة 2002-2007

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007
حجم الاستثمار المحلي (مليون دينار)	146	187	511	755	1466	1675
نسبة الاستثمار المحلي /GDP(%)	0,7	1,2	1,6	1,8	2,8	2,3

المصدر: (1) البنك المركزي العراقي ،النشرات الفصلية لسنوات مختلفة،صفحات متفرقة.

وهذا التغيُر الايجابي في زيادة الاستثمار المحلي بعد التحرير يعود إلى سياسات تحرير التجارة،فضلاً عن ارتفاع العوائد النِفطية بسبب ارتفاع أسعارها مما أدى إلى زيادة حجم الاستثمار المحلي الذي يعتمد على عوائد الصادرات.

وبما إن جلّ الاستثمار المحلي في العراق يعتمد على عائدات النِفط إذ يُمثل النِفط المورد المالي الأساسي للدولة لاسيما وإن العراق يمتلك ثاني اكبر احتياطي نِفطي في العالم،الأمر الذي يستدعي وضع خطة ناجحة لإعادة تأهيل البُنية الأساسية ورفع القدرة الإنتاجية لقطاع النِفط .

المبحث الثاني

الآثار الاقتصادية المحتملة لانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)

إذا كان العراق قد طبق برنامج تحرير التجارة ونفذ تغييرات جذرية في مسارات السياسات الاقتصادية والتجارية الهدف منها بالدرجة الأساس تحرير الاقتصاد العراقي ودفعة نحو اقتصاد السوق،فإنه اتخذ أيضا العديد من الإجراءات والقرارات الهادفة إلى انضمامه إلى(WTO)(*)، لذا اتجه العراق شانهُ شان معظم الدول النامية للانضمام إلى(WTO)،وتقدم بطلب الانضمام في عام2004،ويمكن معرفة أهم دوافع هذا الاتجاه بالنظر إلى التوزيع الجُغرافي لجانبي التجارة الخارجية والذي يُبين إن معظم عَلاقات العراق التجارية تقوم مع دول أعضاء في المنظمة أو تسعى للانضمام إليها،كما إن الانضمام يُتيح للعراق الاستفادة من الاستثناءات

(*) تقدم العراق بطلب الانضمام إلى(WTO)في شهر تموز2004،وشكل فريق عمل تابع للمنظمة بتاريخ 13 كانون الاول2004،وقدم العراق مذكرة حول نظام التجارة الخارجية في شهر تشرين الثاني 2005،وبحلول 2007،انتهى العراق من إعداد اثنين من "الإجراءات المدونة" حيث قدم إلى (WTO)إجاباته حول الأسئلة المفصلة التي طرحها أعضاء المنظمة الرئيسيين،وفي كانون الثاني 2008،قدم العراق بشكل رسمي "خطة العمل التشريعية" التي من شانها جعل نظامه التجاري متوافقاً مع القواعد المتبعة في (WTO)علاوة على مجموعة من البيانات الفنية والأوراق الموثقة المطلوبة لجزء من عملية الانضمام.لمزيد من التفاصيل ينظر:- العهد الدولي مع العراق،مؤتمر المراجعة السنوية الأولى للتقدم المحرز خلال 2007-2008،(ستوكهولم-بغداد ايار2007،نيسان 2008)ص45.

المتعددة من تطبيق أحكام الاتفاقات التجارية التي توفرها تلك الاتفاقات للدول الأقل نَمواً،فضلاً عن الحصول على التعويضات والإعانات التي تُقرر منحها تلك الدول.

إن انضمام العراق إلى(WTO)،لابد أن يحمل في طياته الكثير من التداعيات والآثار الاقتصادية على العراق سواء أكان على المستوى الكُلي أم الجزئي،وعلى المدى القريب أم البعيد،وهذه الآثار تتراوح بين آثار ايجابية وسَلبية .

أولاً: الآثار الايجابية:

يمكن إيجاز أهم الآثار الايجابية التي ستعود على العراق بالنمو والازدهار كما يراها مؤيدو الانضمام إلى(WTO) بما يلي:

-من المتوقع أن ترتفع أسعار السلع الزراعية المستوردة نتيجة لتطبيق أحكام اتفاقية الزراعة المتضمنة تخفيض دعم إنتاج وتصدير هذه السلع،وهذا الارتفاع في الأسعار يدفع بالبعض إلى توقع حدوث اثأر ايجابية على صعيد تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه السلع،القمح بصفة خاصة،وذلك إن إرتفاع الأسعار سوف يُشجع المنتجين العراقيين على زيادة المساحات الزراعية المخصصة للإنتاج الزراعي،فضلاً عن دخول منتجين جدد بهدف الاستفادة من ارتفاع الأسعار(1).وإن الارتفاع المُتوقع سوف يجعل إستيراداته أكثر كُلفة ومن ثَمَّ فأن الاستيرادات الزراعية ستنخفض إلى الحد الذي يمكن معهُ أن يعود الميزان التجاري للسلع الزراعية إلى وضع التوازن(1) .

-تتعرض العديد من الصناعات الوطنية العراقية إلى مُنافسة شديدة في أسواقها المحلية من الصناعات الأجنبية المُماثلة ولاسيما التي تحصل على دعم من بُلدانها والتي تباع بأسعار تقل عن أسعارها في بلد المنشأ(عمليات إغراق)(2).لذا فان رفع هذا الدعم ومكافحة الإغراق على وفق مبادئ(WTO) سيؤدي إلى منح الصناعات الوطنية العراقية فُرصة للنهوض والمُنافسة داخلياً وخارجياً،وسيؤدي تحفيز الصناعات المحلية على رفع مستوى الإنتاج والجودة وتحسين الكفاءة في تخصيص الموارد ومن ثَمَّ ارتفاع مستويات المعيشة في العراق(3).

-إن نظام فض المنازعات الذي رسمتهُ المُنظمة سيجعل العراق أكثر قدرة داخل المُنظمة الدَولية للحفاظ على مصالحة وحقوقه التجارية،لاسيما وإن الدول داخل المُنظمة الدَولية كانت تفرض إجراءات من طرف واحد على

---

(1) احمد فتحي عبد المجيد،أثر اتفاقية أورغواي على واقع تجارة السلع الزراعية للدول العربية،مجلة بحوث مستقبلية،العراق،جامعة الحدباء ،العدد السادس،تموز 2000،ص179.

(1) د.حمود النجار،الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وتأثيرها على الاقتصاد،مجلة الثوابت،الكويت،العدد 22، أكتوبر 2000،ص54.

(2) جامعة الدول العربية،نشرة اخبارالادارة،المنظمة العربية للعلوم الإدارية،القاهرة،العدد15،حزيران1996،ص5.

(3) د.فالح عبد الكريم الشيخلي،تعديلات في برنامج تمويل التجارة العربية،مجلة دراسات اقتصادية،العدد الثاني،السنة الثالثة،بغداد،بيت الحكمة،2001،ص128.

التجارة العالمية وهو ما كان يضر بالآخرين دون وجود آلية فاعلة للفصل في النزاعات التي تنشا بين الأطراف المختلفة(4).

-إن تحرير الخدمات وإجراءات الاستثمار الأجنبية من كثير من القيود يؤديان إلى تشجيع هذه الاستثمارات في العراق الذي اعتاد على وضع الكثير من هذه القيود على حرية الحركة على المستثمرين الأجانب،وهذا التدفُق الأكبر للاستثمارات الأجنبية سوف يكون لهُ مردود ايجابي مُهم على التنمية الاقتصادية والتقانية في العراق،بموجب اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة(5).

-يعتقد عدد من الباحثين إن التحرير يؤدي إلى زيادة النَمو الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة،وهذا النَمو من شانه أن يؤدي إلى زيادة الطلب العالمي على النِفط الخام نتيجة لزيادة الطلب على المنتجات البتروكيمياوية بسبب تخفيض التعريفة الكمركية عليها بنسبة 30% مما يؤدي إلى ارتفاع سعر النِفط طبقاً لحالة العرض والطلب في الأسواق العالمية(1).

-وفي حالة بقاء العراق خارج إطار مُنظمة التجارة العالمية التي أصبحت تضُم أكثر من 135 دولة وتسيطر على ما يُزيد على90% من التجارة العالمية،فسيكون عرضة للإجراءات الانتقامية،وإن عضويته تُمكنه من حل منازعاته مع الدول بطريقة منصفة(2).

-إن انضمام العراق إلى(WTO)،وتحرير التجارة الخارجية سيكون ذا تأثير ايجابي على مُجمل النشاط الاقتصادي في العراق،فتحرير المستوردات يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وتطويرها وتحديثها عن طريق توفير وسائل الإنتاج الضَرورية،الأمر الذي يؤدي إلى قبول التحدي الذي تُمثله المنتجات الأجنبية المنافسة لمنتجاتهم سواء أكان في السوق المحلية،أم في الأسواق الخارجية،ومن جهة أخُرى سيتعين على العراق أيضاً توضيح سياسة التجارة الخارجية العراقية،والتي ستعلن من خلال التزام العراق بمبادئ هذه المنظمة والاتفاقيات التي انبثقت عنها وسعيه لتطبيقها وفق الشروط التي سيتم التفاوض عليها،وهذا يعني التزام العراق بالسعي لتحرير تجارته الخارجية من العوائق والإجراءات التقييدية المختلفة،واستبدالها بتعريفة كُمركية مناسبة،وذلك على وفق برامج تجري مراجعتها دورياً بين (WTO) والجهات المعنية في العراق،وفي إطار مراجعة التصحيح الاقتصادي الهادفة إلى تحرير الاقتصاد الوطني من القيود والإجراءات غير الملائمة(3).

---

(4) فضل علي مثنى،الآثار المحتملة (WTO)على التجارة الخارجية والدول النامية،(القاهرة، مكتبة مدبولي، 2001)،ص179.

(5)فاديه محمد عبد السلام،العرب وانعكاسات ألغات،أهم ملامح العَلاقة -حالة الأمة العربية ،المؤتمر العلمي الثامن، الطبعة الأولى،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،1998،ص396.

(1)د. جلال أمين، العولمة والتنمية العربية، الطبعة الأولى،(بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)،ص ص 166-167.

(2)د.فرناندوا سيكوبرا،من اجل عالم عادل وتقدم دائم ،الندوة الفكرية والسياسة الدولية،سلسلة 50،بغداد ،بيت الحكمة،5-7،آذار ،2000،ص221.

(3)مصطفى العبد الله ،الاتفاقية العامة لتعريفات والتجارة وأثرها على الاقتصادات العربية،مجلة الفكر السياسي، العدد الثاني ،1998،دمشق،ص125.

-كما إن التزام العراق بحماية حقوق الملكية الصناعية نتيجة انضمامه إلى(WTO) ،سيؤدي إلى تحسين نقل التكنولوجيا إلى العراق نتيجة اطمئنان الشركات العالمية المتقدمة صناعياً، كما يؤدي هذا الالتزام إلى تخفيض تكُلفة المستوردات العراقية من الآلات والتجهيزات وطرق الإنتاج المتقدمة ،كما يؤدي هذا الالتزام إلى تحسين المناخ الاستثماري في العراق، وذلك بإعطاء إشارة واضحة لقَطاع الأعمال العراقي والعربي والعالمي مفادها إن العراق مُلتزم بقواعد ثابتة وشفافة،ويدفع هذا القَطاع إلى الاستثمار في العراق،وكلا الحالتين سيتأثر النشاط الاقتصادي العام في العراق بصورة ايجابية وملموسة(4).

-سيؤدي انضمام العراق إلى(WTO)إلى دفع الإنتاج الوطني إلى الأعلى،نتيجة توفير الأسواق الخارجية للمنتجات العراقية،وتمكينه من الاستفادة من مُعاملة الدولة الأكثر رعاية ومن ثَمَّ تحرير الصادرات العراقية من العوائق التقييدية والكُمركية،التي تفرضها الدول الأعضاء في المُنظمة على صادرات الدول غير الأعضاء.

ثانياً:الآثار السلَبية:

ثَمَّة جوانب سلَبية ينطوي عليها قرار انضمام العراق إلى (WTO) ومنها:-

-إن اتفاقيات التجارة العالمية لم تتضمن التجارة في النِفط(*)وذلك على أساس إن النِفط سلعة إستراتيجية تدخل في صناعة العديد من السلع الأخُرى،فضلاً عن تحديد سعر النِفط طبقاً لحالة العرض والطلب في الأسواق العالمية.إلا إن بعض الاقتصاديين يعتقدون إن السبب الحقيقي وراء ذلك هو إتاحة الفُرصة للدول الصناعية لفرض ضرائب واتخاذ أية إجراءات حماية للتحكُم في تدفق النِفط إلى أسواقها وفقاً لمصالحها الاقتصادية(1)إذ تسعى الدول المستوردة لتحويل تلك السلعة من سوق بائعين تُسيطر على إنتاجه وتسعيره الدول المنتجة لهُ إلى سوق مشترين،إذ يسعى المستهلكون إلى السيطرة على زمام الطلب والأسعار وتعظيم منافعهم على حساب الدول المنتجة.وبهذا فأن استبعاد النِفط من صادرات العراق التي تُمثل 98%،لا يبقى سوى 2% فقط من إجمالي صادرات العراق المُتمثلة بالصادرات الصناعية والبتروكيمياوية والتعدين والسلع الأخُرى،وبذا يصبح الجزء الأكبر من صادرات العراق حالياً خارج (WTO) مما يحد من الآثار الايجابية المباشرة لانضمام العراق إلى(WTO) إذ تبقى الصادرات النِفطية خاضعة للإجراءات الحمائية التي تزيد من انتفاع الدول المستوردة على الرغُم من إن صناعة النفط ذات صلة وثيقة بانتعاش الاقتصاد العالمي ومصدر رئيس للطاقة.

تأسيساً على ما سبق فان انضمام العراق إلى (WTO) لن يترتب عليه زيادة في الصادرات النِفطية العراقية،وعلى الرغُم من إن هُنالك توقعات تُشير إلى زيادة الطلب العالمي على النِفط نتيجة للنَمو الاقتصادي المتوقع في الدول الصناعية والمقدر بنحو 3% سنوياً جراء تطبيق اتفاقيات التجارة العالمية،الأمر الذي

---

(4)المصدر السابق،ص125.

(*)على الرغُم من انهُ لا يوجد نَص في اتفاقيات مُنظمة التجارة العالمية يُفيد باستثناء النِفط من أحكام المُنظمة ،إلا انهُ واقعياً لم يتُم التعرض أثناء المفاوضات للرسوم الكمركية التي تفرضُها الدول المستهلكة على النِفط ومنتجاته، ولذا بقي النِفط خارج قائمة المفاوضات .

(1)د.نبيل حشاد،الجات ومُنظمة التجارة العالمية،أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي،(مصر،دار إيجي، 1999)،ص331.

سيترتب عليه زيادة في الصادرات النفطية(2).إلا إن هذه الزيادة لا تتوقف على الانضمام وإنما تتوقف على قدرة القَطاع النِفطي العراقي على تحقيق الزيادة في الإنتاج استجابة للزيادة المُتوقعة في الطلب على النِفط في الأسواق العالمية.

-المرجح أن تكون الآثار المباشرة لتخفيض الدعم الزراعي من قبل الدول الصناعية الكبرى مُتمثلة في ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية والمزيد من اختلال الميزان التجاري للسلع الزراعية في العراق لأنهُ وفقاً لاتفاق الزراعة المتضمن في جولة أورغواي فأن الدول النامية مطالبة بتخفيض الرسوم الكمركية أو حجم الدعم المقدم للصادرات وفتح الأسواق أمام الاستيراد،ولا يقتصر تحرير التجارة في هذه المنتجات على تخفيض التعريفات الكمركية بل يشمل أيضاً إزالة القيود الكمية والإدارية،هذا فضلاً عن خفض دعم التصدير بشكل تدريجي يتراوح بين 26% على مشتقات الحليب،وتكون الدول الأعضاء مُلزمة بفتح أسواقها أمام كميات تصل الى3% و5% من استهلاكها المحلي وتحويل الحواجز التعريفية كافة إلى حواجز تعريفية واضحة(1).ويعد العراق مستورداً كبيراً للسلع الزراعية،ويعاني من عجز دائم في ميزانه التجاري – الزراعي،إذ انهُ لا توجد صادرات يمكن لها المُنافسة في الأسواق سوى بعض السلع الزراعية الصناعية،إن ذلك يعني إلغاء أي أثر ايجابي للانضمام إلى(WTO) على الصادرات العراقية منها ،ومن ناحية أخُرى فان إزالة القيود الكمية يعني أن يتم تحويلها إلى تعريفات مكافئة توفر نفس القدر من الحماية للمنتجات الزراعية في الدول الصناعية،مما قد لا يكون له أثر ملموس على زيادة الصادرات العراقية إلى أسواق الدول المتقدمة حتى بعد خفض التعريفات حسب الاتفاقية الزراعية(2).

والواقع إن استثناء الأسماك ومنتجاتها من الاتفاقية الزراعية للغات،باعتبارها سلعاً صناعية يعني إنها لن تستفيد إلا من تخفيض التعريفة الكمركية بينما تبقى القيود الكمية وغيرها من القيود غير الكمركية،وهذا يأتي في غير مصلحة العراق،لان الأسماك تتصدر قائمة السلع القليلة ذات الفوائض التصديرية للعراق.

والمُلاحظ إن اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية ستحد من إمكانية تطوير الأساليب الإنتاجية الزراعية،ولاسيما في مجال استخدام الهندسة الوراثية،كذلك يمكننا أن نُشير إلى إن هُناك آثار سَلبية ستنجُم عن إلغاء الامتيازات التي كان يحصل عليها العراق في تعاملهُ مع دول الاتحاد الأوربي،وهو الشريك التجاري الأول للعراق(3).

-سيؤدي تنفيذ التزامات مُنظمة التجارة العالمية أيضاً إلى ارتفاع تكُلفة برامج التنمية بشكل عام،لاسيما ارتفاع تكُلفة استيراد التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع وحقوق الطبع والنشر واستخدام العلامات التجارية والامتيازات الصناعية.

---

(2)د.عبد الفتاح مراد،موسوعة مصطلحات الجات ومُنظمة التجارة العالمية،:(الإسكندرية،1996)،ص272.

(1)أيان جولدن وماييلن خير الله ،جولة أورغواي والتجارة الدولية في السلع الزراعية في اتفاقية الجات وأثرها على البلاد العربية،تحرير سعيد النجار ،(أبو ظبي،صندوق النقد العربي1995)،ص129.

(2)د.إبراهيم العيسوي ،ألغات وأخواتها،الطبعة الأولى،(بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997) ص57.

(3) د.سمير صارم،معركة سياتل حرب من اجل الهيمنة ،(بيروت،دار الفكر،2000) ،ص45.

-سيؤدي تحرير الأسواق المالية الدولية إلى مُنافسة شديدة للأسواق المالية والمؤسسات المصرفية العراقية مما يؤدي إلى احتمال استقطاب الادخارات الوطنية وتزايد تدفق رؤوس الأموال الوطنية العراقية على أسواق المال العالمية،وهذا ينعكس سَلباً على الاستثمارات الوطنية وعلى استقرار الأسواق المالية العراقية.

-الأثر السَلبي في النشاط الاقتصادي بوجه عام وفي الإنتاج والتوظيف في بعض المجالات التي سوف تفتح فيها أسواق العراق كالخدمات وبعض المنتجات الصناعية من جراء المُنافسة غير المُتكافئة التي ستتعرض لها من المصادر الأجنبية(1).وكذلك الأثر السَلبي في النشاط الاقتصادي الذي قد ينتج من إساءة الدول الصناعية استخدام قواعد الإجراءات الوقائية ومواجهة الإغراق والقيود الفنية من اجل عرقلة دخول بعض صادرات العراق إلى أسواقها.

-ومع إن بالإمكان اتخاذ إجراءات حمائية بعد الانضمام إلى (WTO)،ضد أي سلعة مصنعة إذا تسببت منها بحدوث ضرر بالغ أو هددت بحدوثه للصناعة الناشئة بحسب المادة 19 من اتفاقية الجات 1974،إلا إن اشتراط تعويض الدول المصدرة لتلك السلعة عن الآثار للحماية يحد من إمكانية استخدامها لحماية الصناعات المحلية(2).

- فالحقيقة انهُ لا يمكن للصناعات الوطنية الناشئة أن تقف في وجه صناعات نمت وترعرعت في ظل حماية ودعم كبيرين حتى رسخت أقدامها في الأسواق الدولية،ومن ثَمَّ فان المُنافسة التي ستتعرض لها الصناعات العراقية في حالة المُنافسة المفتوحة هي مُنافسة غير مُتكافئة ستؤدي إلى انخفاض الإنتاج المحلي ومن ثَمَّ الصادرات.

-من المُحتمل أن تؤدي الزيادة الكبيرة في مستوى النواحي والمتطلبات الفنية والقانونية والإجرائية والمعلوماتية للنظام الجديد للتجارة العالمية إلى بعض الخسارة للعراق،نتيجة لاضطراره إلى قبول التزامات أكثر أو لضياع بعض الفُرص التجارية التي تتيحها الاتفاقيات الجديدة (فُرص التصدير،أو فُرص حماية ودعم للصناعة المحلية) ويرجع ذلك أساساً إلى ضعف القدرات الإدارية والمؤسسية وندرة الكوادر الفنية المؤهلة ونظم المعلومات الجيدة في العراق(3).

-سينجُم عن تنفيذ اتفاقيات (WTO)ارتفاع تكاليف الخَدمات كخَدمات النقل والتامين وحيث إن العراق يتسم بارتفاع تجارته الخارجية (استيراداً وتصديراً) مع العالم فان ارتفاع تكاليف الخَدمات المتعلقة بالتجارة سيزيد أعبائه المالية لذلك فان الآثار ستكون سَلبية في العراق بعد تحرير تجارة الخَدمات،وذلك لان ما يحوزه العراق من ميزات نسبية في هذا القَطاع هو اقل بكثير مما تحوزه الدول المتقدمة(1)والاستثناء الوحيد ذو الأهمية

---

(1)د.أسامة عبد المجيد العاني،مستقبل الصناعة التحويلية في ضوء اتفاقيات منظمة التجارة العالمية،مجلة علوم إنسانية،السنة الرابعة،العدد31،نوفمبر،2006،ص6.

(2)عبد الحميد ممدوح ،نظام التجارة متعدد الإطراف ودورة أورغواي للمفاوضات التجارية من منظور عربي،في سياسات التجارة الخارجية والبينية للبلاد العربية(عمان ،بدون دار نشر،2000) ص128.

(3)Unctad,trade and development report(New York,Geneva,1994)p168.

(1)برهان الدجاني ،الاتفاقية العامة للتعريفات الكُمركية والتجارة وآثارها على الاقتصادات العربية ،مجلة أوراق اقتصادية،بيروت،العدد12، 1996،ص24.

الخاصة للعراق،هو الخَدمات التي تتطلب انتقال العمالة من بلد إلى آخر ويحتاج القائمون بها إلى تصريحات بدخول الدول التي يريدون ممارسة النشاط فيها.

– سيترتب على انضمام العراق إلى(WTO)،ممارسة الضغوط على العمالة من حيث تخفيض أجورها وتقليص الخدمات الاجتماعية الموجه لها مع إهمال العناية بالقوى العاملة تدريباً وتأهيلاً وذلك بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج، وقد يصل الأمر في بعض القَطاعات للاستغناء عن أعداد كبيرة من العمال مما يتطلب معهُ إعادة تأهيلهم وتدريبهم لإعادة إدماجهم في سوق العمل مره أُخرى(2).

– يؤدي انضمام العراق إلى(WTO) إلى إضعاف قدرتهِ على استخدام السياسات الاقتصادية التي تتناسب مع ظروفه الواقعية وأهدافه التنموية لاضطراره تحت حجة مراعاة شروط وأحكام الاتفاقيات التجارية الناجمة عن المفاوضات متعددة الأطراف إلى قبول تحويل قدر من صلاحيات اتخاذ القرارات في عدد من المجالات إلى المنظمة الدولية الجديدة أو لتشاور معها قبل اتخاذ هذه القرارات مثل تحديد أنواع الدعم المسموح به والدعم المحظور،وعدم تقييد الاستثمارات الأجنبية بأهداف تتعلق بالتصدير أو الاستيراد أو استخدام المكون المحلي.وقد يصل الأمر إلى مستوى قبول الأشكال المؤسسية والتنظيمية التي ترى المنظمة إنها ملائمة للدولة المعنية لكي تدخل المجال التجاري وتحصل على المكاسب المرجوة.

– ستؤدي مسائل الاستثمار المتعلقة بالتجارة إلى فرض هيمنة أجنبية على الثروات العراقية واستغلال متزايد للدول الصناعية وشركاتها المتعددة الجنسية للموارد العراقية إذ من المتوقع أن تجري إزالة جميع جوانب الاستثمار التي تتعارض مع مبدأ سريان المعاملة الوطنية على المنتجات المستوردة على أن تصبح هذه المعاملة على الاستثمارات الصناعية الأجنبية(1). وعلى هذا فان الاستثمار الأجنبي سيؤدي دوراً كبيراً في العديد من الصناعات العراقية،على أساس الكفاءة الاقتصادية مما يحد من المبادرات المحلية في منتجات أو فروع معينة وعلى سبيل المثال ستتعرض منتجات الأخشاب والأثاث والمنتجات الخشبية الأخُرى لمُنافسة شديدة وستواجه الشركات العراقية التي تنتجها وضعاً اقتصادياً صعباً مما يؤدي في نهاية الأمر إلى تصفيتها وهيمنة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عليها(2).

–إن تخفيض التعريفة على السلع الصناعية في الدول المتقدمة سيؤدي إلى زيادة الاستيراد فيما بينها أكثر من السابق بعيداً عن الموارد الطبيعية والمنتجات التي تتصف بكثافتها لليد العاملة التي يكثر إنتاجها في

---

(2) مُنظمة العمل العربية،المتغيرات الدولية وتأثيرها على قضايا التشغيل في البلدان العربية،دورة تدريبية خاصة بتطوير مكاتب التشغيل في الجمهورية اليمنية،اليمن،27–29/ 11/2006،ص ص3–4.شبكة المعلومات الدولية، موقع متاح على الانترنت، Http//:www.alolabour.org.

(1) الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة للبلاد العربية، الانعكاسات المحتملة لاتفاقية الجات على الاقتصادات العربية والدور العربي المشترك للتعامل معها،مجلة شؤون عربية،القاهرة،العدد الثامن،1994،ص7.

(2) وليد عودة ،الانعكاسات المحتملة لاتفاقية الملكية الفكرية وأثرها على الصناعات العربية والدوائية، مجلة أوراق اقتصادية،العدد15، بيروت، 2000،ص224.

الدول النامية ومنها العراق وهذا سيؤدي إلى انخفاض الصادرات العراقية إلى الدول المتقدمة(3).مما يشكل عاملاً سَلبياً يزيد من ضالة الصادرات العراقية.

- بموجب اتفاقات(WTO)ستحصل شركات الأدوية والمستحضرات الصيدلانية وشركات البذور الزراعية والكومبيوتر والكهربائيات وغيرها على المزيد من النفوذ لحفظ حق براءات الاختراع وحماية تراخيصها في دول العالم كافة،وهذا يرفع من أسعارها مما يُشكل عبئاً على موازين المدفوعات في البُلدان النامية ومنها العراق وخاصة فيما يتعلق بالمدخلات الزراعية والبذور المحسنة وسيؤثر ذلك على برامج التنمية الزراعية(4).

- قبول الاتفاقيات الجديدة للتجارة يعني فيما يعنيه فُقدان العراق لمصدر مهم من مصادر الإيرادات من التعريفات الكمركية التي ستعمل على خفضها بما يتلاءم وفلسفة تحرير المبادلات التجارية.وقد يعوض النقص في هذه الإيرادات حدوث زيادة في الاستيرادات نتيجة لخفض التعريفات الكمركية ولكنهُ سيؤدي في نفس الوقت إلى زيادة في عجز ميزان المدفوعات في العراق(5).

وبالرغُم من الآثار السَلبية المُتوقعة من اتفاقيات (WTO) إلا إن التقديرات تُشير إلى تعاظم هذه الآثار في المدى القريب وتمتد إلى المدى المتوسط إذا لم تتخذ الحكومة أية تدابير حيالها خاصة وإن العراق يمتلك مقومات زراعية عظيمة يمكن أن تجعل منهُ دولة مصدره للمواد الغذائية على نطاق واسع في حال استغلت ومن ابرز هذه المقومات الأراضي الصالحة للزراعة (1).

ويمكن القول بان لاتفاقية (WTO) آثار سَلبية في الأجل القصير ومن الممكن أن يكون لها آثار ايجابية في الأجل الطويل ولكن بشرطين أساسيين الأول هو الارتقاء بنوعية الإنتاج السلعي والخَدمي والثاني هو زيادة التنسيق والتنظيم الاقتصادي بين الدول العربية إذ إن شرط الاتفاقية تسمح بذلك،فضلاً عن دعمهُ للموقف التفاوضي للدول العربية(2).

أي إن الآثار التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد العراقي من جراء انضمامه إلى(WTO) تعتمد إلى حد كبير على مدى قدرته في تكييف سياساته الاقتصادية بحيث يتمكن من تحسين قدرته التصديرية باعتماد

---

(3)برهان الدجاني ،اتفاقية الجات والعمل العربي المشترك،مجلة أوراق اقتصادية،العدد11،بيروت، 1995،ص 14.

(4)د.نبيل جعفر عبد الرضا ،الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط،الطبعة الأولى (البصرة، مؤسسة وارث للثقافة،2008)ص96.

(5)وليد عودة ،أراء حول منظمة التجارة العالمية من منظار عربي وعالمي،مجلة أوراق اقتصادية،العدد 16،بيروت ،كانون الثاني 2002،ص129.

(1)محمد رؤوف سعيد ارسلان متوجرسان،واقع السياسة الزراعية في العراق مع إشارة خاصة إلى إقليم كُردستان، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية الجامعة ،جامعة المستنصرية،كُلية الإدارة والاقتصاد،العدد9، 2005،ص ص29-30.

(2)مي دمشقية سرحان،نظرة أولية في الانعكاسات المحتملة لاتفاقية الجات على تجارة السلع الزراعية العربية،ورقة عمل مقدمة إلى الندوة القومية حول تنمية التبادل الزراعي-التجاري، في الأقطار العربية المنافسة،1994،ص28.

المواصفات النوعية العالمية للصناعة المحلية،وتبعاً لمبدأ الميزة النسبية يفترض أن يدخل العراق إلى(WTO) متمتعاً بإنتاج كبير وبمستويات كُلفة متدنية من سلعةِ التصدير في الأسواق العالمية(3).

مما سبق يمكن القول بان الانضمام لعضوية (WTO) إذا كان مكُلفا جداً بالنسبة لإقتصادات كثير من دول العالم النامي بالمدى القصير فان تلك التكُلفة ستكون اقل بالنسبة للعراق وذلك بسبب إن العراق يعد من أكثر الإقتصادات انِفتاحاً على التجارة الدولية وتطبيقاً لمبدأ الحُرية التجارية الذي تنادي به (WTO) وخاصة إذا أخذنا بالاعتبار إن معدل التعريفة الكمركية بالعراق منخفضة جداً مقارنة بكثير من دول العالم خاصة بعد تطبيق العراق للرسوم الكُمركية الموحدة والتي تبلغ 5%.

لكن أمام العراق قبل الإنضمام رسمياً إلى (WTO) فترة محددة،وهذه الفترة تمثل تحدياً للاقتصاد العراقي للالتحاق بركب المتغيرات الاقتصادية في العالم،لاسيما في ظل بروز اقتصاد السوق وآلياته،لذلك يجب على العراق اختزال المراحل للوصول إلى الهدف المنشود،حيث لا تكفي الخطوات الإصلاحية التي تحققت على مستوى الاقتصاد العراقي لتجاوز هذه المراحل والتي تجسدت بمسيرة الإصلاح الاقتصادي التي ينتهجها العراق منذ أكثر من خمسة أعوام لاسيما الإصلاحات المتعلقة بالتجارة الخارجية،إذ لابد من تفعيل مسيرة الإصلاحات بكافة المجالات والقيام بالعديد من الخطوات في مجال الانضمام إلى(WTO)

المصادر:

1-سليمان ألمنذري ،السوق العربية المشتركة في عصر العولمة(القاهرة ،مكتبة مدبولي،2004)

2-د.موسى خلف عواد ،أثر تحرير التجارة في نَمو الاقتصاديات النامية ،حالة البُلدان العربية ،بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول لكُلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ،عمان ،جامعة العلوم التطبيقية،2002

3-د.ثائر محمود العاني ، العاني،د.ثائر محمود: منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على واقع القطاع الصناعي في الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح،الندوة الرابعة من سلسلة الندوات التي أقامها مكتب الاستشارات في جامعة بغداد،جامعة بغداد،كلية الإدارة والاقتصاد، 2005

4-د.هُدى زوير ألدعمي و د.أحمد باهض تقي،البِطالة في العراق-الواقع والآثار المترتبة عليها،المجلة العراقية للعلوم الإدارية،جامعة كربلاء،كُلية الإدارة والاقتصاد،المجلد4، العدد14،كانون الأول 2006

5-د.كريمة كريم،دراسات في الفُقر والعولمة ،مصر والدول العربية ،ترجمة سمير كريم (القاهرة ،المجلس الأعلى للثقافة،2005)

6-صباح نوري عباس،أثر التضخُم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمُدة 1990-2005،مجلة كُلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،جامعة بغداد،العدد السابع عشر،آيار2008

7-د.سيد احمد سيد يعقوب السيد يوسف الرفاعي،الخصخصة ودورها في تنمية وتطوير الأنظمة الاقتصادية السياسية المُعاصرة،تجربة الكويت،الطبعة الأولى،(دمشق،مكتبة دار اطلاس،2006)

8-د.سالم توفيق ألنجفي،الفُقر وسياسات التكييف والتغيير الهيكلي في الاقتصادات الزراعية العربية (النظرية والتطبيق) مجلة دراسات اقتصادية ،بغداد،بيت الحكمة، 1999

---

(3)د.عبد الكريم أبو هات،العراق والنظام التجاري المتعدد الأطراف(wto) مجلة القادسية للعلوم الإدارية،جامعة القادسية،كُلية الإدارة والاقتصاد ،المجلد السابع،العدد الثالث،2005،ص6.

9-جورج بساخا روبولوس،تخفيف الفُقر في أمريكا اللاتينية،مجلة التمويل والتنمية،المجلد 27،العدد1، مارس واشنطن ،1990

10-د.ندوه هلال جودة،تحليل وقياس اتجاهات الفقر في العراق للمدة 1980-2005،أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة البصرة،كلية الإدارة والاقتصاد،2006

11-د.فلاح عبد الحسن،د.هناء السامرائي،الاستثمارات الأجنبية المسوغات والإخطار،(بغداد ،بيت الحكمة،1998)

12-د.محمد علي إبراهيم العامري،د.نغم حسين نعمة ،إمكانية استضافة الاستثمار الأجنبي المُباشر في الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح،المجلة العراقية للعلوم الإدارية،جامعة كربلاء،كُلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 4،العدد 15، اذار 2007

13-د.أحسان خضر،الاستثمار الأجنبي المباشر وواقع الدول العربية، الكويت،المعهد العربي للتخطيط،2005

14-احمد فتحي عبد المجيد،أثر اتفاقية أورغواي على واقع تجارة السلع الزراعية للدول العربية،مجلة بحوث مستقبلية،العراق،جامعة الحدباء ،العدد السادس،تموز 2000

-د.حمودالنجار،الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وتأثيرها على الاقتصاد،مجلة الثوابت،الكويت،العدد 22، أكتوبر 2000

15-د.فالح عبد الكريم الشيخلي،تعديلات في برنامج تمويل التجارة العربية،مجلة دراسات اقتصادية،العدد الثاني،السنة الثالثة،بغداد،بيت الحكمة،2001

16-فضل علي مثنى،الآثار المحتملة (WTO)على التجارة الخارجية والدول النامية، فضل علي مثنى،(القاهرة، مكتبة مدبولي، 2001)

17-فاديه محمد عبد السلام،العرب وانعكاسات ألغات،أهم ملامح العلاقة -حالة الأمة العربية ،المؤتمر العلمي الثامن، الطبعة الأولى،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،1998

18-د. جلال أمين، العولمة والتنمية العربية، الطبعة الأولى،(بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)

19-د.فرناندوا سيكويرا،من اجل عالم عادل وتقدم دائم ،الندوة الفكرية والسياسة الدولية،سلسلة 50،بغداد ،بيت الحكمة،5-7،آذار ،2000

20-مصطفى العبد الله ،الاتفاقية العامة لتعريفات والتجارة وأثرها على الاقتصادات العربية،مجلة الفكر السياسي، العدد الثاني ،1998،دمشق

21-د.نبيل حشاد،الجات ومُنظمة التجارة العالمية،أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي،(مصر،دار إيجي، 1999)

22-د.عبد الفتاح مراد،موسوعة مصطلحات الجات ومُنظمة التجارة العالمية،:(الإسكندرية،1996)

23-أيان جولدن وماييلن خير الله ،جولة أورغواي والتجارة الدولية في السلع الزراعية في اتفاقية الجات وأثرها على البلاد العربية،تحرير سعيد النجار ،(أبو ظبي،صندوق النقد العربي1995)

24-د.إبراهيم العيسوي ،ألغات وأخواتها،الطبعة الأولى،(بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997)

25-د.سمير صارم،معركة سياتل حرب من اجل الهيمنة ،(بيروت،دار الفكر،2000)

26-International labour office, world employment 1997-nationl policies in global context(Geneva,1998)
Unctad,trade and development report(New York,Geneva,1994
27-
28- Unctad, world investment report, 2005(New, York and Geneva,UN, 2005)

تحليل اقتصادي للطاقة الانتاجية لمشاريع تربية النحل باستعمال اسلوب النحالة المتنقلة في اقليم كردستان العراق

أ.م.د.مأمون احمد جبر *

المستخلص:

تعد مشاريع تربية النحل من أهم مشاريع الاستثمار الزراعي كونها تدر أرباحا كبيرة في مدة زمنية وجيزة فضلا عن تعدد منتجاتها ومزاياها الاقتصادية الاخرى، وقد استهدف البحث زيادة الطاقة الانتاجية للمنحل من خلال اتباع أسلوب النحالة المتنقلة للحصول على عدة فرزات من الخلية الواحدة من مادة العسل وكذلك المقارنة بين التوسع الافقي للخلية من خلال تصميم خلية تحتوي على عشرون أطار وبطول 90 سم وبنفس العرض والارتفاع مع التوسع العمودي، وأستعمل البرنامج الاحصائي الجاهز SAS في التحليل الاحصائي للبيانات. اظهرت النتائج وجود تحسن معنوي في انتاجية الخلية الواحدة من 5 كغم الى 15 كغم وبزيادة في التدفق النقدي ومعدل الدينار الواحد والعائد على رأس المال المستقر وبنسب 312 و 236 و 223 % على التوالي. كما أظهرت التجربة نجاح التوسع الافقي للخلية وأستجابة النحل لهذه الخلية من خلال توسيعها الى 16 اطار ومن ثم 20 أطار، وعزوفها عن الخلية التقليدية ذات الطابقين، حيث أظهرت المقارنة لعام 2010 تفوق أنتاج العسل والطرود وكذلك الغذاء الملكي للخلية الجديدة عن الخلايا القديمة، إذ أن التدفق النقدي للخلية الواحدة أزداد بنسبة 338 % فضلا عن تفوق معدل عائد الدينار الواحد وبنسبة 231 % وان الفروق كانت معنوية. كما تبين أن تصنيع الخلايا والاطارات داخل ورشة جمعية مربي النحل لأقليم كوردستان العراق ساهم بشكل كبير في تقليل التكاليف وكذلك تقليل مصاريف الصيانة.

Abstract

Beekeeping project is the most important agricultural investment projects generating large profiles being in short period as well as the multiplicity of products and other economic advantages. The research aimed to increase production capacity for promiscuous mode by following the mobile beekeeping for several farzat one of the cell material of honey as wares the comparison between the horizontal expansion of the cell through the design of a cell containing over twenty part and a length of 90 and the same width and height with the vertical expansion. SAS program was used to analysis of data in this study. The results showed increased productivity of a single cell from 5 to 15 and increase in crash flow and lower rate of return and one return on capital ratios and stable 312 , 236 and 223 % respectively. As well as experience showed the success of horizontal expansion of the cell and in response to the beehive through expanded to 16 and then 20 under the frame work of the cell and the reluctance of traditional double-decker where the comparison showed superiority of the 2010 production of honey and packages and also to the royal food of the cell for the new cells as the old cash flow per cell increased by 338 % and well above the rate of return per dinar at the rate of 231 %. Research has shown that cell manufacturing and tires inside the workshop Beekeepers Association of the Kurdistan region of Iraq has contributed significantly to reduce costs and also reduce maintenance expenses.

Key words: Economic study -production capacity -Beekeeping project - Kurdistan region.

المقدمة:

يعد النحل من اهم الحشرات الاجتماعية التي تعيش في طرائف، إذ تتألف كل طائفة من ملكة واحدة وعدة مئات من الذكور وعدة إلاف من الشغالات (النبي، 1989)، فضلا عن أهمية منتجات النحل من العسل وحبوب اللقاح وسم النحل والبرويولس، كذلك فأن للنحل أهمية أقتصادية كبيرة تتمثل بالتلقيح الخلطي للمحاصيل الحقلية والأشجار، إذ يساهم النحل بزيادة الانتاج من خلال المساهمة بأجراء 90 % من عمليات التلقيح الخلطي وتحسين أنتاج الفاكهة والخضر (الجوراني وأخرون، 1990)، ويعد النحل من أفضل الملقحات للمحاصيل القرعية (Guerra، 2006) وأنه لابد من وجود النحل في حقول القرعيات للحصول على أنتاج أوفر وذو نوعية جيدة. يتمثل مشروع تربية النحل من مجموعة الموارد الانتاجية الأرضية والبشرية والمالية والفنية التي تدار كوحدة واحدة، بحيث يتم بهذه الادارة تحقيق الكفاءة الفنية والاقتصادية في أستدامة هذه الموارد، وتقصد بالكفاءة الفنية والانتاجية تحقيق أكبر قدر ممكن من الانتاج بأقل قدر من الموارد المستخدمة (السامرائي، 2008).

تعرف الطاقة الانتاجية على انها القدرة الانتاجية المتوفرة في المشروع، بما في ذلك القائمة والمستخدمة والمستبعدة وضمن اطار أسلوب أنتاجي معين وخلال مدة زمنية معينة (موسى، 1989) كما تعرف بانها قدرة الوحدة الانتاجية على انتاج وحدات أو أداء خدمة وترتبط الخدمة بالأصول، ويتم تحقيق الطاقة الانتاجية عن طريق الكفاءة الفنية والكفاءة الاقتصادية سواءا بسواء (الداهري، 1991) فالكفاءة الفنية تعني تحقيق أقصى انتاج ممكن من الموارد المتاحة وبتكاليف مناسبة، والكفاءة الاقتصادية تعني أن تكون الكفاءة الفنية متفقة مع رغبات المجتمع لتحقيق أقصى أشباع ممكن، على ان تكون نفقات الوحدة المنتجة أقل ما يمكن (حسن، 1984)، حيث أتبع المربون القداما أسلوبا يعتمد على نقل خلايا النحل الى أماكن تتواجد فيها الأزهار عن طريق وضع الخلايا في قوارب في نهر النيل وتنقل الى اماكن وفيرة الازهار من اجل زيادة انتاجيتها وحمايتها من الأفات (عويد، 2002)، وهنالك سبب اخر في تدني انتاجية الخلايا إلا وهو عزوف النحل عن التوسع العمودي (أضافة طابق ثاني) لاسيما عند وفرة الازهار لذلك تم التفكير في التوسع الأفقي وذلك بتوسيع الخلية أفقيا. وبما ان العوامل الأساسية التي تساهم في تحديد الطاقة الانتاجية للمنحل تتمثل بالاتي: 1- مقدار مدخلات الانتاج المتاحة 2- أسلوب الانتاج المستعمل 3- كفاءة الاستعمال للمستلزمات الاساسية (بكر واخرون، 1980)، لذلك تم التركيز على تغير أسلوب الانتاج المستعمل من خلال أسلوب النحالة المتنقلة وكذلك على كفاءة الاستعمال لمستلزمات الانتاج، إذ تم توسيع خلية النحل أفقيا ودراسة مدى تقبل النحل لهذا التوسع وتأثيره على أنتاجية الخلية الواحدة ومقارنته بالتوسع الافقي للوصول الى أفضل أسلوب أنتاجي مستغلا المساحات الزراعية القائمة فعلا وكذلك المناطق التي تكثر فيها الأعشاب المزهرة

مشكلة البحث واهميته:

ان تربية النحل في اقليم كردستان العراق يعاني من معوقات ومحددات كثيرة من اهمها قلة اشجار الفاكهة واعتماد المربين على الاعشاب الطبيعية وكذلك عزوف النحل عن الانتقال الى الطابق الثاني عند توسع الخلية بالاضافة الى مشاكل نقل المنحل وطوبوغرافية المنطقة هذا كله ادى الى انخفاض انتاجية الخلية الواحدة ، والتي يقابلها تزايد الطلب على العسل ومنتجاته المتنوعة وان اجراء مثل هذه الدراسة له مردودات اقتصادية لكل من مربي النحل وكذلك اصحاب الحقول الزراعية ، والتي من خلاله بالامكان تجاوز المشاكل القائمة ورفع انتاجية الخلية الواحدة .

اهداف البحث

ان البحث يهدف الى زيادة الطاقة الانتاجية للمنحل من خلال

1 –اتباع اسلوب النحالة المتنقلة وحسب مواسم التزهير .

2 –تصميم خلية جديدة تسمح بالتوسع الافقي بدل التوسع العمودي وتحتوي على 20 اطار بطول 90 سم وبنفس العرض والارتفاع للخلية التقليدية .

3 – حساب المردود الاقتصادي والكفاءة الاقتصادية للاسلوب المتبع مقارنةبالطريقة التقليدية .

فرضية البحث

ان اعتماد اسلوب النحالة المتنقلة مع تصميم خلية جديدة يكون ذو مرود اقتصادي عالي لكل من النحال وصاحب المزرعة مقارنة بالطريقة التقليدية المتبعة في اقليم كردستان العراق .

منهجية البحث

اعتمد البحث على الدراس الميدانية التطبيقية لاحد مشاريع تربية النحل في منطقة كردستان العراق للاعوام 2009 – 2010 والمقارنة بين اسلوبين للتربية وهما اسلوب المناحل الثابتة والمناحل المتنقلة وكذلك المقارنة بين التوسع الافقي والتوسع العمودي ، وتطبيق بعض المعايير الاقتصادية ،واستعمال البرنامج الاحصائي الجاهز SAS 2004 في التحليل الاحصائي للبيانات .

المواد وطرائق البحث:

بالامكان تجزءة البحث الى جزئين، الاول يتمثل بأستخدام أسلوب النحالة المتنقلة وأثره في أنتاجية خلايا النحل، والثاني هو تصميم خلية نحل جديدة ذات 20 طابق (أي التوسع الأفقي) ودراسة مدى أستجابة خلايا النحل لمثل هذا التوسع.

تم أختيار أحد المربين في محافظة أربيل والذي يمتلك منحل من 500 خلية وهو عضو في جمعية مربية النحل في أقليم كردستان العراق، ونظرا لطبيعة المنطقة الشمالية فان المربين يعتمدون على نباتات البرية في تغذية طوائف النحل، حيث كانت الخلايا تنقل مابين جبل سفين ومنطقة حاج عمران وذلك عام 2009 والاعوام التي سبقتها وفي عام 2010 تم نقل الخلايا الى اربعة مناطق وكما مبينة ادناه.

1- من رايات الى منطقة أسكي كلك في 2/1 لغاية 6/1 حبث تتوفر أشجار الكالبتوس الغنية بحبوب اللقاح والرحيق، ويتم الفرز بعدها.

2- من 6/1 لغاية 7/15 نقلت الخلايا الى منطقة جبل سفين (7 كم عن شقلاوة) حيث تكثر الاعشاب واشجار الفاكهة، وتم فرز بعض الخلايا النشطة.

3- من 7/15 ولغاية 8/5 تم نقل الخلايا الى منطقة رايات قرب حاج عمران، ولايتم الفرز.

4- من 8/5 ولغاية 10/1 تم نقلها الى خارج حاج عمران، حيث وفرة الازهار في هذا الوقت.

5- من 10/1 أعيدت الخلايا الى منطقة رايات لقضاء فترة الشتاء.

يتم أستعمال وسيلة نقل عادية تتمثل بحافلة كبيرة وشبيهة بالبراد، ولجميع المناطق أعلاه، وبما ان النحل يعتمد على الازهار لذلك فأن أنتاجية الخلية الواحدة تعتمد على الظروف الطبيعية وموسم الربيع والامطار من كل عام. ومن خلال الخبرة العلمية للمربي لاحظ عزوفا من قبل النحل عن الصعود الى الطابق الثاني بالرغم من وفرة الازهار، عندها بدأ التفكير في التوسع الأفقي بدلا من التوسع العمودي ودراسة تاثيره في أنتاجية الخلية الواحدة، حيث بدأ عام 2009 بتصميم خلية تحتوي على 16 أطار وبواقع 20 خلية ومقارنتها بـ 20 خلية أخرى ذات طابقين، أي مقارنة التوسع الأفقي مع التوسع العمودي، وبعد نجاح التجربة، إذ أبدى النحل تقبله التوسع الافقي أكثر من التوسع العمودي. تم تصميم خلية ذات 20 اطار أي بطول 90 سم ونفس العرض والارتفاع ، مستفادين من وجود ورشة متكاملة لتصنيع الاطارات والخلايا في مقر الجمعية ومستخدمين أشجار القوغ المتوفرة في المنطقة، مما أنعكس ذلك على قلة تكاليف التصنيع، ومن خلال هذه الخلية تم تجاوز أهم المشاكل في التربية والتي تتمثل بالاتي:

1- عزوف النحل عن الطابق الثاني

2- سهولة النقل بوسائط النقل المختلفة وذلك لأستقرارها وسهولة حملها عند التحميل، حيث تم أضافة مساند أثنين من الجانب لحملها.

3- عند عملية الفرز فأن الملكة تبقى في مكانها، وانه لايؤثر على الطائفة كما في الخلايا ذات الطابقين

أما في عام 2011 فقد تم أضافة 50 خلية جديدة ذات التوسع الافقي على أمل ان يشمل المنحل بأكمله في حلول عام 2012.

أن هذه الطريقة لاتستغني عن الخلايا الكلاسيكية، إذ أنه بعد أنقضاء فترة الانتاج تعاد الطائفة الى الخلايا الاصلية وذلك لقضاء فترة الشتاء.

أستعمل البرنامج SAS (2004) في التحليل الاحصائي للبيانات، لمقارنة الفروق المعنوية بين عامي 2009 و 2010 وكذلك بين التوسع الافقي والتوسع العمودي وفق أختبار T-test على مستوى 5 %.للمقارنة بين متوسطات المعاملات .

النتائج والمناقشة

يتضح من الجدول (1) ان المنتج كان يقتصر تواجده عام 2009 على منطقة جبل سفين وحاج عمران ، مما انعكس على أنتاجية الخلية الواحدة، كما ان عام 2009 تميز بقلة الامطار، إذ بلغ متوسط انتاج الخلية الواحدة 5 كغم، أما عام 2010 حيث تم أعتماد أسلوب النحالة المتنقلة، فقد بلغ متوسط انتاج الخلية الواحدة 15 كغم وذلك من خلال نقل المنحل الى منطقة اسكي كلك الغنية بأشجار اليوكالبتوس وكان الفرق بين المتوسطين معنويا ($P<0.05$).

الجدول 1. كميات العسل المفروزة وحسب المواقع لعامي 2009 و 2010***

التسلسل	المنطقة	2009*			2010**		
		الأيام	الكمية المنتجة (كغم/خلية)	الانتاج الكلي (كغم)	الأيام	الكمية المنتجة (كغم/خلية)	الانتاج الكلي (كغم)
1	أسكي كلك	–	–	–	2/1 لغاية 6/1	8	3680
2	جبل سفين	2/1 لغاية 10/1	–	–	6/1 لغاية 7/15	3	1380
3	رايات	–	–	–	7/15 لغاية 8/5	–	–
4	حاج عمران	7/1 لغاية 10/1	5	2400	8/5 لغاية 10/1	4	1840
5	رايات		–	–	من 10/1 لغاية 2/1	–	–
المجموع	–	–	b 5	b 2400	–	a 15	a 6900

* عدد الخلايا عام 2009 بلغ 480 خلية، ** عدد الخلايا عام 2010 بلغ 460 خلية، *** جمعت النتائج من واقع سجلات المنحل (الحروف المختلفة بين السنتين تعني وجود فروق معنوية)

يظهر لنا من جدول (2) التكاليف الكلية للمنحل لعامي 2009 و 2010، إذ أن زيادة التكاليف بسبب زيادة الطرود وكذلك زيادة نسبة أستبدال الخلايا التالفة بجديدة.

الجدول 2. التكاليف الكلية للمنحل لعام 2009 و 2010 (الف دينار) *

التفاصيل	عام 2009 **			عام 2010 **		
	العدد	السعر	السعر الاجمالي	العدد	السعر	السعر الاجمالي
صناديق الطرود	80	10	800	150	10	1500
خلايا جديدة	50	15	900	120	17	1800
أطارات وأساسات شمعية	4800	0.750	3600	4600	0.750	3450
مصاريف صيانة	480	1	480	460	1	460
أجور صاحب المشروع	–	–	12000	–	–	12000
أجور عمال	–	–	6000	–	–	6000
وقاية وتعفير	–	–	600	–	–	600
تكاليف النقل	–	–	750	–	–	2000
تكاليف أخرى	–	–	1500	–	–	2250
المجموع الكلي	–	–	a 26630	–	–	a 30060

* جمعت المعلومات من سجلات المنحل

**عدد الخلايا عام 2010 بلغ 460 خلية (لم يتم حساب الخلايا ذات التوسع الافقي، وعددها 20.

***جمعت النتائج من واقع سجلات المنحل (لم يتم حساب الخلايا ذات التوسع الافقي،وعددها 40.

(الحروف المتماثلة تعني عدم وجود فروق معنوية في السعر الاجمالي بين السنتين)

أما الجدول (3) فيوضح الكميات المنتجة وقيمة الأيرادات الكلية للمنحل حيث يفسر زيادة التدفق النقدي بنسبة 312.5 % وكذلك معدل عائد الدينار الواحد 236.8 %، أما العائد على رأس المال المستقر فقد بلغ 223.8 %.

الجدول 3 . الكميات المنتجة وقيمة الايرادات الكلية للمنحل لعامي 2009 و 2010

(الف دينار)*

التسلسل	نوع المنتج	عام 2009				عام 2010			
		الكمية للخلية والواحدة	الكمية للمنحل	سعر البيع بالمفرد	المبلغ الكلي	الكمية للخلية والواحدة	الكمية للمنحل	سعر البيع بالمفرد	المبلغ الكلي
1	العسل (كغم)	5	2400	40	b 96000	15	6900	40	a 276000
2	طرود النحل	–	80	100	b 8000	–	150	120	a 180000
3	الغذاء الملكي(غم)	3	1440	10	b 14400	5	2300	10	23000 A
4	المجموع الكلي	–	–	–	118400 b	–	–	–	a 317000
5	التكاليف الكلية	–	–	–	a 26630	–	–	–	30060 A
6	التدفق النقدي	–	–	–	b 91770	–	–	–	a 286940
7	معدل عائد الدينار الواحد	–	–	–	4.45 B	–	–	–	10.54 a
8	العائد على رأس المال المستثمر	–	–	–	b 10.63	–	–	–	23.79 A
9	التدفق النقدي للخلية الواحد	–	–	–	191.18 b	–	–	–	623.78 A

* جمعت المعلومات من الجدول الاول والثاني أنفة الذكر.

الحروف المختلفة بين السنتين تعني وجود فروق معنوية.

. أما جدول (4) فيظهر لنا مقارنة بين 20 خلية ذات طابقين و 20 خلية ذات التوسع أفقي، إذ أزداد الانتاج بشكل ملحوظ للعسل والغذاء الملكي والطرود وبنسب 258 و 200 و 400 % على التوالي، وبذلك بالامكان القول أن التوسع الافقي أفضل من التوسع العمودي في منطقة كردستان العراق.

الجدول (4) انتاج الخلية الواحدة من العسل المفروز حسب الاماكن وسعة الخلية لعام 2010 *

التسلسل	المكان والفترة	متوسط أنتاج الخلية الواحدة ذات طابقين			متوسط أنتاج الخلية الواحدة ذات 20 أطار		
		العسل (كغم)	الغذاء الملكي (غم)	الطرود	العسل (كغم)	الغذاء الملكي (غم)	الطرود
1	أسكي كلك من 2/1 -6/1	b 6.5	–	–	a 22	–	–
2	جبل سفين من 6/1 -7/15	b 3.5	–	–	a 10	–	–
3	رايات 7/15- 8/5	–	–	–	–	–	–
4	حاج عمران 8/5-10/1	b 5.5	3	0.25	a 8	–	–
5	رايات 10/1 للربيع اللاحق	–	–	–	–	–	–
المجموع الكلي		b 15.5	3	0.25	a 40	6	1

* جمعت المعلومات من السجلات المزرعية، ** عدد الخلايا ذات الطابقين 20 خلية

*** عدد الخلايا الجديدة ذات 20 اطار بلغ 20 خلية.

الحروف المختلفة بين نوعي التربية تعني وجود فروق معنوية.

أما الجدولان 5 و 6 فتظهر من خلالهما التكاليف الكلية وكذلك الايرادت من هذه التجربة، حيث تم زيادة التدفق النقدي ومعدل عائد الدينار الواحد والعائد على رأس المال المستقر بنسب 338 و 230 و 166 % على التوالي بأستخدام التوسع النقدي. أن التدفق النقدي للخلية الواحدة قد بلغ 1.516 مليون دينار، أي أنه بالامكان زيادة التدفق النقدي للمنحل الى 758 مليون دينار أي بنسبة 243 عن الخلايا الكلاسيكية وبفارق معنوي.

الجدول (5) التكاليف والايرادات الكلية للخلايا ذات التوسع العمودي والافقي لعام 2010 (الف دينار)

التفاصيل	الخلايا العمودية			الخلايا الافقية		
	العدد	السعر	السعر الاجمالي	العدد	السعر	السعر الاجمالي
صناديق الطرود	5	10	b 50	20	10	a 200
خلايا جديدة	5	15	b 75	20	15	a 500
أطارات وأساسات شمعية	400	0.75	a 300	500	0.75	a 375
مصاريف صيانة	20	1.0	a 20	20	1.0	a 20
أجور صاحب المشروع	–	–	a 1000	–	–	a 1000
أجور عمال	2	250	a 3000	2	250	a 3000
تكاليف النقل	–	–	a 125	–	–	a 125
تكاليف أخرى	–	–	a 60	–	–	a 60
المجموع الكلي			b 4630			a 5280

الحروف المختلفة بين نوعي الخلايا تعني وجود فروق معنوية.

الجدول(6) الكميات المنتجة وقيمة الايرادات الكلية للتجربة لعام 2010 (الف دينار)*

نوع المنتج	الخلايا ذات التوسع العمودي			الخلايا ذات التوسع الأفقي		
	الكمية	السعر	المبلغ الكلي	الكمية	السعر	المبلغ الكلي
العسل (كغم)	310	40	b 12400	800	40	a 32000
طرود (عدد)	5	120	b 600	20	120	a 2400
الغـــــــذاء الملكي(غم)	60	10	b 600	120	10	a 1200
البروبولس	–	–	–	–	–	–
المجموع الكلي	–	–	b 13600	–	–	a 35600
التكاليف الكلية	–	–	b 4630	–	–	a 5220
التدفق النقدي	–	–	b 8970	–	–	a 30320
معـــدل عائـــد الدينار الواحد	–	–	b 2.93	–	–	a 6.74
العائد على رأس	–	–	b 14.2	–	–	a 23.69

المال المستثمر						
التـدفق النقـدي للخلية الواحد	–	–	b 448.5	–	–	a 1516
عدد الخلايا	20 خلية	–	–	20 خلية	–	–

الحروف المختلفة بين نوعي الخلايا تعني وجود فروق معنوية.

ومن خلال المتابعة الميدانية والنتائج المتحصل عليها فأن المربي لايمتلك الخبرة الكافية في أستخراج الغذاء الملكي او الملكات وكذلك عدم وجود طلب على البروبولس لذلك كان أنتاجها متدنيا.

الاستنتاجات :

1- أن النحل يفضل التوسع الافقي على التوسع العمودي

2- بالامكان زيادة أنتاجية الخلايا من خلال أتباع أسلوب النحالة المتنقلة

3- أن الاعداد الكبيرة من خلايا النحل يجب أن يقابلها غطاء نباتي كبير تتوفر فيه الازهار وحبوب اللقاح، وان يوزع المنحل على مناطق مختلفة وليس بصورة مجتمعة كما هو واقع الحال

4- أن كمية العسل المتبقية في الخلايا يزيد عن 8 كغم (تقدر بـ35 % من أنتاج الخلية)

5- أن تصنيع الخلايا والاطارات داخل ورشة الجمعية ساهم بشكل كبير في تقليل التكاليف وكذلك مصاريف الصيانة

التوصيات

1- بالامكان تعميم الخلية الجديدة على مناطق العراق ودراسة أستجابة النحل لهذا النوع من الخلايا

2 –الاهتمام بتوعية مربي النحل على كيفية انتاج الغذاء الملكي واستخراج مادة البروبولس والملكات وذلك من خلال دورات متخصصة يشرف عليها اخصائيون في تربية النحل .

3 – عمل دراسات من قبل وزارة الزراعة لمعرفة الطاقة الاستيعابية لاشجار الفاكهة والمحاصيل والاعشاب الطبيعية لاعداد النحل ، هذا بدوره يمكن المربين من توزيع الخلايا الى مجاميع وحسب الطاقة الاستيعابية .

4 – ضرورة توفير الدعم الحكومي لمربي النحل من خلال اشراكهم بالمهرجانات والمسابقات الاقليمية والعالمية لما له من اثر كبير في تطور هذه المهنة .

المصادر:

الجهاز المركزي للاحصاء-وزارة التخطيط . 2011. المسح الميداني للمناحل في عموم العراق للفترة من 2006 لغاية 2008، 35 صفحة.

الجوراني، رضا صكب وغفوري، ياس خضير وعبد العزيز، إبراهيم وعز الدين، إبراهيم. 1990. الحشرات النافعة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، هيئة المعاهد الفنية، 438 صفحة.

الداهري، عبد الوهاب مطر. 1991. تقييم المشاريع ودراسات الجدوى الاقتصادية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد. 668 صفحة.

الناجي، لؤي كريم. 1980. تربية النحل ودودة القز، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- جامعة السليمانية. 480 صفحة.

النبي، محمد علي. 1989. نحل العسل ومنتجاته، دار المعارف في مصر. 388 صفحة.

السامرائي، هاشم علوان. 2008. أدارة الاعمال المزرعية، دار اليازودي للنشر والتوزيع، عمان. ص 105.

بكر، مازن و محمد ، كامل حسين عليوة. 1983. الانتاجية وتحسين الاداء في الاقتصاد العراقي، المؤتمر العلمي الرابع للأقتصاديين العراقيين. 12 صفحة.

حسن، السيد متولي. 1984. الكفاية الانتاجية، مجلة الادارة العامة-العدد 40، الرياض ص: 169-171.

عويد، عايد نعمة ومحمد، عبد جعفر العربي والعلي، عبد الخالق محمد حسن. 2002. تأثير الموقع والغطاء النباتي في نشاط طوائف نحل العسل، مجلة التقني_ البحوث التقنية الزراعية ص 104.

موسى، محمد أحمد. 1969. تقييم المشاريع ودراسات الجدوى الاقتصادية. 436 صفحة.

Guerra, J., Serrano, A. and Mena, G. 2006. Interaction between pollinatoration and crop plant under special environmental condition in enclosures .Spain.

SAS. 2004. SAS / STAT Users Guide for Personal Computers. Release 7.0. SAS Institute Inc., Cary, NC., USA. (SAS = Statistical Analysis System).

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الصناعة النفطية في العراق

د. هناء عبد الحسين الطائي
كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد

الملخص :

يحتل موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق اهمية خاصة بوصفه من الدول التي كانت تتبنى نهجاً قائماً على رفض التعامل مع الاستثمارات الاجنبية الا ضمن حدود ضيقة ولكن التغيرات التي حصلت في طبيعة النظام السياسي بعد احداث نيسان 2003 تركت تداعيات تمثلت بالتحول نحو اقتصاد السوق ، واجراء تغيرات جذرية في البيئه القانونية التي كانت تحد من دخول الشركات الاجنبية ، والعراق من ناحية وضعه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي يعاني من ازمة عميقة تراكمت بفعل نمط السياسات المعتمدة سابقاً ، ولغرض معالجة هذا الوضع لا بد من الاستعانة بالاستثمار المحلي وكذلك الاستثمار الاجنبي المباشر والعراق يمتلك الكثير من الفرص الاستثمارية المواتية التي يمكن ان تطال عدة قطاعات حيوية ومنها القطاع النفطي وبشكل خاص في مجال الصناعة النفطية التي تحتاج اليوم الى تبديل وصيانة واسعة بعد ان كانت تأثيرات الحروب والعقوبات الاقتصادية سبباً في تراجع هذه الصناعة عن التطور والتحديث الذي نجده واضحاً في الدول الاخرى .

وفي ضوء ما تقدم ينطلق البحث من فرضية مفادها ، ان الاستثمار الاجنبي المباشر يمارس دوراً فاعلاً ومؤثراً في مجال الصناعة النفطية وهذا يعتمد على السياسات والقوانين الجاذبه له والتي يمهدها البلد المضيف (العراق) لتحقيق النفع العام من وجود هذا الاستثمار .

وفي ضوء ذلك يهدف البحث الى التعرف على محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وابراز دور السياسات والقوانين الجاذبة له في مجال الصناعة النفطية في العراق مع التركيز بشكل اساسي على عقود المشاركة في هذا المجال .

أما بالنسبة لمنهجية البحث فتضمنت ثلاث مباحث رئيسة تشكل المنهج الموضوعي الاساسي للبحث حيث تناول المبحث الاول الاطار النظري للأستثمار الاجنبي المباشر فيما تناول المبحث الثاني مبررات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إلى العراق / أما المبحث الثالث فقد خصص لمعرفة علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بأنماط الاستثمار في مجال الصناعة النفطية في العراق ، حيث تناول واقع الصناعة النفطية في العراق ، مع التعرف على أبرز محددات الحاجة للأستثمار الاجنبي المباشر في مجال الصناعة المذكورة والتأكيد بشكل اساس على عقود المشاركة مع الشركات الاجنبية .

واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بموضوع البحث.

محتويات البحث

المقدمة

المبحث الاول : مفهوم ومحددات الاستثمار الاجنبي المباشر

المبحث الثاني: مبررات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بانماط الاستثمار في مجال الصناعة النفطية في العراق .

الاستنتاجات

التوصيات

المقدمة

يحتل موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق اهمية خاصة بوصفه من الدول التي كانت تتبنى نهجاً قائماً على رفض التعامل مع الاستثمارات الاجنبية الا ضمن حدود ضيقة ولكن التغيرات التي حصلت في طبيعة النظام السياسي بعد احداث نيسان 2003 تركت تداعيات تمثلت بالتحول نحو اقتصاد السوق واجراء تغيرات جذرية في البيئة القانونية التي كانت تحد من دخول الشركات الاجنبية ، والعراق من ناحية وضعه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي يعاني من أزمة عميقة تراكمت بفعل نمط السياسات المعتمدة سابقاً ومن هنا يتم التأكيد على ضرورة الاستعانة بالاستثمار المحلي وكذلك الاستثمار الاجنبي المباشر والعراق يمتلك الكثير من الفرص الاستثمارية المواتية التي يمكن ان تطال عدة قطاعات حيوية ومنها القطاع النفطي وبشكل خاص في مجال الصناعة النفطية التي تعتبر واحدة من الفعاليات الاقتصادية الاساسية في البناء الاقتصادي للبلد النفطي كما تشكل عصب الحياة الصناعية وتدخل كل مفاصل الحياة الاقتصادية فهي تحتاج اليوم الى تبديل وصيانة واسعة بعد ان كانت تأثيرات الحروب والعقوبات الاقتصادية سبباً في تراجع هذه الصناعة عن التطور والتحديث الذي نجده واضحاً في الدول الاخرى .

وفي ضوء ما تقدم ينطلق البحث من فرضية مفادها الآتي :

فرضية البحث :

ان الاستثمار الاجنبي المباشر يمارس دوراً فاعلاً ومؤثراً في مجال الصناعة النفطية وهذا يعتمد على السياسات والقوانين الجاذبة له والتي يمهدها البلد المضيف (العراق) لتحقيق النفع العام من وجود هذا الاستثمار .

هدف البحث :

وفي ضوء ذلك يهدف البحث الى التعرف على محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وابراز دور السياسات والقوانين الجاذبة له في مجال الصناعة النفطية في العراق مع التركيز بشكل اساسي على عقود المشاركة في هذا المجال .

منهجية البحث :

يتضمن البحث ثلاث مباحث رئيسية تشكل المنهج الموضوعي الأساسي للبحث حيث يتناول البحث المبحث الاول الأطاري النظري للأستثمار الاجنبي المباشر فيما تناول المبحث الثاني مبررات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق أما المبحث الثالث فقد خصص لمعرفة علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بأنماط الاستثمار في مجال الصناعة النفطية في العراق حيث تم التناول فيه واقع الصناعة النفطية في العراق ، مع التعرف على ابرز محددات الحاجة للأستثمار الاجنبي المباشر في مجال الصناعة المذكورة والتأكيد بشكل أساسي على عقود المشاركة مع الشركات الاجنبية واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بموضوع البحث .

المبحث الاول : مفهوم ومحددات الاستثمار الاجنبي المباشر

يعد الاستثمار الاجنبي المباشر بأنه توظيفات لأموال اجنبية يقوم بها المستثمر الاجنبي (افراد او شركات اعمال) المقيم في بلد معين (البلد الأم) في موجودات رأسمالية ثابتة لشركات الاستثمار الاجنبي المباشر التابعة أو الفروع المقيمة في بلد آخر " البلد المضيف " وهو استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل توضح مصلحة دائمة لمستثمر في بلد آخر يكون له الحق في ادارة موجوداته والسيطرة عليها في بلد الاقامة (1).

أما منظمة الانكتاد Unctad فعرفته بأنه عملية توظيف لأموال اجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة لمستثمر اجنبي يكون له الحق في ادارة موجوداته والرقابة عليها من بلد الاقامة الذي هو فيه وقد يكون المستثمر فرداً او شركة أو مؤسسة (2).

كما عرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الاجنبي بأنه مباشر عندما يمتلك المستثمر (10%) حد ادنى من الاسهم العادية او القوة التموينية لحملة الأسهم (3).

يتضح مما تقدم بأن الاستثمار الاجنبي المباشر هو استثمار حقيقي طويل الأجل في اصول انتاجية يرافقه نقل اصول مادية وغير مادية اي ان المستثمر الاجنبي يمارس درجة مهمة من التأثير على المشروع المقام في بلد آخر غير بلده الأم .

والاستثمار الاجنبي المباشر لا يقتصر على تدفقات رؤوس الاموال فحسب وانما هو تدفق يضم حزمة من المكونات (رأس المال والتكنولوجيا والمعارف الادارية والتنظيمية) فضلاً عن القدرات التسويقية . ويتضمن الاستثمار الاجنبي المباشر مكونين رئيسيين الاول يمثل المكون المالي والمعبر عنه التدفق المالي من خلال انتقال رؤوس الاموال من بلد لآخر ، أما الثاني فهو المكون غير المالي والذي يعد وسيلة لانتقال الموارد الانتاجية والتكنولوجيه والمعارف الادارية والتنظيمية للبلدان المضيفة (4) .

وفيما يتعلق بأشكال الاستثمار المباشر فيمكن ان يصنف الى الآتي :

1- الاستثمار المملوك بالكامل

والذي يعد من اكثر الاشكال اهمية بالنسبة للشركات المتعدية الجنسية واكثرها تفضيلاً لأنه يوفر الحرية الكاملة لتلك الشركات في الادارة والتحكم في النشاط الانتاجي والسيطرة الكاملة على السياسات الانتاجية والتسويقية والمالية وغيرها والتي اصبحت اكثر اهمية لدى معظم المستثمرين .

---

(1) Pike , Richard and Neale , Bill , Corporate Finance and Inrestment Decisions and strategies , 3th ed, UK , 1999, P215.

(2) Unctad , World Investment Report, 1998,PP. 350 – 352

(3) هناء عبد الغفار السامرائي ، ضرورة الاستثمارات الاجنبية المباشرة لتفعيل الانشطة التنموية في العراق ، دراسة مقدمة الى مركز العراق للدراسات بدون تاريخ ص94.

(4) اتحاد الاقتصاديين العرب ، الاستثمار الاجنبي المباشر والمشاريع المشتركة في ضوء التجربة العربية ، الاقتصاد العربي ، العدد الرابع ، السنة الخامسة ، بغداد / 1987،ص19.

كما ان الحجم الكبير الذي تمتاز به المشروعات المملوكه بالكامل يحقق بعض المزايا للدول المضيفة ومنها زيادة حجم رؤوس الاموال الاجنبية المتدفقة للبلد المضيف وخلق فرص اكبر للعمالة بشكل مباشر او غير مباشر سواء أكان في المراحل الاولى لتشييد المشروع او في مراحل التشغيل النهائيه ، ولكن ما تخشاه الدول المضيفة من الاستثمار الاجنبي المملوك بالكامل هو تعميق حالة التبعية الاقتصادية وبروز الاحتكار الاقتصادي الذي يمكن ان تمارسه الشركات متعدية الجنسية (5) .

2- الاستثمار المشترك

يتمثل هذا النوع من الاستثمار باشتراك اكثر من طرف أحدهم اجنبي والآخر اطراف وطنية سواء أكانت تابعة للقطاع الخاص او القطاع الحكومي وغالباً ما يكون الطرف الاجنبي من الشركات متعدية الجنسية والتي تمتلك مزايا لا يمتلكها الطرف المحلي ومن هذه المزايا الخبرة والمعرفة الفنية والتسويقية والمهارات الادارية والتنظيمية . كما ان هذا الاستثمار يكون بمثابة وسيلة اقناع للدول المضيفة الرافضة للأستثمار الاجنبي المملوك بالكامل كما يساعد في الحصول على القروض المحلية والموارد الخام والطاقة اللازمة للمشروع ، ويساعد مشاركة الطرف المحلي في اكتساب الخبرة والمعرفة التكنولوجية ، ومن ناحية اخرى نرى قد يكون هناك انخفاض في القدرة المالية للطرف المحلي يؤدي الى صغر حجم المشروع وبالتالي يصبح من المحتمل جداً ان تقل اسهامات هذا المشروع في تحقيق اهداف البلد المضيف (6) .

3- الاستثمار في المناطق الحرة

تعد المناطق الحرة موقعاً لممارسة انشطة اقتصادية متنوعة في مجال التجارة والصناعة والخدمات ، وتسمح الدولة بدخول الواردات الى المنطقة الحرة دون رسوم او تعريفة كمركيه وتقوم فيما بعد باعادة تصدير المنتجات والسلع منها بعد اجراء بعض التعديلات عليها . ويتم خلق المناخ الاستثماري الملائم في المناطق الحرة بتقديم تسهيلات وحوافز مختلفة غير متوفرة في المناطق الاخرى في الدولة المضيفة ومن اهم هذه الحوافز ، عدم فرض رسوم كمركية على المواد الخام المستوردة طالما ان السلعة تصدر للخارج وتقديم الخدمات وتوفير الطاقة باسعار مربحة وتسهيل اجراءات اقامة المشاريع ، فضلاً عن حرية تمويل الارباح للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق الحرة (7) .

فالاستثمار الاجنبي المباشر في المناطق الحرة أياً كانت صفته سواء صناعياً او تجارياً او خدمياً فإنه لا يعدو كونه عملية لتبادل المنافع الاقتصادية بين المستثمر الاجنبي والبلد المضيف .

---

(5) عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الاستثمار الدولي ، المكتب العربي الحديث ، القاهرة ، الجزء 54 ، الطبعة الاولى ، 1988 ، ص32-33 .

(1) Ejkoid, International Bussiness Enterprise Prentis – Haillinc , 1968 , P200

(7) سطام الجنابي ، تطور مفهوم المناطق الحرة وآفاقها في العراق ، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثالث ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2000 / ص70 .

4- مشروعات او عمليات التجميع

تكون هذه المشروعات على شكل اتفاقية بين الطرف الاجنبي والطرف الوطني ويتم بموجبها قيام الطرف الاول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجاً نهائياً ، وفي معظم الاحيان يقدم الطرف الأجنبي الخبرة والمعرفة اللازمة والخاصة بتصميم المصنع وطرق التخزين والصيانة وغيرها مقابل عائد مادي يتفق عليه .

وهناك اشكالاً اخرى للأستثمار الاجنبي المباشر ومنها التراخيص (الامتياز) ، وعمليات تسليم المفتاح ، وعقود التصنيع وعقود الادارة والوكالة فضلاً عن التعاقد من الباطن ويتمثل بعقد اتفاقية بين وحدتين انتاجيتين (8) .

اما بخصوص محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في البلد المضيف فيمكن تصنيفها الى ثلاث تصنيفات رئيسه تمثل بالآتي :

اولاً: المحددات السياسية : حيث يضم الاطار السياسي للأستثمار الاجنبي المباشر العديد من العوامل المؤثرة في قرارات الاستثمار للشركات المتعدية الجنسية ومن اهمها الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي / فلسفة النظام الاقتصادي القائم ومعايير معاملة الشركات الاجنبية التابعة والسياسات المتعلقة بهيكل الاسواق والسياسات التجارية والضريبية وسياسات الخصخصة (9) .

ثانياً: المحددات الاقتصادية : غالباً ما يلاحظ بان الاستثمارات الاجنبية المباشرة تبحث عن الاسواق وما يرتبط بها من حجم السوق وتصيب الفرد من الدخل ونمو السوق وامكانية الوصول الى الاسواق الاقليمية والعالمية ، كما اهتمت العديد من الشركات المتعدية الجنسية بفروقات كلف العمل وكفاية اكبر من انتاج منتجات تتصف بكونها كثيفة العمل كما ان هناك بعض التدفقات الاستثمارية التي تندفع الى البلدان المضيفة وذلك لرخص العمالة ، علما بأن السمة الغالبة في البلدان النامية هي ارتفاع حجم ومعدل نمو السكان وفرة الايدي العاملة وارتبط هذا المحدد بالاستثمار الساعي للكفاية لكونه محدد بالكلفة المنخفضة للعمل والخدمات القابلة للتبادل (10) .

ثالثاً : محددات تسيير الاعمال والمتعلقة باجراءات تنظيم العملية الاستثمارية المتمثلة بتبسيط اجراءات الموافقة وتقديم الحوافز للمستثمرين وتخفيض الكلف المرتبطة بالفساد الاداري وازالته وتحسين الكفاية الادارية ، وتوفير التسهيلات الاجتماعية المتعلقة بمستوى التعليم والتدريب . وتوفير البنية الاساسية البشرية له تأثير كبير على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدولة المضيفة (11) .

---

(1)L.S walash , International Marketing , ply Mouth, M&E Hand Books , 1983 , P77 .

(9) صلاح عبد الحسن / الاستثمارات الاجنبية المسوغات والمخاطر ، بغداد ، بيت الحكمة ، 1998 ، ص16-19 .

(3)Mudura, JeFF, International Financial . Management 6 edition ,U.S.A , 2000, p48

(1) Graham , JeFFrey , Understanding foreign Direct Investment, Going Global , 2004 , P3- 4 .

المبحث الثاني : مبررات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق .

لا يغيب عن الاذهان بأن العراق يتمتع بوفرة نسبية من الموارد الطبيعية والبشرية ويتملك موقع جغرافي متميز فضلاً عن الموارد المتنوعة فيه وهذا يجعل الشركات الاجنبية تنجذب اليه بوصفه من المواقع المثالية التي تبحث عنها الشركات فضلاً عن المزايا التي تجعل العراق محط انظار المستثمرين الاجانب ومنها ، يمتلك الثروات الطبيعية الوفيرة ومنها النفط بشكل رئيسي حيث بلغ حجم الاحتياطي النفطي (115) مليار برميل بموجب تقديرات عام 2006 ويشكل (11%) من احتياطي النفط في العالم ، كما يمتلك العراق ثروة هائلة من القوى البشرية وان حجم السكان يمارس أثرين اساسيين على الاستثمارات الاجنبية المباشرة يتمثل الاول بجانب الطلب اذ يؤدي نمو السكان بوتائر عالية الى اتساع حجم السوق نتيجة لزيادة الطلب اما الاثر الثاني فينصب في انخفاض تكاليف الانتاج وذلك من خلال انخفاض مستوى الاجور الناتجة عن الزيادة في عرض العمل (12) .

كما يشكل حجم السوق المحلية العراقية من اهم العناصر الاساسية الجاذبة للأستثمارات الاجنبية المباشرة وتوطين الشركات الاجنبية والتي تسعى دائماً للحصول على اسواق واسعة لتصريف منتجاتها ، وتحقيق منافذها مع الاخذ بنظر الاعتبار مدى امكانيتها من الحوافز والضمانات والتسهيلات والاعفاءات الكمركية والضريبية التي تسهل مهمة دخول الاستثمارات الاجنبية ، وهنا يأتي دور الحكومة في توفير متطلبات خلق المناخ الاستثماري المطلوب ومن ابرزها :

1- **توفير الامن والاستقرار السياسي والعمل على خلق مناخات مناسبة للأستثمار المحلي والاجنبي في آن واحد .**
2- **اعادة هيكلة الاطار المؤسسي لاجهزة الدولة وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني .**
3- **استحداث المؤسسات الداعمة لاقتصاد السوق .**
4- **توفير الملاكات القادرة على الاشراف والتنظيم لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخلة وتوفير الملاكات الادارية للمستثمرين الاجانب بكفاءة عالية . وهذا يسهم في حفز هذه التدفقات في الدخول الى العراق .**
5- **اجراء تغيرات جذرية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في العراق لا بد ان يصاحبه تغيير في النظرة الى الاستثمار الاجنبي فضلاً عن نشر الوعي وتعميقه والقناعة لدى الاوساط السياسية والجمهور بأن الاستثمارات الاجنبية اصبحت اكثر شمولية** (13) .

أما بالنسبة للأطر القانونية والتشريعية فهي من اهم المعوقات امام تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، كما يفترض ان يضمن قانون الاستثمار الاجنبي لوسائل جذب متنوعة كتوفير الضمانات عبر الاطار التشريعي الذي يوفر للمشروع الاجنبي الحماية من مصادرة الملكية او وضع اليد والقيام بتعويض الاستثمارات في حالة الضرورة القصوى ، فضلاً عن كون فقرات القانون ينبغي ان تكون واضحة وصريحة تصدر من جهة

---

(12) شمخي حويط فرج ، النفط والسياسة الدولية ، وزارة النفط ، الدائرة الاقتصادية والمالية ، قسم الدراسات الاقتصادية ، دراسة غير منشورة ، تشرين الثاني 2002،ص23 .

(13) عبد الوهاب حميد رشيد / الاقتصاد العراقي الى اين ؟ ، مجلة علوم انسانية ، العدد الثالث ، تشرين الثاني /2003 /ص1-2 .

واحدة فضلاً عن منح الامتيازات والحوافز المالية والضريبية وازالة القيود عن عملية تحويل الارباح وراس المال المستثمر الى الخارج على وفق معايير واضحة .

وبالنسبة لحالة العراق ، فقد اصدرت سلطة الائتلاف المنحله القانون رقم 39 لسنة 2003 من اجل تنظيم وجذب الاستثمارات الاجنبية ، لكن هذا القانون لم يأخذ الطابع القانوني من كافة جوانبه ولم يكن ذا مصداقية قانونية وسياسية لكونه صادر عن سلطة الاحتلال وتم معارضته من قبل شرائح واسعة في المجتمع العراقي (14) .

وصيغ فيما بعد قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 وتم اعداده من قبل الحكومة العراقية المنتخبة ، وحددت الاسباب الموجبه لتشريع هذا القانون بالمساهمة في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها وجلب الخبرات الفنية وتنمية الموارد البشرية وايجاد فرص عمل للعراقيين لتشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية ، وتضمن هذا القانون العديد من المزايا والضمانات والاعفاءات والحوافز للمستثمرين والاجانب وبالشكل الذي يحافظ على المصلحة الوطنية ولا يضر بالاقتصاد العراقي .

كما يغطي هذا القانون جميع فروع النشاط الاقتصادي باستثناء الفعاليات المرتبطة باستخراج وانتاج النفط والغاز وكذلك الاستثمار في قطاع المصارف وشركات التأمين وجاء هذا الاستثمار بما ينسجم مع مقتضيات المصلحة الوطنية لما يمثله هذين القطاعين من اهمية كبرى في الاقتصاد العراقي (15) .

والاستثمار الاجنبي المباشر في مجال القطاع النفطي يتمثل بقيام شركات نفطية اجنبية بإنشاء مشروعات استثمارية سواء كانت استكشافية او تطويرية وبالمشاركة مع القطاع العام وفق صيغة لعقد استثماري معين كما تناول القانون آليات التفاوض والتعاقد ، حيث تقوم الوزارة او شركة النفط الوطنية او الهيئة الاقليمية وحسب اختصاص كل منها وبعد استكمال الاجراءات الاولية للتراخيص بالتوقيع على عقد التنقيب والانتاج مع الجهة المختارة ، كما نص القانون (المادة 12) على الحكومة العراقية ان تلتزم بالحصول على مشاركة وطنية حقيقية في ادارة وتطوير مصادرها النفطية من اجل ضمان المصلحة الوطنية .
كما اكد القانون بالنسبة لعقود التنقيب والانتاج يتم منح مهلة لا تتجاوز أربع سنوات للتنقيب ولكنها قابلة للتمديد لمدة سنتين اخريتين في حالة وجود اسباب مقبولة لذلك وعند الوصول الى اكتشاف يمنح حامل الترخيص سنتان للتقييم التجاري لذلك الاكتشاف في حالة في حالة كون التقييم ايجابي ويتم توقيع عقد التطوير والانتاج لمدة لا تزيد عن (20 سنة) . مع التأكيد على تفادي الهدر في الثروة النفطية وذلك باستخدام الاساليب المثلى في الصناعة النفطية (16) .

---

(14) ندوة (قراءات في قانون الاستثمار المقترح) ، مجلة العراق للأصلاح الاقتصادي عدد خاص / 12 آب /2006 ، ص3 .

(15) نفس المصدر السابق / ص72 – 73 .

(16) ندوة مناقشة مسودة قانون النفط والغاز ، مجلة العراق للأصلاح الاقتصادي / عدد خاص 10 آذار ، 2007 ، ص12-13 .

المبحث الثالث : علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بأنماط الاستثمار في مجال الصناعة النفطية في العراق .

تعد الصناعة النفطية واحدة من الفعاليات الاقتصادية الأساسية في البناء الاقتصادي للبلد النفطي كما تضمن عمليات انتاجية سلعية متعلقة باستغلال الثروة النفطية وتحويلها الى منتجات سلعية صالحة للأستعمال بشكل مباشر او غير مباشر او لعمليات تحويلية صناعية لاحقة ، كما تأتي اهمية هذه الصناعة ليس من مجموع ايراداتها الاجمالية وانما ايضاً من مجموع تكاليفها ، حيث يتم تخصيص مبالغ استثمارية كبيرة لاغراض الحقول النفطية المكتشفة الحديثة او القديمة وخطوط الانابيب ومصافي النفط وتكوين اساطيل لنقل النفط ومنتجاته ومشروعات الصناعة البتروكيماوية ، والنشاط الصناعي النفطي واسع ومتعدد في مراحله (17)

فالصناعة النفطية تكون على عدة مراحل وانواع صناعية مختلفة منها الصناعة الاستخراجية والتحويلية وكذلك الصناعات المرتبطة بها ، ومنها الصناعة البتروكيماوية ، والنشاط الصناعي واسع ومتنوع ومتكامل ومرتبط بطبيعة النفط وخصوصية هذه المادة عن بقية الموارد الطبيعية الاخرى ، كما تتطلب الصناعة النفطية العراقية خبرات تكنولوجية عالية المستوى بالاضافة الى ضخامة التكلفة الرأسمالية التي ينبغي توفرها لعمليات الاستكشاف وحفر الآبار ومد الانابيب واقامة البنى التحتية اللازمة لتطوير الطاقة الانتاجية لهذه الصناعة ، كما تجدر الاشارة في هذا المجال الى ابرز المشكلات الادارية والتمويلية والفنية التي تواجه الصناعة النفطية في العراق ومنها عدم وجود استراتيجية تنظيمية موحدة تجمع القرارات المتخذة لتنمية هذه الصناعة في أطر زمنية وكمية وتسويقية محددة وافتقار ادارات الصناعة النفطية الى التدريب الفني وتسرب الكثير من الخبرات الفنية الكفوءة التي كانت تعمل في القطاع النفطي الى قطاعات اخرى لا علاقة لها باختصاصها ، وضعف وتعثر تنمية قطاع الصناعة النفطية وشيوع حالات الفساد الاداري بالاضافة الى افتقارها الى المستوى المعياري المنتظم في الانتاج وعدم ثبات المستوى النوعي للأنتاج والاقتصاد على انواع محددة وتقليدية الى حد كبير من المنتجات النفطية ، كما ان الصناعة النفطية قد تدهورت بشكل كبير جداً بسبب تأثير الحروب والحصار الدولي الذي دام حوالي (13) سنة وبضوء ذلك سيواجه العراق مهمتين كبيرتين في آن واحد الاولى تتمثل بتطوير الحقول المكتشفة التي يمكن ان تضيف اكثر من مليوني برميل يومياً الى السعة الانتاجية لنفط العراق وهي حقول غربي القرنة ونهر عمر ومجنون وحلفاية ، اما المهمة الثانية فتتمثل بزيادة الانتاج في الحقول الحالية وتطويرها للرجوع بها الى اكثر من (4) ملايين برميل يومياً ، كما ان النظام السابق اجرى مفاوضات (18) مع عدد من الشركات العالمية وسيتم الاشارة الى ابرز العقود التي كانت مرشحة للتوقيع قبل تغير النظام السابق ، فهناك ستة عقود مع روسيا والصين وفيتنام بالاضافة الى ثمانية عقود مع بلدان اخرى

---

(17) مصعب حسن الدجيلي ، اسلوب تقويم المشروعات النفطية / مجلة النفط والتعاون العربي العدد 54 / 1989 / ص 115 .

(18) معهد التقدم للسياسات الانمائية ، مجلة الحوار ، العدد 17 ، كانون الاول ، 2008 ، ص16 – 17 .

مثل فرنسا وايطاليا واستراليا والهند وتركيا والتي تقدر قيمتها بحوال (38) مليار دولار ، وكما مبين في الجدول (1) .

جدول (1) ابرز عقود النفط الموقعة او المرشحة للتوقيع قبل تغير النظام العراقي السابق.

اسم الشركة	قيمة العقد (مليار دولار)	اسم حقل النفط
باشينوامبورت (روسيا)	5.5	صبة واللحيس
توتال فينا الف (فرنسا)	4.0	مجنون
لوك آويل (روسيا)	3.7	القرنة الغربي (مرحلة 2)
توثال فينا الف (فرنسا)	3.4	نهر عمر
شل (بريطانيا / هولندا)	2.5	الرطاوي
تي بي أي آو (تركيا)	2.5	غران
ستروي اكسبورت (روسيا)	2.5	خورمالة
بي أتش بي (استراليا)	2.0	حلفايا
أيني / رسيبول (ايطاليا / اسبانيا)	1.9	ناصرية
زادو يجنين (روسيا)	1.50	القرنة الغربي(مرحلة 1)
آو ان جي اس (الهند)	1.25	طوبا
باسيفيك (بريطانيا)	0.75	الرافدين
سي آن بي سي (الطين)	0.50	الاحدب
بترو فيتنام (فيتنام)	0.50	العمارة

Middle East Economic Digest (MEES) , Petroleum Intelligence Weakly , 2003 .

ويعتبر العقد الخاص بالمرحلة الثانية من حقل القرنة الغربي الذي تبلغ طاقته الانتاجية نحو (600) الف برميل يوميا من اهم العقود .

أما بخصوص الاهداف الاساسية المطلوب تحقيقها من جراء العقد النفطي فبالنسبة للدولة تتمثل بتعظيم موارد الدولة من خلال تحقيق انتاج مبكر وبمعدلات عالية ، وتوفير التمويل الضروري لضمان المستوى والتوازن المطلوب بين النشاطين الاستكشافي والانتاجي وتوفير فرص عمل وتطوير القوى العاملة الوطنية والنهوض بقدرات الكفاءات الوطنية في المجال النفطي ، أما الاهداف بالنسبة للمقاول يتمثل باغتنام الفرصة الاستثمارية التي يوفرها العقد وتعظيم الانتاج والربح بأقل كلفة وخطورة .

وتجدر الاشارة الى الوسائل الأساسية لتحقيق اهداف الدولة في العقد النفطي ومنها الاتي :

1- اعتماد آلية اقتصادية تعاقدية متوازنة وديناميكية تتحسب لتغير معدل الانتاج وسعر النفط ضماناً لتعظيم حصة الدولة من سعر البرميل طيلة مدة العقد مع ضرورة مراعاة المنافسة الحرة بين المقاولين المؤهلين لتنفيذ العقد .

2- استحداث دائرة متخصصة في وزارة النفط للأشراف على تنفيذ العقود البترولية .

3- اعطاء الدولة القدر المطلوب من السيطرة والاشراف على العمليات (19) النفطية دون تحميلها اعباء غير مبررة .

وهناك صيغ متعددة لعقود تطوير الحقول من خلال الشركات الاجنبية منها :

اولا: عقود الخدمة : بموجبها تتولى الشركة تمويل وتنفيذ عمليات التطوير والتشغيل والانتاج وادارة العمليات النفطية طيلة فترة العقد التي تتراوح ما بين (15- 20) سنة وتؤلف لجنة ادارة مشتركة بينهما لتنسيق ومتابعة الامور المشتركة والتخلص من مشكلة الاتفاق على سعر النفط الخام .

ثانياً :عقود المشاركة بالانتاج : فهو النظام المفضل لشركات البترول وحسب هذا النظام تكون الدول المضيفة لها نظرياً سيطرة نهائية على البترول بينما يقتصر دور الشركة الاجنبية او تجميع الشركات على استخراج واستنفاذ هذا البترول وفقا للعقد ، وبموجب عقد مشاركة الانتاج التقليدي فإن الشركة الاجنبية تقدم رؤوس الاموال اللازمة للأستثمار ، بداية لمرحلة الاستكشاف ومن ثم الاستخراج وبناء البنى التحتيه اللازمة او ما يقصد به بمتطلبات مرحلة التطوير وفي حالة الاستكشاف الناجح فإن اول جزء من البترول المستخرج يذهب للشركة الاجنبية بهدف تغطية نفقاتها ورأسمالها المستثمر ، والنفط المستخدم لهذا الغرض يدعى نفط التكلفة وفي الغالب تكون النسبة 40% للشركة و60% للدولة المضيفة ، اما بالنسبة الى نفط الربح فقد تباينت طلبات الشركات تبعاً لحجم الاستثمارات ونوعية النفط الخام المنتج وطبيعة الحقل وتتراوح النسبة ما بين 10% للحقول الكبيرة و 15% للحقول الاخرى وذلك لتحقيق نسبة عائد سنوي للأستثمار يتراوح ما بين 18-22% وان يعتمد على اسعار النفط الخام المحتسبه وكذلك حجم الاستثمار ومعدلات الانتاج المتوقعة (20) .

اضافة الى ما تم ذكره يلاحظ ان الدولة اهتمت بتطوير الحقول النفطية في محافظات القطر وذلك من خلال الاهتمام بتطوير المشاريع الاستثمارية لشركات النفط العاملة في العراق فقد ازدادت نسبة انجازها عن 90% خلال السنوات (3003- 2006) وكما موضح في الجدول (2) .

جدول (2)

يوضح المشاريع الاستثمارية لشركة النفط العراقية وتخصيصاتها السنوية ومصاريفها الفعلية المحلية والاجنبية للسنوات 2003 – 2006

---

(19) مجلة العراق للأصلاح الاقتصادي ، مصدر سبق ذكره /ص42

(20) عقود مشاركة الانتاج ، خصخصة النفط تحت مسمى آخر ، بحث مقدم الى مؤتمر الاتحاد العام لعاملي قطاع البترول / البصرة / 26 آيار /2005 ، ص 5 .

البيانات / السنوات	عدد المشاريع الاستثمارية	التخصيص السنوي محلي (مليون دينار)	التخصيص السنوي اجنبي مليوم دولار	المصروف السنوي محلي (مليون دينار)	المصروف السنوي اجنبي مليوم دولار
		شركة نفط الشمال			
2003	17	11500	–	4586	–
2004	12	28400	53	29550	21,9
2005	12	63250	300	40741	23
2006	20	75000	330	42179	8,12

يوضح المشاريع الاستثمارية لشركة النفط العراقية وتخصيصاتها السنوية ومصاريفها الفعلية المحلية والاجنبية للسنوات 2003 – 2006

البيانات / السنوات	عدد المشاريع الاستثمارية	التخصيص السنوي محلي (مليون دينار)	التخصيص السنوي اجنبي مليون دولار	المصروف السنوي محلي (مليون دينار)	المصروف السنوي اجنبي مليون دولار
		شركة نفط الجنوب			
2003	24	12475	–	10147	–
2004	29	47350	32	40846	39
2005	16	89720	250	55404	7
2006	41	160000	630	136760	201,49
		شركة مصافي الوسط			
2003	6	1385	–	562	–
2004	11	5070	60	2044	108
2005	6	7149	–	6525	–
2006	18	20000	110	9226	1,47
		شركة المشاريع النفطية			
2003	14	10950	–	1262	–
2004	18	23600	170	23240	154
2005	17	167930	755	47485	717
2006	28	150250	452	90033	174,98

المصدر : وزارة النفط ، مكتب المفتش العام ، تقرير الشفافية الرابع / الفجوة بين الواقع والمستهدف ، لعام 2007 ، ص14–28 .

ومن ابرز مشاريع شركة نفط الشمال وشركة نفط الجنوب التي زاد انجازها عن 90% سنوياً ، هي استكمال منشآت حقل عجيل ومعالجة النفط الرطب في باي حسن مع اعادة اعمال مقرات الشركة ، واصلاح الاضرار في منشأت حقل الزبير وحقل الرميلة الجنوبي ، واصلاح الاضرار في منشأت حقل مخيوب ، اما عن ابرز مشاريع شركة مصافي الوسط التي زاد انجازها عن 90% سنوياً ، فتمثل بتهيئة موقع ونصب وحدة تكرير مصفى السماوة ومصفى النجف ، بالاضافة الى نصب وحدات تكرير صغيرة .

أما فيما يتعلق بمشاريع شركة المشاريع النفطية فتمثلت بتطوير حقل غراب غرب القرنة واستثمار الغاز ، وتصنيع المصافي الصغيرة ، ومعالجة النفط الرطب في باي حسن الشمالية .

وفي عام 2007 اعدت وزارة النفط خطة طموحة خلال المدة (2007–2010) تتضمن زيادة الطاقة الانتاجية من النفط الخام بما يساهم في زيادة الطاقة الانتاجية والتصديرية للبلاد الى (3) ملايين برميل يومياً مع نهاية عام 2010 وتم فيما بعد استثمار عدد كبير منها ضمن اعمال شركة نفط الجنوب كما تم تأهيل منشآت الحقول النفطية المشتركة مع ايران والتي تتضمن ثلاثة آبار محفورة وعدد من الابنية والمضخات والمعدات الخاصة بالانتاج . والجدول (3) يبين الكلف الاستثمارية لقطاع النفط .

جدول(3) الكلف الاستثمارية لتطوير القطاع النفطي للمدة (2007–2010)

	السنوات			
اسم المشروع	2007	2008	2009	2010
مشاريع استخراج النفط	4,70	4,80	5,20	5,30
مشاريع تطوير حقول الغاز	0,45	0,50	0,55	0,50
مشاريع معالجة وتعبئة الغاز	0,50	0,50	0,50	0,50
مشاريع تصفية النفط	1,25	1,35	1,40	1,50
مشاريع خطوط الانابيب	0,70	0,70	0,80	0,80
مشاريع ادامة الانتاج من الحقول المنتجة الحالية	0,50	0,50	0,50	0,50
مشاريع ادامة الانتاج في القطاع التمويلي	0,20	0,25	0,25	0,30
مشاريع الاستكشافات النفطية	0,10	0,10	0,10	0,10

المصدر : جمهورية العراق / وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، استراتيجية التنمية الوطنية العراقية (2007 – 2010) .

كما قامت وزارة النفط اثناء الاشهر الاولى من عام 2008 بدعوة الشركات الاجنبية من اجل المساهمة في جولات التراخيص ومن بين (120) شركة متقدمة وتم تأهيل (35) شركة مضافاً اليها (6) شركات وطنية لاعتبارات سياسية وتم تسمية الحقول العملاقة المنتجة في جول التراخيص الاولى وتم الاتفاق بموجب هذه الجولة مع شركتين الاولى انكليزية والثانية صينية لتطوير حقل غربي القرنة وان صيغة العقد يمثل (عقد خدمة) ويمكن التطرق الى العناصر الاساسية لعقدي تطوير غرب القرنة والاحدب الموقعين وكالآتي (21) .

نوع العقد	مشاركة بنفط الربح
مدة العقد من تاريخ المصادقة	23 سنة لعزب القرنة 26 سنة للأحدب
حد ادنى للعمل والصرف الاول (بسنوات)	محددات في العقد
مشاركة الوزارة	25% ضمن ائتلاف المقاول

(21) المصدر : مجلة العراق للأصلاح الاقتصادي ، مصدر سبق ذكره ، ص45–46 .

سقف اطفاء الكلف	40% للقرنة ، 50% للأحدب
نسبة نفط الربح للمقاول (مع آلية الغطاء السعري)	9,6% للقرنة ، 11,7% للأحدب
الضريبة	تدفعها الوزارة نيابة عن المقاول
الغاز المصاحب	100% للدولة
ادارة العمليات قبل اطفاء الكلف	للمقاول باشراف لجنة مشتركة
ادارة العمليات بعد اطفاء الكلف	من قبل شركة عراقية مشتركه لحساب المقاول ونيابة عنه الطرفين .

اما جولة التراخيص الثانية فهي تتضمن عدد من الحقول اعلنت في نهاية عام 2008 وتتضمن (16) حقلاً نفطياً وغازياً منها حقل مجنون والحلفاوية والقيارة والمرحلة الثانية من حقل غرب القرنة ويبلغ اجمالي الاحتياطي الثابت المعلن حتى الآن اكثر من (90) مليار برميل من اصل (115) مليار احتياطي مؤكد كما تم ذكره سابقاً .

كما ان نسبة الحقول المستغلة فعلاً مقارنة باجمالي الحقول المعروفة قليلة جداً بحدود 20% وهذا يؤهله ليكون عملاقاً في العقود القادمة وهناك بعض الحقول تمتلك مخزوناً نفطياً هائلاً وتعد من الحقول العملاقة ومنها حقول مخيوب وغرب القرنة (22) .

كما بلغ عدد المشاريع النفطية المنفذة اثناء سنة 2008 (7) مشاريع ويرجع ارتفاع نسب التنفيذ خلال هذه السنة الى الاستقرار الامني الذي انعكس بشكل ايجابي على عملية تنفيذ المشاريع (23) .

والعراق اليوم لديه حقول نفطية كثيرة ولكن المكتشف منها يبلغ (80) حقلاً يتراوح بين عملاق وكبير جداً ، وهذه الحقول ستكون متاحة للتطوير بالتعاون مع الشركة الاجنبية الرئيسية التي تتمتع بخبرة ومصادر ماليه ومعدات تكنولوجيه حديثة قادرة على تطوير هذه الحقول وتقيم جولات التراخيص بشكل دقيق وتحديد نقاط الضعف والقوة في هذا المجال وكذلك تحديد الانجازات التي حققها الصناعة النفطية والتحديات التي تواجهها لتحديد السياسة القادمة في الصناعة النفطية في العراق .

الاستنتاجات :

1-ان القطاع النفطي يعاني من تخلف كبير وبالذات في مجال استغلال الحقول النفطية فهي بحاجة ماسة الى التحديث والتطوير وادخال التكنولوجيا والتقنية العالية بالاضافة الى الحاجة للموارد المالية اللازمة لتطوير هذا القطاع .

---

(22) صالح ياسر / قطاع النفط بين الخصخصة وخيارات اخرى / مجلة الثقافة الجديدة ، العدد 309 ، حزيران ، 2003 ، ص18 .

(23) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي / دائرة الاستثمار الحكومي ، الموازنة الاستثمارية لعام 2008 غير منشور ، بغداد / 22شباط / 2009 / ص23 .

2- تواجه الصناعة النفطية في العراق مشكلات ادارية وتمويليه وفنية أدت الى تدهورها طيلة الفترة التي سبقت عام 2003 واليوم تسعى الدولة من خلال التعاقد مع الشركات الاجنبية لتطوير هذه الحقول حيث ان البعض منها يمتلك مخزوناً نفطياً هائلاً وتعد من الحقول العملاقة ومنها حقل مجنون وغرب القرنة .

3- اتضح بأن النظام المفضل لشركات البترول هو نظام عقود مشاركة الانتاج وهذا النظام معقد اكثر من الانظمة الاخرى لان بموجبه تكون الدولة المضيفة لها سيطرة نهائيه على البترول بينما يقتصر دور الشركة الاجنبية على استخراج البترول وفقاً للعقد هذا من الناحية النظرية ولكن عملياً فإن هذه العقود عادةً ما تقيد تصرفات الحكومة بشكل كبير .

5- لوحظ ان الموقع الجغرافي المتميز للعراق وامتلاكه للموارد الطبيعية والبشرية فضلاً عن الموارد المتنوعة يجعله من المواقع المثالية التي تبحث عنها الشركات الاجنبية بالاضافة الى المزايا التي يمتلكها تجعله محد انظار المستثمرين الاجانب والشركات المتعدية الجنسية .

التوصيات :

1- ضرورة ان تكون هناك خطة استراتيجية للنهوض بواقع الصناعة النفطية في العراق وتستند الى مبادئ أساسية ومعبرة عن ما ورد في الدستور مع التأكيد على الرقابة الفنية والمالية والقانونية على اعمال الشركات في مجال البحث عن الثروة النفطية .

2- العمل على تطوير البنى الارتكازية للصناعة النفطية ومما يسهم في زيادة جذب الاستثمار المحلي والاجنبي في هذا المجال .

3- ضرورة اتباع سياسة نفطية محكمة لقطاع الاستخراج تستهدف تعظيم الموارد المالية للدولة وفق الأطر العامة وذلك عن طريق تطوير الحقول النفطية .

4- ان الاستثمار الاجنبي المباشر يحفز الاستثمار المحلي من خلال خلق فرص عمل استثمارية جديدة للشركات المحلية ويهئ قوة العمل الوطنية لاستيعاب التكنولوجيا الجديدة .

5- ضرورة تشريع قانون العقود العامة العراقي وتوسيع صلاحية الشركات النفطية في ابرام العقود واصدار الاجازات والرخص فيما يتعلق باستقلال الثروة النفطية والثروات المعدنية طبقاً للقوانين والانظمة النافذة .

المصـــادر

اولاً : المصادر العربية :

1- د . هناء عبد الغفار السامرائي ، ضرورة الاستثمارات الاجنبية المباشرة لتفعيل الانشطة التنموية في العراق ، دراسة مقدمة الى مركز العراق للدراسات / بدون تاريخ .

2- عبد السلام ابو قحف / اقتصاديات الاستثمار الدولي ، المكتب العربي الحديث / القاهرة / الجزء 54 / الطبعة الاولى / 1988 .
3- سطام الجنابي / تطور مفهوم المناطق الحرة وافاقها في العراق / مجلة دراسات اقتصادية / العدد الثالث / بيت الحكمة / بغداد / 2000 .
4- صلاح عبد الحسن / الاستثمارات الاجنبية المسوغات والمخاطر / بغداد / بيت الحكمة / 1998 .
5- شمخي حويط فرج / النفط والسياسة الدولية / وزارة النفط ، الدائرة الاقتصادية والمالية / قسم الدراسات الاقتصادية دراسة غير منشورة ، تشرين الثاني / 2002 .
6- اتحاد الاقتصاديين العرب / الاستثمار الاجنبي المباشر والمشاريع المشتركة في ضوء التجربة العربية / الاقتصاد العربي / العدد الرابع / السنة الخامسة / بغداد 1981 .
7- عبد الوهاب حميد رشيد ، الاقتصاد العراقي الى أين ؟ مجلة علوم انسانية / العدد الثالث ، تشرين الثاني /2003 .
8- ندوة قراءات في قانون الاستثمار المقترح ، مجلة العراق للأصلاح الاقتصادي/عدد خاص / 12 آب / 2006 .
9- ندوة مناقشة مسودة قانون النفط والغاز / مجلة العراق للأصلاح الاقتصادي / عدد خاص / 10 آذار / 2007 .

10 – مصعب حسن الدجيلي / اسلوب تقويم المشروعات النفطية /مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد 54 / 1989 .
11- معهد التقدم للسياسات الانمائيه / مجلة الحوار / العدد 17 / كانون الاول/2008 .
12- عقود مشاركة الانتاج / خصخصة النفط تحت مسمى آخر ، بحث مقدم الى مؤتمر الاتحاد العام لعاملي قطاع البترول / البصرة / 26 آيار /2005 .
13- وزارة النفط / مكتب المفتش العام / تقرير الشفافية الرابع / الفجوة بين الواقع والمستهدف / لعام 2007 .
14- جمهورية العراق / وزارة التخطيط والتعاون الانمائي / استراتيجية التنمية الوطنية العراقية (2010 – 2007)
15 – صالح ياسر / قطاع النفط بين الخصخصة وخيارات اخرى ، مجلة الثقافة الجديدة / العدد 309 / حزيران / 2003 .
16- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي / دائرة الاستثمار الحكومي / الموازنة الاستثمارية لعام 2008 / غير منشور / بغداد / 22 شباط / 2009

ثانياًالمصادر الانكليزية :

1- Pike, Richard and Neale , Bill , Corporate .
Finance and Investment Decisions and strategies, 3 thed , UK,1999.
2- Unctad , World Investment Report, 1998 .

3- Ejkoid, International Bussiness Enterprise Prentis – Hail Inc , 1968 .
4- L.S. Walash , International Marketing, ply Mouth, M&E Hard Books , 1983 .
5- Madura , JeFF, International Financials Management . 6 edition , USA , 2000.
6- Graham , JeFFrey , understanding Foreign Direct Investment , Going Global , 2004 .
7- Middle East Economic Digest (MEES) , Petroleum Intelligence Weekly , 2003,

((اثر المقدرات الجوهرية في البراعة التنظيمية))

دراسة استطلاعية لأراء عنة من المديرين العاملين في شركة زين للاتصالات المتنقلة في العراق

حيدر جاسم عبيد الجبوري

المستخلص

لقد تعاملت هذه الدراسة مع المقدرات الجوهرية من خلال مصادرها الثلاثة: (التعلم التنظيمي،المرونة الاستراتيجية،راس المال البشري)كمتغير تفسيري، وتعاملت مع البراعة التنظيمية من خلال أبعادها الثلاثة:(الاستغلال ،الاستكشاف،الاختلاف الهيكلي) كمتغير استجابي. وقد استهدفت الدراسة التعرّف على أثر المقدرات الجوهرية بمصادرها الثلاثة في تحقيق البراعة التنظيمية في المنظمة.

ولقد تكون مجتمع الدراسة من المدراء العاملين في شركة زين للاتصالات المتنقلة في العراق ، أما عينة الدراسة فكانت عينة طبقية عشوائية متساوية، إذ تم اختيار (42) مديرا من مجتمع الدراسة، وقد تم توزيع (42) استبيانا على عينة الدراسة تم استرجاع (31) استبيانا منها. وارتكزت الدراسة على اختبار أربع فرضيات . تم اختبار الفرضيات واستخراج النتائج باستخدام البرامج الإحصائية الجاهزة (SPSS).

توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات أبرزها أن المقدرات الجوهرية تؤثر معنوياً بالبراعة التنظيمية وبموجب ذلك فقد عرضت بعض المقترحات التي من شأنها أن تسهم في توجيه أنظار القيادات الإستراتيجية والإدارية في المنظمات المختلفة للتعرف على ادوار تلك الممارسات والبحث عن أهم الآليات والوسائل التي تمكنها من اعتمادها كونها أداة مهمة لتحقيق البراعة التنظيمية التي تمكن المنظمة من الاستجابة السريعة للتغييرات البيئية المتسارعة والاستعداد لها.

Abstract

This study has dealt with the core competencies through three sources: (organizational learning, strategic flexibility, human capital) an explanatory variable, also dealt with Organizational Ambidexterity through three dimensions: (exploitation, exploration, structural differences) as a variable reactive. The study aimed to identify the impact of its sources of the three core competencies to achieve Organizational Ambidexterity in the organization.
The study population consisted of managers working in the Zain mobile telecommunications network in Iraq, but the study sample was a stratified random sample equal, as it has been selected (42) Director of the study population, have been distributed (42) a questionnaire on the study sample was retrieved (31), including a questionnaire. The study is based on the test four hypotheses. Has been tested hypotheses and extracting the results using statistical programs ready (SPSS).
The study found a number of conclusions highlighted the capabilities essential influence morally adept organizational and under that has offered some proposals that would contribute to draw the attention of leaders, strategy and management in different organizations to identify the roles of these practices and the search for the most important mechanisms and means to enable its adoption as a tool important to achieve Organizational Ambidexterity that enables the organization to respond quickly to rapid environmental changes and prepare for them.

المقدمة:

إن التطور التقني والاضطراب السياسي وعدم الموثوقية الاقتصادية أكدت للمدراء أهمية التكيف ، والقدرة على التحرك بسرعة اتجاه الفرص الجديدة للبقاء في الأسواق المتقلبة . وعلى الرغم من أهمية التكيف فانه ليس كافيا كون المنظمات الناجحة هي ليست ذات فطنة وذكاء وإبداع و القدرة على التوقع أو التحوط فحسب ، ولكن أيضا من حيث عملية استغلال أصولها والتخلي عن أنماط الأعمال الموجودة غير ذات جدوى وبسرعة. وبعبارة أخرى فأن لدى هذه المنظمات مقدرة ذات أهمية نطلق عليها اسم المواءمة وهي عبارة عن كيفية خلق قيمة على المدى القصير وكيف يجب أن يتم تنظيم الأنشطة وعملية وضعها في مجرى يحقق القيمة المنشودة، ولكي تتمكن المنظمة من النجاح على المدى البعيد فأنها تحتاج أن تتحكم في كل من التكيف والمواءمة وهي صفة أو خاصية تسمى بالبراعة التنظيمية . من هنا جاء هذا البحث لتوضيح أهم الممارسات التي يمكن من خلالها للمنظمة ان تكون منظمة بارعة . لذا فقد قسم البحث على أربعة مباحث تمثل الأول بالإطار المنهجي أما الثاني فشمل الإطار النظري باستعراض ما أورده الباحثون بخصوص متغيري الدراسة فيما عرض الثالث الجانب العملي واختبار الفرضيات واختتم بالمحور الرابع الذي خصص لعرض الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول

الإطار المنهجي

منهجية البحث

أولا: مشكلة البحث

تكمن مشكلة الدراسة في التعرّف على المقدرات الجوهرية وما تقدمه من معلومات نوعية تسهم في تحقيق البراعة التنظيمية ، والتأكيد على ضرورة الاستثمار الصحيح لهذه المقدرات للاستفادة منها في استغلال المنظمة لمواردها الحالية والبحث عن فرص جديدة في السوق . وتنطلق عموماً مشكلة الدراسة من التساؤلات الاتية:

1- هل المنظمة المبحوثة تهتم بمقدراتها الجوهرية ؟
2- هل تمارس المنظمة المبحوثة البراعة التنظيمية ؟
3- ما مستوى إدراك المنظمة المبحوثة بما تمتلكه من المقدرات الجوهرية وتأثيرها في تحقيق البراعة التنظيمية ؟

ثانياً. أهمية البحث وأهدافه

لقد تغيرت الأعمال بشكل كبير بظهور نظم حديثة ودخول عصر المعلوماتية والمعرفة، وازدادت رقعة الأعمال بين الدول مما زاد عدد الشركات الدولية وأصبح المعيار للبقاء هو في قدرة المنظمات في استغلال الموارد الحالية واستكشاف فرص جديدة ، ولضرورة التماشي مع مستجدات العصر الحالي جاءت أهمية هذه الدراسة بضرورة الانتباه إلى المقدرات الجوهرية بمصادرها الثلاثة وقدرتها في تحقيق البراعة التنظيمية وبشكل يضمن نجاح العمل وسرعة إنجازه مع الاقتصاد بالتكاليف لتوفير الربح الذي يحقق للمنظمة الاستمرار بأداء مهامها.

يهدف البحث إلى إظهار أثر المقدرات الجوهرية بمصادرها الثلاثة ودورها في تحقيق البراعة التنظيمية ؛ لضمان الاستغلال والاستكشاف الأمثل للفرص المتاحة وغير المستغلة من قبل المنظمة . لذا فإن هذا البحث يهدف إلى تحقيق الآتي:

1- **تحديد مصادر المقدرات الجوهرية في المنظمة المبحوثة .**
2- **الكشف عن تطبيق إبعاد البراعة التنظيمية في المنظمة المبحوثة .**
3- **التعرف على تأثير المقدرات الجوهرية في البراعة التنظيمية .**
4-

ثالثاً.أنموذج البحث

في ضوء المراجعة النظرية لأدبيات الإدارة الإستراتيجية والتنظيمية وجد الباحث أن هنالك إمكانية الربط النظري والميداني للمتغيرات المبحوثة لتعبر بذلك عن علاقات نظرية ومن ثم ميدانية بين المتغيرات وفي الوقت نفسه تعد بمثابة إطاراً يظهر تلك العلاقات بينها ، وكما موضح في الشكل (1).

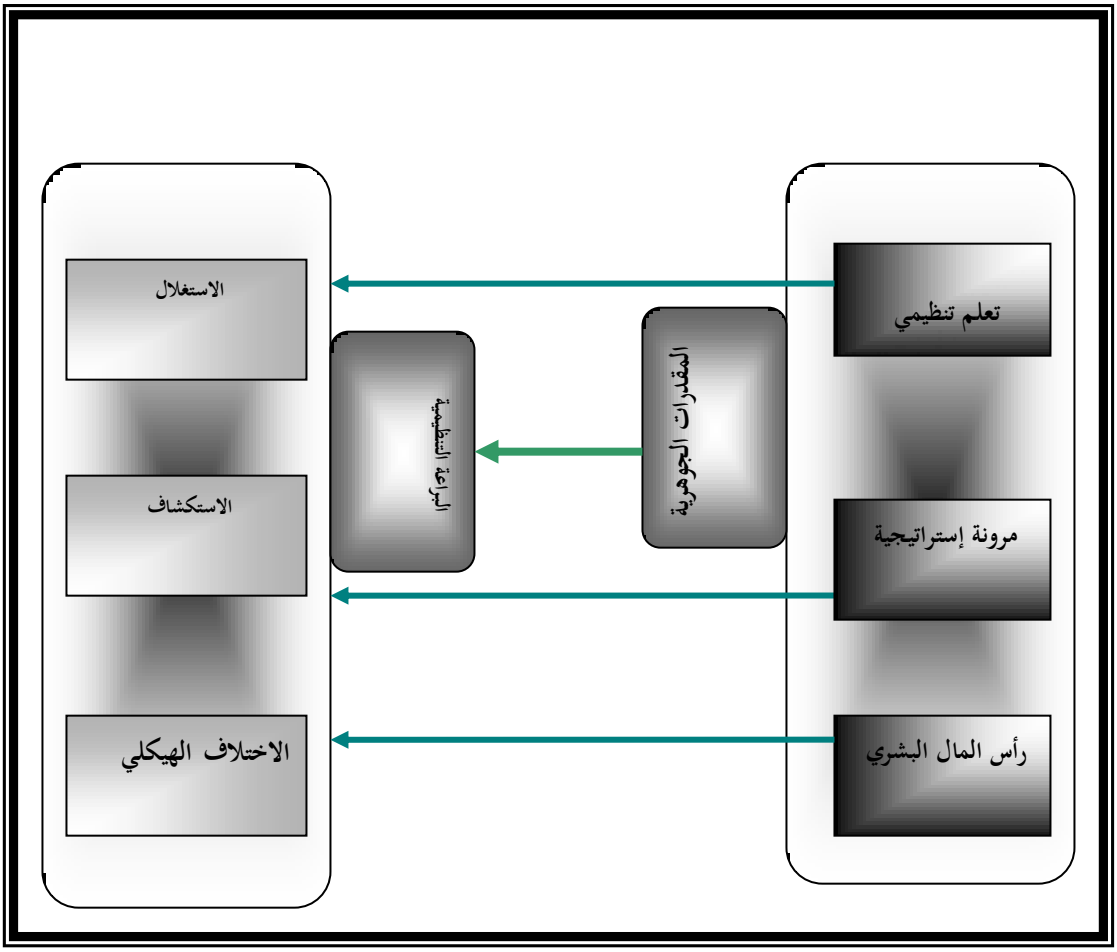

شكل (1) مخطط الدراسة الفرضي

المصدر:أعداد الباحث

رابعاً . فرضيات البحث

الفرضية الأولى : يوجد تأثير ذو دلالة معنوية إحصائية بين المقدرات الجوهرية من خلال مصادرها بوصفها متغيراً مستقلاً و البراعة التنظيمية من خلال أبعادها بوصفها متغيراً معتمداً.

الفرضية الثانية : يوجد تأثير ذو دلالة معنوية إحصائية بين المقدرات الجوهرية من خلال مصدر التعلم التنظيمي و البراعة التنظيمية من خلال أبعادها .

الفرضية الثالثة : يوجد تأثير ذو دلالة معنوية إحصائية بين المقدرات الجوهرية من خلال مصدر المرونة الاستراتيجية و البراعة التنظيمية من خلال أبعادها .

الفرضية الرابعة : يوجد تأثير ذو دلالة معنوية إحصائية بين المقدرات الجوهرية من خلال مصدر رأس المال البشري و البراعة التنظيمية من خلال أبعادها .

خامسا . حدود البحث ومجتمعه وعينته

عدّت المدة من كانون الأول 2010 إلى آذار 2011 بوصفها حدود البحث الزمانية، وعدّت شركة زين للاتصالات المتنقلة في العراق بوصفها الحدود المكانية، أما فيما يخص مجتمعه فانحصر بأعضاء مجلس الإدارة ورؤساء الأقسام ومسؤولي الشعب وتخصصات أخرى تمثل عناصر قيادية في الشركة قيد الدراسة حيث تم توزيع (42) استمارة تم استلام (31) استمارة صالحة للتحليل من الاستمارات الموزعة.

سادساً . أساليب جمع البيانات

اعتمد الباحث في إنجاز بحثه الأساليب الآتية:

آ. الجانب النظري : وظف الباحث ما تيسر له من مرجعيات علمية عربية وأجنبية ذات صلة بموضوع البحث.

ب. الجانب التطبيقي : اعتمدت استمارة استبانة أعدت لأغراض هذا البحث تمّ الاعتماد فيها على جهود باحثين سابقين في بعض جوانبها، تمّ إجراء عمليات الإضافة والحذف والتعديل فيها بما يتناسب مع واقع البيئة العراقية والمنظمات الخدمية العاملة فيها.

المبحث الثاني

الإطار النظري

أولا: المقدرات الجوهرية

1. مفهوم المقدرات الجوهرية Concept of Core Competence

طور بعض الباحثين المقدرات الجوهرية في الخمسين سنة المنصرمة، ومنهم (Selenick) في عام 1957 و(Penrose) عام 1959 و (Anderews) عام 1971 الذي قدم مفهوم جوهر المقدرات The Core Of Competence وفي عام 1965 قدم (Ansoff) وصف لمفهوم عناصر المقدرات الجوهرية(Mooney,2007:110) .وذكر (Boguskas& Kvedara,2009:77) تم استعمال مصطلح المقدرات الجوهرية لأول مرة في مقالة رائدة عام 1990 من قبل (Hamel) و(Prahalad) في دراسة الموضوع المقدرات الجوهرية في المنظمات. وأضاف (Mooney,2007, 110) إلى اخذ الباحثون بتطوير مفهوم المقدرات الجوهرية أمثال (Collis) عام 1995و(Frery) عام 2006 وطوروا مفهوم المقدرات الجوهرية وبينوا أنها الحجر الأساس لإستراتيجية المنظمة .

ويضيف (Rerum,2008 :113) توسع مفهوم المقدرات الجوهرية ولكن الباحثين استخدموا مصطلحات مرادفه للمقدرات الجوهرية وهي المقدرات المتميزة distinctive competence، القابليات الجوهرية core capability والقابليات الإستراتيجية strategic capability ومصطلحات اخرى ويرى آخرون ان المقدرات الجوهرية تتضمن شرطين هما ضرورة التوسع بالمنتجات الجديدة او دخول أسواق جديدة ، وتكامل المهارات والتقنيات المختلفة ، واستعمال الشرطين أعلاه لاستعمال مفهوم المقدرات الجوهرية . وسيوضح جدول (1) بعض المفاهيم المقدرات الجوهرية حسب آراء الباحثين .

جدول (1) مفاهيم المقدرات الجوهرية بحسب اراء الباحثين

ت	الكاتب / السنة/ الصفحة	المفهوم
1	Hamel, Prahalad,1990:82	هي تعلم جماعي في المنظمة ، لاسيما معرفة تنسيق تقنيات الإنتاج المختلفة وتكامل جداول متعددة من التقنيات .
2	Chou & Chana,2004:17	هي أصول معنوية تعطي المنظمة التميز والتفرد كالمهارات ، التكنولوجيا المتكاملة مع طرق تنظيمية معينة .
3	Wu&Chen,2006,198	هي توفر الدعم لأنظمة المعرفة والتجارب وتنسيقها معا كمحفزات لتطوير إستراتيجية جديدة .
4	Hafeez & ssmail ,2007 :252	هي مهارات قوية معينة موجهه نحو تحقيق أعلى مستوى من إرضاء الزبون بالمقارنة مع المنافسين .
5	نايف,50:2007	مهارات المنظمة في إدارة أنشطتها بالشكل الذي يؤكد المزايا التنافسية من خلال تحقيق قيمة للزبون مقابل الثمن الذي يدفعه وبشكل أفضل من المنافس من خلال استثمار قدرات

ت	الكاتب / السنة/ الصفحة	المفهوم
		الإفراد والمنظمة لتحقيق معايير الإنتاج.
6	الجنابي، 2009: 72	العوامل المستندة الى الترابط الدينامي بين المهارات ومعرفة كيف والموارد النادرة (البشرية ، والمادية ، والمالية ، والمعلوماتية) بما يسهم في تعزيز قدرة المنظمة على التقدم وإستكمال التقنيات المتطورة على وفق صيغة إستراتيجية ذكية يمكن أن تقود نحو تحقيق الميزة التنافسية المستدامة والفريدة .

المصدر: أعداد الباحث بالاستناد إلى أراء الباحثين.

ومن خلال المفاهيم الواردة في جدول (1) يتبين ان خصائص مفهوم المقدرات الجوهرية الآتية :

1- هي معرفة وتعلم جماعي و رأس مال فكري ومهارات إنتاجية .
2- هي إدارة تكنولوجيا متميزة تعطي ميزة تنافسية في سلسلة القيمة للمنظمة .
3- هي قاعدة من القابليات المتوفرة تعطي ميزة تنافسية للمنظمة .
4- هي أصول معنوية تعطي المنظمة التفرد في مجال أعمالها .
5- هي أنظمة معرفة وخبرة تدعم إستراتيجية المنظمة الجديدة .
6- هي مجموعة من المهارات الموجهة نحو تحقيق رضا عال للزبون .
7- هي نشاطات تولد قيمة للمنظمة .
8- هي عوامل تساعد على تطوير المهارات والمعرفة .

ويتبين من المفاهيم أعلاه أن ليس هناك اختلافا كبيرا في وجهات نظر الباحثين .فأغلب الباحثين ركزوا أن المقدرات الجوهرية تشير إلى قدرة المنظمة على الترابط بين المهارات والمعرفة والتكنولوجيا وقابليات والتجارب أي التركيز بشكل كبير على الأصول المعنوية التي تمتلكها المنظمة، والتي تسهم في إعطاءها ميزة تنافسية صعبة التقليد من قبل المنظمات الأخرى .

2- مصادر المقدرات الجوهرية Sources of Core Competence

تلتقط المنظمات المهارات والمقدرات والموارد الفريدة ، وتعكس هذه الموارد، وقابليات شخصية منفردة للمنظمة ، وعلاقات تنظيمية ، فمثل هذه الموارد تمثل مصدرا للميزة التنافسية المستديمة . ويجد المنافسون صعوبة وضررا في بناء هذه الموارد في منظماتهم . فللمقدرات الجوهرية مصادر متنوعة مستمدة من أدبيات المقدرات الجوهرية واتفق بعض الباحثين (Zahra & Nielsen,2002; Kak & Sushil , 2002; Kak, 2004; Hani & AlHawary, 2009)

وهي ثلاث مصادر(التعلم التنظيمي ، المرونة الإستراتيجية ، راس المال البشري) .

1. التعلم التنظيمي organizational learning

تعلم المنظمة مهارات في خلق وكتساب وتحويل المعرفة وتعديل السلوك الذي يعكس معرفة جديدة . لكي يصبح التعلم ذو مغزى عندما يتعلق بهدف المنظمة . فيجب ان تفهم الأفكار الجديدة الضرورية اذا التعلم يجب ان يحدث من خلال الابداع ويحدث من خارج المنظمة او من خلال معرفة العاملين واسعي الاطلاع وهذه الافكار تؤدي الى تحسينات تنظيمية مستمرة . ومهارات التعلم التنظيمي تكمن في نشاطات رئيسة هي : أنظمة حل مشاكل ، تجريب مداخل جديدة ، التعلم من التجارب الخاصة وأفضل ممارسات الآخرين وتحويل المعرفة بسرعة وكفاءة في كل أنحاء المنظمة . التعلم التنظيمي لا يبنى بصورة مفاجأة فالمنظمات ترغب في تبسيط خطوات التعلم التنظيمي وتعزيز البيئة بتواصل التعلم ، منفتحة حدود تبادل الافكار . والقدرة على سرعة التعلم أكثر من المتنافسين ، المنظمات التي تبني أنظمة معلومات وإجراءات صارمة يكون التعلم فيها بطيء جدا مقارنة مع قنوات الاتصال المرنة والمفتوحة (Kak& Sushil,2002: 26). ويرى (ZAHRA,2002:33) ان مراحل التعلم تشير الى عملية رسمية للتعلم من التجارب ، الذاكرة التنظيمية يمكن ان تساعد في تكوين التعلم التنظيمي من خلال التعلم من مجالات نجاح المنظمة (أفضل ممارسات) ومن المجالات التي تفشل بها المنظمة (تعلم دروس) ، التعلم التنظيمي مهم في المنظمة بواسطة توليد افكار جديدة ، يجب ان يكون ثمة ارتباطا قويا بين استراتجية المنظمة ونشاطات التعلم التنظيمي . ويرى (البغدادي و العبادي ،2010: 24) ان التعلم لا بد أن يعكس ايجابيا على نتائج الاعمال بما يجعل من هذا التعلم اداة فاعلة في ايجاد وتطوير الميزة التنافسية . والواقع ان قوى التغيير الخارجي المتمثلة في السوق والقوانين واللوائح ، التكنولوجيا ، سوق العمل ، استراتيجية ، هياكل ، معدات ، العاملين واتجاهاتهم تعكس كلها على قدرات المنظمة الجوهرية التي تنشئ وتثري الميزة التنافسية.

2. المرونة الاستراتيجية Strategic flexibility:

قدرة المنظمة على التعرف وتحديد التغيرات الرئيسة أو الكبرى في البيئة الخارجية وتخصيص الموارد بسرعة للمسارات الجديدة أو الإجراءات الجديدة في الرد على هذه التغيرات (Shimizu&Hitt,2004:44). القابلية الاستراتيجية للتعديل على ضوء ما يستجد من الظروف والتغيرات المستقبلية التي لم تكن متوقعة ،فكلما زاد عدم التأكد زادت الحاجة الى توفير عنصر المرونة في القرارات الاستراتيجية (دارين ،2005: 13). ويرى (Zhang,2005:166) ان المرونة الاستراتيجية تساعد المنظمة من خلال :

أ – امتلاك المستويات التنظيمية المختلفة للميزة التنافسية .

ب – خلق قيمة أو استراتيجيات تصنيعية بضمنها التغيير الشامل ،الإتقان التشغيلي .

ت – تمكن المنظمة من تجنب المقايضة بين الكلفة الواطئة والتمايز او التفريق ، وتعطي منتجات عالية الجودة وبكلف واطئة .

ث – التحسينات المستمرة في العمليات التنظيمية للمنظمة وتقنياتها ، فضلا عن التعلم المستمر للمعرفة التنظيمية الجديدة والمسارات و القابليات .

و ذكر (Esturilho & Estorilio,2010:974) أن المرونة الاستراتيجية لها أربع خصائص أساسية هي :

أ – التنوع: عدد من المنتجات المختلفة والخيارات النموذجية التي يمكن أن يعالجها النظام.

ب – عدم التجانس : يشير هذا العنصر الى الاختلاف بين المنتجات ، عدم التجانس العالي بين الخيارات يتطلب درجة عالية من التغيير في النظام وبمعنى أخر نظام مرن جدا .

ت – قابلية حركية : تعني سهولة التنقل من حالة الى حالة أخرى.

ث – الاتساق :استقرار أداء النظام بعد أجراء التغيرات التي يحتاجها ،ويقاس عادة بمعدل الأنتاج ،الكفاءة ، الجودة، الوقت ، كلفة العملية.

3. رأس المال البشري Human Capital

يمثل راس المال البشري الأفراد العاملين في المنظمة وهم مصدر لكل القابليات وكل نجاح . فالخبرة والتدريب العاملين يمثلا وقودا وطاقة الإبداع . فالعاملون اهم الأصول الثمينة فهم يعرضون التزامهم في بيئة العمل وباستطاعتهم ان يطوروا ويمارسوا مواهبهم لتقديم منفعة للمنظمة . فهم مصدر توليد الميزة التنافسية . فالعاملون الجادون في المنظمة يوفرون مناخا تسوده ثقافة الثقة المتبادلة وتحترم رغبات الإفراد وهذا المناخ يشجع على الاتصال المفتوح . والمنظمات تعمل بصورة مستمرة على بناء نوع من روح الفريق الذي يقود إلى الفوز . وجعل الأمر أكثر سهولة على العاملين ليشاركوا في تقديم الافكار والتشارك بالمعرفة . فكل عامل يتوقع منة اشتراك في اتجاه إستراتيجي واحد بحماس ومعنوية عالية لانجاز مجموعة من أهداف المنظمة الحالية و المستقبلية (Kak,2004:3) . و يرى (ارمسترونج ، 2008: 17) ان يحتوي راس المال البشري لأي منظمة على الأفراد العاملين بها الذين يعتمد عليهم نجاح العمل . فرأس المال البشري في المنظمة يقف الى جانب الذكاء ، والمهارات والخبرة التي تعطي للمنظمة كيانها المتميز . تتكون عناصر البشرية للمنظمة من الأفراد القادرين على التعلم ، التغيير ، التجديد وتوفير الدفعة الخلاقة التي اذا أحسن استخدامها تضمن بها المنظمة نمو طويل المدى لعملها . تهدف إدارة الموارد البشرية الى التأكد من حصول المنظمة على القوى العاملة الماهرة الملتزمة والمتحمسة التي تحتاج اليها وضرورة الاحتفاظ بهذه القوى. أي لابد من اتخاذ الخطوات لتقييم وارضاء احتياجات العاملين في المستقبل ودفع وتطوير القدرات المتأصلة للأفراد بمساهمتهم ، وبطاقتهم والاستفادة من قدراتهم عن طريق توفير فرص تطوير وتعليم مستمر . يتضمن ذلك أنظمة التعويض والحوافز غير المتوقعة على الأداء ، تطوير الإدارة والمهارات التدريبية المرتبطة باحتياجات العمل.

ثانيا : البراعة التنظيمية

1- مفهوم البراعة التنظيمية Concept of Organizational Ambidexterity

البراعة (Ambidexterity) كلمة أصلها لاتيني وتعني يدان يمينان ، وكذلك يمكن أن تأخذ ثلاثة معان هي استعمال كلتا اليدين بالسهولة المساوية ، أن يميز بالازدواجية والخداع ، أو متعددة الاستعمال جدا . أن استعمال الازدواجية والخداع للأشخاص البارعين القادرين على دمج وجه صادق للأعمال الماكرة وراء مشاهد بطريقة من الصعب جدا اكتشاف نيتهم الحقيقية(Tempelaar,2010:1). أما قاموس (أكسفورد،22:1980) فبين أن كلمة (Ambidextrous) تعني قادر على العمل بكلتا يديه بسهولة ، بارع . أما لغة فالبراعة تعني برع الجبل وفرعه. وكل مشرق بارع ، وقارع ، وبرع أصحابه في علمه. وما رأيت ابرع منه ولا أبدع منه وكانت رابعة امرأة بارعة . وفعل ذلك تبرعا من غير طلب إليه ، وكأنه يتكلف البراعة فيه والكرم. (لسان العرب :380/2) . و يشير الباحثون على نحو متزايد الى أن مصطلح البراعة مستعار من قدرة الأفراد على استعمال كلتا اليدين بالمهارة المتساوية ،وعلى أساس ذلك تسعى المنظمات الماهرة الى مستوى متوازن بين الاستغلال (التعلم عن طريق البحث) والاستكشاف (التعلم المكتسب من خلال العمليات) (Simsek,2009:597) وقد أشار(Huang,(-) :3) الى أن البراعة التنظيمية أصبحت اتجاها ينبثق في كل من حقل الإدارة التنظيمية وحقل أدارة المعرفة ، إذ أن الفكرة الرئيسة للبراعة التنظيمية هي للتعامل بشكل آني مع النشاطات المتعارضة لقابلية المنظمة للتكيف مع التغيرات للحصول على الكفاءة والمرونة ، وكذلك تشكيل التحالفات الاستراتيجية. ويرى (Simsek at el ,2009: 865) أن هذا المفهوم يستعمل للإشارة على قدرة المنظمة لأداء مختلف الأفعال الاستراتيجية المتنافسة في اغلب الأحيان في الوقت نفسه و بشكل واسع. في حين أوضح (Tang,2007:12) بأنها قدرة المنظمة بشكل واسع لأداء نشاطين مختلفين في الوقت نفسه. ويوافقه (Luo&Rui,2009:51) أنها قدرة المنظمة لمتابعة شيئين مختلفين في الوقت نفسه مثل الاستغلال والاستكشاف ، والكفاءة والمرونة ، كلفة منخفضة واستجابة من الزبون ، مواءمة وتكيف ، ربح ونمو طويل الأجل وقصير الأجل. وقد أضاف (Venkatraman,2007:3) أن البراعة تمنح إدارة المنظمة مجموعة خيارات لإنتاج النواتج الهامة ، حيث تتعامل مع قابلية المنظمة لإدارة التناقضات والتوترات في التعامل اليوم وغدا من خلال الكفاءة والتأثير ، المواءمة والتكيف ، تحقيق أمثلية وإبداع . وقد ذكر (Tempelaar,2010:75) أن مفهوم البراعة يطبق في مستوى تحليلات الفريق ويتحرى التأثير بالإبداع الفردي في حل المشاكل ، ويتم ذلك من خلال تأثيرات الرؤية والثقة المشتركة في مستوى الفريق . وقد أوضح (Chou & Kimbrough,2008:1) أن مفهوم البراعة التنظيمية ما زال قيد التطوير وهو موضوع مهم في دراسة المنظمات . ويستعرض الجدول (1) آراء بعض الكتاب والباحثين لمفهوم البراعة التنظيمية :

جدول (2) مفهوم البراعة التنظيمية بحسب آراء بعض الكتاب والباحثين

ت	الكاتب /السنة/الصحفة	المفهوم
1	Duncan 1976 نقلا عن Simsek, 2009:600	قدرة المنظمة لتسوية الاختلافات في الهياكل التنظيمية مما يسهل عملية الإبداع في مراحله المختلفة ،قدرة الوحدة التنظيمية للتعامل مع الصراع ، تسهيل تأسيس هياكل تنظيمية ثنائية للإبداع .
2	Tushman at el 1997 نقلا عن Simsek, 2009:600	أساليب تنظيمية متعددة تلبي متطلبات الإبداع المتنوعة وفي الوقت نفسه قادرة على خلق الإبداع المتزايد والمتقطع بشكل آني.
3	Smith and Tushman 2005 نقلا عن Simsek, 2009:601	أشكال تنظيمية تبنى داخليا وتكون متغيرة الأساليب والثقافات في وحدات العمل لكي تمكن المنظمة أن تستغل وتستكشف وتتضمن كذلك هذه الأساليب التنظيمية وحدات متميزة جدا فضلا عن تكامل فريق الإدارة العليا .
4	Jansen et al ,2005:351	. قدرة المنظمة لمتابعة الإبداع الاستكشافي والاستغلالي بشكل آني .
5	Birkinshaw, 2008: : Raisch& 375	قدرة المنظمة وفاعليتها في إدارة أعمالها وهي من المطالب المهمة في الوقت الحالي لغرض التكيف مع التغيرات المهمة .
6	Walrave at el , 2010:6	قدرة المنظمة لعمل شيئين مختلفين في الوقت نفسه وبشكل خاص الاستغلال والاستكشاف .
7	Shoo,2010:3	قدرة المنظمة على استعمال المعرفة الحالية واستكشاف معرفة جديدة .

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على أراء الباحثين والكتاب

2-إبعاد البراعة التنظيمية Dimension of Organizational Ambidexterity

أ- الاستغلال Exploitation

ذكر (Huang (-):10) إن الاستغلال يشير الى الاختيار ، الإنتاج ، الكفاءة ، التطبيق . فوحدات الاستغلال تكون ذات مركزية اكبر وعمليات وثقافات مرتبطة بالمنظمة . يتم الاستغلال عن طريق التغيير المخفض وتحقيق أقصى حد من الكفاءة والسيطرة على المواقع المثالية. ويشير (Pai,2007:24-25) الى أن الاستغلال يمثل قدرة المنظمة لتحسين الأنشطة لخلق قيمة في الأمد القريب ، حيث يصمم لتلبية حاجات الزبائن الحاليين في الأسواق الحالية ، ويسعى لتوسيع المعرفة والمهارات الحالية وكذلك توسيع المنتجات والخدمات الحالية مع زيادة قنوات التوزيع الحالية .وقد ذكر(جواد،2010: 206) أن الاستثمار المبرمج للفرص المتاحة مستمد من سلسلة توقعات وتنبؤات تضاعف التعرف والإطلاع على المناطق الواقعة تحت تأثير قدرات المنظمة ، ذلك ان الفرصة عامل أساس لإقرار وتنفيذ الاستراتيجية.

ب- الاستكشاف Exploration

أشار.(Huang (-):10) الى أن الاستكشاف يتعلق بالاختلاف ، تحمل المخاطرة، التجريب ، المرونة ، الاكتشاف ، أن جوهر الاستكشاف هو التجريب مع البدائل الجديدة .فالوحدات الاستكشافية تنجح بالتجريب وتخلق نجاحات كثيرة مقابل خسائر اقل كون إدارة العملية معتمدة على التجريب ، وتكون وحدات صغيرة وغير مركزية وذات عمليات وثقافات طليقة .. وقد ذكر(Pai,2007:24-25) إن الاستكشاف يمثل قدرة المنظمة للتوجه بسرعة نحو الفرص الجديدة ، والاستعداد للتكيف للأسواق المتقلبة .ويؤدي الى ظهور زبائن وأسواق جديدة ، وتكوين قنوات توزيع جديدة . فالاستكشاف يتطلب معرفة جديدة تختلف عن المعرفة الحالية ومتميزة بالبحث ، والاختلاف ،والمرونة . وقد ذكر(جواد،2010: 206) أن البحث عن الفرص الجديدة من قبل المنظمة يؤدي الى تطوير الإبداع ونضح الأفكار الحديثة ابتداء من تحديد الوضع الحقيقي لها ، ذلك أن الجوانب الأساسية في عملية البحث هذه تساعد في توسيع آفاق التفكير والدراسة والاهتمام ، وهي خطوة على طريق تخطي حدود الأشياء المعروفة للبحث في كل جديد (حالات ، أحداث) . وعندما تتمكن المنظمة من تحديد الفرص والمجالات المناسبة لها ، عليها أن تأخذ بنظر الاعتبار موضوع المنافسين من المنظمات الأخرى ، ويفترض بالمنظمة أن تكون قادرة على استثمار الفرص وإدارة دفة العمل من خلالها ، وامتلاكها موارد بما يمكنها على ذلك في ضوء حالة تلائم تكنولوجياتها للتعامل مع الفرص ،وينبغي عليها أيضا خلق الرغبة لتقبل أي مغامرة قد تصاحب عملية اقتناصها .

ج- الاختلاف الهيكلي

يشير الاختلاف الهيكلي الى فصل نشاطات الهيكل التنظيمي ضمن المنظمة نفسها لتلافي التوترات الحاصلة في المنظمة ، ويمكن ان يؤسس ذلك قاعدة تسمح للمجاميع التركيز على مهمتهم الخاصة ، علاوة على ذلك يمكن ان يكون هذا الاختلاف أفقيا أو عموديا أو على أساس الوحدات ، وبذلك تكون المنظمات قادرة على تحمل التغيير في البيئة في أكثر من أسلوب كفوء ، فضلا عن ان الاختلاف الهيكلي سيكون مكونا رئيسيا لردود الأفعال للتغير من قبل المنظمات . لذا فالاختلاف الهيكلي يمكن أن يساعد المنظمات البارعة لإدارة الطلبات المتناقضة والمتعددة . فالاختلاف الهيكلي في المنظمات البارعة يؤدي الى تشكيل فرق استكشافية بشكل مكاني ووحدات استغلالية في المواقع المختلفة مما يفرز الإحساس بالحرية في نشاطات العمل المعينة لتوليد المرونة الهيكلية للتكيف مع البيئات المحلية المتعارضة (Tempplaar,2010:8).

المبحث الثالث

الجانب العملي

1: اختبار الفرضية الأولى:

أفادت هذه الفرضية بـ (وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين المقدرات الجوهرية من خلال مصادرها (X) ، والبراعة التنظيمية من خلال أبعادها (Y) على المستوى الكلي). وفي ضوء هذه الفرضية تشير معادلة الانحدار البسيط إلى إن المقدرات الجوهرية من خلال مصادرها (X) يؤثر في البراعة التنظيمية من خلال أبعادها (Y) وهذا التأثير يفترض وجود علاقة دالية بين القيمة الحقيقية للمقدرات الجوهرية من خلال مصادرها (X) ، البراعة التنظيمية من خلال أبعادها (Y)، وتصاغ في ضوء هذه العلاقة معادلة الانحدار المتعدد الآتية:

$$Y = a + \beta X$$

إذ أن (a) تمثل مقدار ثابت (Constant)

وهذه العلاقة تعني إن البراعة التنظيمية من خلال أبعادها (Y) هو دالة للقيمة الحقيقية للمقدرات الجوهرية من خلال مصادرها(X)، إما تقديرات هذه القيم ومؤشراتها الإحصائية فقد حسبت على مستوى عينة الدراسة البالغ (31) شخصاً، وسيجري تحليل علاقات التأثير بين المتغيرات، وكما يأتي :

كانت معادلة الانحدار البسيط للعلاقة بين المقدرات الجوهرية من خلال صادرها (X)، البراعة التنظيمية من خلال أبعادها (Y) هي:

البراعة التنظيمية = (1.524) + (0.792) للمقدرات الجوهرية

وفي إطار هذه الصياغة فان جدول تحليل التباين أسفر عن نتائج جرى في ضوئها تحليل التباين بين هذه العلاقات وكما موضح في الجدول (3).

الجدول (3) تحليل التباين (ANOVA) للعلاقة بين المقدرات الجوهرية من خلال مصادرها والبراعة التنظيمية من خلال أبعادها

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F قيمة المحسوبة	مستوى المعنوية
الانحدار	1	7.589	7.589	48.819	0.000
الخطأ	29	4.508	0.155		
المجموع	30	12.097			

المصدر: من إعداد الباحث بالاستفادة من مخرجات الحاسبة الالكترونية

أما جدول المعاملات فقد أسفر عن النتائج الآتية:

(4)جدول المعاملات (Coefficients)

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	tمعامل	مستوى المعنوية
	معامل بيتا	الخطأ المعياري	بيتا		
الثابت	1.524	0.562		2.713	0.011
المقدرات الجوهرية	0.714	0.102	0.792	6.987	0.000

المصدر : من اعداد الباحث بالاستفادة من مخرجات الحاسبة الالكترونية

يتضح من جدول تحليل التباين للعلاقة بين المقدرات الجوهرية من خلال مصادرها والبراعة التنظيمية من خلال أبعادها وعلى مستوى عينة الدراسة البالغ (31) شخصاً، إن قيمة (F) كبيرة عند مقارنتها بقيمتها الجدولية وبمستوى معنوية (0.05) وبدرجة حرية (1,29)، وهذا يدل على إن منحنى الانحدار كاف لوصف العلاقة بين (X , Y) وبمستوى ثقة (0.95) وهذا ما تؤكده قيمة معنوية (X) وعلى وفق اختبار (t) فقد بلغت قيمة (tx =6.986) وبحدود ثقة (0.000).

وفي ضوء معادلة الانحدار يؤشر الثابت (a= 1.524) ، وهذا يعني إن هناك وجوداً للبراعة التنظيمية من خلال أبعادها مقداره (1.524) عندما تكون قيمة المقدرات الجوهرية من خلال مصادرها (X) تساوي صفراً. وهو معامل كبير يرشح عوامل أخرى غير داخلة للنموذج.

أما قيمة الميل الحدي (β= 0.792) المرافقة لـ(X) فهي تدل على إن تغيراً مقداره (1) في المقدرات الجوهرية سيؤدي إلى تغير مقداره (0.792) في البراعة التنظيمية من خلال أبعادها ، وهو تغير كبير جدا مما يعول عليه.

لقد أشارت قيمة معامل التحديد (R2) إلى معامل مقداره (0.627)، بما يعني إن المقدرات الجوهرية من خلال مصادرها (X) يفسر (0.627) من التباين الحاصل في البراعة التنظيمية من خلال أبعادها ، وان (0.373) من التباين غير المفسر يعود لمتغيرات لم تدخل نموذج الانحدار وهو مؤشر جيد ، وعلى أساس هذه النتائج نقبل هذه الفرضية.

2: اختبار الفرضية الثانية:

أفادت هذه الفرضية بـ (وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين المقدرات الجوهرية من خلال مصدر التعلم التنظيمي (X1) ،والبراعة التنظيمية من خلال أبعادها (Y) على المستوى الكلي). وفي ضوء هذه الفرضية تشير معادلة الانحدار البسيط إلى إن المقدرات الجوهرية من خلال مصدر التعلم التنظيمي (X1) يؤثر في البراعة التنظيمية من خلال أبعادها (Y) وهذا التأثير يفترض وجود علاقة دالية بين القيمة الحقيقية للمقدرات الجوهرية من خلال مصدر التعلم التنظيمي (X1) ، البراعة التنظيمية من خلال أبعادها (Y)، وتصاغ في ضوء هذه العلاقة معادلة الانحدار المتعدد الآتية:

$$Y = a + \beta X1$$

إذ أن (a) تمثل مقدار ثابت (Constant)

وهذه العلاقة تعني إن البراعة التنظيمية من خلال أبعادها (Y) هو دالة للقيمة الحقيقية للمقدرات الجوهرية من خلال مصدر التعلم التنظيمي (X1)، إما تقديرات هذه القيم ومؤشراتها الإحصائية فقد حسبت على مستوى عينة الدراسة البالغ (31) شخصاً، وسيجري تحليل علاقات التأثير بين المتغيرات، وكما يأتي :

كانت معادلة الانحدار البسيط للعلاقة بين المقدرات الجوهرية من خلال مصدر التعلم التنظيمي (X1)، البراعة التنظيمية من خلال أبعادها (Y) هي:

البراعة التنظيمية = (2.213) + (0.620) للمقدرات الجوهرية من خلال مصدر التعلم التنظيمي.

وفي إطار هذه الصياغة فان جدول تحليل التباين أسفر عن نتائج جرى في ضوئها تحليل التباين بين هذه العلاقات وكما موضح في الجدول (5).

الجدول (5) تحليل التباين (ANOVA) للعلاقة بين المقدرات الجوهرية من خلال مصدر التعلم التنظيمي والبراعة التنظيمية من خلال أبعادها

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F قيمة المحسوبة	مستوى المعنوية
الانحدار	1	4.643	4.643	18.066	0.000
الخطأ	29	7.454	0.257		
المجموع	30	12.097			

المصدر: من إعداد الباحث بالاستفادة من مخرجات الحاسبة الالكترونية

أما جدول المعاملات فقد أسفر عن النتائج الآتية:

(Coefficients)جدول المعاملات (6)

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	tمعامل	مستوى المعنوية
	معامل بيتا	الخطأ المعياري	بيتا		
الثابت	2.213	0.759		2.914	0.007
المقدرات الجوهرية من خلال مصدر التعلم التنظيمي	0.579	0.136	0.620	4.250	0.000

المصدر : من اعداد الباحث بالاستفادة من مخرجات الحاسبة الالكترونية

يتضح من جدول تحليل التباين للعلاقة بين المقدرات الجوهرية من خلال مصدر التعلم التنظيمي والبراعة التنظيمية من خلال أبعادها وعلى مستوى عينة الدراسة البالغ (31) شخصاً، إن قيمة (F) كبيرة عند مقارنتها بقيمتها الجدولية وبمستوى معنوية (0.05) وبدرجة حرية (1,29)، وهذا يدل على إن منحنى الانحدار كاف لوصف العلاقة بين (X1 , Y) وبمستوى ثقة (0.95) وهذا ما تؤكده قيمة معنوية (X1) وعلى وفق اختبار (t) فقد بلغت قيمة (tx1 =4.250) وبحدود ثقة (0.000).

وفي ضوء معادلة الانحدار يؤشر الثابت (a= 2.213) ، وهذا يعني إن هناك وجوداً للبراعة التنظيمية من خلال أبعادها مقداره (2.213) عندما تكون قيمة المقدرات الجوهرية من خلال مصدر التعلم التنظيمي (X1) تساوي صفراً. وهو معامل كبير يرشح عوامل أخرى غير داخلة للنموذج.

أما قيمة الميل الحدي (β= 0.620) المرافقة لـ(X1) فهي تدل على إن تغيراً مقداره (1) في المقدرات الجوهرية من خلال مصدر التعلم التنظيمي سيؤدي إلى تغير مقداره (0.620) في البراعة التنظيمية من خلال أبعادها ، وهو تغير كبير جدا مما يعول عليه.

لقد أشارت قيمة معامل التحديد (R2) إلى معامل مقداره (0.384)، بما يعني إن المقدرات الجوهرية من خلال مصدر التعلم التنظيمي (X1) يفسر (0.384) من التباين الحاصل في البراعة التنظيمية من خلال أبعادها ، وان (0.616) من التباين غير المفسر يعود لمتغيرات لم تدخل نموذج الانحدار وهو مؤشر جيد الى حد ما ، وعلى أساس هذه النتائج نقبل هذه الفرضية.

3: اختبار الفرضية الثالثة:

أفادت هذه الفرضية بـ (وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين المقدرات الجوهرية من خلال مصدر المرونة الاستراتيجية (X2) ،والبراعة التنظيمية من خلال أبعادها (Y) على المستوى الكلي). وفي ضوء هذه الفرضية تشير معادلة الانحدار البسيط إلى إن المقدرات الجوهرية من خلال مصدر المرونة الاستراتيجية (X2) يؤثر في البراعة التنظيمية من خلال أبعادها (Y) وهذا التأثير يفترض وجود علاقة دالية بين القيمة الحقيقية للمقدرات الجوهرية من خلال مصدر المرونة الاستراتيجية (X2)، البراعة التنظيمية من خلال أبعادها (Y)، وتصاغ في ضوء هذه العلاقة معادلة الانحدار المتعدد الآتية:

$$Y = a + \beta X2$$

إذ أن (a) تمثل مقدار ثابت (Constant)

وهذه العلاقة تعني إن البراعة التنظيمية من خلال أبعادها (Y) هو دالة للقيمة الحقيقية للمقدرات الجوهرية من خلال مصدر المرونة الاستراتيجية (X2) ، إما تقديرات هذه القيم ومؤشراتها الإحصائية فقد حسبت على مستوى عينة الدراسة البالغ (31) شخصاً، وسيجري تحليل علاقات التأثير بين المتغيرات، وكما يأتي :

كانت معادلة الانحدار البسيط للعلاقة بين المقدرات الجوهرية من خلال مصدر المرونة الاستراتيجية (X2) ،البراعة التنظيمية من خلال أبعادها (Y) هي:

البراعة التنظيمية = (2.840) + (0.674) للمقدرات الجوهرية من خلال مصدر المرونة الاستراتيجية .

وفي إطار هذه الصياغة فان جدول تحليل التباين أسفر عن نتائج جرى في ضوئها تحليل التباين بين هذه العلاقات وكما موضح في الجدول (7).

الجدول (7) تحليل التباين (ANOVA) للعلاقة بين المقدرات الجوهرية من خلال مصدر المرونة الاستراتيجية والبراعة التنظيمية من خلال أبعادها

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F قيمة المحسوبة	مستوى المعنوية
الانحدار	1	5.501	5.501	24.184	0.000
الخطأ	29	6.596	0.227		
المجموع	30	12.097			

المصدر: من إعداد الباحث بالاستفادة من مخرجات الحاسبة الالكترونية

أما جدول المعاملات فقد أسفر عن النتائج الآتية:

(Coefficients)جدول المعاملات (8)

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	tمعامل	مستوى المعنوية
	معامل بيتا	الخطأ المعياري	بيتا		
الثابت	2.840	0.531		5.351	0.000
المقدرات الجوهرية من خلال مصدر المرونة الاستراتيجية	0.481	0.098	0.674	4.918	

المصدر : من أعداد الباحث بالاستفادة من مخرجات الحاسبة الالكترونية

يتضح من جدول تحليل التباين للعلاقة بين المقدرات الجوهرية من خلال مصدر المرونة الاستراتيجية والبراعة التنظيمية من خلال أبعادها وعلى مستوى عينة الدراسة البالغ (31) شخصاً، إن قيمة (F) كبيرة عند مقارنتها بقيمتها الجدولية وبمستوى معنوية (0.05) وبدرجة حرية (1,29)، وهذا يدل على إن منحنى الانحدار كاف لوصف العلاقة بين (X2 , Y) وبمستوى ثقة (0.95) وهذا ما تؤكده قيمة معنوية (X2) وعلى وفق اختبار (t) فقد بلغت قيمة (tx2 =4.918) وبحدود ثقة (0.000).

وفي ضوء معادلة الانحدار يؤشر الثابت (a= 2.840) ، وهذا يعني إن هناك وجوداً للبراعة التنظيمية من خلال أبعادها مقداره (2.840) عندما تكون قيمة المقدرات الجوهرية من خلال مصدر المرونة الاستراتيجية (X2) تساوي صفراً. وهو معامل كبير يرشح عوامل أخرى غير داخلة للنموذج.

أما قيمة الميل الحدي (β= 0.674) المرافقة لـ(X2) فهي تدل على إن تغيراً مقداره (1) في المقدرات الجوهرية من خلال مصدر المرونة الاستراتيجية سيؤدي إلى تغير مقداره (0.674) في البراعة التنظيمية من خلال أبعادها ، وهو تغير كبير جدا مما يعول عليه.

لقد أشارت قيمة معامل التحديد (R2) إلى معامل مقداره (0.455)، بما يعني إن المقدرات الجوهرية من خلال مصدر المرونة الاستراتيجية (X2) يفسر (0.455) من التباين الحاصل في البراعة التنظيمية من خلال أبعادها ، وان (0.545) من التباين غير المفسر يعود لمتغيرات لم تدخل نموذج الانحدار وهو مؤشر جيد ، وعلى أساس هذه النتائج نقبل هذه الفرضية.

4: اختبار الفرضية الرابعة:

أفادت هذه الفرضية بـ (وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين المقدرات الجوهرية من خلال مصدر رأس المال البشري (X3) ،والبراعة التنظيمية من خلال أبعادها (Y) على المستوى الكلي). وفي ضوء هذه الفرضية تشير معادلة الانحدار البسيط إلى إن المقدرات الجوهرية من خلال مصدر رأس المال البشري (X3) يؤثر في البراعة التنظيمية من خلال أبعادها (Y) وهذا التأثير يفترض وجود علاقة دالية بين القيمة الحقيقية للمقدرات الجوهرية من خلال مصدر رأس المال البشري (X3) ،البراعة التنظيمية من خلال أبعادها (Y)، وتصاغ في ضوء هذه العلاقة معادلة الانحدار المتعدد الآتية:

$$Y = a + \beta X3$$

إذ أن (a) تمثل مقدار ثابت (Constant)

وهذه العلاقة تعني إن البراعة التنظيمية من خلال أبعادها (Y) هو دالة للقيمة الحقيقية للمقدرات الجوهرية من خلال مصدر رأس المال البشري (X3)، إما تقديرات هذه القيم ومؤشراتها الإحصائية فقد حسبت على مستوى عينة الدراسة البالغ (31) شخصاً، وسيجري تحليل علاقات التأثير بين المتغيرات، وكما يأتي :

كانت معادلة الانحدار البسيط للعلاقة بين المقدرات الجوهرية من خلال مصدر رأس المال البشري (X3)،البراعة التنظيمية من خلال أبعادها (Y) هي:

البراعة التنظيمية = (2.444) + (0.747) للمقدرات الجوهرية من خلال مصدر راس المال البشري

وفي إطار هذه الصياغة فان جدول تحليل التباين أسفر عن نتائج جرى في ضوئها تحليل التباين بين هذه العلاقات وكما موضح في الجدول (9).

لقد أشارت قيمة معامل التحديد (R2) إلى معامل مقداره (0.559)، بما يعني إن المقدرات الجوهرية من خلال مصدر راس المال البشري (X3) يفسر (0.559) من التباين الحاصل في البراعة التنظيمية من خلال أبعادها ، وان (0.441) من التباين غير المفسر يعود لمتغيرات لم تدخل نموذج الانحدار وهو مؤشر جيد ، وعلى أساس هذه النتائج نقبل هذه الفرضية.

الجدول (9) تحليل التباين (ANOVA) للعلاقة بين المقدرات الجوهرية من خلال مصدر راس المال البشري والبراعة التنظيمية من خلال أبعادها

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F قيمة المحسوبة	مستوى المعنوية
الانحدار	1	6.758	6.758	36.702	0.000
الخطأ	29	5.340	0.184		
المجموع	30	12.097			

المصدر: من إعداد الباحث بالاستفادة من مخرجات الحاسبة الالكترونية

أما جدول المعاملات فقد أسفر عن النتائج الآتية:

جدول المعاملات (10)(Coefficients)

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	tمعامل	مستوى المعنوية
	معامل بيتا	الخطأ المعياري	بيتا		
الثابت	2.444	0.437		4.921	0.000
المقدرات الجوهرية من خلال مصدر راس المال البشري	0.544	0.090	0.747	6.058	0.000

المصدر : من أعداد الباحث بالاستفادة من مخرجات الحاسبة الالكترونية

يتضح من جدول تحليل التباين للعلاقة بين المقدرات الجوهرية من خلال مصدر راس المال البشري والبراعة التنظيمية من خلال أبعادها وعلى مستوى عينة الدراسة البالغ (31) شخصاً، إن قيمة (F) كبيرة عند مقارنتها بقيمتها الجدولية وبمستوى معنوية (0.05) وبدرجة حرية (1,29)، وهذا يدل على إن منحنى الانحدار كاف لوصف العلاقة بين (X3 , Y) وبمستوى ثقة (0.95) وهذا ما تؤكده قيمة معنوية (X3) وعلى وفق اختبار (t) فقد بلغت قيمة (tx3 =6.058) وبحدود ثقة (0.000).

وفي ضوء معادلة الانحدار يؤشر الثابت (a= 2.444) ، وهذا يعني إن هناك وجوداً للبراعة التنظيمية من خلال أبعادها مقداره (2.444) عندما تكون قيمة المقدرات الجوهرية من خلال مصدر رأس المال البشري (X3) تساوي صفراً. وهو معامل كبير يرشح عوامل أخرى غير داخلة للنموذج.

أما قيمة الميل الحدي (β= 0.747) المرافقة لـ(X3) فهي تدل على إن تغيراً مقداره (1) في المقدرات الجوهرية من خلال مصدر راس المال البشري سيؤدي إلى تغير مقداره (0.747) في البراعة التنظيمية من خلال أبعادها ، وهو تغير كبير جدا مما يعول عليه.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والمقترحات

اولا: الاستنتاجات

1- أن موضوع البراعة التنظيمية بحد ذاته من الموضوعات المعاصرة التي لم تجد اهتمامات تذكر على المستويين المفاهيمي والعملي وحتى الأكاديمي على الأقل على مستوى المكتبات ومراكز البحث العلمي العراقية بعد ما أظهرت نتائج المسوحات الميدانية الالكترونية خلو المكتبات العربية والعراقية من أي مؤلف أو دراسة مفصلة تخص الموضوع فما بالك وقد تناول الباحث اختبارات قضية التأثير بين المقدرات الجوهرية والبراعة التنظيمية حيث لم تصفها شبكات الانترنت والمكتبات العالمية حتى ولو بدراسة واحدة شاملة لقضية التأثير هذه.

2-قوة التأثير بين متغير الدراسة التفسيري المقدرات الجوهرية من خلال مصادره ومتغير الدراسة الاستجابي البراعة التنظيمية من خلال أبعاده على المستوى الكلي للمتغيرين وعلى مستوى هذه الدراسة وفي إطار عينتها. وهذا يعني إن القيادات المعنية بالدراسة وهي تمتلك مقدرات جوهرية تأخذ بعين الاعتبار البراعة التنظيمية وما ينبغي الجمع بينهما من مشتركات ضرورية تسهم في استثمار المورد البشري بشكل يتلاءم واستراتيجياتها.

3-اهتمام الشركة عينة البحث بالتعلم التنظيمي وعلى كافة المستويات في الشركة .

4- قدرة المنظمة على صياغة استراتيجيات ذات مرونة عالية قدرة على التنقل من بديل لأخر وحسب البيئة المحيطة بها .

5- قدرة العاملين على الرد السريع على طلبات الزبائن، فيما تراجعت قدراتهم على اتخاذ القرارات حول كيفية أداء أعمالهم.

6- قدرة الشركة عينة البحث على تشخيص الفرص البيئية واستثمارها قبل منافسيها، وهذا يعني تقدم الشركة المبحوثة في السوق على المنافسة.

ثانيا: المقترحات

1- حتى تحقق شركة زين للاتصالات المتنقلة مستوى من البراعة التنظيمية المتوقعة من توظيف آليات المقدرات الجوهرية على إدارة الشركة إيلاء اهتمامات متكافئة بجميع تقنيات المقدرات الجوهرية على مستوى المنظمة لتكون أدوات ساندة لصناع القرار ومراكز المسؤولية على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي ولكافة المستويات الإدارية.

2- تحديث الهيكل التنظيمي للشركة عبر استحداث أما وحدة مستقلة للاستغلال او الاستكشاف لينظم تشكيلات أو لجان متخصصة بأبعاد البراعة التنظيمية ، لتكون رافداً مهماً لإدارة الشركة في مجال المعلومات الاستراتيجية ذات الصلة بالتغيرات المتسارعة في البيئة التنافسية.

3- ضرورة تركيز الشركة على إعادة تركيب أولوياتها التنافسية لتمثل أسبقيات إبداع القيمة والاستجابة المرنة والسريعة وبناء المركز الاستراتيجي المتمايز مكان الصدارة في أجهزة الشركة التنافسية كونها تواجه تحديات استراتيجية خطرة من الشركات المنافسة .لتحقيق أعلى ربحية مقابل اهتمامات اقل بتحسين القيمة المضافة للشركة وزبائنها والمستفيدين من خدماتها.

4-يفرض الواقع النظري والعملي قيام شركات الاتصالات المتنقلة بعملية استقراء مستمرة للبيئة وتحليلها، بسبب ظروف المنافسة الشديدة التي تعيشها هذه الشركات، مع بيئة شديدة التعقيد، وبما يعزز قدرتها على التعامل المسبق مع المستجدات المتوقعة والقيام بالتغييرات الملائمة قبل المنافسين.

5-حداثة متغيرات الدراسة يمنح الفرصة للباحثين مستقبلا بتشخيص الدراسات القليلة التي سبقتهم والتوسع في دراسة هذه المتغيرات نظراً لأهميتها في أدارة المنظمات وخاصة موضوع البراعة التنظيمية.

((المراجع))

اولا: المراجع العربية

1- ارمسترونج ، مايكل ، ترجمة ، إيناس الوكيل ،2008" الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية " الطبعة الأولى ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة – مصر .

2- البغدادي، عادل هادي،و العبادي ،هاشم فوزي ، 2010" التعلم التنظيمي والمنظمة المتعلمة وعلاقتهما بالمفاهيم الإدارية المعاصرة " الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،عمان – الأردن.

3- جواد ، شوقي ناجي، 2010" المرجع المتكامل في أدارة الاستراتيجية" الطبعة الأولى،دار حامد للنشر والتوزيع، عمان – الأردن .

4- دارين ، بوزيدي ،2005 " مساهمة لأعداد استراتيجية لمؤسسة في قطاع البناء حالة مؤسسة الإنجاز بسكرة " رسالة ماجستير ، الجزائر .

5-نايف ، اسعد نايف ، 2007 " العلاقة بين إدارة المعرفة والمقدرات الجوهرية وأثرها على الأداء الاستراتيجي " دراسة استطلاعية تحليلية مقارنة لعينة من الشركات وزارة الصناعة في مدينة بغداد ، أطروحة دكتوراه في فلسفة إدارة الإعمال غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.

6-الجنابي ، اكرم سالم حسن ،2009(تأثير إدارة المعرفة في الكفايات الجوهرية) رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .

ثانيا: المراجع الأجنبية

1- Mooney,2007"Core Competence ,Distinctive Competence And Competitive Advantage" Journal Of Education For Business.

2- Boguslauskas , Kvedaraviciene ,2009 "Difficulties In Identifying Company'S Core Competencies And Core Processes" Journal Of Incinerate Economic-Engineering Economic.

3-Wu , Chen ,2006"The Conceptual Construction Of Core Competence" The Journal Of American Academy O F Business , Vo L. 8 , Num . 1, Taiwan.

4-Kak Anjana, Sushil ,2002 "Sustainable Competitive Advantage With Core Competence" Journal Of Flexible Systems Management, Vol.3, No.4.

5. Chang Pao-Long , Chou Chia-Chan, 2004"Core Competence And Competitive Strategy" Journal Of Maritime Policy & Management, Vol.31,No.2.

6. Hafeez Khalid, Essmail Ali Essmail,2007"Evaluating Organization Core Competences And Associated Personal Competencies Using Analytical Hierarchy Process" Journal Of Management Research News , Vol.30,No.8.
7. Parhald, C.K. & Hamel Gary.,1990 "The Core Competence Of The Corporation" Harvard Business Review.
8-Process-Orientation And Core The Of Contribution The"Rerum,2008 Competence Management To The Integration Of The Market-Based View And The Resource-Based View" Thesis Phd, Technology University Chemnitz
9- Shimizu , Katsuhiko &Hitt, Michael A.,2004," Strategic Flexibility: Organizational Preparedness To Reverse Ineffective Strategic Decisions" Journal Academy Of Management Executive, 2004, Vol. 18, No. 4
10-Zhang, Michael J.,2005," Information Systems, Strategic Flexibility And Firm Performance: An Empirical Investigation" Journal Elsevier.
11- Esturilho , Clever G. & Estorilio, Carla,2010," The Deployment Of Manufacturing Flexibility As A Function Of Company Strategy" , Journal Of Manufacturing Technology Management , Vol. 21 No. 8, 2010 , Pp. 971-989
12- Tempelaar Michiel Pieter,2010, "Organizing For Ambidexterity: Studies On The Pursuit Of Exploration And Exploitation Through Differentiation, Integration, Contextual And Individual Attributes " , University Rotterdam,
13- Simsek Zeki, 2009 "Organizational Ambidexterity: Towards A Multilevel Understanding" , Journal Of Management Studies 46:4 June 2009, University Of Connecticut.
14- Shoo, 2010, (When To Be And How To Be Ambidextrous? The Relationship Between Environmental Pressures Innovation Strategy And Organizational Capabilities), China

15- Huang, Pei-Wen ,2010, "Why And How To Be Ambidextrous? The Relationship Between Environmental Factors, Innovation Strategy And Organizational Capabilities" University, Kaohsiung , Taiwan.
16-Tang Xinlin ,2007," Inter- Organization Relationship Portfolio Management : A Digital Enablement Perspective Of Process Alignment And Process Innovativeness " , Georgia State University.
17- Jansen Justin John Peter, 2005, "Ambidextrous Organizations A Multiple-Level Study Of Absorptive Capacity, Exploratory And Exploitative Innovation And Performance " Erasmus Universities Rotterdam
18- Raisch, Sebastian & Birkinshaw , Julian, 2008 "Organizational Ambidexterity: Antecedents, Outcomes, And Moderators" University Of St. Gallen, Institute Of Management, Dufourstrasse 40a, 9000 St. Gallen, Switzerland. Journal Of Management .

19- Luo Yadong & Rui Huaichuan,2009, "An Ambidexterity Perspective Toward Multinational Enterprises From Emerging Economies" 2009 Academy Of Management Perspectives Journal Bm.Csu.Edu.Tw/Tsystem/Personal.Php%3F...

20- Venkatraman , N,& Lee, Chi-Hyon,& Iyer, Bala,2007, "Strategic Ambidexterity And Sales Growth:A Longitudinal Test In The Software Sector ", Boston University School Of Management.

Www.Softwareecosystems.Com/Smjmanuscr...

21- Chou, Christine &Kimbrough, Steven. O, 2009 " An Agent-Based Model Of Organizational Ambidexterity Decisions" Philadelphia, USA Opimstar.Wharton.Upenn.Edu/~Sok/Cv/Cv...

22- Walrave & Van Oorschot & Romme, 2010 "Ambidexterity And Getting Trapped In The Suppression Of Exploration: A Simulation Model "

Alexandria.Tue.Nl/Repository/Books/67...

20. Hani Jehad S. Bani, Alhawary Faleh Abdelgader, 2009(The Impact Of Core Competencies On Competitive Advantage) Journal Of International Bulletin Of Business Administration , Vol.6.

24. Kak Anjana , 2004 (Strategic Management, Core Competence And Flexibility) Journal Of Flexible Systems Management, Vol. 5, No. 4.

25- ZAHRA ,SHAKER A. And NIELSEN, ANDERS P.,2002 (SOURCES OF CAPABILITIES, INTEGRATION AND TECHNOLOGY COMMERCIALIZATION) Strategic Management Journal, Vol.23.

الصيانة وأثرها في تكاليف الإنتاج
دراسة تطبيقية في شركة مصافي الجنوب
Maintenance and its effect in production costs

د .عماد عبد الستار سلمان أ.م.صفاء محمد هادي هاشم د.مالك عبد الحسين احمد
الكلية التقنية الإدارية / البصرة

ABSTRACT :-

Maintenance of facilities and equipments in good working condition is essential to achieve specified level of quality and reliability and efficient working .

Plant maintenance is an important service function of an efficient production system, it helps in maintaining and increasing the operational efficiency of plant facilities and , thus, contributes to revenue by reducing the operating costs and increasing the effectiveness of production , and in this article the optimal period to doing preventive maintenance its every month .

المستخلص : -

ان صيانة التسهيلات والمعدات الإنتاجية تحت ظروف العمل الجيد، يعد أمراً أساسياً لإنجاز المستوى الخاص من الجودة و المعولية وكفاءة العمل . صيانة المعمل هي وظيفة خدمية مهمة لأي نظام إنتاجي كفوء وهي تساعد على صيانة وزيادة الكفاءة التشغيلية للتسهيلات الإنتاجية في المعمل والتي تسهم في تحقيق العائد من خلال تخفيض التكاليف التشغيلية وزيادة الفاعلية الإنتاجية ، وفي هذا البحث تم التوصل الى الفترة المثلى لتنفيذ أعمال الصيانة الوقائية هي ان تكون شهرية

المقدمة Introduction

ان المنافسة الحادة الحاصلة بين المنظمات الصناعية وما تنفقه من استثمارات مالية عالية ، يضع الإدارة العليا أمام مسؤولية كبيرة لضمان تحقيق مستويات أداء عالية في تنفيذ خطط الإنتاج والمساعدة في تقليص الكلف غيرالضرورية،وبالتالي فهي تسعى في ظل التسارع التكنولوجي الى تبني ميزةتنافسية يصعب على الآخرين امتلاكها لضمان بقاء حصتها السوقية وطموحها المتنامي لتوسيعها،لذلك تعد المعلومات العنصر المهم بل هي العامل الرئيس لتحقيق نظام متكامل من الأعمال ، كما أنها تساعد في أعطاء أبعاد جديدة لطريق الأعمال التي تسلكها المنظمة ، إذ ما اتسمت تلك المعلومات بالدقة و الموثوقية ، ولعل الهدف الأولي لمنظمات الأعمال هو زيادة الإنتاجية من خلال تقليل الضياع في العمليات الإنتاجية وتحسين الانتفاع الفعال من الموارد المتاحة البشرية منها والمادية ، وفي هذا النطاق يمكن النظر الى مسألة الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ومنها المعدات و المكائن والآلات كونها تشكل قيمة رأسمالية كبيرة في منظمات الأعمال فضلاً عن ذلك ولضمان حسن سير العمليات الإنتاجية وتقليل مقدار التوقفات المفاجئة ، تتبنى المنظمات مجموعة من الإجراءات لضمان انجاز البرامج الإنتاجية حسب التوقيتات المحددة والوصول الى المستوى المرضي من الجودة والمعولية Reliability بالاعتماد على نشاط الصيانة باعتبارها واحدة من أهم النشاطات الساندة للعمليات الإنتاجية والخدمية والتي لها تأثير كبير على حالة المكائن والمعدات التي تستخدم في الإنتاج وصناعة الخدمة وبالتالي تتجنب المنظمة المشاكل التي قد تؤدي الى خسارة كبيرة من خلال التأخير في تنفيذ البرامج وعدم إيفاءها بالتزاماتها تجاه الآخرين ، وهذا ما قد يؤثر على مستقبلها في الأسواق ، لذا فقد جاء البحث ليغطي المنهجية العلمية في محوره الأول ، كما يسعى الى تقديم فكرة بشكل مختصر عن مفهوم الصيانة وأهميتها وإيضاح تصنيفها والكلف المرتبطة بتنفيذ برامجها في المحور الثاني ، بينما خصص المحور الثالث لمناقشة النتائج وعرض أهم الاستنتاجات والتوصيات .

المحور الأول : منهجية البحث

أولا :- مشكلة البحث

ان الصيانة تمثل أهمية حيوية في المنظمات على اختلاف أنواعها وحجومها ، إذ يؤدي إهمال الصيانة الى انخفاض مستوى الأداء Perfor ، وقد يسهم في تردي الجودة في الأمد القريب ،ومن خلال الزيارات الميدانية لواقع حال شركة مصافي الجنوب واللقاءات الشخصية ، تبين أنها تعاني من مشكلة ارتفاع تكاليف الصيانة فضلاً عن التوقفات المفاجئة التي تنعكس أثارها السلبية على تعطيل برنامجها الإنتاجي وارتفاع تكاليف الإنتاج والتي أثرت وبشكل واضح على فاعلية effecti الشركة في تحقيق أهدافها الموضوعة ، وفي ضوء ذلك تتلخص مشكلة البحث في ان هناك ضعف واضح في أعداد وتنفيذ برامج الصيانة وبالتالي ارتفاع تكاليفها وانعكاس نتائجها السلبية على حالة الاشتغال الطبيعي ولجميع المراحل الإنتاجية ، فضلاً عن الخسارة المادية الكبيرة من جراء التوقفات المفاجئة التي يصعب السيطرة عليها والذي قد يؤثر بدوره على مستقبل الشركة .

ثانياً : - أهداف البحث

لعل واحد من الأسباب التي دفعت الباحثين لدراسة هذا الموضوع ، هو ضعف الاهتمام بالصيانة وخاصة الوقائية منها ، وتأثير ذلك على زيادة تكاليف الإنتاج Costs Production وفي ضوء ذلك يمكن تحديد أهم أهداف البحث فيما يلي : -

1 – التعرف على Reliabilit الوظيفية للتسهيلات الإنتاجية .

2 – تعظيم الاستفادة من العمر الإنتاجي للمعدات والمكائن من خلال اعتماد برامج الصيانة الوقائية بشكل علمي .

3 – تخفيض التكاليف الإجمالية للإنتاج والخاصة بالمعدات والمكائن ومنها تكاليف التصليح .

ثالثاً : - فرضيات البحث

Research hypothesis

اعتمد البحث على الفرضية الرئيسة التالية ومفادها : -

ان تنفيذ أعمال الصيانة بالأوقات المحددة يسهم في خفض تكاليف الإنتاج والحفاظ على مستوى الجودةالمطلوبة .

أما الفرضيات الفرعية هي :-

1 – كلما تم تنفيذ أعمال الصيانة الوقائية بالأوقات المحددة كلما ساهم ذلك في تخفيض حجم التوقفات المفاجئة .

2 – كلما تم تنفيذ أعمال الصيانة العلاجية بالسرعة المطلوبة كلما ساهم ذلك في خفض تكاليف الإنتاج .

رباعاً : منهج البحث

اعتمد البحث على منهجين : -

1 – المنهج الوصفي (النظري) في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بمفهوم وأهمية الصيانة وكيف يؤثر تنفيذ برنامج الصيانة على كفاءة التشغيل وتخفيض التكاليف بالاعتماد على مجموعة المراجع والمصادر العربية والأجنبية .

2 – المنهج التطبيقي من خلال استخدام مجموعة المعادلات الخاصة باحتساب تكاليف الصيانة الوقائية والعلاجية والمفاضلة فيما بينهم لاتخاذ القرار ما بين استخدام الصيانة الوقائية او العلاجية في شركة مصافي الجنوب والتي تتأثر بعدد المرات التي يتم فيها فحص المكائن والمعدات خلال فترة زمنية محددة على أساس مقارنتها من ناحية الكلف الملموسة (Tangible costs) وفق المعادلات الرياضية التالية (Banga :2009 :851) : -

$$ES = \sum [(x) * p(x)] \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$ES_c = Sc * N / ES_N \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث ان :

ES = العدد المتوقع للعطلات شهرياً .

X = عدد العطلات .

P = التكرار النسبي .

ES_c = كلفة أصلاح العطلات المتوقعة كل شهر .

SC = كلفة أصلاح العطل الواحد .

N = عدد المكائن .

خامساً : حدود البحث

1 – الحدود العلمية : اقتصر البحث على معرفة الآثار المترتبة على تنفيذ برامج الصيانة بالأوقات المحددة وإثرها في تخفيض تكاليف الإنتاج .

2 – الحدود المكانية : طبق البحث في شركة مصافي الجنوب .

3 – الحدود الزمانية : اعتمدت بيانات العام 2010 .

سادساً : أهمية البحث

بالنظر لكون نشاط الصيانة واحد من أهم الأنشطة التي تمارسها منظمات الأعمال ودورها الساند للعمليات الإنتاجية والبارز في مجال التخطيط وأعداد البرامج للحفاظ على المصادر (المعدات و الآلات والمكائن) في حالة صالحة للاشتغال او أعادتها الى حالة الأشغال السابقة ، فضلاً عن دورها المباشر في تعظيم استغلال الطاقات الإنتاجية وتخفيض مقدار التذبذبات التي تعترض العملية الإنتاجية ، وبالتالي تكمن أهمية البحث في التعرف على دور الصيانة الفاعل في مجال المحافظة على استمرارية التشغيل وتخفيض مقدار التكاليف .

المحور الثاني : الجانب النظري

أولا : مفهوم وأهمية الصيانة

ان صيانة التسهيلات Facilit الإنتاجية والخدمية وضمان استمرار العملية الإنتاجية يعد احد الأهداف الأساسية التي تسعى الى تحقيقها منظمة الأعمال على اختلاف أنشطتها الصناعية او الخدمية منها،لضمان تنفيذ البرنامج الإنتاجي وفق السقف الزمني المحدد مع ضمان الالتزام بمواصفات الجودة المطلوبة وتأمين الحصول على الأرباح من خلال المحافظة على حصتها السوقية وتخفيض تكاليف الإنتاج مما يسهل معه الوصول الى السعر التنافسي والذي يعد احد الميزات التنافسية المهمة في ظل سوق تتزاحم فيه المنتجات المنافسة والبديلة ، وفي ضوء ما تقدم فقد وردت تعاريف متعددة للصيانة قدمها نخبة من الباحثين والكتاب ويمكن عرض مجموعة منها (اللامي : 2008 : 475)

- (النشاط الذي تمارسه المنظمات على اختلاف أنواعها الصناعية والخدمية لضمان استمرار العمليات الإنتاجية بحالة الاشتغال الطبيعي وتقليل من مقدار مخاطر التوقف المفاجئ والذي يترتب عليه خسارة مادية كبيرة). (Richard : 2006 : 818)
- (جميع الأعمال التي تمارسها أدارة الصيانة لضمان استمرار العمليات الإنتاجية من خلال الإبقاء على المعدات في حالة صالحة للاشتغال) .
- (مجموعة من النظم الفنية التي تقوم بها أدارة الصيانة لتقليل العطلات وجعل المكائن والمعدات في حالة تشغيلية جيدة او أعادة تلك الحالة الجيدة له عندما تتعطل) (النجار :2004 : 529)
- (عمليات المحافظة على الأجهزة والمعدات في حالة تشغيلية جيدة) .
- (العمل الذي يتخذ لحفظ أدوات الإنتاج او إرجاعها الى مستوى مقبول بتكلفة معقولة).

وفي ضوء التعاريف الأنفة الذكر يمكن ان نستنتج ما يلي :-

1 – تهدف الصيانة الى تقليل العطلات وليس منع العطل .

2 – ينبغي الحفاظ على المكائن والمعدات وكافة تسهيلات الإنتاج الأخرى بحالة تشغيلية جيدة ضمن كلف معقولة والتركيز على مبدأ الكلفة والعائد باستخدام تحليل المنافع والكلف

3 – ان الصيانة عملية فنية هندسية وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها ولكن الصيانة لها أوجه أدارية إذ لا يمكن ممارستها بدون وظائف أدارية كالتخطيط والتنظيم والرقابة وقيادة وتحفيز الأفراد

ثانيا: أهداف الصيانة

ان الصيانة كنشاط عادةً ما يقوم بالتخطيط وأعداد البرامج والتصاميم للحفاظ على المصادر (الآلات والمعدات) في حالات الاشتغال الجيدة او الإعادة الى حالات الاشتغال السابقة او الطبيعية ، كما جاء في تعاريفها السابقة الذكر، ولعل أهم أهدافها هي :-

.(Schroeder : 2000 : 443)

1 – زيادة المعولية Increasing of Reliability الوظيفية للتسهيلات الخدمية .

2 – التمكن من انجاز جودة المنتج (سلعة او خدمة) من خلال ضبط الإجراءات والقيام بالأعمال التصحيحية والخدمية وضمان تشغيل المعدات .

3 – تعظيم الاستفادة من العمر الإنتاجي Life cycle للمعدة .

4 – تخفيض التكاليف المباشرة (التشغيلية او تكاليف الإنتاج الإجمالية) والخاصة بالمعدات الخدمية .

5 – تخفيض مقدار التذبذبات التي تعترض الإنتاج من خلال تخفيض التوقفات .

6 – تعظيم استغلال الطاقات الإنتاجية من خلال الحصول على المصادر ومن ضمنها قطع الغيار الخاصة بالمعدات والمكائن .

7 – تعزيز جانب السلامة المهنية للقوى العاملة .

ثالثا: تكاليف الصيانة

ان توقف breakdown المعدات تجعل كل من الزبائن والعاملين فضلاً عن المالكين يحصلون على نتائج غير جيدة متمثلة في خسارة الإنتاج والتأخير في تنفيذ الجداول الزمنية وارتفاع تكاليف التصليحات الطارئة Emergency Repairs ، وان تكاليف هذا التوقف عادةً ما يؤدي الى زيادة تكاليف الصيانة الوقائية Preventive Maintenance فيما يتعلق بعمليات الفحص Inspection فضلاً عن مجال الخدمة وإعادة تصحيح الجدولة ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل (1) والذي يوضح تكاليف الصيانة والنقطة التي ينبغي عندها اتخاذ قرار تنفيذ أعمال الصيانة الوقائية وهي تمثل اقل ما يمكن من التكاليف (Telsang : 2005 : 369) .

ان المستوى الأمثل لنشاط الصيانة من السهولة التعرف على أساسه النظري من خلال الشكل (1) والذي يمكن معرفة تفاصيل الكلف المرافقة للتوقف والصيانة الوقائية وكما يلي : -

أهـــم الـكـلـف الـمـرافـقـة لـلـصـيـانـة :- (Russell : 2003 : 501)

1 – كلفة وقت التوقف (كلفة الوقت الضائع) والتي تحصل نتيجة توقف المعدة .

2 – كلفة قطع الغيار ، وأي مواد أخرى تستخدم في أجراء التصليحات .

3 – كلفة أجراء الصيانة ونفقات أقسامها .

4 – الخسارة المترتبة نتيجة عدم كفاءة التشغيل للمعدة .

5 – حجم الاحتياجات الرأسمالية لأجراء الاستبدال Replacement للمعدة .

شكل (1) يوضح تكاليف الصيانة Maintenance Costs

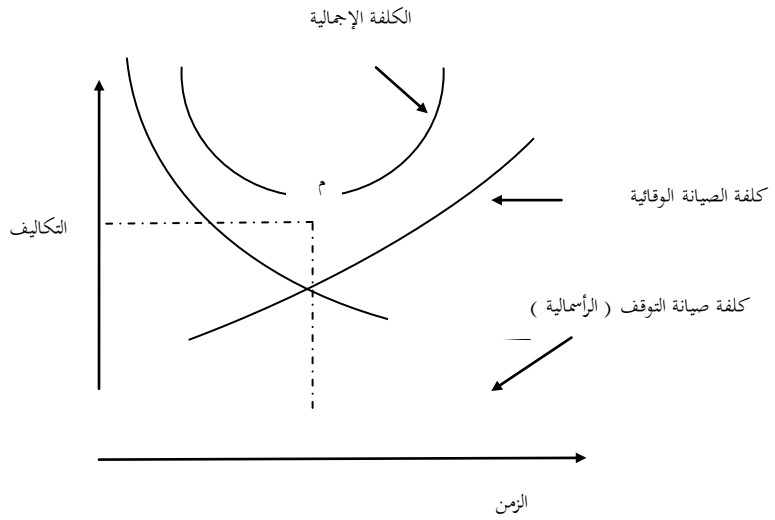

من (1) يمكن ملاحظة المنحنى الخاص بكلفة صيانة التوقف للمعدة الرأسمالية ، فأن كلفة المعدة تبدأ بالانخفاض مع مرور الزمن (أعادة البيع) بسبب تقادمها فضلاً عن اندثارها ، هذا ويمكن ملاحظة انخفاض المنحنى الى المستوى الذي يشير بأن القيمة السوقية للموجود تتحول الى قيمة سكراب (خردة) ، أما فيما يتعلق بالمنحنى الأخر والمتمثل بكلفة الصيانة الوقائية وهي تضم عادةً أجور العمل وقطع الغيار وأحيانا أخرى قد تستعين المنظمة بشركات خاصة بأعمال الصيانة Subcontracted ، فأن هذه التكاليف دائماً تميل الى الزيادة كلما تقادمت المعدة بمرور الزمن ويمكن ملاحظته في الشكل ، أما ما يتعلق بالمنحنى الأخير والذي يمثل الكلفة الإجمالية ، فأن هذا المنحنى يعبر عن الارتباط بين المنحنيين السابقين ، إذ يبدأ بالانخفاض ليصل الى النقطة (م) وتمثل اقل كلفة يمكن ان تتحقق خلال الحياة الاقتصادية للمعدة ، وهي تمثل النقطة المثالية Optimed Point والتي من الممكن المباشرة بعملية الاستبدال ، بعدها يميل المنحنى الى الارتفاع مع مرور الزمن لتصبح تكاليف التشغيل والصيانة في تزايد

مستمر مما يستدعي التوقف وأجراء عملية الاستبدال لتفادي الخسارة المترتبة عن الانخفاض في مستوى الجودة والارتفاع في تكاليف الإنتاج .

رابعاً : محددات إحصائيات الفشل

ان المعلومات التي يمكن الحصول عليها عن احتمالات الفشل يمكن تجميعها بشكل عام إذا كانت هناك بيانات تاريخية ، أي عن فترات اشتغال سابقة ، أما إذا كانت المعدة جديدة وغير مستخدمة مسبقاً ولا يوجد لها مثيل ، فأن إحصائيات الفشل سوف تكون محدودة ، ولكن بمرور الوقت نستطيع تجميع بيانات وأجراء التحليلات عليها ومن ثم يمكن تحديد العمر الإنتاجي ، وهذه الصعوبة يمكن التغلب عليها إذا كانت هناك معدات مشابهة لها في مكان أخر . (Davis : 2003 : 510)

وبشكل مختصر يمكن تحديد أهم مسببات الأعطال الى ما يلي : -

1 – درجة المعولية في التصميم والتصنيع للمعدة .

2 – انحراف التصنيع للمعدة .

3 – ضعف في تركيب ونصب المعدة .

4 – قد يحدث الفشل نتيجة المناولة الخاطئة والاختلاف في حجم المواد المطلوبة أثناء عملية التصنيع .

5 – انخفاض في مستويات الخبرة لدى العاملين في طريقة التشغيل والرقابة على العمليات الإنتاجية .

خامساً : أنواع الصيانة

اختلف الباحثون في تحديد العلاقة بين مختلف أنشطة الصيانة ولكن الشكل التالي هو الأكثر شيوعاً والذي اتفق عليه اغلب الباحثين (Nahmias : 2001 : 15) .

شكل (2) يوضح أنواع الصيانة Maintenance Ty4pe

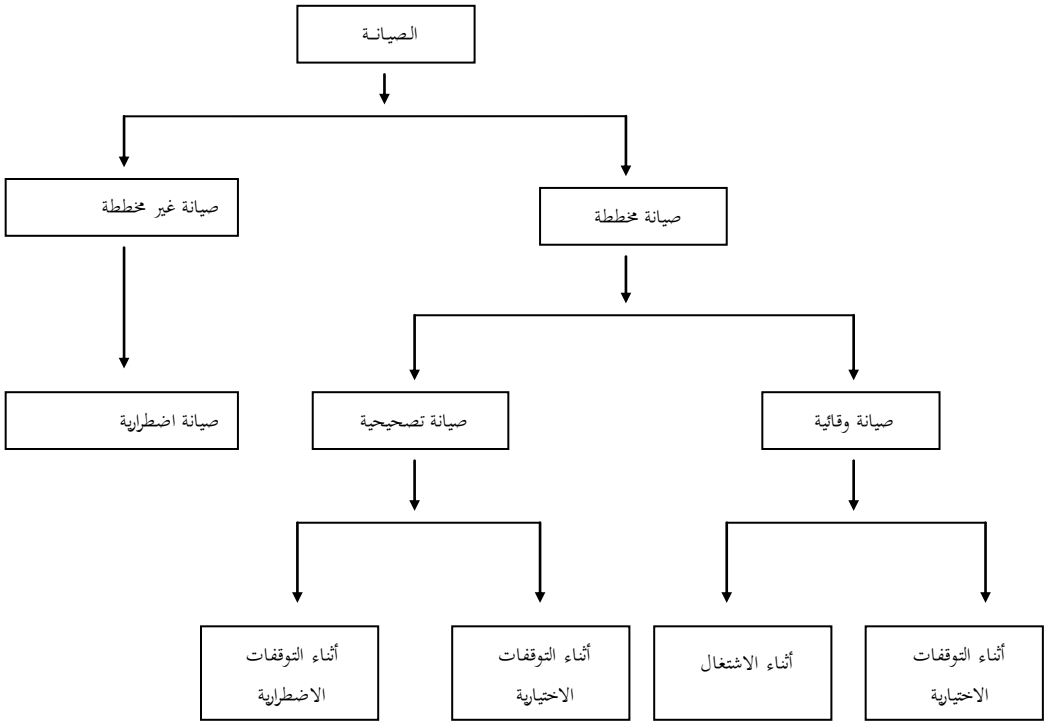

1 – الصيانة المخططة

وهي الصيانة التي يجري تنظيم أنشطتها بإجراءات خاصة مدونة ومسيطر عليها وتقسم الى قسمين هما : -

- **الصيانة التصحيحية**

وهي الفعالية التي تجري لتصحيح العطل بعد حدوثه ، بقصد أعادة الأجزاء العاطلة الى الحالة الاعتيادية .

- **الصيانة الوقائية**

وهي الصيانة التي يتم تنفيذها وفق جدولة زمنية مبنية على أساس التعرف على اصل الأسباب التي قد تؤدي الى حدوث العطلات ، وبذلك تتمكن أنشطة الصيانة الوقائية من تقليل وقوع العطل الى أدنى حد ممكن او تحسين أداء الجزء او الماكنة ، ويمكن ان تكون الصيانة الوقائية أثناء الاشتغال ، مثل أعمال التزييت والتشحيم ، او أثناء التوقف عن العمل وقد يكون التوقف اختياري او اضطراري ، إذ تعمد المنظمة استغلال حالة التوقف لبعض الأجزاء التي سوف تستهلك بوقت قريب

2 – الصيانة غير المخططة وهي عبارة عن فعاليات الصيانة غير المقيدة ببرنامج زمني وترتبط بالعطلات التي قد تحدث والتي تحتاج الى ضرورة التدخل الفوري لمنع حدوث عطل اكبر .

المحور الثالث : الجانب التطبيقي

تعد شركة مصافي الجنوب أحدى شركات القطاع العام والتي تعني بتكرير النفط الخام وإنتاج المشتقات منها البنزين والنفط الأبيض وزيت الغاز والغاز السائل ، ولذلك تمتلك هذه الشركة عدد كبير من المضخات والكابسات في وحدتي التكرير الأول والثانية ومحطات الضخ والخزن ، وبهذا يوجد في الشركة ما يقارب من 450 مضخة دوارة وكابسات بمختلف الأحجام والأنواع ضمن الوحدات التشغيلية ، وتقوم الشركة بمزاولة أعمال الصيانة الوقائية والعلاجية ، وقد توفرت مجموعة من البيانات الخاصة بكلفة الصيانة الوقائية السنوية للماكنة الواحدة إذ تقدر بحوالي (195,556) دينار ، فضلاً عن ان متوسط كلفة التصليح للماكنة الواحدة أثناء التوقف (18,833,333) دينار سنوياً ، كما تم احتساب العطل بنسبة مئوية من عدد الأعطال الفعلية للعام 2010 وكما يلي :-

- جدول (1) يوضح عدد الأعطال للعام 2010

الشهـــــر	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
عدد الأعطال	6	4	8	6	3	5	5	3	5	7	3	5

المصدر :- **وحدة الصيانة في شركة مصافي الجنوب** .

- من الجدول (1) نحول الأعطال الى نسبة مئوية وكما يلي :-

جدول (2) يوضح احتمال العطل .

الشهـــــر	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
احتمال العطل	0.1	0.07	0.13	0.1	0.05	0.08	0.08	0.05	0.08	0.13	0.05	0.08

وفي ضوء تلك البيانات يمكن أجراء المقارنة بين تكاليف الصيانة الوقائية والصيانة الفجائية (العلاجية) لتحديد حجم التأثير النقدي على تكاليف الإنتاج الإجمالية ، وفي ضوء ذلك يتم اتخاذ القرار المناسب لمعالجة مشكلة تضخم تكاليف الإنتاج ، ولأجراء عملية المقارنة ينبغي أتباع الخطوات التالية :-

الشهـــــر	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
احتمال العطل	0.1	0.07	0.13	0.1	0.05	0.08	0.08	0.05	0.08	0.13	0.05	0.08
فترة العطل	0.1	0.14	0.39	0.40	0.25	0.48	0.56	0.40	0.72	1.3	0.55	0.96

1 – حساب الوقت المتوقع بين عمليتي صيانة ، وذلك من خلال ضرب الفترة قي احتمالها وكما يوضح الجدول (3) .

➢ جدول رقم (3) يوضح فترات العطل .

يتضح من الجدول (3) بعد أيجاد عدد العطلات المتوقعة شهرياً (6.25) والذي استخرج في الجدول أعلاه باستخدام الصيغة التالية : -

$$ES = \sum_{N} [(x) * p(x)] .$$

$$= \sum [(1 * 0.1)+(2*0.07)+(3*0.13)+(4*0.1)+(5*0.05)+(6*0.08)+(7*0.08)+(8*0.05)+(9**0.08)+(10*0.13)+(11*0.05)+(12*0.08)] = 6.25$$

2 – حساب الكلفة الكلية للتصليح في حالة عدم وجود صيانة وقائية شهرياً .

$$ES = Sc * N / ES_{c}$$

$$= 152777 * 450 / 6.25 = 10^{N}$$ ،944،999 دينار

3- حساب الكلفة الشهرية لبرنامج الصيانة الوقائية :

كلفة الصيانة الوقائية كل شهر = كلفة الصيانة للماكنة شهرياً * عدد المكائن .

= 16.296 * 450 = 7.333.200 دينار

4 – حساب كلفة التصليح المحتمل شهرياً (الشهر الأول)

كلفة التصليح = عدد المكائن * كلفة تصليح الماكنة * احتمال العطل

= 450 * 152777 * 0.1 = 6.874.965 دينار .

5- حساب الكلفة الكلية للصيانة الوقائية والتصليح .

الكلفة الكلية للشهر الأول = كلفة الصيانة الوقائية + كلفة التصليح .

= 7.333.200 + 10.999.944 = 18.333.144 دينار .

وبهذا يتضح ان كلف الصيانة الوقائية هي أعلى من الكلف في حالة عدم وجود برنامج للصيانة ، وبما ان المقارنة Comparative قد تمت لشهر واحد ، فمن الأفضل دراسة مدى تأثير برنامج الصيانة كل شهرين على الكلف الكلية وهكذا يستمر لبقية الأشهر ، مما يمكن معه التوصل الى استنتاج ان على الشركة دراسة كلف الصيانة لأتخاذ القرار المناسب وكما يلي :-

كلفة الصيانة الوقائية لشهرين = 16.296 * 450 / 2 = 3.666.600 دينار .

كلفة الإصلاحات لشهرين = 152.777 * 450 (0.1 + 0.07)= 11.687.440 دينار .

الكلفة الكلية لبرنامج الصيانة كل شهرين = 3.666.600 + 11.687.440 = 15.354.040 دينار.

والجدول (4) يوضح ذلك .

➢ جدول (4) يوضح كلف الصيانة الكلية بملايين الدنانير .

المدة بين صيانة وأخرى	الكلفة الشهرية للصيانة الوقائية	الكلفة الشهرية للتصليح	الكلفة الكلية
لا صيانة	0.000	10.999	10.999
1	7.333	6.874	14.207
2	3.666	11.687	15.353
3	2.444	20.624	23.069
4	1.833	27.499	29.333
5	1.466	30.937	32.403

نلاحظ من الجدول (4) في عمود الكلف الكلية والتي تقدر بملايين الدنانير، ان السياسة الأفضل هي عمل الصيانة الوقائية كل شهر ، إذ ان هذه السياسة تمثل اقل الكلف الكلية للصيانة وهي (14.207) مليون دينار وهي اقل ما يمكن مقارنته بالسنوات اللاحقة ، وبذلك فأن النقطة المثلى Optimal Point هي في الشهر الأول وان أي زيادة في المستوى الحالي للصيانة الوقائية يعد أمراً مرفوضاً وغير مسوغ من الناحية الاقتصادية وبعكسه تعد اقتصادية عندما يتم تبني سياسة الصيانة العلاجية .

ان تنفيذ أعمال الصيانة الوقائية شهرياً يعد الحل المناسب لتقليل مقدار العطلات المفاجئة وبالتالي تخفيض تكاليف التصليح مما يتيح فرصة أمام الشركة للمحافظة على أسعارها التنافسية وضمان عدم توقف البرنامج الإنتاجي إذ ان من الواضح ان توقف ماكنة (مضخة) واحدة يسبب تعطل الخط الإنتاجي بأكمله . وذلك كون العملية الإنتاجية في المصنع تتميز بأنها من العمليات المستمرة Continuous Process فإذا ما توقف قسم واحد عن العمل فأنها ربما تتأثر وبشكل فوري على سير العملية الإنتاجية وبقية العمليات خلال فترة يمكن ان تكون قصيرة .

مناقشة النتائج

تلعب تكاليف الإنتاج الدور الحاسم في تقدير تكاليف المنتج وتقرير مسألة مهمة في استمرار بقاء المنتج في الأسواق او الانسحاب وما يترتب عليه من خسارة كبيرة للمنظمات على اختلاف أنشطتها الإنتاجية ، وبناءاً على ذلك فأن دراسة تكاليف الإنتاج وخاصة فيما يتعلق بأعمال الصيانة وتكاليفها سواءاً كانت وقائية أم علاجية يعد أمراً غاية في الأهمية في شركة مصافي الجنوب عينة البحث ، وفي ضوء ذلك يمكن تثبيت أهمية الاستنتاجات :-

الاستنتاجات

1 – هناك ضعف واضح لدى الشركة في مجال أعداد التقديرات الخاصة بالفترات الزمنية المتعلقة بمزاولة أعمال الصيانة الوقائية علماً بأن الشركة تزاول نشاط الصيانة الوقائية بفترات غير منتظمة .

2 – يلاحظ أيضا ان الشركة موضوع البحث لا تزال تبقى على بعض المضخات رغم نفاد عمرها الإنتاجي مما سبب في تكرار العطلات وزيادة في تكاليف الإنتاج .

3 – مما تجدر الإشارة أليه ان هناك عوامل اقتصادية مؤثرة في قرارات مدير الصيانة بصدد استخدام نظام صيانة معين دون سواه او التفكير باستبدال ماكنة قديمة بأخرى جديدة . او الاتجاه نحو إيقاف ماكنة معينة عن العمل .

4 – هناك بعض الإهمال لأنشطة الصيانة والتي كان لها الأثر البالغ في تقليل العمر التشغيلي لبعض المعدات .

في ضوء ما تقدم يمكن تحديد أهم التوصيات :-

1 – ان واحدة من أهم فوائد إحصائيات العطلات المحتملة بناءاً على بيانات ومعلومات سابقة يساعد على تشخيص العطلات المحتمل حدوثها مستقبلاً ، وبالتالي تسهيل عملية اتخاذ القرار في مجال التصليح او الاستبدال ،وهنا تجدر الإشارة الى ضرورة الاستمرار باعتماد إحصائيات للعطلات على ضوء معلومات دقيقة تسهل عملية التقدير .

2 – أعداد التقديرات المبنية على الأساليب الكمية في مجال تقدير الحياة الاقتصادية Economical Life للمعدات ودرجة المعولية .

3 – تجميع المعلومات الخاصة بإحصائيات العطلات تسهم في ترشيد القرارات المتعلقة بأعمال الصيانة فضلاً عن كونها توفر أمكانية تحديد الاحتياجات من المواد الاحتياطية .

4 – ضرورة الاهتمام بدراسة كلف الصيانة والاستبدال وبشكل مستمر لضمان الحصول على المعدات الحديثة وتجنب تحميل الشركة تكاليف صيانة وقائية او علاجية قد لا تضيف او تساعد على استرجاع المعدات الى حالة الاشتغال الطبيعي بسبب تقادمها، وهذا ما يشير أليه الجدول(4) في الارتفاع المضطرد للتكاليف الإجمالية .

5 – ينبغي على الشركة القيام بالمزج ما بين الخبرة الناتجة من المجالين الهندسي والإداري للتمكن الإدارة اتخاذ القرار المناسب فيما يتعلق بالاحتفاظ بالمعدة او استبدالها وكذلك في مجال تقدير التكاليف .

المصادر

1 – اللامي ، غسان قاسم وآخرون " أدارة الإنتاج والعمليات" دار اليازوري للطباعة –عمان–2008 .

2 – النجار، صباح عبد ، وآخرون "أدارة الإنتاج والعمليات"دار وائل للنشر –عمان – الأردن–2004 .

3 – Banga,T.R. “ Industrial Engineering & Management , Production management “ Onkar House ; Delhi,2009.
4 – Richard , B . chase “Operations Management“;McGraw-Hill Offices,2006 .
5 – Schroeder ،Roger .G.“Operations Management“;McGraw-Hill New York,2000 .
6- Telsang ،Martand. S.Chand & Company "Industrial Engineering " Ltd,New Delhi,2005 .
7 – Russell , Robertas, ،Operations Management" of India , Prentice – Hall" New Delhi , 2004 .
8 – Nahmias , Steven, "Production and Operations Analysis" MC Graw Hill Irwin , New York , 2001 .

أثر الضغوطات التي يتعرض لها المدقق الداخلي في الحد من جودة التدقيق الداخلي (دراسة استطلاعية في الوحدات الحكومية العراقية)

م.د حيدر علي جراد المسعودي م.د اسعد محمد علي العواد

جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص:

تعرض المجتمع العراقي لمتغيرات كثيرة ظهرت بعد نيسان 2003 نتيجة للتوسع في مشاريع التنمية وزيادة الاموال المنفقة في المجالات الخدمية والاعمار وكنتيجة حتمية لهذه الزيادة فان محدودية امكانيات جهات الرقابة الداخلية تجعلها غير قادرة على أداء مهامها في الحفاظ على موجودات وحداتها من السرقة والتلاعب والاختلاس، فالوحدات الحكومية في العراق تشهد ضعفا واضحا في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي يتضح من عدم قدرتها على أداء المهام الموكلة إليها كما يجب وعلى وفق المعايير التي تحقق جودة عملها ما يؤشر وجود نقاط خلل يجب تشخيصها وتحديد السبل اللازمة لمعالجتها للقضاء على سوء استعمال الموارد الاقتصادية لهذه الوحدات والاختلاسات والتلاعب التي يتعرض لها المال العام وهو ما أصبح ظاهرة ملازمة للعمل الحكومي في العراق على وفق مؤشرات المؤسسات المختصة بالنزاهة والشفافية، ولا شك أن الضغوطات التي يتعرض لها المدقق الداخلي سواءً من رؤسائه وزملائه في العمل أو من الجهات الخارجية التي تتعامل معها الوحدة الحكومية أو من جهات أخرى إحدى أهم المؤثرات في جودة العمل الرقابي، وهذه المؤثرات ما كانت لتحدث لو كان المدقق الداخلي يتمتع بمستوى معين من الاستقلالية في أداء عمله والخبرة العلمية والأكاديمية المؤهلة والعملية والمهنية المكتسبة وتمتعه بمهارات معينة في أداء عمله، فضلا عن تفاعله وتواصله مع الجهات الرقابية ألأخرى سواءً أكانت داخلية أم خارجية.

يهدف البحث إلى التعرف على المؤثرات والضغوطات التي يتعرض لها المدقق الداخلي وانعكاسها على جودة أداءه لوظيفته الرقابية في الوحدات الحكومية عن طريق التعرف على أراء عينة من المدققين الداخلين في دوائر الدولة والقطاع العام في محافظة كربلاء المقدسة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات منها أن المدقق الداخلي قادر على إجهاض الممارسات غير القانونية إذا ما تمتع بقدر من الاستقلالية في العمل والموضوعية في انجازه فضلا عن تمتعه بالتحصيل العلمي والخبرة العملية وتفاعله وتواصله مع الجهات الرقابية العليا مما ينعكس ايجابياً على جودة عمل المدقق الداخلي.

وخلصت إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة الاعتماد على التخصصات المحاسبية والتدقيقية في أداء وظيفة التدقيق الداخلي وتدريب العاملين وتطوير خبراتهم ومهاراتهم المهنية والقانونية، وضرورة إقامة هيئة أو مرجع مهني يعنى بشؤون التدقيق الداخلي وتنمية معارف المدققين الداخليين والإفادة من المستجدات في المهنة والارتقاء بها، وضرورة الوصول إلى منظومة تدقيق داخلي فعالة على مستوى الوحدة الحكومية عن طريق خلق حالة من التناغم بين فعالية أداء التدقيق الداخلي كنشاط تنفيذي وتعاون الإدارات التنفيذية ألأخرى مما يسهم في تثبيت دعائم مفهوم الحاكمية المؤسسية.

Abstract:

After April 2003, Iraqi society suffered from many and afferent pressures result from the expansion in development projects and increase the money spent in the service areas, rebuilding, and as inevitable result for this increase, the limited capabilities for the internal auditing units ,is unable to perform its functions in maintaining the assets and from theft and fraud and

embezzlement, that the government units in Iraq is suffering a clear lack of control systems and internal auditing is clear from its inability to perform the tasks entrusted to it as it should and according to internal auditing standards that meet the quality of their work that signs in the existence of deficiencies must be diagnosed and identified the ways to address them in order to eliminate the misuse of economic resources of these units, embezzlement and fraud faced by public money, which has become a phenomenon inherent to government action in Iraq, according to indicators of the competent institutions fair and transparent, no doubt that the pressures faced by the internal auditor, both from his superiors and colleagues at work or from third parties dealing with the governmental unit or from others, is the most important influences on the quality of auditing, and these effects could not have occurred if the internal auditor has a certain level of independence and objectivity in the performance of his work and experience of scientific and academic qualified and professional process and the enjoyment of certain skills in the performance of his work, as well as the interaction and contact with the regulators of other whether internal or external.

The research aims to identify the influences and pressures faced by the internal auditor and its impacts on the quality of internal auditing of government units by identifying the views of a sample of internal auditors in state departments and public sector in Karbala.

The study realize a set of conclusions, including that the Internal Auditor can abortion illegal practices if they have enjoyed the independence and objectivity in its execution as well as having delays in sciences and practical experience and interaction and contact with the high-level monitoring, which is reflected positively in the quality of the Internal Auditor. The research recommendations including the need to rely on the disciplines of accounting and auditing in the performance of the internal audit function, employees training and develop expertise and professional skills, legal, and the need for a reference to a professional would care for the Internal Audit and the development of knowledge and internal auditors to take advantage of developments in the profession and improve them, and the need for access the effective the internal auditing system in government unites by creating a

state of harmony between the effective functioning of the internal audit activity and cooperation of the executive departments of the Executive other than contribute to consolidating the concept of governance.

المقدمة:

بعد عام 2003 طرأت على المجتمع العراقي ظاهرة أُسس أساسها في المجتمع العراقي الحديث بعد عام 1990 وخلال الحصار الاقتصادي، إلا وهي الفساد، الذي شغل المجتمعات منذ ألأزل ولم توضع لها حلول جذرية فظلت تظهر وتختفي تبعا لعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، تلونت بألوان مختلفة وأخذت أشكالا عدة تختلف باختلاف البيئة والمجتمع والظروف السياسية والاجتماعية، ومن أشكال الفساد التي ظهرت في بيئة العمل الحكومي العراقية "الضغط الذي تمارسه الإدارة أو الأقسام الإدارية الأخرى على المدقق الداخلي

للتغاضي عن التجاوزات والمخالفات المالية والتنظيمية"، ويعد هذا النوع من الضغوطات أحد أنواع الفساد وذي وجهين الأول وجه مالي يتمثل بالحصول على أموال بطرق غير مشروعة كالرشوة والاختلاس والتزوير أو مخالفة الأنظمة والقوانين، والثاني وجه إداري يتمثل بمجموعة طويلة من المخالفات تبدأ من التقاعس في انجاز الواجبات أو التأخر في حضور ساعات الدوام وتقديم الانصراف والاستحواذ على الوظائف العامة ولا تنتهي، فالفساد المالي اليوم يضع العصي في دواليب خطط التنمية للبلدان التي هي بحاجة ماسة إلى الالتحاق بركب التقدم المتسارع، والبحث محاولة لتحليل العلاقة بين الممارسات غير القانونية من مختلف الجهات التي تشكل ضغوط على المدقق الداخلي وجودة عملية التدقيق وأثرها في أداء مهام المدقق الداخلي وما هو شكل هذه العلاقة وأكثر العوامل تأثيراً فيها، وسبل التصدي لهذه الممارسات التي يمكن للمدقق الداخلي أو للجهات المعنية اتباعها.

1. مشكلة البحث:

يتعرض المدقق الداخلي في أية وحدة والحكومية منها على وجه الخصوص إلى ضغوط متنوعة أثناء تأديته لوظيفته منها ما يؤثر ايجابياً في عمله ويحفزه على أداءه على الوجه الصحيح وبمستوى عال من الجودة ومنها ما يؤثر سلبياً في تحقيق الأركان الأساسية لهذه الوظيفة، ويثنيها وينحرف بها عن المسار الصحيح، ومن العوامل التي تؤثر سلبا في تحقيق وظائف التدقيق الداخلي الضغوطات والممارسات المخالفة للقوانين والتعليمات التي تمارس في الوحدات الحكومية العراقية.

2. هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل العلاقة بين الضغوطات والممارسات المخالفة للقوانين والتعليمات التي تمارس على المدققين الداخلين لتجاوز والتغاضي عن التعاملات المالية والإدارية الرسمية والأصولية كمتغير مستقل، في مستوى جودة وفعالية أنشطة التدقيق الداخلي في الوحدات الحكومية العراقية كمتغير تابع، وبيان العوامل المؤثرة في هذه العلاقة والمساعدة على الحد منها ومقاومة هذه الضغوطات، وسبل معالجتها وتحديد العوامل التي تساعد في مقاومة هذه الضغوطات والتي بالنتيجة ستساعد في:

أ. تحديد العوامل المؤثرة في جودة التدقيق الداخلي في الوحدات الحكومية وفقاً للمعايير المهنية ذات الصلة.

ب. دراسة العلاقة بين العوامل المؤثرة على مستوى جودة أنشطة التدقيق الداخلي والضغوطات التي تمارس على المدققين الداخليين.

ج. معرفة أكثر العوامل ارتباطاً بمستوى أنشطة التدقيق الداخلي للحد من الضغوطات التي يتعرض لها المدققين من داخل وخارج الوحدات الحكومية العراقية.

3. أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث من أهمية هدفه الرئيس وأهدافه الفرعية التي تتمحور في دراسة وتحديد الضغوطات والممارسات المخالفة للقوانين والتعليمات التي تمارس على المدققين الداخلين والتي تعد من مظاهر الفساد وتحليل أثرها في مستوى جودة عملية التدقيق الداخلي.

4. **فرضية البحث**: يستند البحث إلى فرض رئيس مفاده إن الضغوطات التي يتعرض لها المدقق الداخلي (كمتغير مستقل) تؤثر في جودة عمليات التدقيق الداخلي (كمتغير تابع) وتتفرع منها الفرضيات الفرعية ألآتية:

أ. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائياً بين الضغوطات التي يتعرض لها المدقق الداخلي واستقلاليته وموضوعيته في أداء عمله.

ب. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائياً بين الضغوطات التي يتعرض لها المدقق الداخلي وجدارته.

ج. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائياً بين الضغوطات التي يتعرض لها المدقق الداخلي وتحصيله العلمي.

د. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائياً بين الضغوطات التي يتعرض لها المدقق الداخلي وتفاعله وتواصله مع الجهات الرقابية العليا والخارجية.

5. **طرق قياس المتغيرات**:

لغرض إثبات فرضية البحث جرى تقسيمه إلى المتغيرات ألآتية:

أ. المتغير المستقل: المتغيرات المتعلقة بالضغوطات والممارسات غير القانونية، استند الباحثان في تعيينها إلى تقارير الجهات المختصة بالنزاهة والشفافية وهذه المتغيرات هي:

اولاً: تجاوز التخصيصات المالية.

ثانياً: التغاضي عن فرض غرامات تأخيرية.

ثالثاً: التحايل على القوانين والتعليمات.

رابعاً: المحسوبية.

ب. المتغير التابع: المتغيرات المتعلقة بجودة عملية التدقيق: استند الباحثان إلى ما ورد في الأدبيات والكتب وكذلك معيار التدقيق الدولي 610 " استخدام عمل المدققين الداخليين" لبلورة أهم الخصائص الواجب توافرها في عمل المدقق الداخلي ليكون معتمداً وكافيا ويعتد به وهو ما يعد مؤشرا على جودة عمله. فعناصر جودة التدقيق الداخلي كمتغير تابع على وفق ذلك هي:

أولاً: الاستقلالية والموضوعية Independence& Objectivity: **تتحقق عندما يقوم المدقق الداخلي بأداء عمله بحرية** Freely **وبموضوعية لإبداء رأي غير متحيز ويتكون من المتغيرات الآتية:**

الاستقلالية	التحرر من الاعتماد على أي شخص أو الارتباط به أو الخضوع لسيطرته، وينحصر ارتباط المدقق الداخلي بالجهات العليا، كمجلس الإدارة أو الإدارة العليا، أو مع جهة إشراف خارجية.
الموضوعية	الموقف العقلي غير المتحيز الذي يسمح للمدققين الداخليين بتنفيذ عمليات التدقيق بطريق تحقق الإيمان الصادق بنتائج عملهم، ولا تمس جودة عملهم بأي شكل من الإشكال.

ثانياً: الجدارة Competence أو الكفاءة المهنية ويعبر عنها أيضاً بالمقدرة المهنية وتدل عليها المتغيرات الآتية:

الحصول على أدلة تدقيق كافية	تصميم الاختبارات التفصيلية التي تمكنه من الحصول على أدلة وقرائن إضافية تمكنه من إبداء الرأي المهني السليم، وتقديم الحلول المناسبة.
الاستنتاجات المنطقية	يهتم المدقق الداخلي بتقويم نظام الرقابة الداخلية للوحدة لتقليل مخاطر التدقيق لأقل حد ممكن ولتنفيذ عملية التدقيق بالكفاءة المهنية المطلوبة.

ثالثاً: المقدرة الفنية: ويعبر عنها بالمتغيرات الآتية:

الشهادات المهنية	المؤهلات العلمية والعملية الواجب توافرها في المدقق الداخلي
الخبرة العملية	عدد سنوات الخبرة للمدققين العاملين بقسم التدقيق
التدريب	عدد الدورات التدريبية للمدققين الداخليين.

رابعاً: التفاعل والتواصل مع الجهات الرقابية والتفتيشية:

الإفصاح عن المسائل والمشاكل غير العادية	يقدم قسم التدقيق الداخلي تقاريره للجهات العليا ولديوان الرقابة المالية فيما يتعلق بجودة عمله
اعتماد الجهات الرقابية والتفتيشية على تقارير المدقق الداخلي.	يعتمد ديوان الرقابة المالية على التقارير التي يعدها قسم التدقيق الداخلي في اداء عمله التدقيق.

ويمكن تصوير المتغيرات أعلاه بالمخطط ألآتي:

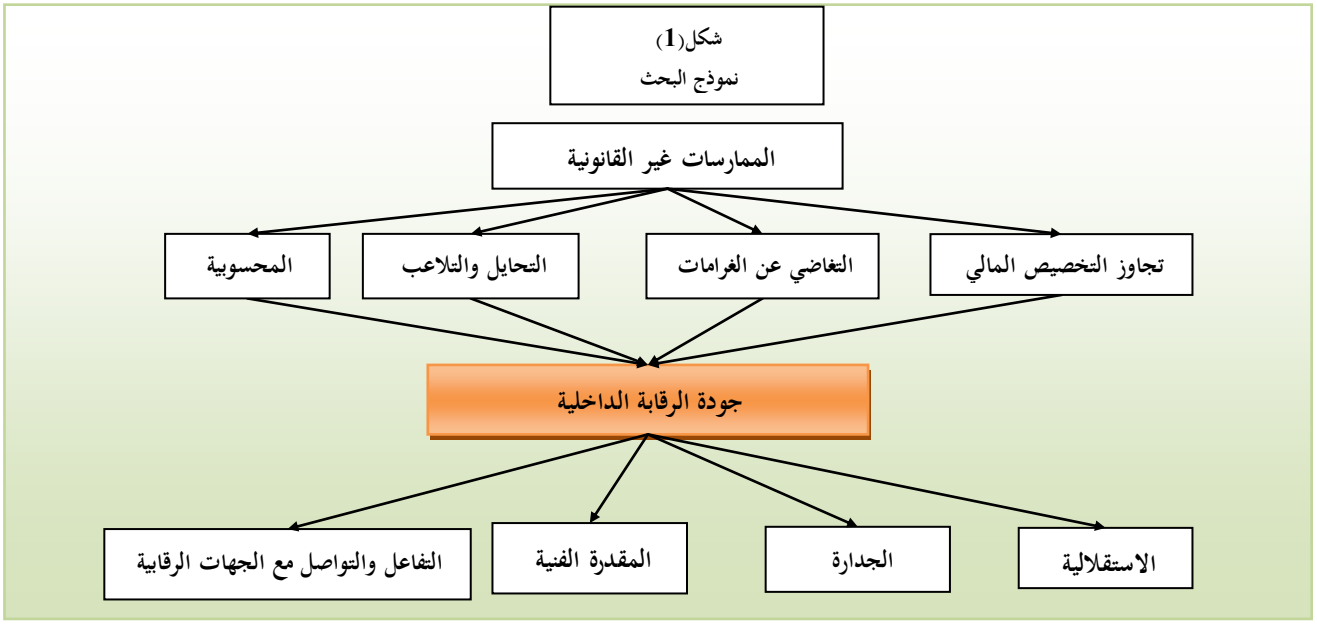

6. أسلوب البحث:

اعتمد الباحثان على الأساليب ألآتية في إثبات فرضية البحث:

أ. أسلوب الدراسة المكتبية عن طريق دراسة العوامل المؤثرة في جودة التدقيق الداخلي التي وفرتها معايير التدقيق الدولية والكتب والدراسات والأبحاث في مجال الرقابة والتدقيق.

ب. الخبرة العلمية والعملية التي يتمتع بها الباحثان من عمل الأول في مجال التدريس والأبحاث والثاني في مجال عمله كمدقق خارجي سابقاً ومدير للتدقيق والرقابة الداخلية حالياً فضلا عن خبرته في مجال التدريس والأبحاث.

ج. الاستبانة: التي وزعت على عينة من المدققين الداخليين شملت (90) مدققا ومدققة داخليين في أكثر من 12 دائرة حكومية من دوائر محافظة كربلاء المقدسة استردت منها 79 استمارة تضمنت اسئلة مختلفة عن مدى وجود الضغوطات والممارسات غير القانونية في دوائرهم (المتغير المستقل) ومدى الالتزام بمعايير جودة التدقيق الداخلي (المتغير التابع).

المبحث ألثاني

الإطار النظري للتدقيق الداخلي

فرض التدقيق الداخلي نفسه وبجدية كحاجة ملحة وأساسية لمنظمات ألأعمال وفي مختلف الأنشطة، إلا أن انتشار هذا المفهوم والاعتراف به كمهنة بدأ منذ أن أصبح للمدققين الداخليين في العام 1941هيئة مهنية دولية، هي معهد المدققين الداخليين،IIA– The Institute of Internal Auditors الذي اهتم بتطوير مفاهيم التدقيق الداخلي كمهنة تواكب تطور مفاهيم الأعمال، وقد وضع هذا المعهد معايير مهنية تحكم ممارسة التدقيق الداخلي التي أصبحت مع الوقت معايير دولية تسمى المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing (ISPPIA) ، وأصبحت الهيئة تعمل على احتضان وتطوير التدقيق الداخلي. (صبح،2007 :23)، لقد تطور التدقيق الداخلي من تدقيق يعنى بالبحث عن الأخطاء الحسابية في الوثائق المحاسبية وإجراء الجرد للنقدية وفحص الكشوفات المالية إلى تدقيق مبني على مفاهيم متطورة كإدارة المخاطر والحوكمة والدور الاستشاري للمدقق (الحسبان،2009: 57-58)، والمبحث يتناول عرضاً مختصراً لمفهوم التدقيق الداخلي وأهميته وأهدافه وأنواعه ومتطلبات جودة التدقيق الداخلي.

1. مفهوم التدقيق الداخلي:

عرف مجمع المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية التدقيق الداخلي على أنه وظيفة تؤديها هيئة مؤهلة من الموظفين تتناول الفحص ألانتقادي المنظم والتقييم المستمر للخطط والسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة الداخلية وأداء الإدارات والأقسام المختلفة بهدف التحقق من مدى الالتزام بهذه الخطط والسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة ومدى كفاءتها وفعاليتها وأداء الإدارات والأقسام (يونس،2010 : 2)، وعرفه معهد المدققين الداخليين (IIA) بأنه نشاط مستقل يقدم تأكيدًا موضوعيًا، وهو نشاطاً استشارياً صمم لإضافة قيمة، ولتحسين عمليات المنظمة، ومساعدتها في تحقيق أهدافها عن طريق الضبط والتنظيم، لغرض تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة وعمليات الإدارة (IIA, 2004:2) ، وعرفه (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010: 22) بأنه نشاط تقييم قائم أو مقدم كخدمة للوحدة، وتشمل وظائفه لكن لا تقتصر على، فحص وتقييم ومراقبة كفاية وفاعلية الرقابة الداخلية. (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010: 22). فيما عرفه(Bahram, 2007: 621)على أنه أنشطة تقييم تؤسسها الوحدة كوظيفة خدمية تتضمن الفحص، والتقييم، والسيطرة على دقة وكفاءة الحسابات ونظام الرقابة الداخلية. من التعريفات السابقة يظهر تطور هدف وظيفة التدقيق الداخلي من التدقيق المالي الذي يقتصر على الفحص والتحليل لاكتشاف الأخطاء، إلى وظيفة أشمل وأعم تتعلق بإضافة القيمة لعمليات الوحدة عن طريق تطوير عمليات الإدارة ومساعدتها في أداء أعمالها بكفاءة وفعالية، ويمكن تحديد المظاهر الرئيسة لوظيفة التدقيق الداخلي بالآتي: (الحسبان،2009: 58-59)

أ. نشاط توكيدي: يقوم بتنفيذ عمليات الوحدة ويبدي رأيه للإدارة فيما يتعلق بـ:

أولاً: مدى صدق وتكامل البيانات المالية.

ثانياً: مدى الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات الموضوعة لحماية موجودات الوحدة.

ثالثاً: مدى الاستعمال الفعال للموارد الاقتصادية المتاحة.

رابعاً: مدى تحقيق أهداف الوحدة.

ب. نشاط استشاري: يقدم استشارات للإدارة عن طريق تكليفه بالأمور الآتية:

أولاً: عمليات تدقيق رسمية محددة الأهداف.

ثانياً: المشاركة باللجان و فرق العمل والإجابة عن الاستفسارات المقدمة إليه من مختلف أقسام الوحدة.

ثالثاً: المشاركة بفرق ولجان متخصصة مثل فرق الانجاز والاندماج والتملك.

رابعاً: المشاركة في خطط العمل الطارئة.

2. أهداف التدقيق الداخلي:

مع تطور مفهوم التدقيق الداخلي تطورت أهدافه، إذ حدد المعيار الدولي 610 " استخدام عمل المدققين الداخلين" أهداف التدقيق الداخلي بالآتي: (الاتحاد الدولي للمحاسبين،2010: 629)

الإشراف على الرقابة الداخلية: تدقيق أنظمة الرقابة الداخلية (الهادفة إلى حماية موجودات الوحدة من الضياع والسرقة والاختلاس وسوء الاستعمال)والإشراف على عملها والتوصية بإجراء تحسينات عليها.

فحص المعلومات المالية والتشغيلية: تدقيق الوسائل المستخدمة لتحديد وقياس وتصنيف وإعداد التقارير عن المعلومات المالية والتشغيلية والاستفسار عن الاختبارات التفصيلية للمعاملات وأرصدة الحسابات والإجراءات(لغرض توفير الثقة في البيانات المحاسبية التي تتضمنها دفاتر وسجلات الوحدة).

تدقيق النشاطات التشغيلية: تدقيق النشاطات التشغيلية من الناحية الاقتصادية ومن ناحية الفاعلية والكفاءة، بما في ذلك نشاطات الوحدة غير المالية.(لغرض تحفيز الكفاءات الإدارية والتشغيلية على تحقيق أداء متميز).

تدقيق مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة: تدقيق الالتزام بالقوانين والأنظمة والمتطلبات الخارجية الأخرى وسياسات وتوجيهات الإدارة والمتطلبات الداخلية الأخرى.(لغرض تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية المحددة).

إدارة المخاطر: تحديد وتقييم المخاطر الهامة والمساهمة في تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة.

الحوكمة: مدى تحقيق الحوكمة لأهدافها المتعلقة بالأخلاق والقيم وإدارة الأداء والمساءلة وإيصال معلومات المخاطر والرقابة إلى الجهات المعنية في الوحدة وفاعلية التواصل بين المكلفين بالرقابة والمدققين الداخليين والخارجيين والإدارة.

3. أهمية التدقيق الداخلي:

مع تطور بيئة العمل وأساليبها التكنولوجية واتساع حجم الوحدات الحكومية وتزايد أعدادها ازدادت أهمية وظيفة التدقيق الداخلي الهادفة إلى تحقيق الغايات السابق ذكرها، إذ تعد هذه الوظيفة صمام الأمان في يد الإدارة، إذ توصف بأنها عيون الإدارة وآذانها أو ذراعها فهذه الوظيفة كوظيفة مضيفة للقيمة بالنسبة للوحدة تقدم مجموعة من الخدمات هي: (Chambers, et al, 1990: 45)

الخدمات التقويمية: عن طريق تقييم نظم الرقابة الداخلية وإجراءاتها ومدى فاعليتها، ومدى الالتزام بالسياسات المحددة عن طريق تدقيق الأداء والكفاءة والإنتاجية والعمليات وغيرها.

الخدمات الوقائية: ويجري ذلك عن طريق رقابة الإجراءات والسياسات التي تضعها الإدارة لحماية موجوداتها وضمان استمرارية الوحدة ومدى الالتزام بها، ومنع الغش والاحتيال قبل وقوعه.

الخدمات البناءة: يعمل قسم التدقيق الداخلي على تقديم الاقتراحات وبشكل مستمر لغرض إجراء التحسينات اللازمة على الأنظمة القائمة.

إن التدقيق إجمالاً والتدقيق الداخلي على الأخص هو ضمانة أساسية وضرورية لتجنب الأزمات والمخاطر، أو التقليل من آثارها، هذا في حال واكب التدقيق الداخلي مفاهيم ومناهج متطورة في إدارة الأعمال، وتحديداً في أعلى هرم الإدارة.(صبح،2007: 24)

أنواع التدقيق الداخلي:

يقسم التدقيق الداخلي إلى تقسيمات عدة، إذ يقسم على وفق الجهة التي تقوم بأدائه إلى تدقيق داخلي عن طريق الوحدة وتدقيق داخلي من خارج الوحدة (**صبح**، 2007: 49)

أ. التدقيق الداخلي عن طريق الوحدة: يقوم بالتدقيق الداخلي قسم إداري داخل الوحدة يعمل خصيصاً وتحديداً للقيام بالتدقيق الداخلي يُسمى إدارة أو دائرة أو قسم التدقيق الداخلي، يكون مستقلاً استقلالاً تاماً عن الإدارة التي تجري العمليات المالية والتشغيلية والإداري.وغيرها، ولا يتحمل أية مسؤوليات تنفيذية ولا يقوم بأي أعمال تنفيذية، ويعين له رئيساً أو مديراً أو مسؤولاً يسمى مدير التدقيق التنفيذي يعينه ويحدد تعويضاته وأتعابه مجلس الإدارة ويكون مرتبط مباشرةً به، ويتمتع بصلاحية الاتصال والتواصل والتقرير والإبلاغ مع المجلس مباشرة، تطبيقاً لمبدأ الاستقلالية.

ب. التدقيق الداخلي من خارج الوحدة: يمكن أن تكلف الوحدة مصدراً خارجياً أو جهةً خارجيةً متخصصةً للقيام بمهام التدقيق الداخلي لديها، ينطبق عليها مضمون وروحية ما ينطبق على وحدة التدقيق الداخلي فيما لو كانت داخل الوحدة يمكن تلخيص هذه شروط هذا التكليف بالآتي:

أولاً: أن يكون المصدر الخارجي للتدقيق أو الوحدة المتخصصة، مستقلة تماماً عن المدقق الخارجي، الذي يدقق بياناتها المالية وغير مرتبطة به بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ثانياً: أن تكون مستقلة تماماً عن الإدارة المقررة في الوحدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ثالثاً: أن يكون تعيين المصدر الخارجي للقيام بالتدقيق الداخلي محصور بمجلس الإدارة فقط، وبالنتيجة يجب أن تكون الصلة والتواصل والتقارير والإبلاغ إلى مجلس الإدارة مباشرة وبدون قيود.

وهناك من يقسم التدقيق الداخلي على وفق الوظائف التي يقوم بها إلى: (**عبد الله**، 2002:10)

أ. التدقيق الإداري(التشغيلي): وهي عملية تدقيق مدى فعالية وكفاءة العمليات التشغيلية التي تكون مجتمعة وظيفة ما أو نشاط ما، وقد عرف معهد المدققين الداخليين الأمريكي التدقيق الإداري بأنه تقييم منظم ومستقل وموجه للمستقبل يجري عن طريق المدقق الداخلي للأنشطة التنظيمية التي تخضع لرقابة المستويات الإدارية العليا والوسطى والدنيا ويهدف إلى تطوير ربحية الوحدة وتحقيق الأهداف التنظيمية الأخرى. (IIA, 2004) وعلى وفق هذه التعريفات فان التدقيق الإداري يقوم بالآتي: (الحسبان، 2009 :61)

أولاً: إجراء عملية تقويم واختبار النشاطات الإدارية ونتائج الأداء.

ثانياً: إجراء عملية تقويم وفحص شاملة لعمليات الوحدة.

ثالثاً: إجراء عملية تقويم كفاءة استعمال الموارد المادية واستخدام الموارد البشرية وتقديم التوصيات اللازمة للتحسين.

ولكي يقوم المدقق بتحقيق أبعاد التدقيق الإداري فإنه لابد أن يقوم بتقويم مختلف الأنشطة و المجالات التشغيلية مثل الأهداف والخطط والهيكل التنظيمي والنشاط المحاسبي وطرق ووسائل التشغيل وأنشطة الشراء والتخزين ونشاط التسويق ونشاط الرقابة على الجودة ونشاط الأفراد ونشاط التمويل وأنشطة الإنتاج والصيانة والعادم.

ب. التدقيق المالي: يعد التدقيق المالي المجال التقليدي للتدقيق الداخلي، إذ يهدف إلى معرفة مدى مصداقية البيانات المالية عن طريق فحص دقة وكفاءة الطرق والأنظمة المستعملة لتحديدها وقياسها والتقرير عنها. ويرى(صبح،2007: 37) أن التدقيق المالي يهتم بتدقيق التقارير والسجلات والمستندات الثبوتية للتحقق من أن الموجودات والمطلوبات قد سجلت بدقة وأُظهرت في الميزانية العمومية على وفق للأصول ومن أن الإيرادات والأعباء قد جرى قيدها وتخصيصها، أي أن الأرباح والخسائر قد قدرت بدقة وتم وأُظهرت في بيان الدخل على وفق للأصول.

ج. التدقيق الاستراتيجي: يختص هذا النوع من التدقيق الداخلي بمعالجة القصور في عملية التخطيط الاستراتيجي الناتج عن ضعف ربط أنظمة المعلومات بأهداف الوحدة الإستراتيجية، ويركز على تدقيق المخاطرة في عملية التخطيط الاستراتيجي لتحديد مواطن الضعف فيها في سبيل دعم فاعلية الإدارة العليا، ويستند بشكل أساس إلى وجود نظام فعال للمعلومات الإستراتيجية (الحسبان،2009: 62).

4. معايير التدقيق الداخلي:

تهدف معايير التدقيق الداخلي بشكل عام حالها حال أي معيار في باقي مجالات المعرفة إلى تحديد الاسلوب او الكيفية التي يؤدى بها العمل(التدقيق الداخلي) وتوضع هذه المعايير بهدف إزالة الغموض عن دور ومسؤولية المدقق الداخلي عن طريق تحديد مجال عمله وتدخلاته وممارساته وتحديد مسئولياته وصلاحياته،وعمل معهد المدققين الداخليين الأميريكي على وضع مجموعة من معايير الأداء المهني لوظيفة التدقيق الداخلي عام 1978، طورها وعدلها وصولا إلى اصدارها معدلة في كانون الأول 2003 لتصبح موضع التطبيق في كانون الثاني 2004، فيما تعد معايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين (IIA) الأكثر شيوعاً وتطبيقاً في العالم، إذ تعد بمثابة أدلة ارشادية متكاملة تساعد على تنفيذ أنشطة التدقيق الداخلي بشكل فعال (النونو،2009: 3) وقد قام المعهد الدولي للمدققين الداخليين (IIA)عام

1985 بتصميم مجموعة من المعايير المهنية التي تمثل إطار عمل للمدقق الداخلي وهذه المعايير هي: (يونس،2010 :12)

أ. المعيار 100 : استقلالية المدقق الداخلي.

ب. المعيار 200: الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي.

ج. المعيار 300: مجال عمل المدقق الداخلي.

د. المعيار 400: أداء العمل في أقسام التدقيق الداخلي.

هـ. المعيار 500: أدارة قسم التدقيق الداخلية.

ومن ثم بتطور مفهوم التدقيق الداخلي أصدر المعهد في نهاية عام 2001 ثلاث مجاميع من المعايير هي: (الكخن،2002 :9)

أ. معايير وصفية: تتعلق بشخصية المدقق وصفات إدارة التدقيق الداخلي ومن هذه المعايير مسؤوليات المدقق الداخلي، والكفاية والعناية المهنية، ورقابة الجودة، وتطوير البرامج.

ب. معايير الأداء: وتتعلق بوصف نشاط التدقيق الداخلي وكيفية أداء عملية التدقيق، ومن هذه المعايير إدارة نشاط التدقيق الداخلي، وتخطيط عملية التدقيق، وتنفيذ مهمة التدقيق، وتوصيل النتائج، وقبول الإدارة للمخاطر.

ج. معايير تطبيقية: وتختلف باختلاف طبيعة نشاط عملية التدقيق من حيث كونه نشاطاً توكيداً أو نشاطاً استشارياً، ويلحق بكل نوع من هذه المعايير إرشادات ودليل تفسير وشرح آلية تطبيق المعايير.

5. العلاقة بين الرقابة والتدقيق:

المقصود بالرقابة الداخلية الوسائل المستعملة في التنظيم الداخلي للوحدة وفي تنسيق الأعمال والتي من أهدافها المحافظة على موارد الوحدة وحمايتها من الضياع ومنع حالات السرقة والغش والاختلاس وسوء الاستعمال كما تهدف إلى التحقق من دقة البيانات المحاسبية والمالية والتأكد من تطبيق الأنظمة والقوانين والتعليمات المحددة سلفاً . (الصحن ،1993 :124) والعلاقة بين الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي ظلت محل جدل وسجال بين الكتاب والباحثين وأصحاب المهنة، إذ يرى (ألعبيدي،1986: 4- 5) أن إجراءات التدقيق أضيق من إجراءات الرقابة فهي تتضمن التدقيق ألمستندي في اغلب الأحيان والتدقيق نوع من أنواع الرقابة ويمكن أن يكون على شكل أنشطة فعلية أو اختيارية في حين أن الرقابة هي أنشطة متكاملة مستمرة وغير مستمرة ويفهم من التدقيق بأنه رقابة لاحقة في حين أن الرقابة المالية تواكب عملية تنفيذ الأنشطة فتأتي قبلها وخلالها وبعدها. بينما يرى (التميمي، 2006: 21-23) عكس ذلك فهو يرى أن التدقيق اشمل من الرقابة ويذكر أن التدقيق يشمل فهم وتقييم الرقابة الداخلية وفحص الأدلة والمستندات والاستفسار من داخل وخارج الوحدة فضلاً عن الإجراءات الأخرى كجرد البضاعة والموجودات وإجراء التحليلات، بينما يرى (البيومي،2003: 191) أن وظيفة التدقيق الداخلي منفصلة عن عناصر الرقابة الداخلية، إذ يقوم قسم التدقيق الداخلي بفحص نظام الرقابة الداخلية بناءً على تكليف من ألإدارة هدفه تحديد فيما إذ كانت عناصر الرقابة الداخلية قد صممت ونفذت كما يجب، وينحى منحاه (Bahram, 2007: 105) إذ يرى أن التدقيق الداخلي هو وظيفة إبداعية تركز على دمج خبرة الرقابة بخبرة التدقيق، فالتدقيق الداخلي يشمل الرقابة على

التقييم الذاتي التي تجند لدعم كفاءة العاملين لتشخيص وتطبيق عمليات التحسين في مختلف المجالات الخاضعة للتدقيق، فهو يساعد كل من الإدارة ومجلس الإدارة ولجنة التدقيق على فحص، وتقييم، والتقرير عن دقة وكفاءة عملية إدارة المخاطر، والتوصية بإجراء عمليات التحسين عند الضرورة.

وبرأي الباحثين أن التعريفين الأخيرين هما الأكثر منطقية وحداثة كونهما يأخذان بعين الاعتبار ما يجب أن تكون عليه هذه الوظيفة من شمولية ورؤية إستراتيجية لواقع ومستقبل وظيفة التدقيق الداخلي. وبناءً على ما سبق من تعريفات يمكن ايجاز شكل العلاقة بين الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي بالجدول (1)الآتي:

جدول(1)
الفرق بين التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية

مجال الموازنة	التدقيق الداخلي	الرقابة الداخلية
المفهوم	نشاط توكيدي استشاري مستقل وموضوعي.	خطة تنظيمية ووسائل تنسيق المقاييس المتبعة في الوحدة
الهدف	تقويم أنظمة الرقابة الداخلية وتحقيق كفاءة أداءها بهدف إضافة قيمة لعمليات الوحدة.	تأمين سلامة تنفيذ العمليات والمحافظة على الموجودات وموثوقية المعلومات
الأقسام	تدقيق مالي، تدقيق إداري، تدقيق استراتيجي.	رقابة إدارية، رقابة محاسبية، ضبط داخلي
المجال	فحص، وتقييم، والتقرير عن دقة وكفاءة عملية إدارة المخاطر، والتوصية بإجراء عمليات التحسين عند الضرورة.	المحافظة على الموارد الاقتصادية وحمايتها من الضياع ومنع حالات السرقة والغش والاختلاس وسوء الاستعمال.
المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على الأدبيات المستعملة في البحث.		

وعليه يمكن تلخيص العلاقة بين التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية في إن التدقيق الداخلي مع كونه مصدراً عالي القيمة للرأي المتعلق بالرقابة الداخلية إلا إن المدقق الداخلي لا ينبغي أن يكون بديلا عن وجود نظام رقابة داخلية قوي يسهم مواجهة على المخاطر (ألأنتوساي،2011: 1) .

6. جودة التدقيق الداخلي:

يعد التدقيق الداخلي أداة من أدوات الرقابة الداخلية، فهو يساعد الإدارة على متابعة ومراقبة أقسام الوحدة، لقد اتسع نطاق التدقيق الداخلي ليغطي أنظمة فرعية أخرى غير الأنظمة المحاسبية التي يغطيها في ظل واجباته التقليدية وأصبح مختصاً بتدقيق الأداء، وتدقيق الإنتاجية، والكفاءة، والتدقيق البيئي، والاجتماعي، والعمليات، إذ تنظم اتجاهات التدقيق الداخلي جميعها بمعرفة الإدارة ولخدمة أهداف الوحدة (الصحن وآخرون،2008: 164). إن جودة عملية التدقيق الداخلي تعد هدفاً رئيساً تسعى إلى تحقيقه أجهزة الرقابة الداخلية، على الرغم من كونه هدفاً صريحاً ضمن أهداف الرقابة الداخلية، إذ إن جودة أداء المدقق الداخلي لعمله تشيع في داخل الوحدة جواً من الطمأنينة والموثوقية وتحقق رضا للمتعاملين مع قسم الرقابة الداخلية، فجودة عملية التدقيق سواءً أكان خارجياً أم داخلياً، يقصد بها توفر مجموعة من الخصائص النوعية

في هذه العملية، تلبي حاجات أصحاب المصلحة في الوحدة بتوفيرها آلية لمراقبة ألأداء المالي والاقتصادي لهذه الوحدة.(دحدوح والقاضي، 2009:69) وتوجد اعتبارات عدة يجب أخذها بعين الاعتبار للحكم على جودة عملية التدقيق الداخلي هي:(البيومي، 2003: 192-193)

أ. الوضع التنظيمي(ألاستقلال): الوضع الأمثل لوظيفة التدقيق الداخلي أن تكون تابعة لأعلى مستوى إداري في الوحدة، وبعيدة عن سلطة أي مستوى تنفيذي فيها، لكي تتوفر الاستقلالية والموضوعية في أداء عملية التدقيق، ولكي تكون للمدقق الداخلي حرية الاتصال والتنسيق مع المدقق الخارجي.

ب. نطاق العمل: يجب أن تحدد ألإدارة مهام التدقيق الداخلي، لغرض تحديد فيما إذا أُديت هذه المهام على الوجه الصحيح وأن المدقق الداخلي تعمق في تنفيذها من جهة، واعتمدتها الإدارة واهتمت بتقارير التدقيق الداخلي وأخذت بتوصياته من جهة أخرى.

ج. المقدرة المهنية: ضرورة التأكيد على حصول المدققين الداخليين على التأهيل الفني والعلمي الكافي ولديهم القدرة على العمل كمدققين.

د. العناية المهنية: يجب أن يكون هناك تخطيط لعملية التدقيق الداخلي ويجري الإشراف على تنفيذ هذه الخطة وفحصها وتوثيقها بالصورة الصحيحة، ومن مظاهر العناية المهنية التي يجب أن يلتزم بها المدقق الداخلي، استعمال دليل تدقيق مناسب، وبرامج عمل، وأوراق عمل.

7. تقرير المدقق الداخلي:

عند إنهاء عملية التدقيق يقدم المدقق الداخلي تقريره للجهة التي كلفته بهذه العملية أو للجهات المختصة، وهذا التقرير يجب أن يكون واضحاً، لا غموض فيه، وتصاغ محتوياته بلغة سلسلة واضحة ويجب أن يكون موضوعياً، ويركز على هدف معين ويحتوي توصيات واقتراحات لتحسين العمليات، ولتقرير المدقق الداخلي أركان أساسية هي: (الحسبان، 2009: 191)

أ. يربط بين العمل التدقيقي المنجز وعملية جمع وتقيم المعلومات.

ب. يوفر معلومات روتينية عن الأقسام التي جرى تدقيقها.

ج. توضيح المشاكل التي شخصها المدقق الداخلي وتوفير المصادر المناسبة لحلها.

د. توفير تأكيد معقول عن سياسات أمن المعلومات ومدى موثوقيتها والمخاطر المتعلقة بالعمل.

8. متطلبات جودة التدقيق الداخلي:

بناءً على ما أوردته معايير التدقيق الدولية وما اورده الكتاب والباحثين من متطلبات لوظيفة التدقيق الداخلي يرى الباحثان أن المتطلبات الواردة في أدناه ملائمة لقياس جودة التدقيق الداخلي:

أ. المتطلبات المهنية (الصفات الشخصية): يجب أن يلتزم الموظفون بمبادئ الأمانة والتجرد والاستقلال والسرية كما هو محدد في دليل اتحاد المحاسبين الدولي (القواعد الأخلاقية لمهنة المحاسبة).

ب. المهارات والكفاءات : ينبغي أن يعمل في المنظمات موظفون مؤهلون من ذوي الخبرة والكفاءة المهنية والمهارة اللازمة لتنفيذ المهام، وتعرف الانتوساي في دليلها لبناء القدرات(القدرات الواجب توافرها في المدقق الداخلي) بأنها تلك المهارات و المعارف و التنظيمات و أساليب العمل التي تجعل منظمة ما فعالة .وتقوم العديد من الأجهزة العليا للرقابة ببناء قدراتها بشكل مستمر، و ذلك عن طريق التدريب الداخلي و خطط تطوير العاملين فضلاً عن التبادل اليومي سواء الرسمي أو غير الرسمي على المستوى

العالمي فيما بين الأجهزة الزميلة أو التي بينها شراكة ويجب على الوحدة قبل المباشرة ببرنامج بناء قدراتها قياس مدى جودة عمل المدققين الداخليين، بشكل موضوعي، وذلك عن طريق التعرف على نقاط القوة والضعف والثغرات والإكراه التي قد تواجههم ومدى خضوعهم لها، وقد تشمل:(الانتوساي،2007: 6)

أولاً: قلة عدد العاملين.

ثانياً: قلة مهارات العاملين.

ثالثاً: ضعف الاستقلالية

وحين يقوم الجهاز بتشخيص هذه التحديات، يصبح من السهل عليه أن يقوم بوضع إستراتيجية مناسبة لتطويرقدرات إستراتيجية تقوم على بناء نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف والثغرات والإكراه التي تعرقل فعالية الجهاز.

ج. توزيع المهام: إناطة أعمال التدقيق إلى أفراد يمتلكون درجات من التدريب الفني والكفاءة المهنية المطلوبة عن طريق توزيع الأعمال فيما بينهم وذلك عن طريق تحديد عدد الموظفين المطلوبين لكل عملية تدقيق والذين تتناسب قدراتهم وخبرتهم مع طبيعة العمل المكلفين به.

د. التوجيه والإشراف: يجب أن يتوافر التوجيه والأشراف الكافيان للمهمة على جميع المستويات بحيث توفر القناعة المعقولة لجهة التدقيق في تنفيذ المهام بالجودة المطلوبة، وأن يستعان بذوي الخبرة من المستشارين والخبراء كلما استلزم الأمر ذلك وبما يلائم طبيعة العمل المكلف به وفي ضوئها يجري التأكد من تحديد أهداف ونطاق التدقيق.

المبحث الثالث

الفساد المالي والإداري Financial Corruption:

1. مفهوم الفساد:

الفساد لغةً هو من فَسُدَ الشيء ويَفْسُدُ بالضم فَسَاداً فهو فاسِد(الرازي، 1983: 503) أما في معجم Webster فان مصطلح Corruption يعني الحث على العمل الخاطئ بواسطة الرشوة أو الوسائل غير القانونية الأخرى. وعرفه صندوق النقد الدولي (IMF) بأنه علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف إلى تحصيل الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد، أو مجموعة من الأفراد (داود،2003: 12) وعرفه (السامرائي، 2008: 5) بأنه إساءة استعمال السلطة العامة للكسب الخاص، ويرى الباحثان أن في الحقيقة لا يوجد اتفاق بين الباحثين على مفهوم الفساد إلا بعد تحديد نوعه فلكل نوع من أنواعه مفاهيمه الخاصة به من حيث آثاره وطرق معالجته، فتعريف السامرائي مثلا ما هو إلا تعريفٌ للفساد الإداري وليس الفسادُ بشكلٍ عام، وعليه يمكن تعريف الفساد بأنه الانحراف عما هو صحيح ومقبول شرعاً وقانوناً وعرفاً.

2. التأصيل التاريخي للفساد:

الفساد ليس ظاهرة مقتصرة على زمان أو مكان معينين فقد أكدت الحفريات ألأثرية لبعثة هولندية في عام 1997، وجود كتابات مسمارية ترجع إلى القرن الثالث قبل الميلاد في موقع أثري آشوري في سوريا تمثل أسماء لأشخاص بينهم مسؤولين حكوميين يتقبلون الرشاوى (برنامج المجتمع المدني العراقي، 2006: 3) فيما تحدث العديد من الفلاسفة والمفكرون عن الفساد منذ أيام حمورابي إذ وصل الأمر إلى إن تنص شريعته في العديد من موادها على إعدام من يرتكب السرقة أو التزوير وغيرها من ممارسات الفساد (حنون،2003: 186) واستمرت ظواهر الفساد عبر مر العصور وصولا إلى وقتنا الحاضر، فقد ورد في القران الكريم عديد من السور تناولت الفساد والمفسدين منها:

أ. {وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِهِ وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ وَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ} [الأعراف : 86]

ب. {ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ مُوسَى بِآيَاتِنَا إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَظَلَمُوا بِهَا فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ} [الأعراف:103]

ج. {وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ} [الأعراف : 142]

د. {وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ} [القصص : 77]

أما في السنة النبوية الشريفة وأحاديث الأئمة الأطهار، فقد وردت أحاديث كثيرة عن رسول الله (ص) منها: (الصدوق، 2008: 715-720)

أ. " إن الله عزّ وجلّ في الصلاح، وابغض الصدق في الفساد"

ب. "المؤمن من أمِنهُ المسلمون على أموالهم ودمائهم، والمسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه، والمهاجر من هجر السيئات"

ومن أحاديث أمير المؤمنين (ع) " من فسدت بطانته كمن غص بغيره لأساغ الماء غصته".

فما سبق دليل على قدم هذه الظاهرة التي عادت لتستفحل في جسد المجتمع العراقي مهددة ألأمن والاستقرار والتنمية، وأصبحت ملازمة بشكل واضح للوظيفة الحكومية بشتى مجالاتها بعد عام 1991 إذ مر العراق بأصعب مراحله الاقتصادية لما فرضه المجتمع الدولي من عقوبات على كافة الأصعدة والذي أدى إلى انحدار القيم الأخلاقية للوظيفة العامة إلى أدنى مستوياتها، أما ما بعد عام 2003 من انهيار للدولة العراقية وتغير شكل إدارتها من دولة مركزية إلى لامركزية ظهر الفساد مستشرياً في جميع مفاصل الحياة لوجود جذور له في الأجهزة الحكومية من جانب وإدخال المحتل لأساليب جديدة في سرقة الأموال العامة وتسهيل ذلك عن طريق الاجراءات غير المحكمة والمنظمة لحماية الاموال العامة، كتسليم المقاولين كامل مبلغ المقاولة مقدماً، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي يحد من سلطة الجهات الرقابية في منع هذه الظاهرة أو مكافحتها. فعلى وفق تقرير منظمة الشفافية الدولية(24) لعام 2007 ، أن مسحاً أجرته هذه المنظمة شمل 179 دولة حلت فيه دولة قطر بالمركز 32 دوليا والأول عربيا في مكافحة الفساد تليها الإمارات العربية

(24) هي منظمة عالمية غير حكومية تأسست عام 1993 في برلين تعنى بالشفافية وكبح الفساد، ولها فروع في تسعين دولة حول العالم وتعد المنظمة تقريراً سنوياً منذ عام1995

المتحدة في المركز 34 دوليا، وفي آخر القائمة جاءت اليمن تلتها السودان في المركز (172) والعراق والصومال في ذيل القائمة. (Transparency international Report, 2007)

3. أنواع الفساد:

للفساد مظاهر متعددة وتقسيمات متنوعة تختلف باختلاف طبيعة الجهة المصنفة له واتجاهاتها الفكرية فقد قسمه (برنامج المجتمع المدني العراقي، 2006: 6) إلى مجاميع أربع هي الفساد التنظيمي والفساد السلوكي والفساد المالي والفساد الجنائي وتحت كل مجموعة من هذه التقسيمات أوجه متعددة للفساد هي:

أ. المجموعة الأولى : الفساد التنظيمي:

أولاً: عدم احترام وقت العمل.

ثانياً: امتناع الموظف عن تأدية العمل المطلوب منه.

ثالثاً: التراخي.

رابعاً: عدم الالتزام بأوامر وتعليمات الرؤساء.

خامساً: النكوص(الإحجام عن العمل).

سادساً: السلبية والانعزالية.

سابعاً: عدم تحمل المسؤولية.

ثامناً: إفشاء أسرار العمل.

أ. المجموعة الثانية :الانحرافات السلوكية:

أولاً: عدم المحافظة على كرامة الوظيفة.

ثانياً: جمع الموظف بين الوظيفة وبين أعمال أخرى.

ثالثاً: سوء استعمال السلطة.

رابعاً: المحسوبية.

خامساً: الوساطة

ب. المجموعة الثالثة :الانحرافات المالية:

أولاً: مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها بالقانون.

ثانياً: مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها داخل المنظمة.

ثالثاً: مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية.

رابعاً: فرض المغارم.

خامساً: الإسراف أو إهدار المال العام

ج. المجموعة الرابعة :الانحرافات الجنائية:

أولاً: الرشوة.

ثانياً: اختلاس المال العام.

ثالثاً: التزوير

وهناك من قسم الفساد إلى سياسي وإداري ومالي:

أ. الفساد السياسي: يعرف الفساد السياسي بأنه مجمل الانحرافات السياسية والمخالفات التي تصدر من قبل السياسيين والنخب السياسية للقواعد والأحكام التي تنظم العمل السياسي للدولة (هيئة النزاهة، 2006: 2) ويقول بيتر أيجن رئيس منظمة الشفافية الدولية "إن سوء استعمال المكانة السياسية بهدف الحصول على مكاسب شخصية يحرم أولئك الذين يحتاجون للخدمات الأساسية ويؤدي بالنتيجة إلى فقدان الأمل الأمر الذي يغذي بدوره النزاع والعنف" (تقي،2010: 7). فالفساد السياسي برأي الباحثين يعد الشجرة الملعونة التي يتفرع منها جميع أنواع الفساد إذ تعاني معظم شعوب الدول النامية منه نتيجة غياب الديمقراطية والشفافية في الحكم ويتمثل في انحراف مراكز الحكم في أعلى الهرم الوظيفي في الدولة عما يجب إن يكون عليه الحال متمثلاً باستغلال المنصب الحكومي الذي أناطه الشعب لهم لمصالحهم الشخصية أو الفئوية أو الحزبية لكسب مادي على حساب المال العام، فمن أهم مظاهره هو الحصول على رشاوى عن طريق إحالة المناقصات الحكومية لشركات معينة بطريقة الاحتيال والغش وبشكل مخالف لنصوص القوانين والتعليمات، فضلا عن الحصول على قروض كبيرة لهم ولأقربائهم من مصارف حكومية دون وجود ضمانات حقيقية لها وتعيين أفراد حزبهم وذويهم في المراكز الإدارية المهمة لخدمة مصالحهم الشخصية. ومن آثار الفساد السياسي ألآتي: (حنوش،2008: 10).

أولاً: ضعف الإدارة وتفشي الفساد الإداري وذلك لحصانة الإدارة من نقد وتوجيه المؤسسات السياسية (الغائبة) في المجتمع بصفة خاصة والمواطن بصفة عامة وذلك بسبب تسييس الإدارة.

ثانياً: اهتمام الإدارة بتلبية رغبات السلطة التنفيذية وتجاهل رغبات وحاجات المجتمع إلا بالقدر والنوعية التي تتناسب مع فلسفة وأهداف النظام.

ثالثاً: كما أدت سياسة (تسييس الإدارة) إلى خلق فجوة بين الإدارة والجمهور وذلك لإحساسه بان الجهاز الإداري هو جهاز لخدمة الحاكم وليس لخدمة المجتمع.

ب. الفساد الإداري: لم يستقر الباحثون والمنظمات الدولية المعنية بمكافحة الفساد على تعريف واحد للفساد إذ إن كل ذي اختصاص ينظر إليه يمن وجهة نظره هو، فقد عرفه البعض على انه " السلوك المنحرف عن الواجبات الرسمية والمحاباة لاعتبارات خاصة كالأطماع المالية والمكاسب الاجتماعية أو ارتكاب مخالفات ضد القوانين لاعتبارات شخصية (Caidan & Caidan, 1997:302). وقد لا يترتب على الفساد إداري الحصول على الأموال مثل المحسوبية في تعيين الموظفين حسب القرابة أو الولاءات السياسية أو الحزبية أو العشائرية وكذلك التقصير في أداء الأعمال أو التأخر عن العمل والانصراف المبكر وغيرها من مظاهر عدم الالتزام بالقوانين والتعليمات المنظمة للعمل الاداري.

ج. الفساد المالي: عرفه (عبد الهادي، 11:1997) بأنه استغلال السلطة للحصول على منافع لصالح شخص أو جماعة أو طبقة معينة ما يشكل انتهاكاً للقانون أو لمعايير السلوك الأخلاقي الراقي، ومن مظاهر هذا النوع من الفساد:

أولاً: الرشاوى المدفوعة إلى لجان المشتريات مقابل التغاضي عن المواصفات المطلوبة أو التلاعب في عروض الأسعار، دفع الأموال مقابل تسريع انجاز المعاملات والرشاوى المدفوعة للحصول على صفقات تنفيذ المشاريع، الرشاوى المدفوعة لإغراض التعيين في الوظائف العامة.

ثانياً: التلاعب بالمناقصات والعطاءات كفتح العطاءات قبل موعدها وتسريب المعلومات، واستغلال مبدأ (الدائرة غير ملزمة أوطأ العطاءات) فتحال الأعمال إلى جهات بعينها، والتلاعب بنتائج الفحوصات المختبرية.

ثالثاً: التغاضي عن التأخير في التسليم والانجاز ومنح المدد الإضافية بغير وجه حق لتخليص المقاول من الغرامات التأخيرية، والتلاعب بتقارير لجان الاستلام الأولي والاستلام النهائي لإخفاء نواقص الانجاز.

رابعاً: سوء استعمال الممتلكات العامة كاستخدام السيارات والأجهزة والمعدات والمباني العامة للإغراض الخاصة او الحزبية، أو في الحملات الانتخابية.

4. أسباب الفساد المالي والإداري:

لا تختلف مسببات الفساد في كونه سياسيا أم إدارياً أم مالياً، فحدوث الأول قد يستتبع حدوث الثاني والثالث، ويرأي الباحثين أن الفساد بشتى أنواعه قد يكون حدثاً ناتجاً عن أمور عدة منها:

أ. ضعف سلطة القانون واضطراب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغياب القيم الأخلاقية والوازع الديني التي تعد الضابط الأساسي للسلوك في كل المجتمعات.

ب. الاكتفاء بالتدقيق المحاسبي وعدم النظر إلى ما وراء العمليات أما لقصور جهاز التدقيق أو تخوف أجهزة التدقيق الداخلية والخارجية من سطوة الفاسدين عندما لا يكون هناك من يحميهم.

ج. عدم وجود نصوص عقابية تجرم المخالفات المالية في معظم التشريعات مما يؤدي الى التحايل على القوانين والتعليمات.

د. المرونة في بعض القوانين والتعليمات المالية التي تعطي للموظف حرية الاجتهاد دون إن تستطيع الجهات الرقابية وحتى القانونية من محاسبته.

هـ. ضعف الرقابة الداخلية والخارجية وأجهزة التدقيق الداخلي في الوحدات الحكومية ما يؤدي إلى إساءة استعمال المال العام وخرق القوانين والتعليمات لكسب مصالح شخصية من الموظفين العموميين.

5. آثار الفساد المالي والإداري:

ان من اهم اثار الفساد سواءً أكان مالياً أم إدارياً هو كلفته العالية التي يتحملها المجتمع في أي بلد ويمكن ان نشير لأهم الاثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد بالآتي:

أ. الآثار الاقتصادية:

أولاً: التأثير السلبي على النمو الاقتصادي وخاصة على الاستثمار الأجنبي والمحلي.

ثانياً: يؤثر على روح المبادرة والابتكار ويضعف الجهود لإقامة الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي تعد ضرورية جداً لتفعيل الاقتصاد والقضاء على البطالة والتكامل مع المنظمات كبيرة الحجم لغرض التطور الاقتصادي (العامري، 2010: 125).

ثالثاً: توزيع الدخل بطريقة غير عادلة نتيجة غياب المنافسة النزيهة في الأسواق.

رابعاً: انخفاض إيرادات الدولة من الضرائب والرسوم وغيرها من الإيرادات وبالنتيجة التأثير على الخدمات العامة للجمهور.

ب .الاثار الاجتماعية:

أولاً: انتشار اليأس بين أفراد المجتمع من إصلاح النظام السياسي في الأمد القريب مما ينعكس سلباً

ثانياً: على روح المبادرة والابتكار.

ثالثاً: هروب الكفاءات العلمية والفنية بمختلف مستوياتها وأنواعها بسبب آليات المحاباة والمحسوبية وغيرها مما يؤدي إلى تشوهات اجتماعية كبيرة (الذهبي، 2005: 228).

رابعاً: زيادة معدلات الفقر والبطالة واتساع الفجوة بين طبقات المجتمع

خامساً: انخفاض القيم الأخلاقية القائمة على الصدق والأمانة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص (عبد الباقي،1997: 105)

سادساً: انتشار الجهل والأمية ولجوء أفراد المجتمع إلى طرق الكسب غير القانونية وغير المشروعة.

الجهات المعنية بمكافحة الفساد في العراق: توجد في العراق مؤسسات حكومية رقابية ثلاث تقع على عاتقها مسؤولية مكافحة الفساد وهي:

هيئة النزاهة: وهي جهاز حكومي مستقل أسست بموجب الأمر (55) لسنة 2004 الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة وسميت في حينها مفوضية النزاهة العامة، غير اسمها إلى هيئة النزاهة في أواخر عام 2008، ويصنفها الكثيرون على إنها جهاز رقابي، في حين يرى الباحثان إنها جهاز رقابي تحقيقي، فأما كونها جهاز رقابي فذلك بمتابعتها للمسؤولين والكشف عن ذممهم المالية لمعرفة مقدار الأموال التي حصلوا عليها من استحقاقهم للمنصب العام أو التي كسبت بطرق شرعية أو قانونية والأموال التي تضخمت نتيجة استغلال المنصب الوظيفي فضلا عن وضع قواعد ومعايير للسلوك الأخلاقي التي يجب أن يلتزم بها الموظف العام ومراقبة مدى الالتزام، وللهيئة أن تحيل المخالفات لهذه القواعد والمعايير إلى رئيس الدائرة أوالى المفتش العام ويحق لها أن توصي باتخاذ إجراءات تأديبية، وهنا تمارس الهيئة عملاً رقابياً بحتاً، أما كونها تحقيقيه فقد نص الأمر (55) في القسم (4) الفقرة (1) " تتمتع المفوضية (الهيئة) بصلاحية التحقيق في أي قضية فساد، ولها أن تعرض على قاضي التحقيق(بواسطة محقق من الدرجة الأولى) قضية فساد تنطوي على أعمال تمت في الماضي حتى تاريخ 17 تموز 1968 وعند عرض القضية على قاضي التحقيق تصبح المفوضية(الهيئة) طرفاً في القضية" ويشير هذا النص إلى الدور الرئيس للهيئة كونها جهاز تحقيقي أكثر من كونه جهاز رقابي، والدليل على ذلك لم يرد أي نص في قانون الهيئة يقضي بحقها بالإطلاع على الوثائق والسجلات السرية أو العادية إلا عن طريق قاضي التحقيق، في حين أن قانون ديوان الرقابة المالية رقم (6) لسنة 1990 المعدل بالأمر 77 لسنة 2004 نصت المادة (7) ثانياً " للديوان حق الإطلاع على الوثائق والمعاملات ذات العلاقة بالرقابة المالية سواءً أكانت عادية أم سرية..... "

ديوان الرقابة المالية: وهو من المؤسسات الرقابية العريقة في العراق اسس بموجب قانون رقم (17) لسنة 1927 باسم (دائرة مراقب الحسابات العام) ومن ثم صدر قانون الرقابة المالية رقم (42)

لسنة 1968 وبعدها صدر قانون رقم 194 لسنة 1980 وأخيرا صدر قانون ديوان الرقابة المالية رقم (6) لسنة 1990 وعدل بعض مواده وجمدت أخرى بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (77) لسنة 2004. يتولى ديوان الرقابة المالية أعمال الرقابة والتدقيق المالي والقانوني لجميع وحدات القطاع العام وأضاف الأمر(77) مهمة الكشف عن حالات الفساد فيما يتعلق بالاحتيال، إساءة وعدم الكفاءة في استخدام واستعمال وإنفاق الأموال العامة وإحالتها إلى المفتشين العموميين في الوزارات أو إلى هيئة النزاهة مباشرة (القسم 2/ م 4).إلا إن ديوان الرقابة المالية وفقاً للتقرير السنوي لهيئة النزاهة عام 2009 لم يرسل الديوان إلى الهيئة إلا (3) ثلاثة تقارير تتضمن حالات فساد من مجموع(7797) بلاغات ومزاعم فساد حققت أو لا زالت تحقق فيها الهيئة وهو ما نسبته (0,0004) وهي بهذه النسبة لا نعتقد إن هذه المؤسسة تشارك أو تساعد الهيئة في الكشف عن حالات الفساد.

المفتشون العموميون: وهو جهاز رقابي أسس بموجب الأمر (57) لسنة 2004 الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة، لغرض إخضاع الوزارات لإجراءات المراجعة والتدقيق والتحقيق والإشراف على أعمالها، وفي حالة وجود مخالفة مالية أو إدارية يرفعها إلى الوزير مباشرة أو الى هيئة النزاهة اذا كانت تنطوي تحت أي نص عقابي من قانون العقوبات التي يقع التحقيق فيه من اختصاص هيئة النزاهة، وقد بلغت القضايا المحالة من المفتشين العموميين إلى هيئة النزاهة(922) قضية من أصل (7797 بلاغات ومزاعم فساد حققت أو لا زالت تحقق فيها الهيئة والذي يشكل ما نسبته(12%) من هذه القضايا.

المبحث الثالث:

الجانب التطبيقي:

في الجانب التطبيقي اعتمد الاسلوب الاستطلاعي لأثبات فرضية البحث، عن طريق توزيع (90 تسعون) استبانة استردت منها (79) تسع وسبعون، أي بنسبة 88%، وزعت هذه الاستمارات على أقسام وشعب التدقيق الداخلي في (12) وحدة حكومية مختلفة النشاط، ضمن الرقعة الجغرافية لمحافظة كربلاء، اعتمد الباحثان في صياغة فقرات الاستبانة على ما توافر من البحوث والمصادر العربية والأجنبية التي تناولت التدقيق الداخلي وجودة التدقيق الداخلي وبما يخدم هدف البحث ويحقق اثباتاً موضوعيا لفرضيته، فضلا عن البحوث الخاصة بالفساد الاداري وإطلاع الباحثين على التجربة العراقية في مكافحة الفساد في العراق من الواقع العملي، واستعمل الباحثان لهذا الغرض مقياس ليكرت الخماسي الذي يتوزع بين اعلى وزن له للفقرة (اتفق تماما 5 درجات)، إلى أوطأ وزن له للفقرة (لا اتفق تماما" 1 درجة)، وبينهما ثلاث أوزان أخرى هي (اتفق 4 درجات، اتفق إلى حد ما 3 درجات، لا اتفق 2 درجة) لتمثل حقول الإجابات الأخرى واعتمد الباحثان أيضا" على الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3) كمعيار من اجل قياس وتقييم الدرجة المتحصل عليها فيما يخص متغيرات الدراسة بعد ذلك اعتمد التحليل الإحصائي الوصفي لوصف وتحليل متغيرات البحث وإختبار فرضياته عن طريق تحديد الأوساط الحسابية الموزونة Weighted mean، والانحرافات المعيارية Standard Division، ومعامل الاختلاف(التشتت) Coefficient of Version

ومعامل الارتباط Correlation والتي تعد من افضل المقاييس على وفق وجهات نظر المختصين في مجال الاحصاء.

1. عرض تفاصيل ونتائج الاستبانة :

سيجري استعراض نتائج الاستبانة كالآتي:

أ. **توصيف عينة البحث**: خصص القسم ألأول من الاستبانة للبيانات الديمغرافية للعينة بهدف جمع بيانات افراد العينة من حيث سنوات الخبرة والشهادة الأكاديمية والاختصاص الدقيق وعدد الدورات التدريبية في حقل الاختصاص، ويصف الجدول (2) هذا المحور الذي يمثل توصيف للعينة وفقاً للآتي:

الجدول (2)

البيانات الديموغرافية لعينة البحث

1. المؤهل العلمي:						
المؤهل العلمي	اعدادية	دبلوم فني	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	المجموع
التكرار	18	14	45	1	1	79
النسبة	23%	18%	57%	1%	1%	%100
2. الاختصاص:						
	محاسبة	إدارة الأعمال	مالية ومصرفية	اقتصاد	اخرى	المجموع
التكرار	34	21	14	4	6	79
النسبة	43%	27%	18%	5%	8%	%100
3. سنوات الخبرة:						
سنوات الخبرة	5 سنوات فاقل	6 – 10 سنوات		11 – 15 سنة	16 سنة فأكثر	المجموع
التكرار	45	12		10	12	79
النسبة	57%	15%		13%	15%	%100
4. الجنس:						
	ذكر	انثى			المجموع	
التكرار	46	33			79	
النسبة	58%	42%			%100	
5. الدورات التدريبية						
	داخل العراق	خارج العراق			اجمالي الدورات	
التكرار	85	21			106	
النسبة	80%	20%			100%	

يلاحظ من الجدول(2) تنوع الخصائص الديموغرافية للعينة بالشكل الذي يعكس واقع المجتمع التي أخذت منه، إذ يلاحظ ألآتي:

أولاً: بالمؤهلات العلمية للعينة أن ما نسبته 23% اعدادية وهي نسبة كبيرة تؤكد ضعف المقدرة المعرفية والفنية للعينة مقابل 57% حاصلين على شهادة البكالوريوس، وهي بالمقابل نسبة ضعيفة نسبيا مما يعكس ضرورة تنمية القدرات المعرفية للمدققين الداخليين من حملة شهادة الاعدادية والدبلوم العالي عن طريق اشراكهم في دورات تدريبية متخصصة في مجال المحاسبة والتدقيق والعلوم المساندة كالإحصاء والقانون وغيرها.

ثانياً: الاختصاص: ظهر من عينة البحث أن و43% يحملون شهادة في المحاسبة بين دبلوم فني وبكالوريوس وهي نسبة قليلة جدا تعكس الحاجة الى زيادة الاعتماد على اختصاص المحاسبة والتدقيق في وظيفة التدقيق الداخلي، وان ما نسبته 57% لا يحملون شهادة في المحاسبة والتدقيق أي لايملكون المقدرة الفنية اللازمة ولا البنى الاساسية لتطوير عملهم في مجال التدقيق.

ثالثاً: الخبرات العملية (سنوات الخبرة): تعكس الاستمارة أن ما نسبته 57% من العينة لديهم خبرة مهنية أقل من خمس سنوات وهي بالتأكيد غير كافية ليلم المدقق بالمهارات المهنية اللازمة لأداء عمله بالشكل الكافي ليحقق جودة العمل التدقيقي.

رابعاً: الجنس: تعكس هذه الفقرة توازنا نسبيا بين عدد الذكور البالغ 58% والإناث البالغ 42%.

خامساً: الدورات التدريبية: تؤشر هذه الفقرة انخفاض عدد الدورات التي شارك فيها المدققين وبشكل واضح جدا إذ بلغت معدلا قدره 1.1 دورة داخل العراق لكل مدقق و 0.25 دورة لكل موظف خارج العراق وهي نسبة متدنية جدا.

ب. **وصف متغيرات البحث**: أظهرت الاستبانات وتحليل نتائجها ألآتي:

أولاً: وصف متغيرات الضغوطات غير القانونية (المتغير المستقل): قسم متغير الضغوطات غير القانونية الى متغيرات رئيسة أربع هي (التجاوز على التخصيصات، والتغاضي عن فرض الغرامات، والتحايل والتلاعب، والمحسوبية) استناداً الى تقسيم الجهات المختصة بالنزاهة والشفافية لما يعد مظاهر رئيسة من مظاهر الفساد المالي والإداري، وبعد اجراء المعالجة والتحليل الاحصائي حصل الباحثان على الاوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية ومعامل التشتت والأهمية النسبية لاستجابات المبحوثين وكما مبين في الجدول (3) الآتي:

جدول (3)

وصف متغير الضغوطات غير القانونية

ت	المتغير	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	الوسط حسابي للسؤال	الوسط الحسابي للمتغير	انحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية
	W	5	4	3	2	1	$\bar{X}$	$\bar{X}$		c.v	
1	X1	16	24	15	9	15	3.22	3.26	3.36	1.04	64%
2	X2	14	28	12	18	7	3.30		3.39	1.03	66%
التجاوز على التخصيصات									3.26	1.00	65%
3	X3	19	22	15	11	12	3.32	3.39	3.45	1.04	66%
4	X4	17	30	9	10	13	3.35		3.49	1.04	67%
5	X5	22	25	12	11	9	3.51		3.61	1.03	70%
التغاضي عن الغرامات									3.52	1.04	70%
6	X6	27	16	15	12	9	3.51	3.25	3.64	1.04	70%
7	X7	24	20	17	11	7	3.54		3.64	1.03	71%
8	X8	8	18	18	13	22	2.71		2.86	1.05	54%
التحايل والتلاعب									3.38	1.04	68%
9	X9	23	15	14	12	15	3.24	3.14	3.42	1.06	65%
10	X10	21	11	13	15	18	2.99		3.24	1.08	60%
11	X11	15	21	13	23	7	3.18		3.28	1.03	64%
المحسوبية									3.31	1.06	65%
الضغوطات غير القانونية								3.26	3.37	1.03	65%
المصدر: اعداد الباحث باعتماد التحليل الاحصائي											

ويتضح من النتائج الواردة في الجدول (3) الآتي:

(1). المتغير ألأول (التجاوز على التخصيصات): يتضح من التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين إن فقرات البعد وهي (X2،X1)، قد حققت ارتفاعاً في الوسط الحسابي الموزون مما يعني قوة تبني مجتمع الدراسة لهذه المتغيرات إذ بلغت الأوساط الحسابية على التوالي (3.22، 3.30) وبانحراف معياري (3.36، 3.39) وبأهمية نسبية (64%،66%) وبمعامل اختلاف(مقياس تشتت) (1.04 و1.03) على التوالي، كما بشكل عام هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون لمتغير التجاوز على التخصيصات المالية بلغ (3.26) وبانحراف معياري عام بلغ (3.26) أيضاً، وأهمية نسبية (65%) وبمعامل اختلاف (1.00) مما يعني قوة تبني عينة البحث لهذا المتغير والمتغيرين الفرعيين ما انعكس على اجابات افرادها التي تؤكد وجود تجاوز على التخصيص المالي في دوائرهم.

(2). المتغير الثاني (التغاضي عن فرض الغرامات): حققت فقرات البعد الثلاث(X5, X4, X3) اوساطا حسابية (3.32، 3.35، 3.51) على التوالي وانحرافا معيارياً بلغ (3.45، 3.49، 3.61) على التوالي وبأهمية نسبية(66%، 67%،70%) على التوالي، وهذا يعني قوة تبني عينة البحث

لهذا المتغيرات ودليل ذلك معامل الاختلاف لكل منها والبالغ (1.04،1.04، 1.03) على التوالي مما يعني قوة تبني مجتمع الدراسة لهذه المتغير ما انعكس على اجاباتهم، كما ظهر أن هناك ارتفاع في الوسط الحسابي الموزون العام لمتغير التغاضي عن فرض الغرامات، إذ بلغ (3.39)، وبانحراف معياري عام بلغ (3.52) أيضاً، ولقد بلغت الأهمية النسبية لهذا المتغير (70%) وبمعامل اختلاف البالغ (1.04) مما يعني قوة تبني مجتمع الدراسة للمتغير الرئيس والمتغيرين الفرعيين ما انعكس على اجابات افراد العينة، والتي تؤكد وجود تغاضي عن فرض الغرامات في دوائرهم.

(3). المتغير الثالث (التحايل والتلاعب): حققت فقرات البعد الثلاث(X8, X7, X6) اوساطاً حسابية (3.51، 3.54، 2.71) على التوالي وانحرافا معيارياً بلغ (3.64، 3.64، 2.86) على التوالي وبأهمية نسبية (70%، 71%،54%) على التوالي، وهذا يعني قوة تبني عينة البحث للمتغيرين (X6وX7) ودليل ذلك معامل الاختلاف لكل منها والبالغ (1.04،، 1.03) على التوالي، والضعف النسبي لتبنيهم للمتغير (X8) المتعلق بـ(تفحص الإدارة العليا الشكاوى المقدمة إليها بشكل موضوعي ومهني وتتخذ الإجراءات القانونية بحق المقصرين) لانخفاض متوسطه الحسابي وألأهمية النسبية له البالغة (54%) وبمعامل الاختلاف (1.05) مما يعني ضعف تبني عينة الدراسة لهذا المتغير إلى حد ما مقارنة بباقي المتغيرات ما انعكس على اجابات افرادها، أما على مستوى المتغير الرئيس فقد بلغ المتوسط الحسابي (3.25) وانحراف معياري (3.38) ومعامل تشتت (1.04) وبأهمية نسبية (68%) مما يدل على قوة تبني عينة البحث لمفهوم وجود التحايل والتلاعب في مجتمع الدراسة وعدم اهتمام الادارات العليا بالفحص الدقيق والمهني للشكاوى المقدمة اليهم من جهة أخرى.

(4). المتغير الرابع (المحسوبية): حققت فقرات البعد الرابع(X9 ,X10 ,X11) اوساطا حسابية (3.24، 3.99، 3.18) على التوالي وانحرافا معيارياً بلغ (3.42، 3.24، 3.28) على التوالي وبأهمية نسبية (65%، 60%،64%) على التوالي، وهذا يعني قوة تبني عينة البحث للمتغيرات الثلاث، ودليل ذلك معامل الاختلاف لكل منها والبالغ (1.08،1.06، 1.03) على التوالي، مما يدل على قوة تبني عينة البحث لهذا المتغير، أما على مستوى المتغير الرئيس فقد بلغ المتوسط الحسابي(4.07) والانحراف المعياري (3.17) ومعامل اختلاف (0.78) وبأهمية نسبية 81% مما يدل على قوة تبني عينة البحث للمتغير الرئيس والمتغيرات الفرعية وظهور المحسوبية بشكل واضح في اجاباتهم.

وبشكل عام وعلى مستوى المتغير المستقل(الضغوطات غير القانونية) نلاحظ أن المتوسط الحسابي إلى (3.26) والانحراف معياري (3.37) فيما بلغ معامل(الاختلاف) التشتت (1.03) والأهمية النسبية للمتغير (65%)، مما يدل على تبني عينة البحث لهذا المتغير والذي يعني أن هناك ممارسات غير قانونية تحدث في بيئة العمل.

ثانياً: المتغير التابع جودة التدقيق الداخلي: قسم متغير جودة التدقيق الداخلي الى متغيرات رئيسة أربع هي (الاستقلالية، والمقدرة المهنية، والمقدرة الفنية، والتواصل والتفاعل) استناداً الى معيار التدقيق الدولي 610 "

استخدام عمل المدققين الداخليين"، وبعد اجراء المعالجة والتحليل الاحصائي ظهر أن الاوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين المبينة بالجدول (4) الذي يتضمن الأوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف والأهمية النسبية لكل متغير من المتغيرات الرئيسة والفرعية وبالجدول(4) الآتي:

جدول(4)

وصف المتغير التابع (جودة التدقيق الداخلي)

ت	المتغير	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	الوسط الحسابي للسؤال	الوسط الحسابي للمتغير	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية
	W	5	4	3	2	1	X̄	X̄		c.v	
1	Y1	14	20	7	20	18	2.90	3.51	3.09	1.06	58%
2	Y2	34	17	8	15	5	3.76		3.86	1.03	75%
3	Y3	33	15	14	14	3	3.77		3.85	1.02	75%
4	Y4	21	29	9	16	4	3.59		3.66	1.02	72%
الاستقلالية والموضوعية:									3.62	1.03	70%
5	Y5	24	22	8	24	1	3.56	3.55	3.63	1.02	71%
6	Y6	18	27	12	13	9	3.41		3.51	1.03	68%
7	Y7	32	21	10	16	0	3.87		3.92	1.01	77%
8	Y8	17	16	29	14	3	3.38		3.42	1.01	68%
المقدرة المهنية:									3.62	1.02	71%
9	Y9	18	17	12	29	3	3.23	3.45	3.32	1.03	65%
10	Y10	26	36	8	7	2	3.97		3.98	1.00	79%
11	Y11	10	19	16	18	16	2.86		2.99	1.05	57%
12	Y12	27	24	9	19	0	3.75		3.79	1.01	75%
المقدرة الفنية									3.52	1.02	69%
13	Y13	20	31	12	10	6	3.62	3.61	3.68	1.02	72%
14	Y14	23	30	15	1	10	3.70		3.77	1.02	74%
15	Y15	24	16	7	24	8	3.30		3.46	1.05	66%
16	Y16	26	30	10	9	4	3.82		3.87	1.01	76%
التفاعل والتواصل:									3.69	1.02	72%
							3.53		3.61	1.02	71%

المصدر: اعداد الباحث باعتماد التحليل الاحصائي

يتضح من النتائج الواردة في الجدول(4) ألآتي:

(5).المتغير الأول (الاستقلالية): حققت فقرات البعد الأول من المتغير التابع(Y1 وY2وY3و Y4) اوساطا حسابية (2.90، 3.76، 3.77، 3.59) على التوالي وانحرافا معيارياً بلغ (3.09، 3.86، 3.85، 3.66) على التوالي وبأهمية نسبية (58%، 75%،75%،72%) على التوالي، وهذا يعني تبني عينة البحث للمتغيرات الأربع، ودليل ذلك معامل الاختلاف لكل منها والبالغ (1.03،1.06، 1.02، 1.02) على التوالي، أما على مستوى المتغير الرئيس فقد بلغ المتوسط الحسابي(3.51) والانحراف المعياري (3.62) ومعامل اختلاف (1.03) وبأهمية

نسبية 70% مما يدل على قوة تبني عينة البحث لهذا المتغير وظهور الاستقلالية والموضوعية في أدائهم وبشكل واضح في اجاباتهم.

(6).المتغير الثاني (المقدرة المهنية): حققت فقرات البعد الثاني (Y5،Y6، Y7، Y8) اوساطا حسابية (3.56، 3.41، 3.87، 3.38) على التوالي وانحرافا معيارياً بلغ (3.63، 3.51، 3.92، 3.42) على التوالي وبأهمية نسبية(71%، 68%،77%،68%) على التوالي، وهذا يعني قوة تبني عينة البحث للمتغيرات ألأربع، ودليل ذلك معامل الاختلاف لكل منها والبالغ (1.03،1.02، 1.01، 1.01) على التوالي، أما على مستوى المتغير الرئيس ككل فقد بلغ المتوسط الحسابي(3.55) والانحراف المعياري (3.62) ومعامل اختلاف (1.02) وبأهمية نسبية71%ما يدل على قوة تبني عينة البحث للمقدرة المهنية والاهتمام الواضح بها.

(7).المتغير الثالث (المقدرة الفنية): حققت فقرات البعد الثالث (Y9،Y10، Y11، Y12) اوساطا حسابية (3.23، 3.97، 2.86، 3.75) على التوالي وانحرافا معيارياً بلغ (3.32، 3.98، 2.99، 3.79) على التوالي وبأهمية نسبية (65%، 79%،57%،75%) على التوالي، وهذا يعني قوة تبني عينة البحث للمتغيرات (Y9،Y10,Y11 ، Y12)، وضعف ودليل ذلك معامل الاختلاف للمتغيرات الثلاث المتبناة والبالغة (1.05،1.03,1.01،1.00) على التوالي، ، أما على مستوى المتغير الرئيس ككل فقد بلغ المتوسط الحسابي(3.45) والانحراف المعياري (3.52) ومعامل اختلاف (1.02) وبأهمية نسبية 69% مما يدل على قوة تبني عينة البحث للمقدرة الفنية والاهتمام الواضح بها.

(8).المتغير الرابع (التفاعل والتواصل): حققت فقرات البعد الرابع (Y13،Y14، Y15، Y16) اوساطا حسابية (3.62، 3.70، 3.30، 3.82) على التوالي وانحرافا معيارياً بلغ (3.68، 3.77، 3.46، 3.87) على التوالي وبأهمية نسبية (72%، 74%،66%،76%) على التوالي، وهذا يعني قوة تبني عينة البحث للمتغيرات ألأربع، ودليل ذلك معامل الاختلاف لكل منها والبالغ (1.02،1.02، 1.05، 1.01) على التوالي، أما على مستوى المتغير الرئيس ككل فقد بلغ المتوسط الحسابي(3.61) والانحراف المعياري (3.68) ومعامل اختلاف (1.02) وبأهمية نسبية 72% مما يدل على قوة تبني عينة البحث لمتغير التفاعل والتواصل والاهتمام الواضح بها.

وبشكل عام وعلى مستوى المتغير التابع (جودة التدقيق الداخلي) نلاحظ ارتفاع المتوسط الحسابي إلى (3.53) وبانحراف معياري (3.61) فيما بلغ معامل(الاختلاف) التشتت (1.02) والأهمية النسبية للمتغير (71%)، مما يدل على تبني عينة البحث لهذا المتغير.

2. مناقشة فرضية البحث والفرضيات الفرعية:

بعد الاطلاع على نتائج التحليل الاحصائي، والتوسع فيها لقياس علاقة الارتباط بين المتغيرين (التابع) و(المستقل) للتأكد من مدى قبول او رفض الفرضية الرئيسة للبحث والفرضيات المتفرعة عنها تبين الآتي:

أ. الفرضية الاولى: نصت الفرضية الأولى على أن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الضغوطات التي يتعرض لها المدقق الداخلي واستقلالية المدقق وموضوعية التدقيق، وبقياس معامل الارتباط بين المتغير المستقل (x) الضغوطات غير القانونية، والمتغير التابع الفرعي (y1) تبين أن هناك علاقة ارتباط معاملها(0.161) ما يدل على وجود هذه العلاقة ولكن بارتباط ضعيف نسبياً، وهذا يثبت فرضية البحث الفرعية ألأولى.

جدول(5)

علاقة الارتباط بين الضغوطات غير القانونية وجودة التدقيق الداخلي

	X	y1
X	1	
y1	0.161	1

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

ب. الفرضية الثانية: تنص هذه الفرضية على أن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الضغوطات التي يتعرض لها المدقق الداخلي والجدارة لهذا المدقق. وبقياس معامل الارتباط بين المتغير المستقل (x) الضغوطات غير القانونية، والمتغير التابع الفرعي (y2) تبين أن هناك علاقة ارتباط عكسية بينهما معاملها(0.0018−) ما يدل على وجود هذه العلاقة ولكن بارتباط عكسي ضعيف أي أن زيادة المقدرة(الجدارة) المهنية للمدقق الداخلي تقلل من أثر الضغوطات غير القانونية، وهذا يثبت فرضية البحث الفرعية ألثانية.

جدول(6)

علاقة الارتباط بين الضغوطات غير القانونية والجدارة للمدقق الداخلي

	X	y2
X	1	
y2	-0.0018	1

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

ج. الفرضية الثالثة: تنص هذه الفرضية على أن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الضغوطات التي يتعرض لها المدقق الداخلي والمقدرة الفنية لهذا المدقق. وبقياس معامل الارتباط بين المتغير المستقل (x) الضغوطات غير القانونية، والمتغير التابع الفرعي (y3) تبين أن هناك علاقة ارتباط بينهما معاملها(0.2299) ما يدل على وجود هذه العلاقة، وهذا يثبت فرضية البحث الفرعية ألثالثة.

جدول(7)

علاقة الارتباط بين الضغوطات غير القانونية والمقدرة الفنية للمدقق الداخلي

	X	Y3
X	1	
Y3	0.2299	1

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

د. الفرضية الرابعة: تنص هذه الفرضية على أن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الضغوطات التي يتعرض لها المدقق الداخلي وتفاعل وتواصل المدقق الداخلي مع الجهات الرقابية الخارجية، وبقياس معامل الارتباط بين المتغير المستقل(x) الضغوطات غير القانونية، والمتغير التابع الفرعي (y4) تبين أن هناك علاقة ارتباط عكسية بينهما معاملها(0.1877-) وهو ما يدل على أن زيادة الضغوطات غير القانونية تقلل من مستوى جودة التدقيق الداخلي وهذا ما يثبت صحة الفرضية أعلاه.

جدول(8)

علاقة الارتباط بين الضغوطات غير القانونية وتفاعل وتواصل المدقق الداخلي

	X	y4
X	1	
y4	-0.1877	1

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

هـ. الفرضية الرئيسة: تنص الفرضية الرئيسة للبحث على إن الضغوطات التي يتعرض لها المدققين الداخلين (كمتغير مستقل) تؤثر في جودة عمليات التدقيق الداخلي (كمتغير تابع)، وبقياس معامل الارتباط بين المتغير المستقل (x) الضغوطات غير القانونية، والمتغير التابع (y) تبين أن هناك علاقة ارتباط قوية بين المتغيرين معاملها (0.833) ما يدل على قوة الارتباط بين المتغيرين وهو ما يثبت فرضية البحث.

جدول(9)

علاقة الارتباط بين الضغوطات غير القانونية وجودة التدقيق الداخلي

	Y	x
Y	1	
X	0.833	1

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

مما سبق يتضح أن أكثر العوامل تأثيرا في الحد من الضغوطات غير القانونية من بين عوامل جودة التدقيق الداخلي هي الجدارة للمدقق الداخلي والتي تعكس قدرته على مواجهة هذه الضغوطات باحترامه لمهنته وتمكنه من أدواتها، من جهة أخرى يعد عامل التفاعل والتواصل محدد آخر يؤثر في هذه الضغوطات فكلما زاد هذا التفاعل والتواصل كلما قلت الضغوطات غير القانونية لاعتماد المدقق الداخلي على مرجعيات مهنية أكثر استقلالية وموضوعية توجه عمله وتحصنه من الوقوع في شباك وآثار هذه الضغوطات.

المبحث الرابع:

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

أ. تطور وظيفة التدقيق الداخلي من التدقيق المالي الذي يقتصر على الفحص والتحليل لاكتشاف الأخطاء، إلى وظيفة أشمل وأعم تتعلق بإضافة القيمة لعمليات الوحدة عن طريق تطوير عمليات الإدارة ومساعدتها في أداء أعمالها بكفاءة وفعالية.

ب. يفتقر التدقيق الداخلي في العراق الى جهة مهنية تنظم وترعى العمل التدقيقي وتحدد المعايير المهنية الواجب مراعاتها عند القيام بوظيفة التدقيق الداخلي.

ج. الفساد هو الانحراف عما هو صحيح ومقبول عرفاً وقانوناً.وله أنواع مختلفة منها السياسي والإداري و المالي فحدوث ألأول قد يستتبع حدوث الثاني والثالث، والفساد بأنواعه ينتج عن أمور عدة منها غياب سلطة القانون ونقص التشريعات الحاكمة وضعف الأجهزة الرقابية

د. يمكن أن يكون للمدقق الداخلي دور أكبر وأنجع في مكافحة الفساد المالي من دور المدقق الخارجي كون ذلك يقع ضمن مسؤوليته المهنية والقانونية، فضلا عن قربه من التعاملات المالية والإجراءات الإدارية للوحدة إذ يستطيع إجهاض الكثير من حالات الفساد المالي قبل وقوعها ويحافظ على الأموال قبل هدرها ويمكنه كشف حالات الفساد بتتبع الإجراءات المتبعة إذا توفر له الدعم الإداري والقانوني.

هـ. انخفاض عدد الدورات التي شارك فيها المدققين وبشكل واضح جدا إذ بلغت معدلا قدره 1.1 دورة داخل العراق لكل مدقق و 0.25 دورة لكل موظف خارج العراق وهي نسبة متدنية جدا. ما يعكس ضعف القدرات الفنية والمهنية والمهارات المكتسبة للمدققيين الداخليين عينة البحث.

و. ارتفاع المتوسط الحسابي الضغوطات غير القانونية إلى (3.26) والانحراف المعياري (3.37) فيما بلغ معامل(الاختلاف) (1.03) والأهمية النسبية للمتغير (65%)، مما يدل على قوة تبني عينة البحث لهذا المتغير ما يعني أن هناك ممارسات غير قانونية تحدث في بيئة العمل.

ز. ارتفاع المتوسط الحسابي لجودة التدقيق الداخلي إلى (3.53) وبانحراف معياري (3.61) فيما بلغ معامل الاختلاف (1.02) والأهمية النسبية للمتغير (71%)، مما يدل على تبني عينة البحث لهذا المتغير وأهتمامهم بمفهوم جودة التدقيق الداخلي والعوامل المؤثرة فيه.

ح. إن الضغوطات التي يتعرض لها المدقق الداخلي تؤثر في جودة عمليات التدقيق الداخلي، فبقياس معامل الارتباط بين الضغوطات غير القانونية، وجودة التدقيق الداخلي تبين أن هناك علاقة ارتباط قوية بين المتغيرين معاملها (0.833).

ط. أن أكثر العوامل تأثيرا في الحد من الضغوطات غير القانونية من بين عوامل جودة التدقيق الداخلي هي جدارة المدقق الداخلي والتي تعكس قدرته على مواجهة هذه الضغوطات باحترامه لمهنته وتمكنه من أدواتها، فيما يعد عامل التفاعل والتواصل محدداً آخر يؤثر في هذه الضغوطات فكلما زاد هذا

التفاعل والتواصل كلما قلت الضغوطات غير القانونية لاعتماد المدقق الداخلي على مرجعيات مهنية أكثر استقلالية وموضوعية توجه عمله وتحصنه آثار هذه الضغوطات.

1. **التوصيات**:

أ. على الوحدات الحكومية أن تعي ضرورة مراجعة السياسات المتعلقة بالتدقيق الداخلي وبشكل خاص ما يتعلق بالنظر له باحترام ومراعاة استقلاليته وتوفير الكوادر البشرية المؤهلة علمياً وعملياً للقيام بمهامها.

ب. ضرورة تأسيس هيئة أو مرجع مهني يعنى بشؤون التدقيق الداخلي وتنمية معارف المدققين الداخليين والاستفادة من كافة المستجدات التي تخدم المهنة والارتقاء بها، والدعوة إلى تشكيل فريق عمل من العاملين بمهن التدقيق الداخلي.

ج. ضرورة الوصول إلى منظومة تدقيق داخلي فعالة على مستوى الوحدة الحكومية عن طريق خلق حالة من التناغم بين فعالية أداء التدقيق الداخلي كنشاط تنفيذي وتعاون الإدارات التنفيذية ألأخرى مما يسهم في تثبيت دعائم مفهوم الحاكمية المؤسسية.

د. ضرورة تنمية القدرات المعرفية للمدققين الداخليين من حملة الشهادات مادون البكالوريوس، عن طريق اشراكهم في دورات تدريبية متخصصة في مجال المحاسبة والتدقيق والعلوم المساندة كالإحصاء والقانون وغيرها من العلوم التي تزيد من القدرات الفنية للمدققين الداخليين في أداء مهام عملهم.

هـ. العمل على الزام الوحدات الحكومية بتطبيق وتحقيق معايير جودة التدقيق الداخلي الذي ينبغي أن تتعدى حدوده التدقيق الحسابي والمستندي وتذهب إلى ما خلف الحدث الاقتصادي(المالي والإداري) وهذا يتطلب أن تكون أجهزة التدقيق الداخلي واسعة الصلاحيات متعددة الاختصاصات مبنية على أسس النزاهة والكفاءة.

المصادر:

أولاً: القوانين والتعليمات والمعايير:

1. قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم 23 لسنة 1971 وتعديلاته.
2. قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 وتعديلاته.
3. قانون المفتشون العموميون الامر 57 لسنة 2004.
4. قانون ديوان الرقابة المالية رقم 6 لسنة 1990 والمعدل بالامر 77 لسنة 2004 .
5. قانون هيئة النزاهة الامر 55 لسنة 2004.
6. التقرير السنوي لعام 2009 الصادر من هيئة النزاهة.
7. الاتحاد الدولي للمحاسبين، "إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد ألأخرى والخدمات ذات العلاقة" ج 1 عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2010.

ثانياً: المصادر باللغة العربية:

8. البيومي، محمود محمد عبد السلام،" المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية"منشاة المعارف،الإسكندرية،2003
9. تقي، طارق عبد الرسول، " استقلالية القضاء ومكافحة الفساد السياسي والإداري والمالي" ، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، هيئة النزاهة، حزيران 2010.
10. التميمي، هادي،" مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية" الطبعة الثانية دار وائل للنشر، عمان 2006.
11. حنون، نائل، " شريعة حمورابي" ج1، بيت الحكمة، بغداد، 2003.
12. جمعة، احمد حلمي،"المدخل الحديث لتدقيق الحاسبات" ط 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
13. الحسبان،عطا الله أحمد سويلم،" الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات" دار الراية للنشر والتوزيع،عمان، ألأردن، 2009.
14. داود، عماد صلاح عبد الرزاق،" الفساد والاصلاح"، منشورات اتحاد كتاب دمشق، دمشق 2003.
15. دحدوح، حسين احمد و القاضي، حسين يوسف" مراجعة الحسابات المتقدمة" الاطار النظري والاجراءات العملية" ج1، دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان، الاردن،2009.
16. دهمش، نعيم و أبوزر، عفاف اسحق" الضوابط الرقابية والتدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات" بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس– كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية– جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، ألأردن، 2005.
17. الذهبي، جاسم محمد والعزاوي، نجم عبد الله، " مبادئ الإدارة العامة: منظور استراتيجي شامل" الجزيرة للتحضير الطباعي بغداد، 2005.
18. الرازي، محمد أبو بكر عبد القادر، " مختار الصحاح" دار الرسالة، الكويت، بدون سنة طبع.
19. السامرائي، احمد عبد الغفور، " الموظف والمسؤولية" ، مطبعة هيئة إدارة واستثمار أموال الوقف السني. بغداد. 2008.
20. الصدوق، الشيخ، " موسوعة الكتب الأربعة– من لا يحضره الفقيه"، ج4 الأميرة للطباعة والنشر، بيروت 2008.
21. الصحن، عبد الفتاح "مبادئ وأسس المراجعة علماً وعملاً" مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1993.
22. العامري، علي عبد الحسين حميدي، " دور القيادة الاستراتيجية والشفافية في محاربة الفساد الإداري" رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء، 2010.
23. عبد الباقي، علي احمد، " دور الرقابة الخارجية للحد من الفساد الإداري" رسالة دبلوم عالي ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، 1997
24. عبد الله، خالد أمين، "الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي" ط.1، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2002.
25. عبد الله، خالد أمين، "التدقيق والرقابة في البنوك" ط1، دار وائل للنشر ، عمان، الأردن، 1998.

26. عبد الهادي، احمد محمد،"الانحراف الإداري في الدول النامية" مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية،1997.
27. ألعبيدي، ماهر موسى، "مبادئ الرقابة المالية " مطبعة المعارف ، بغداد، 1986.
28. النونو، كمال محمد"مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة" رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية، غزة منشورة على شبكة الانترنت، 2009.
29. يحيى، زياد هاشم ولقمان، أيوب "مفهوم نظام الرقابة الداخلية وأهميته في المؤسسات الحكومية" مجلة تنمية الرافدين، العدد (48) جامعة الموصل،1996.

ثالثاً: المصادر باللغة الانكليزية:

30. Bahram, Soltani, "Auditing-An international Approach" Pearson education limited, England, 2007.
31. Caidan, Gerald E & Caidan, Naomi J. " Administrative Corruption Public Administration Review. V ol.May 1997.

رابعاً: الإصدارات والدوريات

1. .المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية" الانتوساي"، لجنة بناء القدرات، دليل بناء القدرات في الأجهزة العليا للرقابة، الطبعة الأولى،2007
2. المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية "الانتوساي"،استقلالية التدقيق الداخلي في القطاع العام، 2011، الرابط http://www.intosai.org
3. برنامج المجتمع المدني العراقي "الدليل الإرشادي حول أدوات تشخيص الفساد الإداري" 2006.
4. جمعية مراقبة حقوق الإنسان العراقية " مقدمة حول مكافحة الفساد" بدون مطبعة، بغداد.
5. هيئة النزاهة، " النزاهة والشفافية والفساد" دائرة التعليم والعلاقات العامة، بغداد، 2006.

خامساً: شبكة الانترنت:

6. حنوش، زكي، " مظاهر الفساد الاداري في السلوك اليومي للمواطن العربي، الأسباب ووسائل العلاج" بحث منشور على موقع هيئة النزاهة، /www.nzaha.lq
7. صبح، داوود يوسف"دليل التدقيق الداخلي" شبكة الانترنت،2007 .
8. يونس، زين،" تفعيل المراجعة الداخلية عن طريق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الجزائرية للسيارات" مدلة علوم انسانية، العدد 46، 2010) الموقع الالكتروني. WWW.ULUM.NL
9. الموقع الإلكتروني لمعهد المدققين الداخليين، www.theiia.org
10. IIA(Institute of Internal Auditors),**Current Impact of Information Technology on internal auditing**., jan,2003, www.tindarilcles.com
11. IIA (Institute of Internal Auditors), **Standards for the Professional Practice of Internal Auditing**, USA, 2004. www.theiia.org,
12. Transparency international Report, 2007, the frame work document at Www. Transparency. Org.

الاستبانة

حضرة المدقق الكريم

حضرة المدققة الكريمة

تحية طيبة وبعد .....

الاستبانة التي بين يديك هي جزء من مستلزمات البحث الموسوم " أثر جودة التدقيق الداخلي في مواجهة الضغوطات التي يتعرض لها المدقق الداخلي– دراسة حالة في الوحدات الحكومية العراقية"، ولغرض الوصول إلى تحقيق أهداف البحث والتحقق من فرضياته والخروج بنتائج مناسبة يتطلب تعاونكم في التكرم بالإجابة على الأسئلة المدرجة في الاستبانة بشكل موضوعي وبدقة، وبالشكل الذي يعكس الواقع.

الباحثان

م.د.حيدر علي المسعودي

م.د. اسعد محمد علي العواد

أولا: البيانات الديمغرافية: من فضلك ضع (X) في المكان المناسب			
الجنس:	ذكر	انثى	المجموع
	46	33	79

سنوات الخبرة العملية:

	قل من 5 سنوات	من 5 سنوات إلى 10 سنة	من 11 سنة الى 15 سنة	اكثر من 15 سنة
المجموع:	45	12	10	12

الشهادة الأكاديمية:

	ا. اعدادية	ب. معهد	ج. بكالوريوس	د. دبلوم	هـ. ماجستير	و.دكتوراه
المجموع:	18	14	45	1	1	0

الاختصاص

	محاسبة	علوم مالية ومصرفية	ادارة اعمال	اقتصاد	اخرى
المجموع:	34	21	14	4	6

عدد الدورات التدريبية في الاختصاص:

	داخل العراق	85
المجموع:	خارج العراق	21

ثانياً: أسئلة المقاييس:

1. محور الممارسات غير القانونية (المتغير المستقل):

الرجاء الإجابة على الأسئلة الآتية بوضع علامة في المربع الذي تراه ملائماً.

✓ **يقصد بالممارسات غير القانونية: استغلال السلطة للحصول على منافع لصالح شخص أو جماعة أو طبقة تشكل انتهاكا للقانون أو لمعايير السلوك الأخلاقي الراقي. ما مدى ظهور الحالات الآتية عند قيامك بنشاط التدقيق الداخلي في دائرتك:**

ت	الأسئلة		اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق مطلقاً
1.	التجاوز على التخصيص المالي	تتجاوز الإدارة على التخصيص المالي المحدد بالموازنة عند الحاجة.	16	24	15	9	15
2.		تتدفق البيانات والمعلومات ألخاصة بالتخصيص المالي وأوجه استعماله بين الأقسام والإدارات المختلفة بشفافية.	14	28	12	18	7
3.	التغاضي عن الغرامات	تغض الإدارة ألنظر عن فرض غرامات التأخيرية عند عدم تنفيذ المقاولين والمتعهدين لما بذمتهم من أعمال في المدد المحددة.	19	22	15	11	12
4.		تتحقق ألإدارة من سرعة انجاز التعاملات والتعاقدات (مدة الانجاز)	17	30	9	10	13
5.		تتحقق ألإدارة من الأخطاء في انجاز الأعمال وأهميتها النسبية.	22	25	12	11	9
6.	التحايل والتلاعب	هناك تحايل من جهات معينة على القوانين والتعليمات والأنظمة لتمرير المناقصات العامة لجهات بذاتها.	27	16	15	12	9
7.		هناك التزام من العاملين بصلاحيات ومسؤوليات المحددة لوظائفهم وفق القوانين والتعليمات.	24	20	17	11	7
8.		تفحص الإدارة العليا الشكاوى المقدمة إليها بشكل موضوعي ومهني وتتخذ الإجراءات القانونية بحق المقصرين.	8	18	18	13	22
9.	المحسوبية والعلاقات الشخصية	تتدخل جهات من داخل الدائرة في عمل قسم التدقيق الداخلي لتمشية بعض القضايا غير القانونية	23	15	14	12	15
10.		تتدخل جهات من خارج الدائرة في إجراءات عمل قسم التدقيق الداخلي لتمرير بعض القضايا غير القانونية	21	11	13	15	18
11.		تنتهج الإدارة سياسة ثابتة في إدارة الموارد البشرية وخاصة التعيين وتحديد الرواتب والأجور والحوافز وتلتزم بالقوانين والتعليمات	15	21	13	23	7

2. محور جودة التدقيق الداخلي (المتغير التابع):

الرجاء الإجابة على الأسئلة الآتية بوضع علامة في المربع الذي تراه ملائماً.

✓ **يقصد بجودة التدقيق الداخلي: مدى توفر مجموعة من الخصائص النوعية في هذه الوظيفة تلبي حاجات أصحاب المصلحة عن طريق توفير آلية لمراقبة أداء المالي والاقتصادي للوحدة. وتتحقق عند القيام بعملية التدقيق الداخلي الأمور الآتية:**

ت	الأسئلة		اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق مطلقاً
.1	الاستقلالية والموضوعية	لموظفي قسم التدقيق الداخلي استقلالية واضحة في الدائرة ولا يخضعون لتأثير وسيطرة الإدارات الوسطى والتنفيذية.	14	20	7	20	18
.2		يمارس موظفو قسم التدقيق الداخلي أعمالهم بحرية ويبدون رأيهم بدون تحيز ولا محاباة.	34	17	8	15	5
.3		يؤدي موظفي قسم التدقيق الداخلي مسؤوليات تنفيذية إضافية كالمشاركة في اللجان فضلا عن مهامهم كمدققين.	33	15	14	14	3
.4		يقيم قسم التدقيق الداخلي أدائه بنفسه دورياً لمعرفة الانحرافات في خطط الأداء ومحاولة معالجتها مستقبلاً.	21	29	9	16	4
.5	المقدرة المهنية	يطلع موظفو قسم التدقيق الداخلي على السجلات والمستندات والوثائق التي تخص الدائرة كافة ويبدون الرأي حول مدى قانونيتها، وان الإجراءات المتبعة كانت وفق الصلاحيات المحددة بالقوانين والتعليمات النافذة	24	22	8	24	1
.6		يفحص قسم التدقيق الداخلي مدى سلامة وكفاية وسائل الرقابة الداخلية المطبقة للمحافظة على موجودات الدائرة	18	27	12	13	9
.7		يساهم قسم التدقيق الداخلي في حماية موجودات الدائرة من التلاعب والغش والاحتيال بشكل فعال وكفء.	32	21	10	16	0
.8		يخطط لعملية التدقيق الداخلي بحيث تشمل كل وجه من أوجه النشاط في الدائرة وبناءً على خطة خطة التدقيق.	17	16	29	14	3
.9	المقدرة الفنية	يتدرب موظفو قسم التدقيق الداخلي بموجب خطة مدروسة لتحسن أداء عملهم المهني ضمن برنامج التدريب المستمر.	18	17	12	29	3
10.		لدى موظفي قسم التدقيق القدرة على التخطيط لبرنامج التدقيق بحيث يأخذ بنظر الاعتبار جودة الأداء المهني وشموليته لجميع نواحي النشاط	26	36	8	7	2
11.		هناك تأكيد على وجود أفراد مؤهلين ومدربين التدريب الكافي واختيارهم للعمل في أقسام التدقيق.	10	19	16	18	16
12.		لدى موظفي قسم التدقيق الداخلي القدرة على تقديم الاقتراحات البناءة لإدارة المخاطر والتخطيط الاستراتيجي.	27	24	9	19	0

13		يجري ديوان الرقابة المالية تقويما دورياً لأداء قسم التدقيق الداخلي عن طريق تقارير تقويم الأداء.	20	31	12	10	6
14		يعتمد في تحسين أداء قسم التدقيق الداخلي على ملاحظات ديوان الرقابة المالية الواردة في التقارير الدورية.	23	30	15	1	10
15	التفاعل والتواصل	يرفع مدير التدقيق الداخلي شهرياً تقريراً مفصلاً إلى رئيس الدائرة يوضح فيه الأعمال والنشاطات التي قام بها قسم التدقيق.	24	16	7	24	8
16		يرفع مدير التدقيق الداخلي في الدائرة نتائج أعمال الرقابة والتدقيق إلى مدير التدقيق الداخلي في الوزارة شهرياً ودورياً.	26	30	10	9	4

تصميم نظام لخطة عينات القبول عندما يتبع وقت الفشل توزيع ويبل ذي المعلمتين

م. سهيل نجم عبود م. بيداء اسماعيل

جامعة بغداد

كلية الادارة والاقتصاد

الخلاصة:

يتضمن هذا البحث تقدير معلمات توزيع ويبل ذي المعلمتين بطريقة الامكان الاعظم وطريقة العزوم والانحدار الخطي، ومن ثم اعتماد المقدرات التي تحقق اصغر متوسط مربعات خطأ في الوصول الى افضل خطة معاينة لفحص النتوج عندما يكون الوقت المستغرق لحين حصول الفشل متغير عشوائي يتبع توزيعويبل WE(b, c)، وسيتم اعداد جداول خاصة بواسطة المحاكاة بقيم المقدرات ($\hat{b}, \hat{c}$) وجداول خاصة بمعلمات خطة المعاينة المفردة.

Abstract

The acceptance sampling plans for two-parameter Weibull distribution is considered, when the life time experiment is truncated at a pre-determined time, are provided in this paper. The two parameters (b, c), (scale parameter and shape parameter) are estimated by Moments (MOM), and Maximum Likelihood Estimators (MLE's), and by Regression methods (LSE) and the estimators of Moments are modified by including the linear regression estimator in it, and the best estimators for various size are used to find the ratio of true mean life time to a pre-determined are ($\frac{T}{\hat{b}}$) the serration as well as the values of P^* are used to obtain the parameter's of sampling plans according to producer's risks. The results of estimation and of sampling plans are provided in tables.

Keywords: Two Parameters Weibull Distribution, Acceptance Sampling Plans, Consumer's and Producer's Risks.

المقدمة

تعتمد خطط عينات القبول في تقييم نوعية الانتاج من خلال الفحص بالعينة بدلاً من الفحص الشامل، الذي يتطلب وقت وجهد وكلفة، ويعتبر غير مجدي في حالات الفحص التدميري، حيث فحص الوحدة يؤدي الى تلفها. وفي هذا البحث سوف نوضح كيفية الحصول على معلمات خطة المعاينة عندما يكون وقت الفحص المستغرق لحين حصول فشل في الوحدات المنتجة هو متغير عشوائي يتبع توزيع ويبل ذي المعلمتين WE(b, c)، حيث ان قرار قبول او رفض الدفعة يستند على قرار قبول او رفض العينة، وحسب عدد الوحدات المعيبة فيها (x)، فاذا كان هذا العدد قبل الوصول الى زمن البتر ($\frac{T}{\hat{b}}$) اقل او يساوي عدد القبول (k) عندئذ تقبل العينة وتقبل الدفعة، اما اذا كان عدد الوحدات المعيبة عند وقت البتر ($\frac{T}{\hat{b}}$) اكبر من (k) ترفض العينة، ومن ثم ترفض الدفعة. ولكي نتوصل الى قرارات دقيقة باعتماد مخاطرة المستهلك (احتمال قبول منتوج غير جيد)، ومخاطرة المنتج (احتمال رفض منتوج جيد) لابد من الحصول على افضل مقدرات لمعلمات توزيع الوقت المستغرق لحين حصول الفشل، وهنا هو WE(b, c)، وسوف يتم تقدير المعلمات بطرقة العزوم، والانحدار والامكان الاعظم، وادخال مقدر الانحدار في مقدر العزوم لتسريع عملية التقارب والحصول على مقدرات يكون عندها حد الخطأ هو ($\varepsilon = (1000)^{-0.5}$) ثم تعتمد مقدرات المعلمات التي تمتلك اصغر متوسط مربعات خطأ في التوصل الى خطط عينات القبول.

هدف البحث

يهدف البحث الى الوصول الى افضل المقدرات لمعلمات توزيع ويبل ذي المعلمتين $WE(b,c)$، ثم اعتماد هذه المقدرات في التوصل الى افضل خطة معاينة تحقق كل من مخاطرة المنتج والمستهلك. وسوف تعتمد المحاكاة في تحقيق هذا الهدف.

الجانب النظري

لتكن ($T_1, T_2, ..., T_n$) اوقات الفشل لـ (n) من الوحدات والتي تتبع توزيع ويبل ذي المعلمتين (b, c)، وفق الدالة الاحتمالية التالية:

$$f(t,b,c)=\frac{c}{b}\left(\frac{t}{b}\right)^{c-1} e^{-\left(\frac{t}{b}\right)^{c}} \qquad I(t)(0,\infty),\ b>0,\ c>0 \qquad .....(1)$$

حيث c تمثل معلمة الشكل Shape Parameter، b تمثل معلمة القياس Scale Parameter. ولتقدير المعلمتين (b, c) نطبق الطرق التالية:

اولاً: طريقة العزوم Moment Method (MOM)

لنفرض ان $y=\left(\frac{t}{b}\right)^{c}$ ، ومنه نجد ان:

$$g(y)=e^{-y} \qquad y>0$$

اي انها تتبع التوزيع الأسي، وعليه فان:

$$\mathrm{E}\left(Log\ (y)\right)=\int_0^{\infty} Log\ (y)\ e^{-y}\,dy \qquad .....(2)$$

$$\mathrm{E}\left(Log\ (y)\right)^2=\int_0^{\infty}\left(Log\ (y)\right)^2\ g(y)\,dy \qquad .....(3)$$

وحسب القاعدة:

$$\Gamma(p)=\int_0^{\infty} x^{p-1}\,e^{-x}\,dx$$

والقاعدة:

$$\Psi(p)=\frac{d\ Log\ (\Gamma(p))}{dp}$$

$$\Psi(p)=\frac{1}{\Gamma(p)}\int_0^{\infty} x^{p-1}\ Log\ (x)\ e^{-x}\,dx \qquad .....(4)$$

وعند الاشتقاق بالنسبة لـ (P) نجد ان:

$$\Psi(p)\Gamma'(p)+\Gamma(p)\Psi'(p)=\int_0^{\infty}x^{p-1}\left(Log\ (x)\right)^2\ e^{-x}\,dx \qquad \text{..... (5)}$$

$$\Gamma(p)\left[\frac{\Psi(p)\Gamma'(p)}{\Gamma(p)}+\frac{\Gamma(p)\Psi'(p)}{\Gamma(p)}\right]=\int_0^{\infty}x^{p-1}\left(Log\ (x)\right)^2\ e^{-x}\,dx$$

$$\Gamma(p)\left[\Psi^2(p)+\Psi'(p)\right]=\int_0^{\infty}x^{p-1}\left(Log\ (x)\right)^2\ e^{-x}\,dx \qquad \text{..... (6)}$$

ومنها ينتج ان:

$$E\left(Log\ (y)\right)=\Psi(1)=-0.5772$$

$$E\left(Log\ (y)\right)^2=\Psi^2(1)+\Psi'(1)$$

$$\Rightarrow Var\left(Log\ (y)\right)=\Psi'(1)=\frac{\pi^2}{\sigma}$$

وهذه قيمة جدولية، وطبقاً للتحويلات $Log\ (b)$ ، $d=\frac{1}{c}$، فان:

$$y=\left(\frac{t}{b}\right)^c$$

$$Log\ (y)=c\left(Log\ (t)-Log\ (b)\right)$$

وان:

$$Var\ (Log\ (y))=c^2\ Var\ [Log\ (t)]=\frac{\pi^2}{\sigma}$$

وطبقاً لذلك يكون:

$$\frac{1}{\hat{c}} = \sqrt{\frac{\sigma}{\pi^2}\left[\frac{\sum_{i=1}^{n}\left(Log\ (t_i)\right)^2 - \left[\frac{\sum_{i=1}^{n} Log\ (t_i)}{n}\right]^2}{n-1}\right]} \qquad \ldots\ldots (7)$$

$$Lo\ \hat{g}\,(b) = \frac{\sum_{i=1}^{n} Log\ (t_i)}{n} + \frac{0.5772}{\hat{c}} \qquad \ldots\ldots (8)$$

ومن عينة اوقات الفشل ($t_1, t_2, \ldots, t_n$) يمكن تقدير المعلمة (c) بطريقة العزوم ($\hat{c}_{MOM}$) ومن ثم نعوض القيمة المقدرة في المعادلة (8) للحصول على مقدر للمعلمة (b) بطريقة العزوم ايضاً، او تستخدم المحاكاة في هذا الصدد كما سنوضح ذلك لاحقاً.

ثانياً: المقدرات باستخدام اسلوب الانحدار Regression Approach

تعتمد هذه الطريقة على الدالة الاحتمالية التراكمية c.d.f لتوزيع ويبل ذي المعلمتين، والمعرفة بالمعادلة التالية:

$$F(t_i) = 1 - e^{-\left(\frac{t_i}{b}\right)^c} \qquad \ldots\ldots (9)$$

$$e^{-\left(\frac{t_i}{b}\right)^c} = 1 - F(t_i)$$

وبأخذ اللوغاريتم:

$$Log\ (1 - F(t_i)) = -\left(\frac{t_i}{b}\right)^c$$

$$-Log\ (1 - F(t_i)) = \left(\frac{t_i}{b}\right)^c$$

وبأخذ اللوغاريتم ثانية نجد ان:

$$Log\left(-Log\ (1-F(t_i))\right)= c\ Log\left(\frac{t_i}{b}\right)$$

$$Log\ (t_i) = Log\ (b) + \frac{1}{c} Log\left(-Log\ (1-F(t_i))\right) \quad \ldots\ldots (10)$$

وعند مقارنة المعادلة (10) مع المعادلة التالية:

$$E(y_i) = \alpha + \beta\, E(x_i) \quad \ldots\ldots (11)$$

نلاحظ ان:

$$y_i = Log\ (t_i);\ \alpha = Log\ (b);\ \beta = \frac{1}{c}$$

$$x_i = Log\left[-Log\ (1-F(t_i))\right]$$

وقد استخرج الباحث White مقدري المربعات الصغرى ($\hat{\alpha}$ ، $\hat{\beta}$) والتي تعطينا مقدري المربعات الصغرى لكل من (b) و(c) وهما:

$$\tilde{b} = e^{\hat{\alpha}}$$

$$\tilde{c} = \frac{1}{\hat{\beta}} \quad \ldots\ldots (12)$$

ثالثاً: مقدرات الامكان الأعظم Maximum Likelihood Estimators

نظراً لأهمية مقدرات الامكان الاعظم، نوجز فيما يلي كيفية الحصول على مقدري الامكان الاعظم (MLE) للمعلمتين (b, c)، وكما يلي:

لتكن $(t_1, t_2, \ldots, t_n)$ عينة عشوائية من نموذج توزيع ويبل ذي المعلمتين والمعرف بالمعادلة (1)، فان:

$$f(t_1, t_2, ..., t_n, b, c) = L = \left(\frac{c}{b}\right)^n \prod_{i=1}^{n} \left(\frac{t_i}{b}\right)^{c-1} e^{-\sum (t_i/b)^c} \quad .....(13)$$

وبأخذ اللوغاريتم الطبيعي لطرفي المعادلة (13)، نجد ان:

$$Ln(L) = n\,Ln(c) - nLn(b) + (c-1)\sum_{i=1}^{n} Ln\left(\frac{t_i}{b}\right) - \sum_{i=1}^{n}\left(\frac{t_i}{b}\right)^c \quad .....(14)$$

ثم نشتق المعادلة (14) لكل من (c) و (b) نحصل على:

$$\frac{\partial Ln(L)}{\partial c} = \frac{n}{c} + (1)\sum_{i=1}^{n} Ln\left(\frac{t_i}{b}\right) - \sum_{i=1}^{n}\left(\frac{t_i}{b}\right)^c (1)\,Ln\left(\frac{t_i}{b}\right) \quad .....(15)$$

$$\frac{\partial Ln(L)}{\partial b} = -\frac{n}{b} - (c-1)\left(\frac{n}{b}\right) + \frac{c}{b}\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{t_i}{b}\right)^c \quad .....(16)$$

ثم نساوي المعادلتين (15)، (16) بالصفر نحصل على:

$$\frac{n}{\hat{c}} + \sum_{i=1}^{n} Ln\left(\frac{t_i}{\hat{b}}\right) - \sum_{i=1}^{n}\left(\frac{t_i}{\hat{b}}\right)^{\hat{c}} Ln\left(\frac{t_i}{\hat{b}}\right) = 0 \quad .....(17)$$

$$\frac{\hat{c}}{\hat{b}}\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{t_i}{\hat{b}}\right)^{\hat{c}} = \frac{n}{\hat{b}} + (\hat{c}-1)\left(\frac{n}{\hat{b}}\right) \quad .....(18)$$

$$\frac{\hat{c}}{\hat{b}}\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{t_i}{\hat{b}}\right)^{\hat{c}}=\frac{n\,\hat{c}}{\hat{b}}\Rightarrow\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{t_i}{\hat{b}}\right)^{\hat{c}}=n$$

$$\Rightarrow\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{t_i}{\hat{b}}\right)=n^{\left(1/\hat{c}\right)}$$

$$\frac{1}{\hat{b}}\sum_{i=1}^{n}t_i=n^{\left(1/\hat{c}\right)} \qquad \ldots\ldots (19)$$

$$\hat{b}_{MLE}=\left(\frac{\sum_{i=1}^{n}t_i}{n^{\left(1/\hat{c}\right)}}\right) \qquad \ldots\ldots (20)$$

وهي دالة ضمنية من ($\hat{c}$)، ويمكن تطبيق اي طريقة من طرق التحليل العددي للحصول على المقدر ($\hat{b}_{MLM}$)، ويمكن افتراض قيم اولية للمعلمة (c)، او ممكن ادخال مقدر العزوم او مقدر المربعات الصغرى في المعادلة (20) لتحسين التقارب والحصول على مقدر مختلط للمقدر ($\hat{b}_{MLM}$)، حيث ان افضل المقدرات للمعلمتين (b, c) (وهي المقدرات التي تمتلك اصغر متوسط مربعات خطأ) ستعتمد فيما بعد للحصول على افضل خطة معاينة مقترحة لفحص المنتوج عندما يكون الوقت المستغرق لحين حصول فشل في الوحدة المنتجة هو متغير عشوائي يتبع توزيع ويبل بالمعلمات (b, c)، كذلك من المعادلة (15) وجد ان:

$$\frac{n}{\hat{c}}+\sum_{i=1}^{n}Ln\,(t_i)-n\,Ln\,(b)-\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{t_i}{b}\right)^{c}Ln\,(t_i)+\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{t_i}{b}\right)^{c}Ln\,(b) \qquad \ldots\ldots(21)$$

وليكن (للسهولة فقط):

$$Z=\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{t_i}{b}\right)^{c}$$

عند الاختصار، فان المعادلة (21) تؤول الى:

$$Ln(b) = \frac{Z\ Ln(t_i) - \sum_{i=1}^{n} Ln(t_i) - \frac{n}{\hat{c}}}{(Z - n)} \quad .....(22)$$

وهي ايضاً دالة ضمنية من المقدرين $(\hat{b}, \hat{c})$، ومنها نحصل على $(\hat{b}_{MLE})$.

خطة المعاينة المقترحة لتوزيع ويبل ذي المعلمين

في هذا الجزء من البحث نقدم خطة عينات القبول تحت افتراض ان توزيع الوقت المستغرق لحين حصول الفشل في الوحدات المنتجة هو متغير عشوائي يتبع توزيع ويبل ذي المعلمتين WE(b, c)، ويمكن افتراض ان معلمة الشكل (c) معلومة او تقدر من الطرائق المشار اليها في البند (2) من البحث. وفي خطة المعاينة المقترحة، يفترض عادة ان الفحص ينتهي عند نقطة زمنية محددة مسبقاً (T)، ويسجل عدد الوحدات الفاشلة خلال هذا الزمن (T)، وطبقاً لعدد الوحدات الفاشلة التي حصلت، لعل من المرغوب فيه تأسيس اختبار حياة للوحدات باحتمال على الاقل يساوي P^* (تحدد من قبل المستهلك)، ان قرار قبول الانتاج يعتمد فيما اذا كان عدد الوحدات الفاشلة قبل الانتهاء من مدة الفحص (T) لا يزيد عن عدد القبول (k)، اذا كان العدد اكبر من (k) ترفض العينة، وهنا لا توجد ضرورة لاكمال الفحص تحت هذه الظروف. ولابد من ايجاد اصغر حجم عينة (n) يحقق مخاطرة المستهلك (احتمال قبول منتوج غير جيد) ومخاطرة المنتج (احتمال رفض منتوج جيد).

ويمكن وصف المسألة رياضياً كما يلي:

لدينا قيمة $(0 < P^* < 1)$ وان اكبر وقت تجربة (T)، وقيمة الوسيط للتوزيع هي (θ_m^o)، حيث ان (P^*) هو مستوى الثقة، طبقاً لذلك يكون احتمال رفض دفعة عندها الوسيط $(\theta \le \theta_m^o)$ هو على الاقل (P^*). ان احتمال قبول الدفعة او رفضها مكافئ الى قبول او رفض الفرضية حول معلمة النوعية اي $(\theta \ge \theta_m^o)$، اي لقيم $(0 < P^* < 1)$ واكبر وقت فحص ممكن

(T) وقيمة الوسيط (θ_m^o)، وعدد القبول (k)، لابد من استخراج اصغر قيمة لـ (n) بحيث تتحقق المتباينة التالية:

$$\sum_{i=0}^{k} \subset_{i}^{n} P^{i} (1-P)^{n-i} \le 1 - P^{*} \qquad \text{.....(23)}$$

$$P = F_{WE}(T, b, c)$$

$$P = 1 - e^{-\left(\frac{t}{b}\right)^{c}} \qquad \text{.....(24)}$$

ومن الواضح ان قيمة (P) في المعادلة (24) تعتمد على النسبة ($\frac{T}{b_m^o}$)، وهي دالة متزايدة منتظمة من ($\frac{T}{b_m^o}$)، ومتناقصة من (b_m^o)، وبسبب هذا الانتظام في المعادلة (24)، يمكن ان نحقق وباحتمال (P^*) بان:

$$F_{WE}\left(\frac{T}{b}\right) \le F_{WE}\left(\frac{T}{b_m^o}\right) \quad \Rightarrow \quad b \ge b_m^o$$

وبالامكان كتابة برنامج خاص بالمعادلة (23) نحدد منه قيم (n) لقيم (P^*) المعلومة وقيم ($\frac{T}{b}$)، وكذلك قيم المعلمة (c) المعلومة والمقدرة.

وبعد الحصول على قيم (n) يمكن استخراج قيم احتمالات القبول المناظرة لقيم (n) المختلفة وقيم (k)، وقيم ($\frac{T}{b}$)، وطبقاً للمعادلة (25):

$$\begin{aligned} OC(P) &= Pr(\text{Accepting a lot}) \\ &= \sum_{i=0}^{k} \subset_{i}^{n} P^{i} (1-P)^{n-i} \\ &= 1 - B_P(k+1, n-k) \end{aligned} \qquad \text{.....(25)}$$

وتمثل الدالة $B_P(k+1, n-k)$ دالة بيتا غير التامة، وهي دالة متزايدة من (P).

وبنفس الطريقة يمكن استخراج مخاطرة المنتج، وهي احتمال رفض الدفعة عندما ($b_m > b_m^o$) حيث ان:

$$\begin{aligned} Pr(P) &= Pr(\text{Accepting a lot}) \\ &= 1 - Pr(\text{Accepting a lot} / b > b_m^o) \\ &= \sum_{i=k+1}^{n} \subset_i^n P^i (1-P)^{n-i} \\ &= B_p(k+1, n-k) \end{aligned} \qquad \text{.....(26)}$$

ولتوليد قيم من توزيع Weibull Failure Model، فانه عندما (c=1) فان:

$$f(t) = \frac{1}{b} e^{-\frac{t}{b}} \qquad t > 0$$

وهو يمثل توزيع أسي بـ ($\frac{1}{b}$). وان

$$F(t) = 1 - e^{-\frac{t}{b}}$$

$$R = 1 - e^{-\frac{t}{b}}$$

$$e^{-\frac{t}{b}} = 1 - R$$

$$-\frac{t}{b} = Ln(1-R) \quad \Rightarrow \quad t = -b\,Ln(1-R) \qquad 0 \le R \le 1$$

وبافتراض حجوم عينات مختلفة لمعلمة القياس (b) تتولد حجوم عينات مختلفة من المتغير (T)، ومنها نقدر معلمتي الشكل والقياس بطريقة العزوم من المعادلتين (7، 8)، ومن مقدرات الانحدار المعادلة (12)، ومقدرات الامكان الاعظم من المعادلتين (20، 22).

وتلخص الجداول التالية نتائج التقدير للمعلمتين (b, c)، وبما ان (b) هي معلمة القياس، لذلك سوف نعتبر ان قيمتها (b=1)، وناخذ قيم مختلفة لـ (c):

c = 1.5, 2.5, 3, 4

ونقدر المعلمة (c) باعتماد حجوم عينات مختلفة، والمقارنة بواسطة Average Relative MSE's من خلال تكرار كل تجربة (R=1000)، وعندئذ تكون الدقة ($\pm (1000)^{-0.5}$).

والجداول 1، 2 تلخص نتائج المحاكاة المعتمدة للحصول على مقدرات الامكان الاعظم (MLE's)، ومقدرات المربعات الصغرى (OLSE's)، ومقدرات العزوم المعدلة (MOM)، وباعتماد خمسة حجوم عينات مختلفة هي:

n = 10, 20, 30, 50, 100

وتكرار كل تجربة بلغ (R=1000).

جدول رقم (1) مقدرات المعلمة c عندما b معلومة (b=1)

n	Method	C			
		1.5	2.5	3	4
10	MLE	1.209 (0.165)	1.115 (0.185)	1.114 (0.173)	1.115 (0.171)
	MME	1.094 (0.823)	1.084 (0.425)	1.091 (0.371)	1.093 (0.318)
	LSE	0.992 (0.137)	0.928 (0.145)	0.931 (0.127)	0.928 (0.129)
20	MLE	1.065 (0.066)	1.049 (0.062)	1.053 (0.064)	1.052 (0.064)
	MME	1.072 (0.329)	1.037 (0.178)	1.046 (0.152)	1.037 (0.120)
	LSE	0.939 (0.063)	0.923 (0.071)	1.038 (0.084)	0.923 (0.061)
30	MLE	1.030 (0.038)	1.035 (0.040)	1.037 (0.040)	1.037 (0.040)
	MME	1.028 (0.220)	1.024 (0.109)	1.021 (0.093)	1.021 (0.093)
	LSE	0.930 (0.052)	0.935 (0.042)	0.930 (0.041)	0.930 (0.040)
50	MLE	1.020 (0.022)	1.020 (0.022)	1.020 (0.023)	1.020 (0.023)
	MME	1.012 (0.125)	1.016 (0.063)	1.014 (0.051)	1.014 (0.043)
	LSE	0.014 (0.029)	1.012 (0.028)	0.944 (0.026)	0.946 (0.026)
100	MLE	1.008 (0.010)	1.009 (0.011)	1.009 (0.010)	1.010 (0.010)
	MME	1.008 (0.060)	1.009 (0.013)	1.007 (0.025)	1.007 (0.021)
	LSE	1.008 (0.014)	1.007 (0.014)	0.962 (0.013)	0.961 (0.013)

ملاحظة: تشير الارقام داخل الاقواس الى Average Relative MSE's.

جدول رقم (2) مقدرات المعلمة b عندما c معلومة

n	Method	C			
		2	3	4	5
10	MLE	1.244 (0.524)	1.073 (0.100)	1.043 (0.057)	1.022 (0.041)
	MME	1.234 (0.510)	1.076 (0,101)	1.046 (0.058)	1.045 (0.043)
	LSE	0.996 (0.321)	0.967 (0.084)	0.969 (0.054)	1.009 (0.055)
20	MLE	1.111 (0.162)	1.042 (0.040)	1.023 (0.026)	1.016 (0.029)
	MME	1.107 (0.161)	1.034 (0.044)	1.027 (0.026)	1.016 (0.028)
	LSE	0.959 (0.122)	0.960 (0.040)	0.972 (0.027)	1.016 (0.026)
30	MLE	1.072 (0.089)	1.025 (0.026)	1.015 (0.017)	1.008 (0.009)
	MME	1.069 (0.089)	1.026 (0.026)	1.016 (0.017)	1.009 (0.009)
	LSE	0.955 (0.076)	0.968 (0.028)	0.973 (0.018)	0.978 (0.011)
50	MLE	1.043 (0.047)	1.013 (0.015)	1.008 (0.009)	1.005 (0.010)
	MME	1.041 (0.047)	1.013 (0.015)	1.009 (0.009)	1.005 (0.001)
	LSE	0.958 (0.044)	0.972 (0.017)	0.978 (0.011)	1.004 (0.005)
100	MLE	1.022 (0.021)	1.006 (0.007)	1.004 (0.005)	1.005 (0.006)
	MME	1.022 (0.021)	1.007 (0.007)	1.005 (0.004)	1.003 (0.005)
	LSE	0.968 (0.022)	0.980 (0.008)	0.985 (0.006)	1.003 (0.005)

ملاحظة: تشير الارقام داخل الاقواس الى Average Relative MSE's.

عند مقارنة النتائج نجد ان MSE لمقدر المعلمة (b) عندما (c) معلومة يتناقص كلما ازداد حجم العينة، وكانت قيم MSE لطرائق التقدير الثلاث MLE، MME، LSE متقاربة جداً عندما (n=100)، وفي حالة (n=50) فكانت هي الاصغر لطريقة العزوم تليها مقدرات MLE، ثم مقدرات LSE. وبعد الحصول على افضل مقدر لمعلمتي الشكل والقياس لتوزيع ويبل العام تعتمد هذه المقدرات في الحصول على قيمة (P) من المعادلة (24)، حيث ان:

$$P = F_{WE}(T, \hat{b}, \hat{c})$$

$$P = 1 - e^{-\left(\frac{t}{\hat{b}}\right)^{\hat{c}}}$$

ومن ثم الحصول على معالم خطة المعاينة لفحص المنتوج عندما يتبع الوقت المستغرق لحين حصول الفشل توزيع ويبل ذي المعلمتين (b, c) من المعادلة (23) باعتبار ان قيمة (n) هي اصغر عدد صحيح يحقق المعادلة (23).

من الجدول رقم (1) وطبقاً لقيمة (b=1, c=3):

$$P^{*} = 0.90\ ,\ 0.95\ ,\ 0.99$$

$$\frac{T}{\hat{b}} = 0.725\ ,\ 0.886\ ,\ 1.356\ ,\ 2.538$$

تم ايجاد جدول بخطة المعاينة وموضحة في الجدول رقم (3).

ونقرأ من الجدول رقم (3) خطة المعاينة مباشرة والتي تعتمد على قيم ($\hat{b}$) التي تم تقديرها بطريقة (LSE) ولحجوم العينات الخمسة حيث حسبت منها قيمة ($\frac{T}{\hat{b}}$).

فمثلاً عندما ($P^{*} = 0.95$, $\frac{T}{\hat{b}} = 0.886$)، تكون خطة المعاينة عندما (k=3) هي (n=13)، اي ان:

(n, k) = (13, 3)

وتعني هذه الخطة فحص عينة عشوائية حجمها (13) وحدة، فاذا كان عدد المعيب فيها ثلاثة او اقل قبل زمن البتر ($\frac{T}{\hat{b}} = 0.886$) تقبل العينة ومن ثم تقبل الدفعة. اما اذا كان عدد المعيب اكبر من ثلاثة ترفض العينة، ويجب اجراء فحص شامل للكمية المتبقية (N-n) للبحث عن اسباب انحراف النوعية.

جدول رقم (3) يوضح خطة المعاينة

P^*	k	$\frac{T}{\hat{b}}$				
		0.725	**0.886**	1.356	2.538	3.200
0.90	0	6	3	2	1	2
	1	9	5	3	2	3
	2	14	8	5	3	4
	3	17	13	6	5	5
	4	21	15	8	6	6
	5	25	18	9	7	7
	6	30	22	12	12	8
	7	32	28	15	14	12
	8	36	36	25	16	14
	9	40	42	30	18	16
	10	44	46	36	20	20
0.95	0	7	3	2	3	3
	1	10	7	4	5	4
	2	12	10	6	6	5
	3	15	**13**	7	8	6
	4	22	15	9	12	7
	5	26	18	12	15	10
	6	30	20	18	20	12
	7	33	35	20	23	14
	8	35	40	22	35	16
	9	39	42	30	38	22
	10	40	44	40	40	24
0.99	0	14	8	5	2	4
	1	20	12	8	3	6
	2	26	15	10	4	8
	3	32	18	13	6	12
	4	37	21	15	8	13
	5	40	24	17	9	15
	6	42	27	19	12	17
	7	46	30	21	15	22
	8	51	32	23	18	24

	9 10	56 60	35 38	25 27	20 23	26 30

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

في ضوء ما تقدم اتضح لنا:

1- استخدمت في البحث ثلاث طرائق لتقدير معلمتي القياس والشكل لتوزيع ويبل ذي المعلمتين وهي الامكان الاعظم، العزوم، والانحدار، ووجد ان طريقة العزوم MME's تتطلب حل الدالة $\Psi(.)$ لان المقدرات تعتمد عليها وتحتاج الى صيغة ذات مفكوك خاص.

2- استخدمت المقدرات للمعلمتين (b, c) والتي تمتلك اصغر متوسط مربعات خطأ من الجدولين (1) و (2) في تصميم خطط عينات القبول عندما يكون الوقت المستغرق في الفحص لحين الفشل متغيراً عشوائياً يتبع توزيع ويبل ذي المعلمتين.

3- لوحظ تناقص MSE في طريقة LSE وطريقة MLE لحجوم العينات الكبيرة، وهذا مؤشر جيد على كفاءة المقدرات.

ثانياً: التوصيات

1- نوصي بتعميم النتائج على توزيعات ويبل ذات ثلاث معلمات لكي تكون اكثر شمولية.

2- نوصي باعتماد طريقة لبرمجة الدالة $\Psi(.)$ ، ومن ثم اعتمادها في مقدرات العزوم.

3- نوصي باستخدام LSE's بالنسبه للعينات الصغيرة، واستخدام MLE's للعينات المتوسطة الحجم والكبيرة.

4- نوصي باعتماد طرائق اخرى مثل طرائق بيز والمربعات الصغرى الموزونة بهدف المقارنة.

References

1- Aslam, M. (2007). "Double Acceptance Sampling Based on Truncated Life Tests in Rayleigh Distribution"; European Journal of Scientific Research, 17(4), 605-611.

2- N. Balakrishnan, V. Leiva, and J. Lopez, "Acceptance Sampling Plans from Truncated Life Test Based on Generalized Distribution"; Commun. Statistic Simulation Compute, 36 (2007), p.p. 643-656

3- R. D. Gupta and D. Kundu, "Generalized Exponential Distribution: Existing Methods and Recent Developments"; J. Statistics Plann. Inference 137 (2007), p.p. 3537-3547.

4- Stephen S. K. S. (2001). "The Handbook of Applied Acceptance Sampling Plans, Procedures and Principles"; ASQ Quality Press, Milwaukee, WI.

5- Tsai, T. Zong-Ru and Wu, Shuo-Jye (2006). "Acceptance Sampling Based on Truncated Life Tests for Generalized Rayleigh Distribution"; Journal of Applied Statistics, 33(6), 595-600.

ABSTRAC :

Data envelopment analysis (DEA) is a linear programming application that compares a number of organization of the same type . The model solution result indicates whether the organization is efficient or not depend on its inputs & outputs

The research a arrives at that the um quasar Hospital has proved to be efficient to(100%) .on the other side, the result of the model denotes that Al Fao & Abu Al kaseeb hospitals have proved no efficiency compared to the former . because it has has got value of (0.657)&(0.480) successively which is less than one (100%).

المقدمة: –

يتخذ المدراء العديد من القرارات المهمة والتي لها تأثير على كيفية أداء المنظمة لإعمالها وكيف يمكن لها أن تضيف قيمة للزبون ، وحتى نعلم فيما إذا كانت قراراتنا فعالة وتقود المنظمة بشكل جيد ، فأننا بحاجة إلى معرفة طبيعة الأداء في كل مستويات المنظمة وكما في العمليات اليومية. إذ تعد عملية تقويم الأداء احد المهارات الإشرافية التي يزاولها المدراء في مختلف مستوياتهم الإدارية وذلك للتأكد من أن وحداتهم التنظيمية تسير وفق ما مخطط لها . ولكي تكون عملية التقويم فعالة وكفوءة يفترض أن تكون معايير الأداء المستخدمة في عملية التقويم واضحة ودقيقة وسهلة القياس كي تمكن المدراء من رقابة العمليات واتخاذ القرارات على أساس الحقائق وليس التصورات . توجد هنالك العديد من النماذج الخاصة بتقويم كفاءة الأداء منها نوعي والأخر كمي ، ولكون عملية تقويم أداء المنظمات الخدمية تتصف بدرجة عالية من التعقيد بسبب صعوبة قياس الخدمة لذا فأن بعض المقاييس النوعية ربما تعتمد على بعض جوانب الحكم الشخصي للقائمين بعملية التقويم، لذا فقد اختار الباحث الأسلوب الكمي في عملية تقويم كفاءة الأداء كونه يتصف بدرجة من الثبات .تم تناول البحث في ثلاثة محاور ،الأول يتضمن المنهجية في حين تناول المحور الثاني الجانب النظري وتطرق إلى مفهوم وأهمية تقويم الأداء بالإضافة عن معايير الأداء المستخدمة في المنظمات الصحية ،أما المحور الثالث فقد اختص

بالجانب التطبيقي في المستشفيات عينة البحث فضلا عن مناقشة النتائج واستخلاص أهم الاستنتاجات و التوصيات .

المحور الأول: منهجية البحث :-

مشكلة البحث :

تعد عملية تقويم الأداء احد المهارات الإشرافية التي يقوم بها المدراء وذلك من خلال مراجعة أداء العاملين في منظماتهم ،وغالبا ما تفشل الكثير من المنظمات وخاصة الخدمية منها في الوصول إلى صورة محددة وواضحة عن مستويات الأداء ويمكن أن يعود السبب إلى كون عمليات المنظمات الخدمية تتصف بدرجة عالية من التعقيد فضلا عن قيام بعض القائمين على عملية التقويم بالموازنة بين عدد قليل من معايير الأداء البسيطة والواضحة والتي لا تعكس بشكل واضح أهداف المنظمة وبين العديد من المعايير المعقدة والصعبة والتي تغطي العديد من فجوات عملية التقويم . فضلا عن قيام البعض الأخر منهم بالاعتماد على خبرته الشخصية في ذلك ، ومن هنا تبرز مشكلة البحث في افتقار المدراء للأسس العلمية في عملية تقويم أداء منظماتهم لذا وجد الباحث إمكانية استخدام نموذج (DEA) لمساعدة المدراء في تقويم أداء منظماتهم و اتخاذ القرارات السريعة في مواجهة المواقف الصعبة لضمان حسن سير العمل .

هدف البحث:

يهدف البحث إلى مساعدة المدراء وفي مختلف مستوياتهم الإدارية في تقويم كفاءة أداء منظماتهم من خلال استخدام نموذج تحليل أداء البيانات (Data Envelopment Analysis) والذي يرمز له بالرمز (DEA) كوسيلة فاعلة للوقوف على مستويات الأداء فضلا عن تمكينهم من رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات وتحديد الأهداف البعيدة المدى وإعادة النظر بالإمكانات المادية والبشرية في ضوء نتائج عملية التقويم .

أسلوب البحث :

يستند البحث على ثلاثة محاور أساسية ، أولهما منهجية البحث والثاني الجانب النظري الذي يعتمد على مجموعة من المصادر المكتبية لبيان مفهوم وأهمية تقويم الأداء ،والمحور الثالث التطبيقي الذي يستخدم النموذج الكمي (DEA) لتقويم أداء المستشفيات عينة البحث باستخدام برنامج Excel.

حدود البحث :

تمثلت حدود البحث المكانية في ثلاث مستشفيات عامة هي مستشفى(أبي الخصيب ،الفاو،أم قصر) . أما الحدود الزمنية تم الاعتماد على بيانات شهر تموز من عام 2010 لتقويم الأداء .

المحور الثاني : الجانب النظري:-

أولا: مفهوم تقويم الأداء وأهميته :-

يعد الأداء مفهوما جوهريا وهاما بالنسبة لمنظمات الأعمال بشكل عام ، وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولته ،إلا انه لم يتم التوصل إلى اتفاق حول مفهوم محدد للأداء ،فلا زال الباحثون مشغولون بمناقشة الأداء بوصفة مصطلحا فنيا ، وتحديد المستويات التي يحلل عندها والقواعد الأساسية لقياسه (السيد أحمد،2000) ويعود الاختلاف في وجهات النظر بين الباحثين إلى اختلاف المعايير التي تعتمد في دراسة الأداء وقياسه،وأحتل موضوع الأداء أهمية خاصة في الأدب الإداري وذلك لاعتبارين أساسيين (عبد الله،2010) كونه يمثل محورا أساسيا للتنبؤ بنجاح وفشل المنظمات في تنفيذ خططها ،وثانيا إن موضوع الأداء وقياسه يواجه تحديات عديدة منها تباين أهداف المنظمات وبالتالي الاختلاف في مؤشرات القياس .وعليه فأن الأداء يعرف على انه(Jaroslav) Nenadal,2008 مستويات الأعمال التي يتم انجازها من خلال الأفراد،فرق العمل ،المنظمة أو العمليات ،وان هذا المصطلح يتعلق بشكل واضح بمدى واسع من المفاهيم كالإنتاجية ، الكفاءة ، النوعية ... الخ . كما عرفه (Nigel ,1998)على انه مجموعة من أهداف ومعايير الأداء في منظمات الإعمال فإذا ما استطاعت أية منظمة من تحقيقها عند ذلك يمكن القول أن أداء تلك المنظمة عاليا وهذه المعايير هي (الجودة ،الكلفة،المرونة ،الاعتمادية). ويرى الباحث ،على أنه الانجاز لمستوى معين من الأعمال الموكلة للأفراد العاملين في المنظمة وضمن خطة معدة مسبقا.

أما عملية تقويم الأداء فتعني " قياس الأعمال والفعاليات المتحققة ومقارنتها بالخطط المعدة سابقا وذلك لاكتشاف وتحديد نقاط القوة والضعف في المنظمة " (الحسيني ، 2000) في حين عرفة (سعيد وأحمد،2010)على انه " وسيلة يتسنى للإدارة من خلالها إدارة مواردها بطريقة رشيدة ومتابعة نتائج أعمالها من خلال فهم كيفية عمل المنظمة لمعرفة أو تخمين نجاح أو فشل المنظمة في تحقيق أهدافها المخطط لها والعمل على تصحيح الانحرافات إن وجدت ومن اجل رفع مستوى أدائها " وتأسيسا على ذلك فأن لعملية التقييم أهمية كبيرة سواء للمنظمة أو للعاملين وذلك لتحديد مسيرة المنظمة وأهدافها وبرامجها الإستراتيجية وتتجلى أهمية عملية التقييم

بالاتي (الحسيني ،2000) (هاشم ،1996).

أ- يسهم في الكشف فيما إذا كانت هنالك طاقات وقدرات كامنة لدى الأفراد غير مستغلة في عملهم الحالي .

ب- يوفر تقويم الأداء مقياسا لمدى نجاح المنظمة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها.

ت- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمنظمات المختلفة وهذا بدوره يدفع المنظمة لتحسين مستوى أدائها.

ث- يكفل استمرار الرقابة والإشراف على أداء العاملين .

ج- يؤدي إلى الكشف عن العناصر الكفوءة ووضعها في المواقع الأكثر إنتاجية وتحديد العناصر التي تحتاج إلى دعم وتطوير.

ح- تعكس عملية تقويم الأداء درجة المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة لتنفيذها.

خ- يوفر نظام تقويم الأداء معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المنظمة لإغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة على الحقائق العلمية والموضوعية.

ثانيا: معايير الأداء :-

هي التي تحدد مستويات الأداء المطلوبة ،وبالتالي يفترض أن تكون واقعية وسهلة الفهم وقابلة للقياس لأنها إذا اتسمت بهذه الخواص فإنها تحدد شكل الأداء المقبول ومستويات الانجاز المطلوب تحقيقها (Decenzo,2002) . وقد أشار كل من (Buffa,1999) (Evans,1997) (Nigel,1996) إلى عدة معايير للأداء منها :-

1- النوعية : تعني القيام بفعل الأشياء على نحو صحيح ومناسب ولكن الأشياء التي تريد العملية القيام بها بشكل صحيح سوف تتفاوت طبقا إلى نوع العملية.مثال ذلك في المنظمات الصحية نجد إن النوعية تعني التأكد من أن المرضى يحصلون على العلاج الأكثر ملائمة وان العلاج ينفذ بشكل صحيح من الناحية الطبية مع ضمان كون المستشفى نظيفة وصحية ومرتبه فضلا عن اهتمام العاملين بالمرضى .و إذا ما وضعنا هذه الأمور على هذه الشاكلة فلا عجب أن كل العمليات تنظر إلى النوعية على أنها هدفا مهما ويحظى بأهمية خاصة.

2- **السرعة** : تعني الفترة الزمنية التي يتعين على الزبائن فيها أن ينتظروا كي يستلموا منتجاتهم وخدماتهم. مثال ذلك في المستشفى فان السرعة تعني أن المرضى في شعبة الطوارئ تتم مراقبتهم ومعالجتهم بسرعة قبل أن تتضاعف حالتهم ،كما أنها تعني أن المرضى ذوي الحالات غير الطارئة ليس بالضرورة أن تضع أسمائهم في قائمة الانتظار الطويل .

3- **المرونة** : تعني القدرة على الاستجابة للتغيير بما يتطلبه الموقف من حيث الإجراء أو التنفيذ. إن مرونة الخدمة في المستشفى تعني تقديم أساليب جراحية جديدة ،كما تعني مجموعة واسعة من الخدمات إذ يتعين على شعبة الطوارئ أن توفر العلاج الفوري لمجموعة واسعة من الإصابات التي يعاني منها مرضاها وكذلك الحال بقسم الجراحة، لذلك فان الكادر والتكنولوجيا وتنظيم هذه الأقسام يفترض أن تكون ذات طابع مرن إلى حد يكفي لان تكون بمستوى التنوع.

4- **الإنتاجية** : إن العديد من العاملين في المنظمات الخدمية يقومون بأداء نفس الأعمال التي يؤديها العاملون في المنظمات التصنيعية ،وعليه فان الإنتاجية هي مسألة مهمة في كل من المنظمات الخدمية والتصنيعية ،وفي العديد من المنظمات الخدمية فأن مقاييس الإنتاجية في مكتب البريد مثلا تتمثل بعدد الرسائل التي يتم تصنيفها لكل موظف ، أو عدد الوجبات المهيأة من قبل كل طباخ في المطاعم ،وعدد المرضى الذين يتم معالجتهم وتقديم الخدمات الصحية لهم في كل مركز صحي...الخ. وفي منظمات أخرى كالاستشارية و القانونية أو العناية الطبية، فأن الإنتاجية على العموم تكون أكثر صعوبة في القياس لان مدخلاتها ومخرجاتها قد لا تكون سهلة في التعريف أو القياس كما هو الحال في المنظمات التصنيعية.

5- **السوق والزبون** : من خلال التغذية العكسية التي يمكن أن نحصل عليها من السوق والزبائن يمكن للمنظمات أن تتعلم كيف يمكن لها أن ترضي زبائنها ومساهميها من أصحاب رؤوس الأموال من خلال ما تقدمة من خدمات ومنتجات وعن أدائها . إن قياس رضا الزبون يوحي بالحاجة إلى التطوير ويبين فيما إذا كانت التغيرات الحقيقية تنتج عنها التطورات ، وان وجود نظاما فعالا لقياس رضا الزبون يعطي المنظمة ترتيب

أو تصنيف الزبون لخصائص معينة للمنتجات والخدمات ويشير إلى العلاقة بين تلك التصنيفات والسلوك المحتمل للسوق المستقبلي للزبون.

6 - **الإبداع والتعلم** : يعتمد الإبداع والتعلم على طريقة استخدام المنظمة لمجوداتها المعرفية ،كذلك كيف يمكن للمنظمة من إدارة عامليها ،وإبداعاتهم وقبلياتهم . إن الإبداع يوضح القابلية على إيجاد منتجات أو خدمات جديدة تبهج الزبائن وتحقق ميزة تنافسية للمنظمة في نفس الوقت ، أما التعلم فيشير إلى إيجاد،اكتساب، وتحويل المعرفة وتعديل سلوك العاملين في الاستجابة للتغيرات الداخلية والخارجية . ومثال ذلك عندما يحدث خطأ في احد الأقسام أو الشعب يمكن للمنظمة أن تؤكد بأن ذلك الخطأ سوف لن يتكرر ولن يظهر في أقسام وشعب أخرى .

أما (Taylorlll, 2007) (Winston,2007) (العبد والعنزي،2006) فقد حددا أربعة معايير لتقويم الأداء في المنظمات الصحية :

أ- المؤشرات السريرية : ومنها عدد الأسرة ومتوسط مدة بقاء المريض في المستشفى.

ب- المؤشرات المالية : وهي كلفة الحالة الواحدة ،وكلفة كل مريض مقيم لكل يوم في المستشفى.

ج- مؤشرات الموارد البشرية : تتمثل في عدد ساعات الاشتغال الشهرية للعاملين (أطباء ، صيادلة، ممرضين ،عاملين في المختبرات، الإداريين.....ألخ)

د- مؤشرات إدارة المباني : مثل نسبة السكان إلى الأراضي المملوكة.

وبطبيعة الحال فان استخدام أي من المؤشرات أنفة الذكر يعتمد على الرغبة الحقيقة لإدارة المنظمة الصحية في الاستفادة من النتائج المتحققة من ذلك القياس .

وتعد البيانات واحدة من العناصر الأساسية المطلوب توفرها في عملية تقييم الأداء إذ أنها تعطي تصورا واضحا عن الواقع وانطلاقا من هذا التصور يمكن تحديد مدى التطابق والاختلاف في خواص العينة مع الحالة الحقيقية القائمة وتعد عملية جمع البيانات مسلك مهم في مجال تحليل المشاكل وإيجاد الحلول المنطقية لها (اللامي و أميرة ،2010) وبعد تحديد معايير الأداء من قبل الإدارة تأتي بعدها الخطوة التالية وهي قياس الأداء الفعلي وتتطلب عملية القياس القيام بالجوانب الآتية:(الحسيني,2000)

1 - توقيت القياس : إن تحديد الوقت المناسب للقياس إنما يتوقف على الاستخدام

المستهدف من وراء القياس ،إذ أن التوقيت يختلف باختلاف الهدف من عملية القياس فهل هو القيام بالرقابة التوجيهية أم الرقابة التي تهدف إلى مرافقة أداء النشاط.

2 - المقاييس الكمية والنوعية : تتعرض الأنشطة الرقابية في بعض الأحيان إلى مشكلة خلق درجة توازن معتدلة بين الكم والجودة وتبرز هذه المشكلة من كون أن كلا" منهما يأتي على حساب الآخر ،فمثلا المقاييس المرتبطة بالجودة هي صعبة القياس لأنها تنطوي أحيانا على بعض جوانب الحكم الشخصي و التفضيلات الشخصية غير الموضوعية.

3- المراجعة الإستراتيجية: تعد مهمة لأنها تمثل أحدى الوسائل المستخدمة بكثرة لقياس أداء المنظمات ككل أو قياس أداء بعض وحداتها ،وتستخدم لتقويم الأداء في العديد من المجالات منها درجة فعالية المنظمة في علاقتها بالمجتمع ،فعالية العلاقات التي توجد بين المجالات الوظيفية المختلفة للمنظمة ،درجة مساهمة الأنشطة الوظيفية المختلفة في تحقيق رسالة المنظمة وأهدافها .

ثالثا: النموذج الكمي المستخدم في قياس الأداء:-

يعد النموذج (DEA) احد تطبيقات البرمجة الخطية والذي يهدف إلى المقارنة بين عدد من الوحدات الخدمية كالمصارف ، المطاعم ، المستشفيات و المدارس و ذلك بالاعتماد على مدخلاتها ومخرجاتها . وتشير نتيجة النموذج فيما إذا كانت الوحدة الخدمية كفوءة أم غير كفوءة مقارنة مع غيرها من الوحدات الخدمية الأخرى . ولغرض تقويم كفاءة الأداء يفترض هذا النموذج على سبيل المثال وجود نوعان من المدخلات مع ثلاثة أنواع من المخرجات وكالاتي :- (Winston,2007) (Taylor lll, 2007)

المدخلات:

الأول: رأس المال (ويقاس بعدد الأسرة الموجودة في المستشفى) .

الثاني: العمل(يقاس بعدد ساعات الاشتغال اليومية وخلال الشهر).

المخرجات:

الأول: أعداد الراقدين والمراجعين من المرضى الذين يراجعون المستشفى دون سن معين .

الثاني : أعداد الراقدين والمراجعين من المرضى الذين يراجعون المستشفى بين سنين مختلفين.

الثالث: أعداد الراقدين والمراجعين من المرضى الذين يراجعون المستشفى من هم فوق سن معين.

ويستند هذا النموذج على أربعة أفكار أساسية في عملية التقويم و لتحديد فيما إذا كانت المستشفى كفوءة أم لا وكما يلي :

أ- لا توجد مستشفى كفاءتها أكثر من 100% أي من الواحد الصحيح ،عليه فأن الكفاءة ستكون مساوية إلى الواحد الصحيح.

ب- لتحديد فيما إذا كانت المستشفى كفوءة ،فأن من السهل قياس سعر المدخلات وذلك بإعطاء قيمة (1) أو أي قيمة أخرى موجبة ستفي بالغرض ،إذ أن هذا النموذج يفترض إعطاء قيم على سبيل التجربة للمدخلات والمخرجات.

ج- لأجل الدقة في عملية التقويم ، يفترض أن يتم اختيار تكاليف المدخلات وأسعار المخرجات التي تعظم من كفاءة المستشفى . فإذا كانت كفاءتها مساوية للواحد الصحيح(1) فأنها كفوءة ،أما إذا كانت اقل من الواحد الصحيح فأنها غير كفوءة.

د- جميع تكاليف المدخلات وأسعار المخرجات التي يتم اختيارها يفترض أن تكون ذات قيم موجبة ووحدة قياس متماثلة.

المحور الثالث : <u>الجانب التطبيقي</u>:-

يتطلب تطبيق النموذج (DEA) في المستشفيات عينة البحث توفر بعض البيانات الخاصة بأعداد الأسرة الموجودة في المستشفى والتي يرمز لها بالرمز(Y_1) فضلا عن عدد ساعات الاشتغال الشهرية للعاملين بمختلف مستوياتهم المهنية (الأطباء،الصيادلة،الممرضين،الفنيين ،الإداريين.....الخ) ويرمز لها بالرمز(Y_2) وهذه تمثل مدخلات المستشفى .كما يتطلب معرفة أعداد المرضى الراقدين والمراجعين للمستشفى،وقد تم تصنيفهم حسب الفئات العمرية وتعد هذه بمثابة مخرجات المستشفى وكما يلي:-

الفئة الأولى: أعداد المرضى (الراقدين والمراجعين) خلال الشهر دون سن (14) سنة ، ويرمز له بالرمز (X_1) .

الفئة الثانية: أعداد المرضى (الراقدين والمراجعين) خلال الشهر بين سني (14_65)سنة ، ويرمز له بالرمز (X_2) .

الفئة الثالثة: أعداد المرضى (الراقدين والمراجعين) خلال الشهر فوق سن (65) سنة ، ويرمز له بالرمز (X_3) .

والجدول (1) يوضح ذلك ،علما بأن وحدة قياس الأسرة (بالعشرات) وساعات الاشتغال و أعداد المرضى فوحدة القياس (بالآلاف) .

جدول (1) يوضح مدخلات ومخرجات للمستشفيات عينة البحث

	In put		Out put		
Name of hospital	Y_1	Y_2	X_1	X_2	X_3
Abu Al Kaseeb	5	14	5	4	7
AL Fao	9	11	2	6	7
Um Quasar	6	12	4	9	6

ولأجل قياس كفاءة أداء المستشفى الأولى (أبي الخصيب) لابد من صياغة النموذج الرياضي الخاص بها وفقا للمعادلة أدناه :-

$$\text{Max } Z=5X_1+4X_2+7X_3$$

Sub to :

$$5Y_1+14Y_2=1$$

$$5X_1+4X_2+7X_3 \leq 5Y_1+14Y_2$$

$$2X_1+6X_2+7X_3 \leq 9Y_1+11Y_2$$

$$4X_1+9X_2+6X_3 \leq 6Y_1+12Y_2$$

$$X_i , Y_i \geq 0$$

ومن خلال معالجة البيانات وفق برنامج Excel تبين أن قيمة كفاءة أداءها (0.657) وكما موضحة في الجدول (2) وطبقا للنموذج (DEA) تعد هذه المستشفى غير كفوءة كون كفاءتها اقل من الواحد الصحيح .

جدول (2) قياس أداء مستشفى أبو الخصيب العام

	A	B	C	D	E	F	G	H
1	**DEA model for checking efficiency of a selected hospital**							
2								
3	**Selected hospital**	1						
4								
5	**Inputs used**	Input 1	Input 2		**Outputs produced**	Output 1	Output 2	Output 3
6	Abulkaseeb Hospital 1	5	14		Abulkaseeb Hospit	5	4	7
7	AlFao Hospital 2	9	11		AlFao Hospital	2	6	7
8	umqaser Hospital 3	6	12		umqaser Hospital	4	9	6
9								
10	Unit costs of inputs	0.000	0.071		Unit prices of outp	0.0857	0.0571	0.000
11								
12	**Constraints that input costs must cover output values**							
13	Hospital	Input costs		Output Values				
14	1	0.994	>=	0.657				
15	2	0.781	>=	0.514				
16	3	0.852	<=	0.857				
17								
18	**Constraint that selected hospital's input cost must equal a nominal value of 1**							
19	Selected hospital input c	0.994						
20								
21	**Maximize selected hospital's output value (to see if it is 1, hence efficient)**							
22	Selected hospital output	0.657						

أما النموذج الرياضي الخاص بالمستشفى الثانية المتمثلة بالفاو فهو كالأتي :-

$$\text{Max } Z = 2X_1 + 6X_2 + 7X_3$$

Sub to

$$9Y_1 + 11Y_2 = 1$$

$$5X_1 + 4X_2 + 7X_3 \leq 5Y_1 + 14Y_2$$

$$2X_1 + 6X_2 + 7X_3 \leq 9Y_1 + 11Y_2$$

$$4X_1 + 9X_2 + 6X_3 \leq 6Y_1 + 12Y_2$$

$$X_i , Y_i \geq 0$$

وعليه فهي الأخرى غير كفوءة وذلك لان كفاءة أداءها اقل من الواحد الصحيح (0.480) وكما مبين في الجدول (3) .

جدول (3) قياس أداء مستشفى الفاو العام

	A	B	C	D	E	F	G	H
1	**DEA model for checking efficiency of a selected hospital**							
2								
3	**Selected hospital**	2						
4								
5	**Inputs used**	Input 1	Input 2		**Outputs produced**	Output 1	Output 2	Output 3
6	Abulkaseeb Hospital 1	5	14		Abulkaseeb Hospit	5	4	7
7	AlFao Hospital 2	9	11		AlFao Hospital	2	6	7
8	umqaser Hospital 3	6	12		umqaser Hospital	4	9	6
9								
10	Unit costs of inputs	0.000	0.067		Unit prices of outpu	0.0800	0.0533	0.000
11								
12	**Constraints that input costs must cover output values**							
13	Hospital	Input costs		Output Values				
14	1	0.938	>=	0.613				
15	2	0.737	>=	0.480				
16	3	0.804	>=	0.800				
17								
18	**Constraint that selected hospital's input cost must equal a nominal value of 1**							
19	Selected hospital input cost	0.737						
20								
21	**Maximize selected hospital's output value (to see if it is 1, hence efficient)**							
22	Selected hospital output value	0.480						

في حين أظهرت مستشفى أم قصر كفاءة عالية في استخدام مدخلاتها لتحقيق أفضل المخرجات وهذا واضح من أن قيمة كفاءة أداءها مساوية للواحد الصحيح ، وكما يشير الجدول (4) وفي أدناه النموذج الرياضي الخاص بها .

$$\text{Max } Z = 4X_1 + 9X_2 + 6X_3$$

Sub to

$$6Y_1 + 12Y_2 = 1$$

$$5X_1 + 4X_2 + 7X_3 \leq 5Y_1 + 14Y_2$$

$$2X_1 + 6X_2 + 7X_3 \leq 9Y_1 + 11Y_2$$

$$4X_1 + 9X_2 + 6X_3 \leq 6Y_1 + 12Y_2$$

$$X_i , Y_i \geq$$

جدول (4) قياس أداء مستشفى أم قصر العام

	A	B	C	D	E	F	G	H
1	DEA model for checking efficiency of a selected hospital							
2								
3	Selected hospital	3						
4								
5	Inputs used	Input 1	Input 2		Outputs produced	Output 1	Output 2	Output 3
6	Abulkaseeb Hospital 1	5	14		Abulkaseeb Hospital	5	4	7
7	AlFao Hospital 2	9	11		AlFao Hospital	2	6	7
8	umqaser Hospital 3	6	12		umqaser Hospital	4	9	6
9								
10	Unit costs of inputs	0.000	0.083		Unit prices of outputs	0.1000	0.0667	0.000
11								
12	Constraints that input costs must cover output values							
13	Hospital	Input costs		Output Values				
14	1	1.162	>=	0.767				
15	2	0.913	>=	0.600				
16	3	0.996	<=	1.000				
17								
18	Constraint that selected hospital's input cost must equal a nominal value of 1							
19	Selected hospital input cost	1.000	=	1				
20								
21	Maximize selected hospital's output value (to see if it is 1, hence efficient)							
22	Selected hospital output value	1.000						

التحليل ومناقشة النتائج :-

تعد الكفاءة احد أهم المعايير المهمة في عملية تقويم الأداء و التي تشير إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من قبل المنظمات على اختلاف طبيعة الأنشطة التي تزاولها لتحقيق الأهداف الموضوعة بأقل كلفة و بالسرعة المطلوبة وهي إحدى السمات التنافسية التي تسعى المنظمات إلى تحقيقها وتحسين فاعليتها .

إن استخدام نماذج التحليل الرياضي والبرامج المعدة لهذا الغرض إنما يساهم في معالجة البيانات والمساهمة الفاعلة والساندة لعمليات اتخاذ القرارات وخاصة القرارات الإستراتيجية وتمكين الإدارات من الاستجابة السريعة وتبني عملية التصحيح من خلال الوقوف على أسباب الإخفاق وضعف مستويات الأداء على إن استخدام تلك النماذج التحليلية تمكن المستفيد (الإدارات) من التعامل بصورة سهلة مع الحالات المعقدة ، ومن أهم و أكثر النماذج المستخدمة في الوقوف على مستويات الأداء هو نموذج تحليل أداء البيانات (DEA) وهو نموذج يسمح بالتفاعل مع البيانات المتوفرة وتحقيق نوع من التكامل بينها ، ويقدم المعلومات التي تخدم متخذ القرار وتوفير المرونة الكافية في الاستخدام .

وفي ضوء ما تقدم يمكن النظر إلى الجدول (2) والذي يوضح ما تم تحقيقه من كفاءة وهي اقل من الواحد الصحيح إذ بلغت (0.657) في مستشفى أبي الخصيب وبالتالي في ضوء تلك النسبة يمكن تأشير بعض الملاحظات على مستوى أداء هذه المستشفى ، إذ يعد مؤشر الكفاءة في هذه الحالة مؤشرا منخفضا وهذا يدل على إن المستشفى لم تستغل مواردها المتاحة من (أسرة ، وعدد ساعات الاشتغال الشهري) استغلالا امثلا ، إذ إن مؤشر الكفاءة عبارة عن العلاقة بين المدخلات والمخرجات والذي يشير إلى انجاز الأكثر بالأقل وعلى العكس تماما تشير هذه النسبة المسجلة إلى إن هناك إخفاقا واضحا من مستويات الأداء مع توفير مستلزمات أداء العمل المادية وهي تقدر ب (14) ألف ساعة شهريا في حين بلغ عدد المرضى (المراجعين والراقدين) (مخرجات) (16) ألف بمختلف فئاتهم العمرية ، ولو قارنا ذلك بمستشفى الفاو والتي بلغت نسبة كفاءتها بـ (0.480) في الجدول (3) وهي أيضا نسبة متدنية إلا إن سابقتها أفضل منها في النسبة التي حصلت عليها ، إذ تمثلت مدخلاتها أيضا بعدد الأسرة وساعات الاشتغال الشهرية البالغة (11) ألف ساعة ، في حين بلغ حجم مخرجاتها المتمثلة بأعداد المرضى (الراقدين و المراجعين)(15) ألف وبالتالي يمكن التأشير إلى إن هناك إخفاقا واضحا ، إذ لم تسجل هذه المستشفى النسبة المقبولة وهي الواحد الصحيح في مستويات أدائها ولكنها أفضل من سابقتها كون عينة البحث متجانسة من حيث عدد السكان .

في حين يشير الجدول (4) والذي يتعلق بمستشفى أم قصر ، إذ سجلت أعلى نسبة كفاءة وهي الواحد الصحيح وهذا مؤشر جيد على إن إدارة المستشفى تعاملت مع مدخلاتها والبالغة (12) ألف ساعة اشتغال شهرية تعامل جيد من خلال استغلالها استغلالا امثل وهذا ما تشير إليه النسبة ، إذ بلغ حجم مخرجاتها من المرضى(الراقدين و المراجعين) خلال شهر ب (19) ألف .

وتأسيسا على ذلك نستنتج أن المستشفى الأولى والثانية (أبي الخصيب والفاو) غير كفوءتان في تحقيق أفضل المخرجات في حين أثبتت مستشفى أم قصر العام عكس ذلك .

الاستنتاجات :

في ضوء التحليل السابق يمكن أن نستنتج الأتي :-

1- يلاحظ أن هناك تفاوت واضح في مستويات الأداء ، إذ انعكس ذلك في ضعف استغلال الموارد المتاحة ، وبالتالي فأن معيار الكفاءة قد يؤشر إلى معيار آخر له علاقة تكاملية معه وهو معيار الفاعلية والذي يتمثل بدرجة تحقيق الأهداف الموضوعة ، فأن الفشل وعدم القدرة على تحقيق أعلى مستوى للكفاءة يعني الفشل في تحقيق (الفاعلية) أي إن المستشفى لم تستطع من تحقيق أهدافها الموضوعة .

2- كما يمكن أن يلاحظ إن طبيعة العلاقة القائمة بين الكفاءة والفاعلية تنعكس على مستوى الإنتاجية باعتبارها احد أهم المؤشرات على مستوى المنظمة أو القطاع أو الاقتصاد الوطني ، لذا فأن تحقيق أعلى مستوى للإنتاجية مرهون بتحقيق أعلى مستوى للفاعلية ، وطالما أن هناك إخفاق في مستوى الكفاءة والفاعلية فهذا دليل على أن مستوى الإنتاجية كان منخفضا أيضا والذي يعد أهم مؤشر يمكن الركون إليه في تقييم مستويات الأداء في المنظمات على اختلاف طبيعة الأنشطة التي تزاولها .

3 - أن انخفاض مستوى الكفاءة والفاعلية والإنتاجية يدل على أن هناك هدر في المال العام ينبغي الوقوف عليه وتحسين مستوى الأداء .

4 - كما تبين أن هناك قصور لدى الإدارات في مجال عملية تقييم الأداء وضعف واضح في استخدام معايير تقييم الأداء الحديثة .

التوصيات :-

1- إدخال العاملين بمختلف مستوياتهم الإدارية والمهنية دورات تدريبية في مجال الاختصاص واستخدام التقنيات الحديثة في عملية التشخيص و المعالجة مما يؤدي إلى تقليل من الوقت المصروف لكل مريض .

2- ضرورة اعتماد إدارات المستشفيات على معايير علمية في تقييم أداءها الدوري وهنالك العديد من النماذج الرياضية التي يمكن اعتمادها في عملية التقييم .

3- على إدارة المستشفى أن تشجع العاملين فيها على تحسين أداءهم بهدف زيادة الإنتاجية من خلال تقديم الحوافز والمكافئات للمبدعين .

4- حاجة المستشفيات عينة البحث إلى وجود قسم متخصص بنظم المعلومات كي يمد الإدارة العليا بالمعلومات الدقيقة اللازمة لاتخاذ القرارات ويسهل من عملية تقييم الأداء .

المستخلص:-

يعد نموذج تحليل البيانات (DEA) احد تطبيقات البرمجة الخطية والذي يستخدم للمقارنة بين عدد من الوحدات(المنظمات) الخدمية التي تعمل في نفس المجال ،وان نتيجة النموذج تشير فيما إذا كانت المنظمة كفوءة أو لا وذلك اعتمادا على مدخلاتها ومخرجاتها .فإذا كانت نتيجة النموذج مساوية للواحد الصحيح(100%) فهي كفوءة في حين إذا كانت اقل من ذلك فهي غير كفوءة .

توصل البحث إلى أن مستشفى أم قصر أثبتت كفاءتها إذ كانت مساوية للواحد الصحيح اي(100%) ،من جانب آخر أظهرت كل من مستشفى أبي الخصيب والفاو عدم كفاءتهما حيث كانت (0.657)و(0.480) على التوالي وهي اقل من الواحد الصحيح.

أولا: المصادر العربية:-

1. الحسيني ، فلاح حسن عداي ، "الإدارة الإستراتيجية ، مفاهيمها – مداخلها – عملياتها المعاصرة "، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، 2000 .
2. السيد احمد ، حسين شحدة ،"استراتيجية التنويع وعلاقتها بالأداء المالي "،رسالة ماجستير ، جامعة البصرة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2000 .
3. العبد ،جنان سلمان والعنزي ،اسعد علي ،" تقييم الأداء الاستراتيجي للمستشفيات العراقية باستعمال بطاقة الدرجات المتوازنة (دراسة حالة)"،جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2006 .
4. اللامي ، غسان ، أميرة ،شكر ولي،" ادارة الانتاج والعمليات /مرتكزات معرفية وكمية" دار اليازوردي العالمية للنشر والتوزيع ،عمان الاردن، 2008 .
5. سعيد ، أصفاد مرتضى و أحمد ، يوسف عبدالاله " أثر إدارة الجودة الشاملة في أداء المنظمة " ، دراسة استطلاعية في الشركة العامة للصناعات الجلدية ، المؤتمر العلمي الأول للكلية التقنية الإدارية / بغداد ، 2010 .
6. عبد الله محمد ، جلال ، "أثر بعض استراتيجيات إدارة الموارد البشرية في الأداء التنظيمي " رسالة ماجستير ،جامعة السليمانية ،كلية الإدارة والاقتصاد ، 2010 .
7. هاشم ، زكي محمود ،" إدارة الموارد البشرية " منشورات ذات السلاسل ، الكويت ،1996.

ثانياً: المصادر الأجنبية:-

1. Buffa ,Elwood S. & Sarin , Rokesh K . "Modern Production/Operation Management ",1999.
2. Decenzo , david A & Robbins , Stephen P. "Human Resource Management" , 7th .Ed , New York,2002.
3. Evans , James R. "Production /Operations Management" , Quality , Performance and value . 5th Ed , New York ,1997 .

4. Jaroslav Nenadal "process Performance Measurement in Manufacturing organizations " International Journal of Productivity and Performance Management volume 75, number 6 , 2008 ,PP . 460-467.

5. Nigel , Slack , "Operations Management ,2nd .Ed , London ,1998 .
6. Taylor III ,Berard W. "Introduction to Management Science "9 th.ed , New Jersey ,2007 .
7. Winston , Waynel & Albrigh , S.christian ,"Management science Modeling" ,U.K,2007 .

قياس جودة الخدمة الصحية
دراسة ميدانية في بعض المستشفيات الحكومية

م.علي عبد الحسين جبر الجشعمي
المعهد التقني / كربلاء

الملخص:

هدف البحث إلى قياس جودة الخدمة الطبية المقدمة للمرضى الراقدين في المستشفيات الحكومية في بغداد . إذ استخدم البحث مقياسا جاهزا تكون من ستة عناصر هي (خدمات الاستعلامات ،والخدمات التمريضية ،وخدمات الأطعمة ،وخدمات الأطباء ، والخدمات الفندقية ، والخدمات المساندة) .واعتمد البحث على المنهج الإحصائي في الإجابة عن مشكلة البحث ، من خلال توزيع استمارة استبيان على عينة عشوائية من المرضى الراقدين في الردهات بواقع (95) استمارة تم توزيعها بطريقة الأسلوب المباشر واسترجاعها بالطريقة ذاتها. تم صياغة مشكلة البحث وفقا لتساؤل ينص على الآتي (ما هي درجة جودة الخدمة الطبية المقدمة للمرضى الراقدين في المستشفيات الحكومية في بغداد من وجهة نظر المرضى الراقدين في الردهات ؟. وقد وضع الباحث فرضية مفادها إن المستشفى تطبق معايير جودة الخدمة الطبية على مستوى عالي ، وان هناك رضا لدى المرضى الراقدين في ردهات هذين المستشفيين عن جودة الخدمة المقدمة لهم .

وقد توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

إن الخدمة الطبية المقدمة للمرضى ضمن مستوى الاطباء تتسم بمستوى جودة منخفض ، بسبب قلة الخبرة المتوفرة لدى الأطباء فضلا عن المهارة والكفاءة في التخصص .

إن الخدمة الطبية المقدمى للمرضى ضمن مستوى الممرضين يتوقع أن تكون بمستوى أعلى من الوسط الفرضي بقليل .

إن جودة الخدمة الطبية على مستوى الخدمات المساعدة يتوقع أن تكون بمستوى جودة غير ملائم لاحتياجات المرضى الراقدين بسبب عدم توفير الأجهزة والمستلزمات الطبية والعلاجية لهؤلاء المرضى .

تم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث اختص الأول منه بعرض منهجية البحث ، والمبحث الثاني اهتم بعرض الإطار النظري والدراسات السابقة ، في حين ركز المبحث الثالث على عرض ومناقشة النتائج ، والمبحث الرابع خصص لعرض أهم الاستنتاجات والتوصيات .

المقدمة :

شهد العالم في السنوات القليلة الماضية اهتماماً بالغاً وتركيزاً كبيراً من المنظمات الخدمية على التركيز على إرضاء الزبائن من خلال اعتماد أسس الجودة الشاملة في تقديم خدماتها.

إذ تبنت الكثير من المنظمات – في دول العالم – ولاسيما المؤسسات الصحية منها مفهوم ومعايير جودة الخدمة الصحية في نشاطاتها .(Kazemzadeh et al, 2011,94)

تعد جودة الخدمات الصحية من أهم الموضوعات التي ينبغي على مؤسساتنا الصحية في العراق التركيز في بناء استراتيجياتها على تبنيها وتعزيز وجودها .

وجودة الخدمة الصحية تنبع أساسا من المفهوم العام للخدمات ، ذلك إن الخدمة الصحية تكمن في كونها خدمة/ تتصف بخصائص عديدة تنفرد بها عن السلع .

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي والمسحي في منهجية البحث للإجابة عن تساؤلات البحث ، إذ تم جمع البيانات من خلال استبيان معد لهذا الغرض فضلا عن الزيارات الميدانية وبرنامج المقابلات الشخصية والمعايشة الميدانية داخل المستشفيات .

المبحث الأول

منهجية البحث ودراسات سابقة

أولا :منهجية البحث :- تم تحديدها على النحو الأتي :

1-مشكلة البحث :تمثلت مشكلة البحث بالتعرف على محاور جودة الخدمة الصحية المقدمة للمرضى الراقدين في المستشفيات الحكومية في مدينة بغداد ، فضلا عن إجراء المقارنة فيما بين هذين النوعين من المؤسسات العاملة في هذا القطاع الخدمي وذات التماس المباشر بحياة الناس .

2-أهمية البحث :اكتسب البحث أهميته من النقاط الآتية :-

1/2- يتسم القطاع الصحي بالعراق بالتأخر وضعف جودة الخدمات الصحية المقدمة للمرضى ، وتفضيلهم العلاج خارج البلد (على سبيل المثال في إيران والهند وسوريا وتركيا والأردن ومصر وغيرها) مقارنة بدول العالم الأخرى، كنتيجة حتمية لعدم اعتماد مبادئ إدارة الجودة الشاملة في مستشفياتنا الحكومية والأهلية، لذا جاء هذا البحث لتسليط الضوء على نقاط الضعف لمعالجتها ونقاط القوة لتعزيزها من القائمين على إدارة هذا القطاع المهم .

2/2- تزويد القائمين على إدارة الصحة في مدينة بغداد بمعايير جودة الخدمة الصحية ، فضلا عن تحديد مدى الفروق الإحصائية بين المستشفيات الحكومية والأهلية في المدينة .

3/2- قلة الدراسات والبحوث العربية والعراقية التطبيقية – في حدود اطلاع الباحث – في مجال جودة الخدمة الصحية ، بالرغم من أهميتها ، لذا حاول هذا البحث تركيز الانتباه على هذا الموضوع الحيوي .

3-أهداف البحث :

على ضوء مشكلة البحث ، وقلة البحوث الميدانية في العراق عن جودة الخدمة الصحية ، فان هذا البحث سعى إلى تحقيق الأهداف الآتية :-

1. تحديد مدى اعتماد مؤسساتنا الصحية لمبادئ جودة الخدمة الصحية في مدينة بغداد .
2. معرفة أهم أبعاد جودة الخدمة الصحية التي تركز عليها المؤسسات الصحية في تقديم خدماتها للمرضى الراقدين في المستشفيات الحكومية والأهلية .
3. محاولة التعرف على طبيعة العلاقة بين الأبعاد المختلفة لجودة الخدمة الصحية وبين بعض العوامل الشخصية لأفراد العينة .
4. معرفة مدى التباين والفروق بين جودة الخدمة الصحية المقدمة في المستشفيات الحكومية في مدينة بغداد.

4-منهج البحث :

استند البحث إلى اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الجانب النظري ، في حين اعتمد البحث منهج الدراسة الميدانية في دراسة الجانب العملي للبحث .

5-فرضيات البحث:

تم صياغة فرضيات البحث على النحو الأتي :-

1/5:يوجد تباين بين الجنس للمريض وإدراكه لجودة الخدمة الصحية.

2/5:يوجد تباين بين الانحدار الطبقي للمريض وإدراكه لجودة الخدمة الصحية .

3/5:يوجد تباين بين عمر المريض وإدراكه لجودة الخدمة الصحية .

4/5: يوجد تباين بين الحالة الاجتماعية للمريض وإدراكه لجودة الخدمة الصحية .

5/5:يوجد تباين بين التحصيل الدراسي للمريض وإدراكه لجودة الخدمة الصحية .

6/5: يوجد تباين بين مهنة المريض وإدراكه لجودة الخدمة الصحية .

7/5: توجد علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية عن مستوى (0.05) بين جودة الخدمة الصحية والرضا العام للمرضى الراقدين في المستشفيات في مدينة كربلاء.

8/5: توجد فروق ذات دلالة معنوية عند مستوى (0.05) بين المستشفيات الحكومية في جودة الخدمة الصحية .

9/5:توجد فروق ذات دلالة معنوية للرضا بين المرضى الراقدين في المستشفيات الحكومية في مدينة بغداد .

6:متغيرات البحث:

1/6:الخصائص الشخصية :وهي الجنس ، والعمر ، الانحدار الطبقي ،والحالة الاجتماعية ،والتحصيل الدراسي ،و المهنة .

2/6: عناصر جودة الخدمة الصحية :وهي خدمات الاستعلامات ،والخدمات التمريضية ،وخدمات الأطعمة ،وخدمات الأطباء ،والخدمات الفندقية ،والخدمات الأخرى .

3/6:رضا المرضى:

7-مجتمع وعينة البحث:

اختيرت المنظمات العراقية الصحية الحكومية مجتمعا للبحث ، وقد تم اختيار عينة عشوائية من المرضى الراقدين في ردهاتها كعينة للبحث ، تم توزيع الاستبانة عليهم كما مبين في جدول (1) :-

جدول (1) مجتمع البحث

اسم المستشفى	الاستبانات الموزعة	الاستبانات المفقودة	نسبة الاسترجاع %
ابن البيطار	35	2	94
مدينة الطب	20	3	85
الكاظمية	30	1	97
الحكيم	20	4	80
المجموع	105	10	%89

9- أداة البحث :

اعتمد البحث في قياس جودة الخدمة الصحية على مقياس الأداء الفعلي (Servperf Measure) ، وينسب هذا المقياس إلى الباحثين (Cornan and Taylor,1992) . ويقوم هذا المقياس بالتقييم المباشر للأساليب والعمليات المصاحبة لأداء الخدمة ، بمعنى انه يعتمد على قياس جودة الخدمة على اعتبار إنها تمثل شكلا من أشكال اتجاهات العملاء نحو الأداء الفعلي للجودة ، ويتم قياس جودة الخدمة من خلال المعادلة الآتية :

جودة الخدمة الصحية = الأداء الفعلي

إذ يرى أصحاب هذا المقياس ، انه يتميز بالبساطة وسهولة الاستعمال ، فضلا عن زيادة في المصداقية والواقعية العلمية .

(ادريس،1996، 15)(علوان ، ومحمد ،2008، 86)

استند البحث على المقياس الذي أعده (Duggirala et al, 2008) في مقياسه لجودة الخدمة الصحية والمطبق في دراسة كل من (Muhondwa et al,2008) (Padma et al) Lam T.C, Eddie,et..al, 2009) ,2009)و(Gll&White,2009)و(Yesilada&Direktor,2010)، إذ تم تحديد ستة عناصر لقياس جودة الخدمة الصحية هي (خدمات الاستعلامات، والخدمات التمريضية ،وخدمات الأطعمة ،وخدمات الأطباء ،والخدمات الفندقية، والخدمات المساندة) ، باعتماد مدرج خماسي (جيدة جدا)و(رديئة جداً) .

8-الأساليب الإحصائية : لغرض انجاز البحث الميداني ، استعمل الباحث الأدوات الإحصائية الآتية ، وذلك باستعمال البرنامج الإحصائي الجاهز (SPSS:11):-

أ- أدوات الإحصاء الوصفي (الوسط الحسابي ، والانحراف المعياري ،والنسب المئوية .

ب- اختبار t.

ت- اختبار F.

ثانياً:دراسات سابقة :

1. **Chung, 2001:**

بحثت هذه الدراسة نموذج العلاقة بين خدمة طبية ذات جودة عالية في أداء العملية الصحية ، والرضا الوظيفي وبعد – نوايا شراء الخدمات الصحية تحت بند التأمين الصحي الوطني. وأجريت مقابلات مع ما مجموعه 270 مريضا وموظفا في ثلاثة مستشفيات في مدينة تايناان في تايوان ، وأظهرت النتائج أن هناك علاقة بين جودة الخدمات الطبية وأداء العملية الصحية. فضلا عن ذلك ، هناك علاقة بين جودة الخدمات الطبية المقدمة ورضا الموظفين الصحيين والمرضى .

2. **دراسة Moorhead &Saffold,2001:**

اهتمت هذه الدراسة بتحليل أهم العوامل التي تؤدي إلى رضا المرضى الراقدين في خمسة مستشفيات في ولاية أريزونا الأميركية . وقد تم توزيع 589 استمارة استبيان على المرضى الراقدين في هذه المستشفيات .وقد توصلت الدراسة إلى إن أهم عوامل جودة الخدمة الصحية التي تؤدي إلى رضا المرضى الراقدين هي :اهتمام الأطباء بالمرضى ، وتقديم الخدمة التمريضية في الوقت المحدد ، وملائمة الطعام للمرضى ، والخدمات الصيدلانية المناسبة .

3. **دراسة Kilmann,2004**:

ركزت هذه الدراسة على بحث اثر جودة الخدمة الصحية المقدمة وعلاقتها برضا المرضى عن الخدمات التمريضية للكادر الوسطي في المستشفيات الهندية في 12 مستشفى في مدينة دلهي .توصلت الدراسة إلى إن المرضى الراقدين يركزون في رضاهم عن الخدمة التمريضية من خلال الأبعاد الآتية :التعاطف مع المريض ، والتوقيت المناسب للخدمة ، والمهارات التمريضية العالية ،والمصداقية ، ومواءمة الخدمة التمريضية للممرضين عم احتياجات المرضى

4. **دراسة** Li, 2006:

كان الغرض من هذه الدراسة هو فهم العلاقة بين جودة الخدمة الصحية من وجهة نظر المرضى، وصورة العلامة التجارية للمستشفيات في ظل المنافسة بين المستشفيات ، ونية تكرار شراء الخدمة الصحية في المستشفى. وكانت عينة هذه الدراسة من المرضى الخارجيين في المستشفى العام في مدينة مين شنغ ، في تايوان. تم توزيع400 استبيان وجمعت 394 منها صالحة للاستعمال. وتشير النتائج إلى أن هناك علاقة ايجابية بين رضا المريض وجودة الخدمة المدركة ، وصورة العلامة التجارية للمستشفى، و تباين كبير في إدراك جودة الخدمة الصحية من منظور المرضى حسب نوع الجنس و ومستويات دخولهم. وهناك تباين كبير في إدراك جودة الخدمات الصحية المقدمة للمرضى حسب فئة العمر ومستويات التعليم.

5. **دراسة نعساني واخرون** ، 2007:

ركز هذا البحث على العناصر المكونة لجودة الخدمة الصحية ، وهدف الى دراسة العلاقة بين أبعاد جودة الخدمة الصحية ورضا المريض في المشافي الجامعية السورية لمعرفة أي من أبعاد الجودة الصحية يحقق اكبر قدر ممكن من رضا المريض .تم توزيع 200 استمارة على المرضى ، توصل البحث إلى إن أهم العوامل المؤثرة على رضا المريض والبعد الجوهري في جودة الخدمة الصحية هو بعد التعاطف والاهتمام والعناية الذاتية .

6. **دراسة Lagarde& Palmer, 2008**:

هدفت الدراسة إلى تقييم اثر رسوم المستخدم في الانتفاع بالخدمات الصحية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل .

وجدت الدراسة إن إزالة رسوم المستخدم أو تقليصها يزيد من الانتفاع من الخدمات العلاجية ، ومن المحتمل انه أيضا يزيد من الخدمات الوقائية ، إلا انه قد يؤثر تأثيرا سلبيا على جودة الخدمات .أما إدخال أو زيادة الرسوم فانه ينقص الانتفاع ببعض الخدمات العلاجية.

7. **دراسة Duran et al,2009**:

اهتمت هذه الدراسة بمقارنة الخدمات الطبية العلاجية المقدمة مباشرة للمرضى مع جودة الخدمة الطبية المساعدة والخاصة بالمختبرات والخدمات الصيدلانية .أجريت الدراسة في ولاية شيناي في الهند على سبعة مستشفيات كبيرة ، إذ تم توزيع 897 استمارة استبيان معدة لهذا الغرض . توصلت الدراسة إلى وجود فروقات معنوية بين طبيعة نظر المرضى إلى الخدمة العلاجية عن جودة الخدمة التشخيصية والدوائية .

8. **دراسة الفراج (2009)**:

استهدف البحث كشف جودة الرعاية الصحية المقدمة في المستشفيات التعليمية السورية من وجهة نظر المرضى الراقدين فيها .استقصي أراء 474 مريضا في اكبر أربعة مستشفيات ،ضمت الاستبانة 39 مفردة تبين الآراء والانطباعات الشخصية والموضوعية حول الرضا عن خدمات المستشفى ،

9. **دراسة بليتش ، وآخرون،2009**:

اهتمت الدراسة باستكشاف ما يحدد رضا الناس عن نظام الرعاية الصحية فيما يتعلق بتجربتهم كمرضى .تم الحصول على البيانات من 21 بلداً من الاتحاد الأوربي .وقد استنتجت الدراسة إن رضا الناس عن الرعاية الصحية يعتمد على عوامل خارجة عن النظام الصحي أكثر من اعتماده على تجربة الرعاية كمريض .

10.دراسة Cowing et al,2009:

هدفت الدراسة إلى قياس درجة رضا المرضى عن جودة ثلاثة أبعاد أساسية للخدمة الصحية ، هي (الخدمات ، والنتائج الصحية ، والموارد المستخدمة) .

استنتجت الدراسة وجود علاقات قوية بين هذه الأبعاد ورضا المرضى عن الأداء الصحي للمستشفيات .

11.**دراسة** hasin ,2011

أجريت هذه الدراسة في مستشفيات بنغلادش ، واستهدفت قياس رضا المرضى عن جودة الخدمة الصحية وفقا لمقياس الادراكات والتوقعات للمرضى .

استنتجت الدراسة وجودة علاقات ارتباط قوية بين تصميم نظم جودة صحية تعتمد على رضا المرضى وزيادة فعالية الأطباء والممرضين في تقديم خدماتهم بما يلائم احتياجات المراجعين .

أوصت الدراسة بضرورة اعتماد رضا المرضى عند تصميم نظم خدمة صحية ، كونها ستوفر الكثير من التكاليف المالية غير الضرورية وتحسن من الأداء العام للمستشفيات .

المبحث الثاني

الإطار النظري

أولا : مفهوم جودة الخدمة الصحية:-

يعد ضمان الوصول إلى مستويات عالية من جودة الخدمة الصحية احد أهم المسؤوليات المباشرة لمقدمي خدمات العناية الصحية .

وقد عدت جودة الخدمة من المجالات الرئيسة التي يمكن لمنظمات الخدمات أن تميز بها نفسها وهي تقديم نوعية عالية وبشكل مستمر وبصورة تفوق قدرة المنافسين الآخرين ، وكما حصل في الإطار الصناعي (حمود، 2007، 218). فجودة الخدمة هي مجموعة نشاطات غير ملموسة تحقق إشباع للرغبات والحاجات والتي عادة ما تكون غير مرتبطة ببيع سلعة ملموسة .(كورتل ،2009، 311).

ويختلف مفهوم جودة الخدمة الصحية في بيئة المنظمة الصحية باختلاف الفئات البشرية العاملة فيها والمتعاملة معها ونظرة وتقويم كل منهم لمعنى الجودة ومفهومه الشخصي لها .

فالجودة تعني للمريض معاملته باحترام واهتمام وتعاطف وتفهم من العناصر البشرية كافة التي يحتك بها بشكل مباشر أو غير مباشر أثناء تواجده وإقامته في المستشفى ، في حين أنها تعني للأطباء توفير أعلى مستوى من المعارف والمهارات الطبية والمعدات والأجهزة لرعاية المرضى وتعني للإدارة توفير أفضل العناصر البشرية والمادية اللازمة لتقديم الخدمة وقيام الأطباء ومزودي هذه الخدمات بالتقييم المستمر لخدماتهم وتدريب وتعليم العناصر البشرية العاملة في المنظمة لضمان التحسين المستمر لهذه الخدمات (نصيرات ،2009، 231).

وقد انبرى العديد من الكتاب والباحثين إلى تسليط الضوء على هذا المفهوم ، منها ما ذكره (تيرنك،2004، 530) بأنها :(المقدار الذي تزيد به الخدمات الصحية المقدمة للأفراد من احتمالية حدوث نتائج صحية مرغوب فيها والتي تنسجم مع المواصفات والتقديرات المهنية الموضوعة ذات القيمة للمستهلك) .واختصر (Abdosh,2006,199) القول بان (جودة الخدمة الصحية تتضمن إيصال الخدمة من المنتج أو الخدمة وفقا للمعايير المتوقعة).وبالسياق ذاته أشار لها(أبو النصر،2008،199) إلى كونها تمثل :(ضمان وتحسين مستويات الجودة الرعاية الصحية ، وأيضا أماكن تقديم الخدمات (الوحدات – المستشفيات)لتعظيم القدرات التشخيصية والإكلينيكية ورفع مستوى التعليم الطبي والتمريضي والتدريب أثناء الخدمة).

ويذهب (نصيرات، 2009، 232) بعيدا في القول إذ يراها(تشمل كل ما تقدم فهي التي تركز على الجوانب الوقائية من الأمراض فضلا عن معالجتها وهي التي تتعامل مع المريض كشخص بما يمثله من أنظمة متعددة وليس كنظام بيولوجي فقط وهي التي تتعامل معه باحترام وتفهم لاحتياجاته الصحية والاجتماعية والعاطفية والنفسية كافة). وعرفتها المنظمة الدولية للتقييس (ISO 9000) بأنها (معايير محددة مسبقا تلبي حاجات العملاء والزبائن وتؤدي إلى رضاهم).(Shah, & Mohanty, 2010,84)

وجودة الخدمة الصحية بذات الوقت هي (الدرجة التي يراها المريض في الخدمة الصحية المقدمة إليه ،وفي كل الأحوال فان أي تعريف لمفهوم جودة الرعاية الصحية لابد له أن ينسجم مع أبعاد المطابقة مع المواصفات والقيمة والمواءمة والدعم والتأثير النفسي)(ذياب ،2010، 39).

واختتم القول كل من (البرواري ، وباشيوة ،2011، 567) القول بأنها (الدرجة التي تبلغها الخدمات الصحية المقدمة للأفراد والجماعات في زيادة الحصيلة الصحية المرغوبة ضمن إطار اقتصادي معين وموازنة للمخاطر بالفوائد ، بما يتماشى مع المعرفة المهنية الراهنة).

من المفاهيم الأنفة الذكر نرى أن الكتّاب ركزوا على الأتي :

1-التحسين المستمر لجودة الخدمة الصحية المقدمة للمرضى .

2-العنصر الإنساني والتقني المتعلق بتطبيق المعارف والمهارات والسلوكيات الطبية في مجال الخدمة ،فضلا عن الجوانب المتعلقة بالأجهزة والمعدات الطبية .

3-التركيز على الموائمة بين جودة الخدمة الطبية وملائمتها لرضى المرضى وتوقعاتهم .

لذا يمكن تعريف جودة الخدمة الصحية على أنها (منظومة متكاملة من الخدمات الإدارية والفندقية والطبية والتشخيصية والعلاجية ، المستندة إلى استعمال الأجهزة والتكنولوجيا ،التي تؤدي بالنتيجة إلى شفاء المرضى دون حدوث أثار جانبية).

ثانياً: أهمية جودة الخدمة الصحية :-

يعد الاهتمام بالجودة مقياسا مهما تستطيع من خلاله المنظمة الصحية التعرف على مستوى أدائها مقارنة بالمنظمات الأخرى . فقد بادرت

وقد أدت عمليات التركيز على جودة الخدمة الصحية المقدمة للمرضى في المستشفيات إلى حصول جملة من النتائج المهمة منها الأتي :

(الأحمدي ،2004، 304)،(Ichnohe,2006,43) (Brannan،2009 ،78) (أبو النصر ،2008 ،):-

1. إن المنظمات الصحية تكون راضية بدرجة اكبر عن جهود تحسين الجودة فيها .
2. إن نظام جودة الخدمة الصحية يحسن ارتباط الأطباء بالمنظمة الصحية التي يعملون فيها .
3. إن هذا النظام يمنح الموظفين والممرضين صلاحيات أوسع لتحسين جهود الجودة فيها .
4. إن نظام جودة الخدمة الصحية له تأثير واضح في زيادة ربحية المنظمة وفي زيادة إنتاجيتها.
5. لنظام الجودة تأثير واضح في الاقتصاد في التكاليف غير الضرورية والتي لاتخدم النظام العلاجي في المستشفى .

ثالثاً:عناصر جودة الخدمة الصحية :-

تشكل عناصر جودة الخدمة الصحية الركيزة الأساسية التي يرتكز عليها الرضا العام للمرضى . وقد حددت بمجموعة من العناصر والخدمات التي إن احسن تقديمها ستؤدي بالنتيجة التي تبتغيها المنظمة الصحية ممثلة بالديمومة والبقاء.(Mazur et al,1995,2) .وقد رأى كل من (White&Bcom,2000,1396) إنها تتكون من (خدمات الأطباء ، والخدمات التمريضية ، والخدمات المختبرية).وقد ذكر (ألفراج ، 2009، 64) خمسة عناصر لجودة الخدمة الصحية تمثلت بـ (الرعاية الطبية المهنية ،والرعاية التمريضية المهنية ،والرعاية الصحية السلوكية ،والخصائص التنظيمية ،والفندقة) .ويرى الباحث إن العناصر الأساسية لأي نظام صحي ينبغي أن تتكون من العناصر الآتية والتي ذكرها كل من (palihawadana& Barnes,2004,pp229-336)و(Duggirala et al, 2008, pp.560-583) على النحو الاتي :

1. **خـــدمات الاســـتعلامات** : وتشمل هذه الخدمات جميع خدمات الاستقبال والتسـجيل والدلالـة وتوزيـع المرضـى علـى الأقسـام والردهـات ، فضـلا عـن الخدمات الشرطية وإجراءات الحماية ، وكل ما يتعلق بمدد الانتظار لحين المعاينة والكشف الطبي .
2. **الخدمات التمريضية** : هي المعرفة المهنية والتطبيقية للممرضين والمتعلقة بمجمـل سـلوكياتهم المهنيـة وخبـراتهم التمريضـية التـي يقـدمونهم للمرضـى **(stern et al ,2003,17)**.
3. **خـــدمات الأطعمـــة** : وهي الخدمات المتعلقة بنوعية الطعام ومدى ملائمته للمرضـى بحسـب نـوع المرض الـذي دخلـوا بموجبـه المستشـفى ، فضـلا عـن جودته ودرجة سخونته وطرق إعداده وأساليب تقديمه .(شو وآخرون،2007، 151).
4. **خدمات الأطباء** :هي درجة الدراية والمعرفة بالتخصص المهني والسلوكي و الطبي العلاجي والتشخيصي الذي يؤديه الأطباء للمرضى . (**Dilber et al, 2005,220**)
5. **الخدمات الفندقيـة** : هي إجمالي الخدمات التي تقدم للمريض المقيم بغية العلاج والاستشفاء والمتعلقة بالهدوء والنظافة والأثاث والتكييف. (Mokhtar et al,2011,32)
6. **الخدمات المسـاندة**:وتشمل جميع الأجهزة الطبية المستعملة والمكملة لجودة الخدمة الطبية والتي يحتاجها المريض لاستكمال إجراءات التشخيص الطبي ، من أجهزة سونار والايكو والأشعة القضايا المتعلقة بمختبرات الدم وما إلى ذلك .(Laohasirichaikul et al,2008,5) .

رابعا: رضا المرضى :

يعد الرضا لدى الزبائن من أهم المعايير التي تمكن المنظمة من التأكد من جودة خدماتها ، لذلك تسعة اغلي المنظمات الخدمية إلى العمل على زيادة درجة الرضا لدى عملاءها للمحافظة على بقاءها .(نور الدين ،2007، 113).

ويعرف رضى المرضى بانه شعور المريض بالراحة عن مجمل الخدمات التي تلقاها خلال مدة إقامته في المستشفى ، مما يولد لديه إحساسا باهتمام الاطر الطبية والخدمية به ، ويمنحه الثقة بالإجراءات التي يتبعها الأطباء ، ويخلق لديه شعوراً ايجابياً يساعده على تقبل العلاج والتجاوب معه ، وهذا ما يؤدي بدوره إلى تحصيل نتائج علاجية أفضل مما ينعكس على جودة الخدمة الصحية . (ألفراج ،2009، 64).

المبحث الثالث:نتائج البحث

فيما يلي نستعرض أهم خصائص عينة البحث ، فضلا عن اختبار فرضيات البحث ، وعلى النحو المبين أدناه :-

أولا: خصائص عينة البحث :

تبين الجداول (2،3،4،5،6) الخصائص الشخصية التي تم جمعها عن عينة البحث وفقاً لمتغيرات (الجنس ، العمر ، والتحصيل الدراسي ،والحالة الاجتماعية ،والانحدار الطبقي، المهنة):-

1. **التوزيع حسب الجنس** : يعرض جدول (2) نوع وعدد جنس المرضى عينة البحث الراقدين في المستشفيات ، ويظهر منه إن الذكور شكلوا نسبة مئوية أعلى من الإناث بلغت 56% .

جدول (2)توزيع عينة البحث حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكور	53	%56
إناث	42	%44
المجموع	**95**	**%100**

جدول (3) توزيع عينة البحث حسب العمر

الفئات العمرية	العدد	النسبة المئوية
دون15	3	%3
15 – 25سنة	7	%7
26 – 35سنة	5	%5
36–45 سنة	29	%31
46–55 سنة	23	%24
أكثر من 55 سنة	28	%30
المجموع	**95**	**%100**

يعرض جدول (3) أعمار عينة البحث الراقدين في المستشفيات ، ويظهر منه إن أعلى فئة عمرية هي (36-45) سنة بنسبة مئوية بلغت 31% ، أما اقل فئة فكانت (دون 15) سنة ،بنسبة مئوية بلغت 3%.

جدول (4) توزيع عينة البحث حسب التحصيل الدراسي

التحصيل الدراسي	العدد	النسبة المئوية
أمية	15	%16
ابتدائية	34	%36
متوسطة	27	%28
إعدادية	14	%15
جامعية	4	%4
دراسات عليا	1	%1
المجموع	**95**	**%100**

يعرض جدول (4) التحصيل الدراسي لعينة البحث من المرضى الراقدين ،ويظهر منه إن أعلى نسبة هي لحملة الشهادة الابتدائية إذ بلغت النسبة المئوية 36% ، في حين كانت اقل نسبة هي لحملة الدراسات العليا بنسبة 1% .

جدول (5) توزيع عينة البحث حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية
أعزب	15	%16
متزوج	48	%51
مطلق	18	%19
أرمل	14	%15
المجموع	**95**	**%100**

يعرض جدول (5) الحالة الاجتماعية لعينة البحث من المرضى الراقدين ،ويظهر منه إن أعلى نسبة هي لفئة المتزوجين إذ بلغت النسبة المئوية 51% ، في حين كانت اقل نسبة هي لفئة الأرامل 15% .

جدول (6) توزيع عينة البحث حسب نوع المهنة

نوع المهنة	العدد	النسبة المئوية
وظيفة عامة	15	%16
قطاع خاص	34	%36
متقاعدين	22	%23
بلا عمل	24	%25
المجموع	**95**	**%100**

يعرض جدول (6) نوع المهنة التي يزاولها المريض عينة البحث ،ويظهر منه إن أعلى نسبة هي لفئة قطاع خاص إذ بلغت النسبة المئوية 36% ، في حين كانت اقل نسبة هي لفئة وظيفة عامة بنسبة 16% .

ثانياً :التحليل الوصفي : يوضح الجدول (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات جودة الخدمة الصحية في المستشفيات الحكومية(ابن البيطار ، ومستشفى مدينة الطب ، ومستشفى الكاظمية ، ومستشفى الحكيم).

جدول(7) وصف عناصر جودة الخدمة الصحية

العناصر	ابن البيطار	مدينة الطب	الكاظمية	الحكيم
خدمات الاستعلامات	2.84	2.53	2.34	2.30
الخدمات التمريضية	2.81	2.27	2.53	2.33
خدمات الأطعمة	2.59	2.58	2.31	2.57
خدمات الأطباء	2.72	2.03	2.75	2.41
الخدمات الفندقية	2.76	2.42	2.92	2.35
الخدمات المساندة	2.65	2.36	2.47	2.38
المتوسط العام	2.73	2.37	2.55	2.39

يتبين من قراءة البيانات الخاصة بالجدول (7) إن مستشفى ابن البيطار قد سجلت أعلى المتوسطات الحسابية لعناصر جودة الخدمة الصحية بمعامل بلغ (2.73) ، في حين إن أدنى المتوسطات الحسابية قد سجل في مستشفى مدينة الطب بمعامل بلغ (2.37).وقد سجلت مستشفى ابن البيطار أعلى جودة للعناصر الآتية (خدمات الاستعلامات ، والخدمات التمريضية ،وخدمات الأطعمة ،والخدمات المساندة)، بمتوسط حسابي بلغ (2.84) و(2.81) و (2.59) و(2.65) على التوالي.في حين كانت أدنى المتوسطات في مستشفى الحكيم لخدمات الاستعلامات بوسط (2.30) ،وفي مدينة الطب لخدمات التمريض بواقع (2.27)، و(2.31) لخدمات الأطعمة في مستشفى الكاظمية ، و (2.03) لخدمات الأطباء في مستشفى مدينة الطب ، و(2.35) للخدمات الفندقية في مستشفى الحكيم . (2.36) للخدمات المساندة في مستشفى مدينة الطب . ويعرض جدول (8) ترتيب عناصر جودة الخدمة الصحية من وجهة نظر المرضى الراقدين في هذه المستشفيات ، تبعا لنوع العنصر الأكثر جودة المتحقق في هذه المستشفيات .

ويعرض جدول (8) ترتيب عناصر جودة الخدمة الصحية من وجهة نظر المرضى الراقدين في هذه المستشفيات .

جدول (8)ترتيب عناصر جودة الخدمة الصحية حسب أهميتها من وجهة نظر المرضى

المستشفى عناصر جودة الخدمة الصحية	ابن البيطار	مدينة الطب	الكاظمية	الحكيم
خدمات الاستعلامات	1	2	5	6
الخدمات التمريضية	2	5	3	5
خدمات الأطعمة	6	1	6	1
خدمات الأطباء	4	6	2	2
الخدمات الفندقية	3	3	1	4
الخدمات المساندة	5	4	4	3

ثالثاً:العلاقة بين جودة الخدمة الصحية والخصائص الشخصية لعينة البحث :

للإجابة عن تساؤلات البحث التي تم طرحها ضمن مشكلة البحث تم إجراء التحليل الإحصائي المتضمن اختبار (f) وفقا للفقرات الآتية :-

1.الجنس :لغرض الحصول على قيم (t) المحسوبة تم إجراء التحليل الإحصائي الذي يظهره الجدول (9) وكما مبين أدناه :-

جدول (9) اختبار تحليل التباين حسب الجنس

جودة الخدمة الصحية	قيمة F	احتمال المعنوية	الدلالة
خدمات الاستعلامات	0.796	0.023	دال*
الخدمات التمريضية	0.901	0.412	غير دال
خدمات الأطعمة	0.678	0.378	غير دال
خدمات الأطباء	0.567	0.349	غير دال
الخدمات الفندقية	0.901	0.016	دال *
الخدمات المساندة	0.856	0.327	غير دال

من الجدول أعلاه يتبن وجود تباين معنوي ذي دلالة معنوية بين متوسط إجابات أفراد العينة حسب الجنس (ذكر ، أنثى) بالنسبة إلى متغيرات عناصر جودة الخدمة الصحية (خدمات الاستعلامات ، والخدمات الفندقية)، إذ بلغ احتمال المعنوية اقل من (0.05)، مما يدل إن اختلاف الجنس بين عينة البحث له تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية على إجابات العينة بالنسبة لرأيها في الفقرات المتعلقة بفقرات عناصر جودة الخدمة الصحية ، وهذه النتيجة تعد مؤشراً على إن احد أسباب رضا المرضى عن جودة الخدمة الصحية هو جنس العينة (الذكور أو الإناث).وهذا يتفق مع دراسة (Lis et al ,2011,4)

واستنادا إلى ذلك تم رفض الفرضية الأولى التي نصت على (يوجد تباين بين الجنس (ذكر ، أنثى) للمريض و ادراكه لمستوى جودة عناصر الخدمة الصحية .

2. **العمر** : لمعرفة طبيعة العلاقة بين عمر المريض وإدراكه لجودة الخدمة الصحية تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (f) والتي يظهرها الجدول (10) كما يأتي :-

جدول (10) اختبار تحليل التباين حسب العمر

عناصر جودة الخدمة الصحية	قيمة F	احتمال المعنوية	الدلالة
خدمات الاستعلامات	1.445	0.167	غير دال
الخدمات التمريضية	4.670	0.008	دال *
خدمات الأطعمة	0.409	0.789	غير دال
خدمات الأطباء	4.678	0.008	دال *
الخدمات الفندقية	0.356	0.987	دال *
الخدمات المساندة	4.345	0.008	دال *

إذ يتبين من الجدول (10) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة البحث بحسب أعمارهم ، حيث دللت إجاباتهم إن اختلاف أعمار المرضى له تأثير معنوي في ادراكهم لجودة الخدمة الصحية للعناصر الآتية (الخدمات التمريضية ، وخدمات الأطباء ،والخدمات الفندقية ،والخدمات المساندة) ، إذ كان احتمال المعنوية اقل من (0.05) . في حين اظهر ذات الجدول عدم وجود فروق معنوية بين متوسط إجابات العينة بسبب اختلاف العمر بين إجابات المرضى حول (خدمات الاستعلامات ،وخدمات الأطعمة)، إذ كان احتمال المعنوية اكبر من (0.05) وهذا يعني عدم وجود تأثير معنوي لاختلاف العمر على المتغيرات انفة الذكر .

وبالتالي تم قبول الفرضية الثانية التي نصت على (وجود تباين بين عمر المريض وإدراكه لمستوى جودة عناصر الخدمة الصحية).

3.**التحصيل الدراسي** :اظهر جدول (11) قيم (f) ، لمعرفة نوع العلاقة بين التحصيل الدراسي للمرضى وإدراكهم لمستوى جودة عناصر الخدمة الصحية ، وكما مبين أدناه:-

جدول (11) اختبار تحليل التباين حسب التحصيل الدراسي

جودة الخدمة الصحية	قيمة F	احتمال المعنوية	الدلالة
خدمات الاستعلامات	0.425	0.768	غير دال
الخدمات التمريضية	2.890	0.043	دال*
خدمات الأطعمة	2.989	0.039	دال *
خدمات الأطباء	3.192	0.027	دال *
الخدمات الفندقية	0.387	0.981	غير دال
الخدمات المساندة	3.078	0.032	دال *

من الجدول (11) يتبين وجود فروق إحصائية بين متوسط إجابات عينة البحث التي تعود إلى اختلاف التحصيل الدراسي لعينة البحث على الفقرات المتعلقة بـ (الخدمات التمريضية ،وخدمات الأطعمة ، وخدمات الأطباء ، والخدمات المساندة) كونها اقل من (0.05) وهذا يدلل على إن اختلاف مستوى التحصيل العلمي له تأثير معنوي على إدراكهم لمستوى جودة عناصر الخدمة الصحية في المستشفيات .

وبالتالي تقبل الفرضية الثالثة التي نصت على انه (يوجد تباين بين مستوى التحصيل الدراسي ومستوى إدراكهم لجودة عناصر الخدمة الصحية).

4.**الحالة الاجتماعية** : تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (f) لمعرفة تأثير الحالة الاجتماعية للمرضى في إدراك مستوى جودة عناصر الخدمة الصحية في المستشفيات عينة البحث ، وكما يبينها جدول (12) ، والذي يتضح منه الأتي :-

جدول (12) اختبار تحليل التباين حسب الحالة الاجتماعية

جودة الخدمة الصحية	قيمة F	احتمال المعنوية	الدلالة
خدمات الاستعلامات	1.643	0.678	غير دال
الخدمات التمريضية	1.806	0.912	غير دال
خدمات الأطعمة	2.786	0.034	دال*
خدمات الأطباء	1.539	0.710	غير دال
الخدمات الفندقية	2.765	0.034	دال*
الخدمات المساندة	0.854	0.685	غير دال

وجود فروق معنوية إحصائيا بين متوسط إجابات المرضى عينة البحث ، فيما يخص عناصر جودة الخدمة الصحية المتعلقة بـ(خدمات الأطعمة والخدمات الفندقية)ومتغيرات الحالة الاجتماعية (أعزب ، ومتزوج ،ومطلق ، وأرمل) للمرضى الراقدين في المستشفيات ، وعدم تأثير الحالة الاجتماعية للمرضى الراقدين على إدراكهم

لمستوى جودة عناصر الخدمة الصحية على المتغيرات المتعلقة بـ (خدمات الاستعلامات ، والخدمات التمريضية ،وخدمات الأطباء ، والخدمات المساندة).

وبالتالي تم رفض الفرضية الرابعة التي نصت على (وجود تباين بين الحالة الاجتماعية للمرضى ومستوى إدراكهم لجودة عناصر الخدمة الصحية).

5.**نوع المهنة** :بإجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (f) لمعرفة اختلاف نوع المهنة وأثرها في إدراك المرضى لمستوى جودة عناصر الخدمة الصحية من وجهة نظر المرضى ، وكما يظهرها الجدول (13) :

جدول (13) اختبار تحليل التباين حسب نوع المهنة

جودة الخدمة الصحية	قيمة F	احتمال المعنوية	الدلالة
خدمات الاستعلامات	4.545	0.030	دال *
الخدمات التمريضية	0.987	0.712	غير دال
خدمات الأطعمة	0.912	0.689	غير دال
خدمات الأطباء	4.593	0.039	دال *
الخدمات الفندقية	3.573	0.049	دال*
الخدمات المساندة	4.231	0.042	دال*

من الجدول (13) يتبين وجود فروق معنوية إحصائية بين متوسط إجابات عينة البحث ، بسبب اختلاف نوع المهنة للمرضى فيما يخص العناصر المتعلقة بجودة الخدمة الصحية (خدمات الاستعلامات،وخدمات الأطباء،والخدمات الفندقية،والخدمات المساندة) ، في حين اتضح من الجدول عدم وجود فروق معنوية إحصائيا بين متوسط إجابات عينة البحث ،بسبب اختلاف نوع المهنة التي يمارسها المريض الراقد في المستشفى فيما يخص العناصر المتعلقة بالمتغيرات (الخدمات التمريضية ،وخدمات الأطعمة) ، وهذا يدلل على إن نوع المهنة ليس له تأثير معنوي إحصائيا على إجابات أفراد عينة البحث بالنسبة للمتغيرات أنفة الذكر .

وبالتالي تم قبول الفرضية الخامسة التي نصت على انه (يوجد تباين بين نوع المهنة للمرضى وجودة عناصر الخدمة الصحية).

رابعا:اتجاه التأثير بين عناصر جودة الخدمة الصحية ورضا المرضى :-

انطلقت الفرضية السادسة بافتراض وجود تأثير معنوي إحصائيا بين جودة عناصر الخدمة الصحية ورضا المرضى الراقدين في المستشفيات الحكومية ، ويعرض جدول (14) نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) .

جدول (14)نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر عناصر جودة الخدمة الصحية على رضا المرضى الراقدين في المستشفيات.

N=95

جودة الخدمة الصحية	ß	S.T	Beta	t	مستوى الدلالة t	القرار
خدمات الاستعلامات	0.195	0.173	0.106	*2.456	0.007	قبول الفرضية
الخدمات التمريضية	0.745	0.127	0.179	*4.257	0.000	قبول الفرضية
خدمات الأطعمة	0.688	0.161	0.134	*2.865	0.003	قبول الفرضية
خدمات الأطباء	0.853	0.111	0.198	*4.129	0.000	قبول الفرضية
الخدمات الفندقية	0.742	0.132	0.140	*2.841	0.002	قبول الفرضية
الخدمات المساندة	0.469	0.135	0.136	*2.481	0.005	قبول الفرضية

يتبين من الجدول (14) إن عناصر جودة الخدمة الصحية الأكثر تأثيرا على رضا المرضى الراقدين في المستشفيات الحكومية، من خلال متابعة قيم Beta لخدمات الأطباء (0.198) وبقيمة t المحسوبة (4.129) مقارنة بالجدولية البالغة (1.98) عند مستوى دلالة (0.05) وهذا ما يتفق مع دراسة كل من (Gill&White,2009)و (Yeşilada & Direktőr, 2010) . وقد كانت العناصر الأكثر تأثيرا على رضا المرضى بعد خدمات الأطباء هي : الخدمات التمريضية اذ سجلت قيم Beta (0.179) وقيمة t الجدولية (4.257) .وجاءت بقية العناصر على الترتيب الخدمات الفندقية (0.140)و (2.841)، والخدمات المساندة (0.136) و(2.481)وخدمات الأطعمة (0.134) و(2.865) وخدمات الاستعلامات (0.106) و(2.456) .

وهذا ما لايتفق مع نتائج دراسة (منصور،2004)و(علوان ،ومحمد،2008).

المبحث الرابع :الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات :-

1. أظهرت نتائج البحث انخفاض مستوى جودة عناصر الخدمة الصحية في المستشفيات عينة البحث بشكل عام ، نتيجة لعدم الاهتمام بتصميم نظم إدارة صحية تعتمد على مبادئ إدارة الجودة الشاملة في القطاع الصحي العراقي .
2. وجود اهتمام دون المتوسط بعناصر جودة الخدمة الصحية في المستشفيات عينة البحث ، لاسيما في خدمات الأطباء وطريقة تعاملهم مع المرضى الراقدين ، ويرجع السبب في ذلك إلى قلة المهارة والخبرة اللازمة لأداء العمل الطبي ، من قبل الأطباء.
3. إن مستوى جودة الخدمات الصحية التي تقدمها المستشفيات عينة البحث كان بدرجة دون المتوسط في مستوى أداء الخدمات التمريضية والخدمات الفندقية بشكل عام ،بسبب نقص في الكوادر التمريضية وتخصصها ، وعدم تعاملهم مع المرضى معاملة طبية تتسم بروح التعاطف .
4. وجود اختلاف وتباين في مستوى ونوعية الخدمات التي تقدمها المستشفيات عينة البحث في خدماتها الصحية ، ولعل السبب يعود إلى اختلاف التخصيصات المالية والبشرية ونوع الأطباء والممرضين وفلسفة كل إدارة صحية من هذه الإدارات في تقديم خدماتها ، أو نتيجة لاختلاف ادراكات المرضى وتباينها لطبيعة الخدمة المقدمة لهم .
5. تبين من نتائج البحث إن مستشفى ابن البيطار تقدم خدماتها إلى المرضى بجودة أعلى من بقية المستشفيات عينة البحث ،على الرغم من إن نتائجها لم تتجاوز الوسط الفرضي ، ويرجع السبب في تقدمها على بقية المستشفيات إلى كونها تضم أطباء أكثر تخصصا وأكثر تدريبا ، فضلا عن الممرضين ، ووجود اهتمام مباشر من وزارة الصحة العراقية بدعمها كونها من المستشفيات المتخصصة بأمراض القلب .

ثانياً: التوصيات :-

1. ضرورة الاهتمام بتطبيق واعتماد مبادئ إدارة الجودة الشاملة بمنظماتنا الصحية ، من خلال اعتماد النظام أولا وفي البدء في المراكز الصحية الأولية وصولاً إلى المستشفيات الكبيرة المتخصصة في تقديم الخدمات الصحية العلاجية للمواطنين .
2. ضرورة إجراء التقييم الشامل والدوري لمستوى جودة الخدمات الصحية في جميع مستشفيات وزارة الصحة ، ومعرفة مدى رضا المستفيدين من هذه الخدمات .
3. تصميم وتنفيذ برامج ودورات تدريبية داخل وخارج العراق في مستشفيات ومراكز الدراسات والتنمية البشرية والنفسية ، توضح أسس التعامل مع المريض ورفع معنوياته ، ليتقبل العلاج ، إذ تعد الروح المعنوية المرتفعة للمريض مصدرا مهماً من مصادر التماثل للشفاء كما تؤكد عليه الدراسات الحديثة في هذا الجانب .
4.
5. ضرورة الاهتمام بتوفير وتطوير الأجهزة الطبية والمختبرية
6. الاهتمام بزيادة عدد الدورات التطويرية للكادر الوسطي في المستشفيات عينة البحث ،ويتم ذلك من خلال :-

أ-إشراك الممرضين والممرضات بدورات تاهيلية في إدارة الجودة الشاملة في المستشفيات داخل وخارج العراق .

ب- التعاقد مع المؤسسات الأكاديمية بإجراء دورات تطويرية للأطباء والصيادلة والكوادر الوسطية ،في الجامعات العراقية .

7. ضرورة زيادة عدد الأجهزة الطبية والتقنية ، وتحسين وضع المختبرات التحليلية .
8. ضرورة توجيه الدعم والاهتمام بإجراء البحوث والدراسات المتخصصة ذات الصلة بجودة الخدمات الصحية والعلاجية للمستشفيات الحكومية للوقوف على مواطن الضعف في النظام الصحي في المستشفيات الحكومية .
9. الجودة في المنظمات الصحية . . . الفوائد والمميزات

قامت المنظمة الدولية للتقييس (ISO) وهي اتحاد دولي يضم أجهزة التقييس الوطنية مقره في جنيف بإصدار سلسلة مواصفات دولية في موضوع إدارة وضمان الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية سميت بمواصفات الأيزو / 9000 . تزايد الاهتمام بهذه المواصفات بعد التوقيع على منظمة التجارة العالمية حيث أشارت الاتفاقية الفنية فيها إلى ضرورة اعتماد المواصفات الصادرة عن المنظمة الدولية في التبادل التجاري الدولي وتشير الدلائل الإحصائية والثوابت العلمية ، جملة معطيات ومكاسب مادية ومعنوية لدى مستخدميها من خلال النجاح في المنافسة في غزو الأسواق على أساس الجودة بجانب السعر المعتدل لمنتجاتها أو خدماتها.

ولتسليط الضوء على مدى إمكانية تبني هذه المواصفات وتطبيقها على المنظمات الصحية (المستشفيات والمراكز الصحية وبقية الكيانات المتعلقة بالصحة) نورد في أدناه جملة من الفوائد

والميزات التي يمكن أن تحققها هذه المنظمات عند تطبيقها بشكل موضوعي وحريص -:

•إجراء العمليات بكافة مستوياتها وفق أساليب وتعليمات عمل متطورة و موثقة و مراقبة باستمرار.

•ضبط ومعايرة أجهزة الفحص والقياس دوريا للتأكد من صحة و دقة القراءات و النتائج المستحصلة.

•اتخاذ كافة تحوطات السلامة و الأمان و متطلبات الوقاية في كافة مرافق و منشآت المنظمة مع التأكيد المركزي على الأماكن الحساسة مثل صالات العمليات و قاعات التضميد.

•التأكيد على كفاءة وأهلية المختبرات العائدة للمنظمة وكذلك المختبرات الخارجية التي تتعامل معها في تقديم نتائج فحص دقيقة.

•ضمان توفير الأجهزة والمعدات الطبية المتطورة سواء التي تدخل في إجراء العمليات أو التي تقوم بالأعمال الساندة كالفحص و التحليل والحماية وغيرها . .

•التأكيد على رعاية المستفيدين (المرضى و الزائرين) منذ الاستقبال والدخول وحتى مغادرته معافى مرورا بالرعاية الطبية المستمرة والمعاينات بفترات زمنية قصيرة والإجراءات والعمليات اللازمة .

•رفد المنظمة الصحية بالأدوية والمواد الكيماوية وغير الكيماوية وفق مواصفات قياسية معتمدة ومن مناشئ معروفة ومتخصصة وتوفير كافة الوسائل للحفاظ عليها من التلف أو العبث.

•التأكد على التحسين المستمر للأداء عبر تحديث الوسائل والأجهزة والمعلومات وتطوير الملاكات كافة باستمرار وفق آخر التطورات والمستجدات العلمية والطبية والتقنية التي تساعد المنظمة في تقديم خدمات متطورة.

•ضمان قيام المنظمة بإجراء الصيانة الوقائية والتصحيحية لأنظمة الجودة وكذلك للوسائل والأجهزة والمعدات والمنشآت العامة فيها.

•اعتماد التقنيات الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات الواردة في سجلات العمل اليومي أو في مقترحات وشكاوى المستفيدين لاتخاذ القرارات التي تحسن الأداء وتزيل حالات عدم المطابقة إن وجدت.

•ضمان تفهم العاملين في المنظمة للتوجهات العامة للإدارة ومعرفة وظائف ومهام وصلاحيات كل فرد فيها وطرق الاتصال بين المنتسبين والجهات الخارجية.

•اعتماد مبدأ خدمات ما بعد المغادرة حيث تسهل المنظمة إجراء إعادة الاتصال لاستمرار الرعاية وتقديم الخدمة للمستفيد.

•توثيق كافة الحالات والأمور المتعلقة بالمستفيد منذ دخوله ولغاية توديعه وحفظ هذه البيانات في أماكن خاصة وتسهيل عملية استرجاعها عند الطلب.

•توفير المتطلبات الخدمية في المنظمة ووفق الآتي-:

-الاهتمام بالمظهر الخارجي والداخلي للمنظمة من حيث توفير مناطق خضراء مناسبة وطلاء وتجميل الجدران.

-حسن استقبال المرضى والمستفيدين وتقديم الخدمات الأساسية المطلوبة.

-توفير أجهزة التكييف والتبريد والإنارة المناسبة.

-التأكيد على مبدأ النظافة التامة في جميع مرافق ومنشآت المنظمة والسيطرة على المخلفات الناتجة عن العمليات أو عن الإدامة الدورية ووضع آليات محددة للتعامل معها والتركيز على حماية البيئة والسيطرة على التلوث.

-ضبط النظام وعدم التساهل مع الحالات غير الطبيعية فيما يخص العمل الروتيني للمنظمة أو فيما يخص العلاقة مع المرضى و الزائرين.

-الاهتمام بالمطبخ والطعام المقدم وتوفير الأدوات المتطورة لإعداد وتوزيع الطعام.

-الاهتمام بتأثيث المنظمة وإخراجها بالمظهر اللائق.

-الاهتمام بشكاوى ومقترحات المستفيدين والتعامل معها بشكل علمي وحريص.

•إن الحصول على شهادة الجودة يعني للمنظمة-:

-فرصة تنافسية أفضل.

-مردودات اقتصادية وتنظيمية أكبر.

-كسب رضا وثقة المستفيدين.

-الاعتراف والاعتماد من قبل الوزارات والهيئات والمنظمات الوطنية والدولية ذات العلاقة.

مصادر البحث

أولا:المصادر العربية :

1. ادريس،ثابت عبد الرحمن ،(1996)،"قياس جودة الخدمة باستخدام مقياس الفجوة بين الادراكات والتوقعات :دراسة منهجية بالتطبيق على الخدمة الصحية بدولة الكويت "،المجلة العربية للعلوم الادارية ،مجلد 4،عدد1،صـ9-41.
2. أبو النصر ، مدحت محمود ،(2008)،"إدارة الجودة الشاملة في مجال الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية "، مصر ،القاهرة ، مجموعة النيل العربية .
3. الأحمدي ، طلال ،(2004)، "إدارة الرعاية الصحية " ، المملكة العربية السعودية ،الرياض معهد الإدارة العامة ، مركز البحوث .
4. البرواري ،نزار عبد المجيد ،وباشيوة،لحسن عبد الله ،(2011)،"إدارة الجودة مدخل للتميز والريادة :مفاهيم وأسس وتطبيقات "،الأردن ، عمان ، مؤسسة دار الوراق للنشر والتوزيع .
5. بليتش ،سارا ،واوزالتين، ايمري ،وموراي ،كريستوفر ،(2009)،" كيف يرتبط الرضا عن نظام الرعاية الصحية بتجربة المريض "، نشرة منظمة الصحة العالمية.
6. تيرنك ، بيرنارد ،(2004)،"الصحة العامة ماهي وكيف تعمل "،ترجمة فهد بن عتيق العتيق،السعودية ،الرياض ، معهد الإدارة العامة ،مركز البحوث.
7. حمود، خضير كاظم ،(2007)،"إدارة الجودة وخدمة العملاء "،عمان ،دار المسيرة للنشر والتوزيع .
8. ذياب ، صلاح محمود،(2010)،"إدارة خدمات الرعاية الصحية "،عمان ،دار الفكر.
9. الزبيدي ، غني دحام ،وحسن ،رضا عبد المنعم محمد ،(2010)،"العلاقة بين الرسمية والمركزية وتأثيرهما في جودة الخدمة الصحية :دراسة استطلاعية لأراء عينة من العاملين والمرضى في بعض مستشفيات بغداد – الرصافة "،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، عدد 24.
10. سفيان ، عصماني ،(2006)،"دور التسويق في قطاع الخدمات الصحية من وجهة نظر المرضى المستفيدين منها :دراسة حالة "، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم الاقتصاد / كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية/ جامعة محمد بوضياف المسيلة .
11. علوان ،قاسم نايف،ومحمد،فتحية أبو بكر،(2008)،"قياس وتقويم جودة الخدمات الصحية التي تقدمها المستشفيات الليبية"،مجلة الإداري،السنة الثلاثون ،عدد113.
12. الفراج ، أسامة ،(2009)،" تقييم جودة خدمات الرعاية الصحية في مستشفيات التعليم العالي في سورية من وجهة نظر المرضى : نموذج لقياس رضا المرضى"،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، مجلد 25 ،عدد2.
13. مبولي وآخرون ، جاي ككاندا ،(2007)،"إدارة جودة الخدمة "، ترجمة سرور علي إبراهيم ،المملكة العربية السعودية ،الرياض ،دار المريخ.
14. منصور ،حسين ،(2006)،"الخدمات الصحية المقدمة للمرضى المنومين في المستشفيات الحكومية بمدينة اربد – الاردن :دراسة في جغرافية الخدمات "، مجلة المنارة ،مجلد13،عدد1.
15. نصيرات ،فريد توفيق،(2009)،" إدارة منظمات الرعاية الصحية "،عمان ،دار الميسرة للنشر

والتوزيع .

16. نعساني ، عبد المحسن ،وآخرون ،(2007) ،" قياس مدركات العملاء لجودة الخدمات الصحية وأثرها في رضاهم وتطبيق ذلك على المشافي الجامعية السورية "، مجلة بحوث جامعة حلب ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية .

17. نور الدين ، بوعنان،(2007)،"جودة الخدمات وأثرها على رضا العملاء:دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية لسكيكدة "، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم الاقتصاد / كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية/ جامعة محمد بوضياف المسيلة .

ثانياً :المصادر الأجنبية :

.1 Abdosh, Birna ,(2006),"The quality of hospital services in eastern Ethiopia :Patient's perspective", **Ethiop.J.Health Dev.20(3).**pp199-200.

.2 B. Darsky & J. Metzner,(2006)," Managing Health Services Organizations , N.Y.: the free press.

.3 Branan, Kenneth ,(2009) , "Total Quality in Health Care " , **production and Inventory Management Journal** .

.4 Cowing, Michelle , et..al,(2009),"Health Care Delivery Performance :Service , Outcomes , and Resource Stewardship ',**The Permanente Journal,**Vol,13,No.4.pp,72-77.

.5 Dilbr, Mustafa,et..al,(2005),"Critical Factors of Total Quality Management and its Effect on Performance in Health Care Industry : A Turkish Experience", Problems and perspectives in Management, 4,pp220-235.

.6 Duggirala, D., Rajendran, C & Anantharaman,R.N.(2008)," Patient perceived dimensions of total quality service in healthcare", Benchmarking :An International Journal, Vol.15.5,pp.560-583.

.7 Duncan, W. Jack, Ginter, M. peter , and E. Swayne , Linda, (1998)" Handbook of Health Care Management " , Malden , MA: Blackwell Pub Ibid.

.8 Duran A,Lura J, Van Waveren M. (2009)," Health care systems in transition", http://www.euro.who.int/document/e70504.pdf.

.9 Gill , Liz & White , Lesley, (2009) ,"A critical review of patient satisfaction ", **Leaderership in Health Services** ,Vol,22 No, 1,pp8-19.

.10 Hasin, M, Ahsan ,Akhtar ,(2011),"Perception of Customer Satisfaction and Healthcare Service Quality in The Context of Bangladesh",International Quality Conference,University of Kragujevac.

.11 Ichinohe , Shinko,(2006),"Evaluation of Health Care Service in Japan : From the Viewpoint of Patient – Centered Health Care",Journal of Philosophy and Ethics in Health Care and Medicine ,July, No.1,pp.43-55

.12 Ilia, Lekidou& Panagiotis, Trivellas& Pandelis , Ipsilandis ,(2007),"Patients Satisfaction and quality of crae : An empirical study in a Greek central hospital",**Mangement of International Business&Economic Systems,**Vol1 ,No.1,pp4659.

.13 Kazemzadeh, Reza Baradaran, et..al,(2011),"Designing a conceptual model for quality measurement in supply chain of health care services", International Conference on Advanced Management Science ,IACSIT Press, Singapore.

.14 Lam T.C, Eddie,et..al,(2009),"Service Quality Assessment Scale (SQAS):An Instrument for Evaluating Service Quality of Health – Fitness Clubs",http://dx.doi.org/10.1207/s15327841mpee0902_2.

.15 Laohasirchaikul , Bunthuwun&Chaipoopirutana ,Sirion& Combs , Howard,(2008),"Effective customer relationship managementof health care: astudy of hospitals in Thailand", **Journal of**

Managemnt and Marketing Research, Vol.3,No2,pp9-25.

.16 Li,Meng – Hsuan,(2006),"The Influence of Perceived Service Quality on Brand Image, Word of Mouth , and Repurchase Intention : A Case Study of Min – Sheng General Hospital in Taoyuan ,Taiwan",http://www.gsbejournal.au.edu/Gp/publcation2/2.pdf.

.17 Lis, G, Christopher & Rodeghier , Mark & Gupta , Digant ,(2011),"The relationship between perceived service quality and patient willingness to recommend at a national oncology hospital network" , http://www.biomedcentral.com/1472-6963/11/46.

.18 Mazur H, Glenn&Gibson , Jeff&Harries , Bruce,(1995)"QFD Applications in Health Care and Quality of Work Life ",International Symposium , Japan,Tokyo.

.19 Mokhtar , Sany Sanuri&Maiyaki ,Ahmed Audu& Noor ,Norzaini bt Mohd,(2011),"The Relationship Between Service Quality and Satisfaction on Customer Loyalty in Malaysian Mobile Communication Industry", **School of Doctoral Studies (European Union) Journal**,Vol.4,No,2,pp32-38.

.20 Muhondwa,E.P.Y, et..al, (2008),"Patient Satisfaction At The Muhimbili National Hospital in Dar Es Salaam , Tanzania",**East African Journal of Public Health ,** Vol 5 ,No.2,pp.67-73

.21 Palihawadana , Dayananda& Barnes , Bradley R,(2004),"The measurement and management of service quality in dental healthcare",**Health Services Management Research,** Vol,17,No.4,pp229-236.

.22 Paul , plesk ,(2007), "Techniques for Managing Quality" **,Hospital and Health Service Administration Journal** , vol

40, No. , 3 .

.23 Rajendran P, Chandrasekharan& Sai L,Prakash.(2009),"A conceptual framework of service quality in healthcare :Perspectives of Indian patients and their attendants", **Benchmarking :An International Journal** , Vol.16 No. 2,pp 157-191.

.24 Shah, Utkarsh&Mohanty ,Ragini,(2010),"Private Sector in Indian Healthcare Delivery:Consumer Perspective and Government Policies to promote private Sector"**Information Management and Business Review,**Vol.1,No.2,pp.79-87.

.25 Stern, Amy Leventhal,(2003),"Understanding The consumer perspective to Improve Design Quality", **Journal of Architectural and Planning Research**,20.,1,pp16-28.

.26 The impact of user fees on health service utilization in low – and middle- income countries :how strong is the evidence ?"**Bulletin of the World Health ORGANIZATION,** November, 86(11),pp839-848

.27 Tzeng,Lun- Chung,(2001),"The Correlation Model among Service of Medical Quality , Operation performance, post – purchase Intentions and Job Satisfaction under National Health Insurance:The Case of Three Hospitals in Tainan Metropolis",http://www.jgbm.org/.../5%20Dr.Lun-chung

.28 Upal, Mohammed ,(2008),"Telecommunication Service Gap: Call Center Service Quality Perception and Satisfaction" **Communications of the IBIMA,**Vol,3.pp,18-27.

.29 White, Lesley & Bcom ,Mark Gleberth,(2000),"Customer Determinants of Perceived Service Quality in a Business to Business Context: A Study within the Health Services

Industry",AnZMAC Visionary Marketing for the 21st Century :Facing the Challenge, University of Wollongong.

.30 Yeşilada ,Fiden & Direktőr, Ebru,(2010),"Health care service quality : A comparison of public and private hospitals", **African Journal of Business Management,** Vol.4,No.6,pp.962-971.

التجارة الالكترونية ودورها في التطور الاقتصادي

بحث مستل من اطروحة الدكتوراه (المدن الالكترونية ودورها في الاقتصاد الفعال)

د.نادية صالح مهدي الوائلي
جامعة كربلاء \ كلية السياحة الدينية وإدارة المؤسسات الفندقية

المقدمة

إن عالمنا المعاصر يشهد تطوراً متسارعاً على مختلف الأصعدة خاصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي دخل في كل مجالات حياتنا ومنها الاقتصاد بدءاً من مرحلة الإنتاج وانتهاءً بمرحلة التسويق وصولاً إلى مرحلتي الدفع والطلب.

في خضم التطورات التي يعيشها العالم اليوم والتغير الحاصل في جميع المجالات وخاصة في ما يتعلق بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هناك اتجاه متزايد من قبل الإفراد والحكومات إلى إدخال نتاج هذه الثورة المعرفية في جميع مجالات الحياة فلإفراد من خلال تعاملهم اليومي مع الانترنت والهاتف المحمول وغيرها، والحكومة بإدخالها الانترنت والحاسوب في إعمالها وإدارتها لمشاريعها وانجازها للمعاملات.

لذلك لم تعد المنافسة في عالم اليوم محصورة في جودة المنتج فقط، وإنما تعدت ذلك إلى تخفيض تكاليف الإنتاج واستخدام التقنيات الحديثة في عمليات الإنتاج والتسويق وتقديم أفضل الخدمات للعملاء والتخلص من والروتين الذي اشتملت عليه انجاز المعاملات والتعاقد لفترات طويلة.

أهمية البحث..

تأتي أهمية البحث من التطور الكبير الذي وصلت إليه ثورة المعلوماتية واستخدامها بشكل كبير في إنجاز عمليات التبادل التجاري والإعمال الخاصة بالشركات التجارية خلال فترات زمنية قياسية مخفضة بذلك التكاليف المرتفعة، ومختصرة الوقت والجهد، حيث إن التطور المطرد لشبكة الإنترنت وانتشارها وتوسعها الملحوظ خولها أن تلعب الدور الرئيسي لعصر المعلومات وجعلها البنية التحتية في عالم الاقتصاد وأيضا في الوقت الحاضر في الهيكلية السياسية لإدارة إعمال المؤسسات التجارية.

هدف البحث ..

يهدف البحث إلى تسليط الضوء منجزات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبشكل خاص موضوع التجارة الإلكترونية بشكل عام وواقعها في الوطن العربي بشكل خاص، وذلك من أجل كشف أسباب تأخر استخدام هذه المنجزات وأهم الاقتراحات التي قد تساعد في تسريع تطور هذا الأسلوب الجديد في إتمام العمليات التجارية وغير التجارية المختلفة.

منهجية البحث ..

يعتمد هذا البحث على الأسلوب النظري الذي يقوم على جمع الحقائق والمعلومات عن طبيعة المشكلة المطروحة، وأيضاً طريقة الوصف والتحليل لهذه المعلومات للتوصل إلى النتائج المتعلقة بهذا الشأن والتي تساعد إل بلوغ الهدف المطلوب من البحث.

التجارة الاليكترونية E-Commerce

1 - نشأة وتطور التجارة الإلكترونية:

تحتل التجارة الاليكترونية الحجم الأكبر من التعاملات الاليكترونية بين قطاعات الإعمال وهي تعد من العناصر المهمة في تطوير الاقتصاد الفعال وركيزة مهمة في دفع الاقتصاد الحديث المعتمد على التكنولوجيا.

لقد مرت التجارة الإلكترونية بين قطاعات الأعمال الاقتصادية إلى أن وصلت إلى هذا الحد من التعامل بثلاث مراحل أساسية بدأت منذ بدء استخدام أجهزة الكمبيوتر في المؤسسات والمنشآت الاقتصادية(25):

المرحلة الأولى: وهي تعتبر مرحلة الارتباط بين الشركات الرئيسية والموردين الفرعيين أي بين الشركة الأم والفروع التي تتبع لها.

أما **المرحلة الثانية**: فقد بدأت بالتبادل الإلكتروني بين الشركات الرئيسية ومختلف الموردين وذلك من خلال استخدام شبكات القيمة المضافة.

المرحلة الثالثة : وهي مرحلة التبادل الإلكتروني للوثائق وإنجاز كافة المعاملات التجارية على شبكة الإنترنت وتعتبر المرحلة الراهنة من التعامل،في هذه المرحلة بدأ في استخدام نظام التبادل الإلكتروني للوثائق، حيث حققت مزايا كثيرة ومتنوعة للشركات والمؤسسات الاقتصادية على مختلف أنواعها نذكر من هذه المزايا تخفيض التكلفة في إنجاز المعاملات التجارية وتحقيق دورة تجارية في وقت قصير من خلال تطبيق النظم الخاصة بالإنتاج، مما يسمح في زيادة كفاءة العمليات الإنتاجية والتجارية وهذا بدوره يساعد على فتح الأسواق في سبيل استقطاب العملاء الجدد مع إمكانية الاحتفاظ بالعملاء الحاليين. وهو بدوره يعزز مكانة الشركة في زيادة القدرة التنافسية أمام الشركات الجديدة التي دخلت السوق حديثاً(26).

ومن مزايا هذه المرحلة أيضاً نظام التبادل الإلكتروني للوثائق الذي عزز إمكانية خلق تجمعات اقتصادية متكاملة تعمل على تخفيض التكاليف الثابتة والمتغيرة على السواء من قرطاسية أجور البريد ومراسلات تجارية، وبالإضافة إلى إنها عملت على الإسراع في فترة دوران المخزون والطلب عليه مما قلل من تكلفة العمليات الإجرائية المتبعة على الحاسب الآلي من إدخال و طباعة ومراجعة وغيرها من العمليات المرافقة لتنفيذ العقود وعقد الصفقات التجارية الإضافية، وكذلك عمل نظام التبادل الإلكتروني للوثائق على تحسين التدفقات المالية و النقدية للشركة وساهم في تقليل الأخطاء وضمان وتأكيد المعاملات فيما بينها(27).

([25])محمد بن احمد السديري،التجارة الاليكترونية :تقنيات واستراتيجيات التطبيق،جامعة الملك سعود ، الرياض، 2007، ص4.

([26]) محمد فواز العميري،اثر التجارة الاليكترونية على تخطيط أعمال المراجعة :دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية ،جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية ، 2007 ، ص 28.

([27])هشام نبيه المهدي محمد ،التجارة الاليكترونية : الصور– المفهوم– الأنماط ،بحث مقدم الى مؤتمر التجارة الاليكترونية وامن المعلومات ،جامعة القاهرة ، 16-20 \11\2008، ص 2.

2 – تعريف التجارة الالكترونية...

نظراً للتطور السريع الذي طرأ على مفهوم التجارة الإلكترونية ظهرت العديد من التعاريف، و كل منها يتناولها من جانب معين. سنحاول سرد بعضاً من أهم هذه التعاريف والتي تم تداولها بكثرة في الأدبيات الاقتصادية وعلى صفحات الويب .

تعرف التجارة الإلكترونية بانها مجموعة متكاملة من عمليات إنتاج وتوزيع وتسويق وبيع المنتجات، بوسائل إلكترونية كما تعرف التجارة الإلكترونية: هي وسيلة مزاولة العملية التجارية بين الشركاء التجاريين باستخدام تكنولوجيا المعلومات المتطورة بغرض رفع كفاءة وفاعلية الأداء،اوهي استخدام تكنولوجيا المعلومات لإيجاد الروابط الفعالة بين الشركاء في التجارة(28).

هي شكل من أشكال التبادل التجاري باستخدام شبكة الاتصالات بين الشركات بعضها البعض من جهة وبين الشركات وعملائها أو بين الشركات وبين الحكومات.

وأيضاً تعرف التجارة الإلكترونية: بأنها مزيج من التكنولوجيا والخدمات للإسراع بأداء التبادل التجاري وإيجاد آلية لتبادل المعلومات داخل الشركة وبين الشركة والشركات الأخرى المماثلة من جهة و بين الشركة والعملاء من جهة ثانية(29).

بالاعتماد على ما سبق يمكننا أن نعرف التجارة الإلكترونية على النحو التالي:

التجارة الاليكترونية (E-Commerce) هي عبارة عن جميع العمليات والأنشطة التي لها صلة بشراء وبيع السلع والخدمات والمعلومات عبر شبكة الإنترنت أو أي شبكة أخرى مثل الشبكات التجارية العالمية أو الشبكات المحلية والتي تتم مع القطاع الخاص من الأفراد والشركات أو مع القطاع الحكومي.

3 - نظام عمل التجارة الاليكترونية..

لا بد من توضيح ما هي السمات الواجب توفرها في منظومة العمل التي تعتمدها التجارة الإلكترونية؟ ومن المعروف انه عند التحول من نظام ما إلى نظام جديد فلا بد من تفهم طبيعة النظام الجديد وخصائصه في التعامل والقبول في هذا النظام من أجل المساهمة في إنجاحه، وانطلاقاً من معطيات التعامل مع نظام العمل الذي تعتمده التجارة الإلكترونية والذي يتصف بالسمات الآتية(30):

أ – الاعتماد الكبير على تكنولوجيا المعلومات سواء كان بالنسبة للحاسبات الإلكترونية وتطبيقاتها أو الاتصالات على مختلف أنواعها.

ب – يتطلب إعادة الهيكلة الكاملة في للمؤسسات التجارية وإعادة توزيع الوظائف فيها ومع الأخذ بعين الاعتبار عوامل المهارة والكفاءة المتميزة ومع التركيز الشديد على مهارات استخدام تكنولوجيا المعلومات(31)

([28]) كمال رزيق ، التجارة الإلكترونية وضرورة اعتمادها في الجزائر في الألفية الثالثة ،جامعة سعد دحلب ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008 ، ص 4.

([29])Andreas Meier , E-Business & E-Commerce, University of Fribourg ,French , 2009 , P 4.

([30]) قاسم النعيمي ،التجارة الاليكترونية بين الواقع والحقيقة ،جامعة دمشق، سوريا ، 2008، ص4.

([31])Donald Bruce , State and Local Government Sales Tax Revenue Losses from Electronic Commerce , University of Tennessee ,USA, 2009 ,P 7.

جـ -الأتمتة الكاملة لجميع العمليات الإدارية داخل المؤسسة أو بين المؤسسة وجميع عناصر القيمة المضافة.

ء- الانخفاض الكبير في حجم العمالة مقارنة مع حجم العمليات التي يتم تنفيذها بل أن الاتجاه الأغلب هو التحول إلى نوع آخر من العمالة يعتمد على المهارة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات(32).

هـ- إن المنتجات التي يتم تداولها هي منتجات حسب الطلب، لذلك تمتاز هذه العمليات بالكفاءة الإنتاجية.

و- انخفاض المساحات المخصصة للمكاتب لإدارة العمليات التجارية نظراً لانحصار التعامل الورقي والاعتماد على الوسائط الإلكترونية والمغناطيسية والضوئية في تخزين وتبادل البيانات.

ز- الشفافية والوضوح في كافة المعاملات التي تجريها المؤسسة التجارية مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة استخدام تقنيات المعلومات وإيصالها لكافة المستويات التي تطلبها وتقديمها وتعريفها للغير أثناء عملية البحث(33).

حـ - بات اليوم ارتكاز عمليات الشركة التجارية يتمحور حول كسب العميل من خلال بناء منظومة تكفل التعامل الذكي معه لتلبية متطلباته وإشباع رغباته من أجل المحافظة عليه(34).

4 - أنواع التجارة الاليكترونية ...

إن نمط التعامل في التجارة الاليكترونية يأخذ إشكال متعددة تبعا لنوع المتعاملين في هذا النوع من التجارة وهنا سوف نتطرق إلى أهم الإطراف المتعاملة في التجارة الاليكترونية وكالاتي(35):

أ- التجارة الالكترونية بين وحدة الأعمال والمستهلك:

Business To Consumer E- Commerce (B2C)

إن هذا الشكل من أشكال التجارة الالكترونية هو الأكثر انتشارا على مستوى العالم من بين أنواع التجارة الاليكترونية الأخرى ، وذلك ناتج عن الكم الهائل والكبير من السلع والخدمات والبيانات التى يتم تداولها عن طريق التجارة الالكترونية من خلال المواقع الخاصة بالشركات الصغيرة والبائعين وعارضي السلع والخدمات والبيانات، وغالبا ما تكون السلع والخدمات المباعة أو المشتراة في هذا الشكل غير باهظة الثمن حيث تكون عبارة عن سلع استهلاكية صغيرة.

ب - التجارة الالكترونية بين وحدات الأعمال و وحدات الأعمال الأخرى:

Business To Business E- Commerce (B2B)

يمثل هذا النوع من التجارة الالكترونية العمليات التجارية التى تتم بين التجار بعضهم البعض وأيضا بين مؤسسات الأعمال وبعضها البعض من خلال شبكة الانترنت، كما يتضمن هذا النوع الصفقات المالية التي تتم

([32])Daniel Thorniley , The global business outlook 2009-2010,Econmist Intelligence Unit, Vienna, Austria, 2009,P9.

([33])Andreas Meier, op, cit, P.7.

([34])Frank Guerin , Jeremy Pitt, Guaranteeing Properties for E-Commerce Systems , Intelligent and Interactive Systems, Department of Electrical & Electronic Engineering, London, 2009 ,p 5.

([35])Brian K. Walker , The Forrester Wave: B2C E-Commerce Platforms Q1 2009 , E-Business & Channel Strategy Professionals ,USA, 2009 ,P 5

بين الفئات السابقة فيما بينها و بين البنوك، حيث يبلغ حجم تجارة B2B حوالي 85% من حجم التجارة الالكترونية الإجمالية في الوقت الحاضر(36).

جـ – التجارة الالكترونية بين وحدات الأعمال و الحكومة:

Business To Government E- Commerce (B2G)

والتجارة الالكترونية هنا يتمثل دورها في جميع المعاملات التي تتم بين الحكومة والشركات، مثال ذلك دفع الضرائب والجمارك والتأمينات المفروضة على الشركات من قبل الدولة وكذلك حصول تلك الشركات على البيانات والتعليمات اللازمة لها في تعاملاتها مع الحكومة، وبالتالي فلن تحتاج هذه الشركات التعامل مع الحكومة بالطرق الروتينية التقليدية(37).

ء –التجارة الالكترونية بين والمستهلكين والحكومة:

Consumer To Government E- Commerce (C2G)

ويُعنى هذا الجزء من التجارة الالكترونية بتقديم الخدمات التي يحتاجها المواطنين من خلال الانترنت ويتمثل ذلك في نشر وتوضيح التعليمات الخاصة باستخراج الشهادات المختلفة وبطاقات الهوية والضرائب والتأمينات، ولم يقتصر ذلك فقط على توضيح التعليمات وإنما تعدى ذلك إلى ليع استمارات الكترونية عن طريق الانترنت وأيضا سداد الفواتير المختلفة وخدمات البنوك من خلال الانترنت(38).

5 - سمات التجارة الإلكترونية

انطلاقاً من التحديد أعلاه للتجارة الإلكترونية نجد إنها تتمتع بعدد كبير من السمات الهامة ونذكر منها:

أ- عدم وجود علاقة مباشرة بين طرفي العملية التجارية حيث يتم التلاقي بينهما من خلال شبكة الاتصالات (أي التعامل بين العملاء يكون عن بعد). وبالرغم من أن هذا النموذج ليس جديدا حيث شهدت التجارة الاستخدام المكثف لوسائل الاتصال مثل الهاتف والفاكس والمراسلات التجارية بجميع أنواعها، إلا أنه يمتاز بوجود درجة عالية من التفاعلية بغض النظر عن وجود طرفي التفاعل في الوقت نفسه على الشبكة، و هو يشبه إلى حد ما تبادل الفاكسات أو الخطابات مع الأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن والسرعة في الاستجابة(39).

ب- هذا النوع من التجارة يؤمن إمكانية التفاعل مع مصادر متعددة في وقت واحد ، حيث يستطيع التاجر أي أحد اطرف التعامل الإلكتروني من إرسال رسالة إلكترونية إلى عدد لا نهائي بوقت واحد للمستقبلين الراغبين في ذلك ودون الحاجة لإعادة إرسالها في كل مرة. من هذه الميزة توفر شبكة الإنترنت إمكانية التفاعل الجماعي غير المحدود أي التفاعل المتوازي بين الأفراد والمجموعات. وهذه تعتبر ميزة جديدة غير مسبوق في أدوات التفاعل السابقة مثل خاصية المؤتمر على الهاتف وهي الأقرب لخاصية التفاعل الجماعي حيث تسمح لعدد محدود من المشاركين(40).

---

(36)http:// www.netessence.com.cy

(37)Daniel Thorniley, OP,Cit, P 7.

(38)Atis Report on Environmental Sustainability, , Atis Exploratory Group on Green , Washington 2009,P69.

(39)Tomonori Aoyama, Toward New Generation Network - Beyond the Internet and Next Generation Network, Keio University, Tokyo, 2009 ,p16.

(40)محمد بن احمد السديري ، مصدر سابق ، ص 17.

جـ – إمكانية تنفيذ وإنجاز كل المعاملات التي تخص نشاط العملية التجارية بما فيها تسليم السلع الغير مادية على الشبكة (مثل البرامج والتصميم وغيرها...) (41).

6 – مزايا التجارة الاليكترونية:

تعد التجارة الاليكترونية نمطا جديدا لمزاولة النشاط التجاري ويتضمن هذا النمط العديد من المزايا التي وجدت مع التجارة الاليكترونية وفيما يلي أهم هذه المزايا:

أ – إيجاد وسائل فعالة للتجارة تواكب عصر المعلومات ..

ففي عصر المعلومات والاتجاه نحو قضاء ساعات طويلة أمام أجهزة الكمبيوتر ومواقع الانترنت ، تعد الحاجة ملحة الى توافق الأنماط التجارية مع سمات هذا العصر وسلوكياته، من هنا مكنت التجارة الالكترونية من خلق أنماط مستحدثة من وسائل إدارة النشاط التجاري، كالبيع عبر الوسائل الإلكترونية (RETIL E– commerce) والتجارة الإلكترونية بين قطاعات الأعمال (E– commerce business–to– business) وفي كلا الميدانين أمكن أحداث تغيير شامل في طريقة أداء الخدمة وعرض المنتج وتحقيق العرض الشامل لخيارات التسوق(42).

ب - فعالية الدخول إلى الأسواق العالمية وتحقيق عائد اعلى من التجارة التقليدية..

إن الصفة العالمية للتجارة الإلكترونية ألغت الحدود والقيود أمام دخول الأسواق التجارية، وبفضلها تحول العالم إلى سوق مفتوح أمام المستهلك بغض النظر عن الموقع الجغرافي للبائع او المشتري، واذا كانت اتفاقيات التجارة الدولية (جات، جاتس، تربس) تسعى إلى تحرير التجارة في البضائع والخدمات ، فان التجارة الإلكترونية بطبيعتها تحقق هذا الهدف دون الحاجة إلى جولات توافق ومفاوضات ، من هنا قيل إن التجارة الإلكترونية تستدعي جهدا دوليا جماعيا لتنظيمها ابتداء لانها بطبيعتها لا تعترف بالحدود والقيود القائمة وتتطلب ان لا تقيدها أية قيود(43) .

جـ - السهولة في تلبيه اختيارات الزبون

تمكن التجارة الإلكترونية الشركات من تفهم احتياجات عملائها وإتاحة خيارات التسوق أمامهم بشكل واسع، وهذا بذاته يحقق نسبة رضاء عالية لدى الزبائن لا تتيحه وسائل التجارة التقليدية، فالزبون يمكنه معرفة الأصناف والأسعار وميزات كل صنف والمفاضلة وتقييم المنتج موضوع الشراء من حيث مدى تلبيته لرغبة وخيارات المشتري(44).

ء –تطوير وزيادة فعالية الأداء التجاري والخدمي..

فالتجارة الإلكترونية بما تتطلبه من بنى تحتية تقنية واستراتيجيات إدارة مالية وتسويقية وإدارة علاقات واتصال بالآخرين، تتيح الفرصة لتطوير أداء المؤسسات في مختلف الميادين، وهي تقدم خدمة كبرى للمؤسسات في ميدان تقييم واقعها وكفاءة موظفيها وسلامة وفعالية بنيتها التحتية التقنية وبرامج التأهيل الإداري(45) .

([41])هشام نبيه المهدي محمد ، مصدر سابق ، ص 8.

([42])Dave Obey , Summery : American Recovery And Reinvestment ,USA, 2009 ,P10.

([43])Shannon Lane ,Logic Model that Work :The National E-Commerce Extension Initiative Example ,National E-Commerce Extension Coordinator , Washington, 2009 , p 4.

([44])FTC Staff Report, OP,Cit, p 36.

([45])Commission Staff Working Document , Report on cross-border e-commerce in the EU , Brussels ,2009 ,P 73.

كما أن نمو التجارة الإلكترونية يحفز الأبحاث على إيجاد أساليب جديدة ومحسنة لاستخدام القسائم والشيكات الإلكترونية، وفي الوقت الراهن، هناك أساليب أعمال جديدة تزدهر على الإنترنت والتي لم تكن ممكنة في العالم الواقعي. فعلى سبيل المثال، تبيع شركات عديدة متخصصة في التعامل مع الشركات فائض مخزونها عبر الشبكة بواسطة مزادات الإنترنت، والشيء الأكثر أهمية فيما يتعلق بمزادات الإنترنت هو تأثيرها على السعر المحدود، ففي بيئة المزايدة، لا يستطيع المنتج أو الموزع أن يحدد السعر بمفرده فسعر البضاعة أو الخدمة يتحدد فقط بحسب الطلب المسجل في السوق(46).

7 - الآثار الاقتصادية للتجارة الإلكترونية...

أ- تعمل التجارة الاليكترونية على تخفيض الكلف بنسبة ملحوظة مما هو عليه في التجارة التقليدية جدول (1) من حيث تقليل نسبة تداول السلعة بين تجار الجملة والتجزئة ويكون الاتصال مباشر بين البائع او المنتج والمشتري او المستهلك .

جدول (1)

تقديرات نسب انخفاض كلفة الإعمال عبر التجارة الالكترونية

للأعوام 2000 – 2007 – 2009

المجال	تقديرات انخفاض الكلفة (%)		
	2000	2007	2009
الاتصالات	15	25	53
الشحن والنقل	20	35	50
الرعاية الصحية	5	15	35
منتجات الغابات	25	34	41
النفط والغاز	15	23	30
وسائل الإعلام والصحف	17	25	46
البنوك والمصارف	20	39	51
التعدين	13	22	32
السياحة وحجوزات السفر	19	38	50

تم إعداد الجدول بالاعتماد على:

(1) Price Robert W, Internet and Business، First edition، United State of America، 2001، p 77.

(2)Larry Freed, E-Government Satisfaction Index, American Customer Satisfaction Index ،New York, 2009، p7.

ب . تساهم التجارة الإلكترونية في تحسين الكفاءة والقدرة التنافسية بين المنشآت بفعل دخول المعرفة والمعلومات كأصل مهم ورئيس من أصول رأس المال كما تسمح بزيادة حجم عمليات البيع من خلال الاستفادة من المقدرة على التسوق عبر الإنترنت (جدول 2) طوال ساعات النهار والليل دون أن تزيد التجارة الإلكترونية من الضغوط التنافسية على المنشآت، وذلك بفعل تخفيض تكلفة المنتجات، لأن تطبيق هذا النوع

([46])Stefan Tornquist , 2009 Ecommerce Benchmark Report , 2009,P89.

من التجارة سيؤدي إلى زيادة كمية هذه المنتجات وسعي المنشآت إلى ترويجها في مناطق جديدة لم تكن تتوجه إليها من قبل (بمعنى أن التجارة الإلكترونية تساعد المنظمات في دخول الأسواق الدولية والتسويق الدولي). وإلى تقديم أفضل عروض البيع لجذب العملاء، و تقديم تسهيلات كثيرة للمستهلك، مما يؤدي إلى زيادة النفقات العامة الأخرى، وبذلك تفقد المنشآت الأقل كفاءة قدرتها على المنافسة.

جدول (2)

نسبة السلع والخدمات المقدمة عبر الانترنت في المملكة المتحدة للعام 2009

ت	نوع الخدمة	النسبة المئوية
1	الإقامة، العطلات، السفرات	%42
2	الملابس والرياضة	%41
3	الكتب، التعلم الاليكتروني، المجلات	%39
4	المستلزمات المنزلية	%35
5	تذاكر المناسبات	%33
6	الأفلام والموسيقى	%29
7	المعدات الاليكترونية (بضمنها الكاميرات)	%25
8	البرمجيات	%21
9	اجهزة الحاسوب	%16
10	الأغذية	%11
11	الاسهم، خدمات التامين المالي	%9
12	الانواع الاخرى من السلع والخدمات	%8
13	اليانصيب والرهان على الانترنت	%7

Recourse: Commission Staff Working Document Report on Cross –Border e-Commerce in the EU,2009 ,P43.

جـ - تعمل التجارة الإلكترونية على زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي بسبب الكفاءة في عرض السلع والخدمات وتقليل القيود للدخول إلى الأسواق والمقدرة العالية بالحصول على المعلومات اللازمة والجدول (3) يوضح نسبة التجارة الاليكترونية كنسبة من التجارة الكلية في الولايات المتحدة الأمريكية .

جدول (3)

التجارة الاليكترونية كنسبة من التجارة الأمريكية

للمدة 2000 – 2009

(مليون دولار)

العام	حجم التجارة الكلي	حجم التجارة الاليكترونية	التجارة الاليكترونية كنسبة من التجارة الكلية
2000	10011892	1059589	% 10.58
2001	3377 982	1083011	% 11.02
2002	18953636	2044212	% 10.78
2003	19740710	2291924	% 11.61
2004	21490882	2616680	% 12.17
2005	23208837	3257502	% 14.03
2006	24752628	3639722	% 14.70
2007	26119654	4100802	% 15.70
2008	26819806	4424841	% 16.49
2009	28123701	4731021	% 16.82

تم اعداد الجدول بالاعتماد على :

ComScore Reports 2009 U.S Retail E-commerce Spending Growth Flat Versus Year ago,New York , 2009, P 2.

ء ـ إتاحة الفرصة أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة للنفاذ إلى أسواق جديدة لتصريف منتجاتها وكسر احتكار المنشآت الدولية الكبيرة لهذه الأسواق، حيث لم تعد المنشآت الصغيرة بحاجة إلى وسائط تقليدية للبيع، ولم تعد بحاجة إلى الانتقال إلى البلاد الأخرى وإقامة وكالات فيها، ولكن أصبحت بحاجة إلى وسطاء المعلومات الذين يلعبون دوراً مؤثراً في التجارة الإلكترونية، خاصة إذا علمنا أن أي منظمة مهما كان نوع وطبيعة عملها تستطيع الدخول إلى الشبكة وعرض ما تشاء من سلع وخدمات وأفكار دون أية قيود، وبذلك فإن المنافسة أصبحت عالمية النطاق (47).

5 . ستؤدي التجارة الإلكترونية . بما تحمله من تكنولوجيا متطورة . إلى مزيد من تقسيمات العمل وتغيير في أنماطه وأساليبه والتخلي عن بعض العناصر البشرية (خاصة العمال متوسطي وعديمي المهارة) التي كانت تقوم بهذا العمل، بالإضافة إلى الاستغناء عن بعض الوكلاء والمتاجر سواء متاجر البيع بالجملة أو التجزئة، مما سيكون لهذا كله أثر غير محمود على زيادة معدلات البطالة حتى ولو كانت بطالة مؤقتة ممكن أن تزول على المدى الطويل(48).

ھ. تخفض التجارة الإلكترونية من نسبة الضريبة في مهن متعددة كالصرافة ومبيعات الكتب.

وقد اعتمدت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الاونستيرال) قانون لتحديد التعامل بالتجارة الاليكترونية يطلق عليه قانون (الاونسيترال النموذجي للتجارة الاليكترونية) حيث يهدف هذا القانون النموذجي الذي اعتمد في 12 حزيران 1996 إلى تيسير استخدام الوسائل الحديثة للاتصالات وتخزين المعلومات، ويعتمد القانون على إنشاء مكافئ وظيفي، في الوسائط الإلكترونية، لمفاهيم ورقية مثل "الكتابة" و "التوقيع" و"الأصل". ومن شأن القانون النموذجي، من خلال توفير معايير يمكن بناء عليها تقدير القيمة القانونية للرسائل الالكترونية، أن يؤدّي دورا كبيرا في تعزيز استخدام الاتصالات غير الورقية. ويتضمّن القانون النموذجي أيضا قواعد للتجارة الالكترونية في مجالات محدّدة(49).

ثالثاً- تحديات التجارة الالكترونية العربية ...

تقف عدة عقبات في وجه تطور التجارة الإلكترونية العربية بشكل عام وفي العراق بشكل خاص ومن أهمها:

1 . انخفاض تواجد البنوك العربية قي صفحات الإنترنت وتخوف بعضها من إصدار بطاقات الائتمان بشكل عام .

2- . غياب محاولات التوعية حول أهمية التجارة الإلكترونية للأفراد والمؤسسات التجارية معاً، فقاعدة المستهلكين للتجارة الإلكترونية محدودة بالنسبة لإجمالي عدد السكان.

([47])Dave Obey, OP.Cit, p 15.

([48]) Daniel Thorniley, OP.Cit, P 9 .

([49])http://www.uncitral.org/uncitral/ar/uncitral_texts/electronic_commerce\.html.

3 ـ تخلف البنية التحتية للاتصالات في الوطن العربي، حيث مازالت هذه الدول تعاني من جملة مشكلات من حيث الثمن المرتفع نسبياً لموجات التردد وبطء الإنترنت، وعدم توافر خطوط الهاتف بالشكل المطلوب في بعض الدول العربية ، .

6- على الرغم من انتشار الهواتف المحمولة والانترنت في العراق بعد العام 2003 ، حيث وصل عدد مستخدمي الانترنت في العام 2009 حوالي (7,850,930) من مجموع السكان البالغين (28,221,180) اي بنسبة (27.81 %) ، الا ان الاستخدام ضئيل في جانب الاعمال(50) .

7 . غياب التشريعات المناسبة والمتخصصة حول تنظيم عمل التجارة الإلكترونية، وبشكل أساسي المتعلقة بالتحويلات المصرفية أو الحماية أو منع الغش والتزوير والقنص والسرقات الإلكترونية.

8 . ضعف أنشطة البحوث والتطوير،واقتصارها على جوانب محددة وحتى في ظل محدوديتها فهي مستعينة بالخبرات الأجنبية كالتسليح . [9]

9 . تقوم بعض الحكومات العربية بوضع قيود للتعامل عبر شبكة الإنترنت، وذلك بسبب صعوبة الاحتفاظ ببيانات للدخل القومي وتعقب الدخل بالإضافة إلى تسبب التجارة الإلكترونية بتخفيض مطرح الضريبة لبعض المهن، وكذلك تخشى بعض هذه الحكومات من ظهور النقود الإلكترونية وانتشارها الذي قد يشجع أو يسهل عمليات غسيل الأموال، وقد يخلق صعوبات في رقابة الحكومات المركزية على النقد المتداول، وذلك للتحكم في عرض النقود خاصة إذا توسعت الشركات الخاصة في إصدار النقود الإلكترونية.

10 . تعاني شبكة الإنترنت من نقص الأمن والانضباط فيما يتعلق بتسرب معلومات الشركات ومراسلاتها عبر الشبكة بالإضافة إلى عمليات الدفع الإلكتروني، حيث قد يستغل بعضهم رقم بطاقة ائتمان المشتري أو قد يتم التعامل مع جهات غير موجودة في الواقع فقد لايوجد مستهلك حقيقي أو شركة حقيقية.

11 . التخلي عن عدد من العمالة المتوسطة وعديمة الخبرة، وذلك لأن استخدام شبكة الإنترنت يحتاج إلى أشخاص مؤهلين، مما يتسبب في زيادة معدلات البطالة في بعض الاختصاصات.

12 . على الرغم من أن شراء السلع عبر الإنترنت أرخص من الشراء من المتاجر، إلا أن الإنسان بطبيعته مخلوق اجتماعي يرغب دائماً بالعيش ضمن مجتمع كبير، فالمستهلك يشتري من المتجر التقليدي ويدفع أكثر من 20% من السعر على الشبكة، والسبب في ذلك يعود إلى غريزته في مقابلة الآخرين ومعاينة السلعة مباشرة والدخول في مساومة مع البائع.

13 . وجود تكلفة مرتفعة لاستخدام الإنترنت تشمل تكلفة الأعداد (Set-up) لإنشاء موقع وتكلفة الاستخدام (Usage) للخدمات التي تشمل رسماً مالياً متغيراً بفعل الاستخدام واشتراكاً شهرياً ثابتاً (رسم اتصال) وتكلفة الاتصال وإجراء المكالمات.

الاستنتاجات والتوصيات

1 . يتضح لنا من خلال البحث أن هناك انخفاضاً واضحاً بنسبة استخدام التجارة الإلكترونية عربياً، وذلك لعدة أسباب منها عدم وجود مواقع كافية باللغة العربية، حيث يجب تشجيع إقامة هذه المواقع واستخدامها من خلال البحث عن مصادر تمويل مناسبة للمشروعات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية.

(50) http://www.indexmundi.com/iraq/population.html.

2 . إن الضعف الواضح في مؤشرات التجارة الإلكترونية العربية بالمقارنة مع مؤشرات هذه التجارة في الدول المتقدمة يمكن رده إلى عدة أسباب من أهمها ضعف أو عدم وجود التشريعات والقوانين المنسقة لعمل التجارة الإلكترونية.

3 . عدم وجود نظم دفع إلكترونية متطورة بالشكل المناسب في الوطن العربي، مما سبب محدودية الأنشطة الاقتصادية المتعاملة بالتجارة الإلكترونية عربياً (حيث تقتصر أغلبها على تجارة الكتب والهدايا).

4 . قلة حجم الأموال العربية المستثمرة في الوطن العربي لتوطين الصناعات الإلكترونية وتطبيقاتها التي تعود بأغلبها إلى السياسات المالية والنقدية المتبعة في الدول العربية، والتي لا تساعد على جذب هذه الأموال.

5 . عدم وجود تعاون وتنسيق بين الدول العربية في مجال الصناعة الإلكترونية واستثمار المعلومات.

6 . عدم توفر البنية المالية والنقدية المناسبة لتسهيل عمليات الدفع والتسويات الناجمة عن التعاملات في التجارة الإلكترونية، حيث يجب تطوير الخدمات المالية وتعزيز النظام الائتماني ودعم معايير التحويلات المالية حتى يمكن تيسير التسويات للحسابات والمدفوعات الناجمة عن التجارة الإلكترونية.

7 . ضعف استخدام المحتويات والمواقع العربية والذي يعود إلى قلة مصادر تمويل المشروعات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية.

8 . عدم تشجيع معظم الدول العربية للتجارة الإلكترونية تخوفاً من انخفاض نسبة الضريبة في بعض المهن التي يتم التعامل معها من خلال التجارة الإلكترونية.

9 . ضعف الاستثمار للمواقع الحكومية العاملة بالتجارة الإلكترونية كالقيام بعمليات التصدير عن طريق الإنترنت.

10 . محلياً، نلاحظ أن هناك ضعفاً واضحاً في تمويل التجارة الإلكترونية، وذلك ناتج بسبب قلة مساهمة القطاع الخاص والمشترك ورجال الأعمال في تمويل هذه التجارة، وخير دليل على ذلك أن المشروع الأكبر الذي قدم لتمويل هذه التجارة والذي بلغت قيمته 2 مليون يورو قد غطته المفوضية. [10]

11 . قلة عدد الاختصاصيين والكوادر الفنية والقانونية والتنظيمية العاملة في هذا المجال.

12 . من نتائج ضعف تطبيق التجارة الإلكترونية عربياً زيادة الهدر في الوقت والجهد والروتين الإداري، مما سيسبب بدوره زيادة في التكاليف.

13 . العمل على تدريب وتأهيل الأفراد ليكونوا ذو كفاءة في التعامل مع التجارة الإلكترونية ونطاق الاعمال الالكترونية.

14 . إن التعامل مع شبكة الإنترنت لشراء المنتجات التي تطرحها شركات الأعمال بأسلوب التجارة الإلكترونية يتطلب من المواطن العربي معرفة طرق التعامل وامتلاك حاسب آلي ومعرفة القراءة والكتابة،

لذلك يجب على الحكومة والشركات الخاصة تيسير إنتاج وبيع الحواسيب الآلية بأسعار معقولة وبمواصفات جيدة وتسهيل عملية الدخول إلى شبكة الإنترنت برسوم مخفضة.

14 . ضرورة إيمان القائمين على إدارة القطاعات المختلفة في الدولة بأهمية التجارة الإلكترونية، وأن الدخول في هذا المجال لم يعد خياراً اقتصادياً فقط بل ضرورة لابد منها وأن التأخير في تطبيق استراتيجيات متكاملة للتجارة الإلكترونية لا يؤدي فقط إلى التهميش الاقتصادي في ظل اقتصاد عالمي تتزايد فيه حجم المعاملات التجارية الإلكترونية، وإنما إلى المزيد من التدهور والتنافس الاقتصادي بسبب تناقص نصيب صادرات الدول العربية من الصادرات العالمية.

References المراجع

1- محمد بن احمد السديري،التجارة الاليكترونية :تقنيات واستراتيجيات التطبيق،جامعة الملك سعود ، الرياض، 2007.

2- محمد فواز العميري،اثر التجارة الاليكترونية على تخطيط اعمال المراجعة :دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية ،جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية ، 2007 .

3- هشام نبيه المهدي محمد ،التجارة الاليكترونية : الصور – المفهوم – الانماط ،بحث مقدم الى مؤتمر التجارة الاليكترونية وامن المعلومات ،جامعة القاهرة ، 16-20 \11\ 2008.

4- كمال رزيق ، التجارة الإلكترونية وضرورة اعتمادها في الجزائر في الألفية الثالثة ،جامعة سعد دحلب ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008.

5- قاسم النعيمي ،التجارة الاليكترونية بين الواقع والحقيقة ،جامعة دمشق، سوريا ، 2008.

.

6- Andreas Meier , E-Business & E-Commerce, University of Fribourg ,French , 2009 .

7- Donald Bruce , State and Local Government Sales Tax Revenue Losses from Electronic Commerce , University of Tennessee ,USA, 2009 .

8- Daniel Thorniley , The global business outlook 2009-2010,Econmist Intelligence Unit, Vienna, Austria, 2009.

9- Frank Guerin , Jeremy Pitt, Guaranteeing Properties for E-Commerce Systems , Intelligent and Interactive Systems, Department of Electrical & Electronic Engineering, London, 2009 .

10- Brian K. Walker , The Forrester Wave: B2C E-Commerce Platforms Q1 2009 , E-Business & Channel Strategy Professionals ,USA, 2009 .

11- Atis Report on Environmental Sustainability, , Atis Exploratory Group on Green , Washington 2009.

12- Tomonori Aoyama, Toward New Generation Network - Beyond the Internet and Next Generation Network, Keio University, Tokyo, 2009 .

13- Dave Obey , Summery : American Recovery And Reinvestment ,USA, 2009 ,P10.

14- Shannon Lane ,Logic Model that Work :The National E-Commerce Extension Initiative Example ,National E-Commerce Extension Coordinator , Washington, 2009.

15- FTC Staff Report, OP,Cit,.

16- Commission Staff Working Document , Report on cross-border e-commerce in the EU , Brussels ,2009.

17- Stefan Tornquist , 2009 Ecommerce Benchmark Report , 2009..

18- Price Robert W, Internet and Business، First edition، United State of America، 2001.

19- Larry Freed, E-Government Satisfaction Index, American Customer Satisfaction Index ،New York, 2009.

20- ComScore Reports 2009 U.S Retail E-commerce Spending Growth Flat Versus Year ago,New York , 2009.

21- http:// www.netessence.com.cy

22- http://www.uncitral.org/uncitral/ar/uncitral_texts/electronic_commerce\.html.

23- **http://www.indexmundi.com/iraq/population.html.**

تحليل اثر السياسات المالية في تقلب العرض والطلب الكليين في الاقتصاد الأمريكي للمدة 1980-2009

أ.د مايح شبيب الشمري م .م مهدي خليل شديد

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة

المقدمة :

تسعى الحكومات المختلفة ومنها الحكومة الأمريكية إلى استقرار الاقتصاد الكلي Macroeconomicمن خلال استخدام حزمة السياسات الاقتصادية المختلفة ومنها السياسة المالية Fiscal Policyبهدف التأثير في متغيرات العرض والطلب الكليين ومن ثم تجنب التقلبات الحادة في مؤشرات كلا المتغيرين . مما يسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق النمو الاقتصادي وتجنب المعدلات المرتفعة للتضخم والبطالة وتوفير بيئة ملائمة للنمو والتوقع .

وفي ظل التطورات الاقتصادية التي يمر بها النظام الاقتصادي العالمي التي تستوجب تبني سياسات اقتصادية كلية واقعية ومرنة قادرة على مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة لإصلاح الخلل في التوازنات الداخلية والخارجية وتقليل اثر التقلبات الناتجة عن حدوث المراحل المختلفة للدورات الاقتصادية وصدمات العرض والطلب الكليين . دعت الحاجة السياسات المالية إلى القيام بعملها على الاستثمار الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وتوفير البيئة الملائمة للنمو والاستقرار.

فرضية البحث :

هناك اثر متبادل بين المتغيرات الرئيسة للسياسة المالية والعرض والطلب الكليين في الاقتصاد الامريكي ، يتزامن مع اتجاهات التقلب في كلا المتغيرين ، يهدف إلى تجنب التقلبات الحادة في الاقتصاد القومي .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى ما يأتي :

1- تحليل تأثير التغيرات المختلفة في المتغيرات الرئيسة للسياسة المالية في العرض الكلي (ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي GDP) والطلب الكلي (ممثلا بالاستهلاك C ، الاستثمار I، الإنفاق الحكومي G ، الفرق بين الصادرات E والواردات M).

2- تحديد دور السياسة المالية في مواجهة تقلبات العرض الكلي والطلب الكلي في الاقتصاد الأمريكي.

3- بيان دور العوامل المختلفة في تغيرات الطلب الكلي والعرض الكلي وإمكانية استخدام الأدوات المختلفة للسياسة المالية في تجنب تأثير تلك العوامل .

مشكلة البحث :

إن حدة الاختلالات الهيكلية وتعمق جذورها في الاقتصاد القومي يخلق صعوبة بالغة للسياسات المالية في تحقيق أهدافها ، ومن ثم صعوبة تجنب تقلبات العرض والطلب الكليين .

أسلوب البحث :

اعتمد البحث الأسلوبين (الاستقرائي ، الاستنباطي) في التحليل الاقتصادي للتغيرات المختلفة في السياسة المالية وأثرها في تقلبات العرض والطلب الكليين في الاقتصاد الأمريكي للمدة 1980- 2009 .

حدود البحث :

شملت المدة 1980- 2009 ، وحسب توفر البيانات عن طبيعة المتغيرات الاقتصادية المعتمدة .

هيكلية البحث :

قسم البحث إلى ثلاثة مباحث استهدف الأول الإطار النظري لآلية السياسة المالية وإدارة الطلب الكلي ، فيما استهدف الثاني تطور المتغيرات الرئيسة للعرض الكلي والطلب الكلي ، واستهدف الثالث دور السياسة المالية في مواجهة تقلبات تلك المتغيرات .

1. المبحث الأول : الإطار النظري لآلية السياسة المالية وإدارة الطلب الكلي .

تعد السياسة المالية واحدة من سياسات التصحيح الاقتصادي التي تستهدف إبقاء الإنفاق المحلي أو جعله متوافقا مع توافر الموارد ، الأمر الذي يتطلب انتهاج مجموعة من السياسات في نواحي المالية العامة لضمان الاتساق بين مستوى وتركيب الطلب الكلي من ناحية ، ونمط العرض الكلي من ناحية أخرى ، ويتطلب استمرار التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي وجود هيكل ملائم من الحوافز في قطاعات الاقتصاد المختلفة، وبصفة خاصة قطاعات سلع وخدمات التبادل التجاري والاستهلاك المحلي (51).

إن الهدف المهم للسياسة المالية في المدى القصير Short-Run هو منع ارتفاع نسبة البطالة والسيطرة على التضخم ، أما في المدى الطويل فتهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين المستوى ألمعاشي ويتم ذلك من خلال إدارة الطلب الكلي . وتمثل المشتريات الحكومية Government Purchase والمدفوعات التحويلية Transfer Payment عنصرا مهما من عناصر الطلب الكلي ، عند زيادتها فإنها تزيد من الطلب الكلي والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل وتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين المستوى ألمعاشي. كما أن الحكومة تستطيع تخفيض الطلب الكلي من خلال زيادة الفائض Surplus في الموازنة ألعامة لكبح جماح التضخم ومن خلال زيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق الحكومي . وهذا يقود بالنتيجة إلى تخفيض الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق

(51) Guition Manuel, Adjustment and Economic Growth, Growth Oriented Adjustment programs ,ed . By Vittoriocorbo ,Morris Goldstein , and Moshin Khan,Washington , International Monetary Fund , 1987 ,p 87

الاستثماري معا . كذلك تستطيع الحكومة التأثير في الطلب الكلي من خلال التأثير في سوق ألائتمان Credit Market فزيادة طلب الحكومة على الائتمان يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة ، وان ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية *سوف يخفض Decrease الإنفاق الاستثماري ، وبالتالي الطلب الكلي (52) .

يضع التفاعل المتداخل بين سوقي الإنتاج والنقود قيدا على فاعلية السياسة المالية في إحداث التأثير المرغوب على النشاط الاقتصادي ، ويمكن تفسير ذلك من خلال التغير الذي يحدث في وضع التوازن Equilibrium بين سوقي السلع والخدمات IS و سوق النقود LM تدريجيا مع إتباع سياسة مالية معينة ، فالتغير الذي يحدث في مستوى الدخل نتيجة لإتباع سياسة مالية توسعية أو انكماشية لا يحدث مره واحدة ولكنة يحدث على مراحل متتابعة (53) .

يصف منحنى IS المحل الهندسي للتوليفات الممكنة بين الدخل والفائدة وذا ميل سالب للدلالة على العلاقة العكسية بين تغير معدلات الفائدة والدخل ، فارتفاع معدلات الفائدة يعني ضمنا انخفاض الكفاية ألحديه لرأس المال (Marginal Efficiency of Capital) لان ارتفاع معدلات الفائدة يقود إلى انحسار الإنفاق الاستثماري ومن ثم انخفاض الدخل والاستخدام ،في حين يقود انخفاض معدلات الفائدة إلى زيادة الإنفاق الاستثماري و زيادة الدخل والاستخدام. يتمثل اثر السياسة ألمالية في تغيير مستوى الإنفاق الحكومي ومعدلات الضرائب في انتقال منحنى IS كما في الشكل(1) إلى الأعلى ونحو اليمين و يتم ذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي G أو تخفيض الضرائب T مما يؤدي إلى انتقال منحنى IS0 إلى IS1 وبافتراض ثبات المنحنى LM (أي عدم إجراء تغييرات نقدية في سوق النقود) وبالتالي انتقال الطلب الكلي. ومن ثم زيادة الدخل بقيمة مساوية لحاصل ضرب المضاعف في مقدار التغير في الإنفاق الحكومي. $Y= K^* \triangle G$ عبر آلية المضاعف ألكنزي Keynesian Multiplier ، ويتم ذلك بافتراض ثبات سعر الفائدة ،أما منحنى LMفيمثل التوليفات الممكنة بين الفائدة والدخل أيضا.

---

* يمكن الحصول على معدلات الفائدة الحقيقية بعد استبعاد علاوة التضخم من معدل الفائدة الاسمي

(52) David N Hyman ,Economics, fourth edition, Irwin –Mc Grew Hill,1996 , p712

(53) د. احمد رمضان نعمة الله وآخرون ، النظرية الاقتصادية الكلية ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الاسكندريه ، 2001 ، ص 179-180

شكل (1)

آثار السياسة المالية على الطلب الكلي

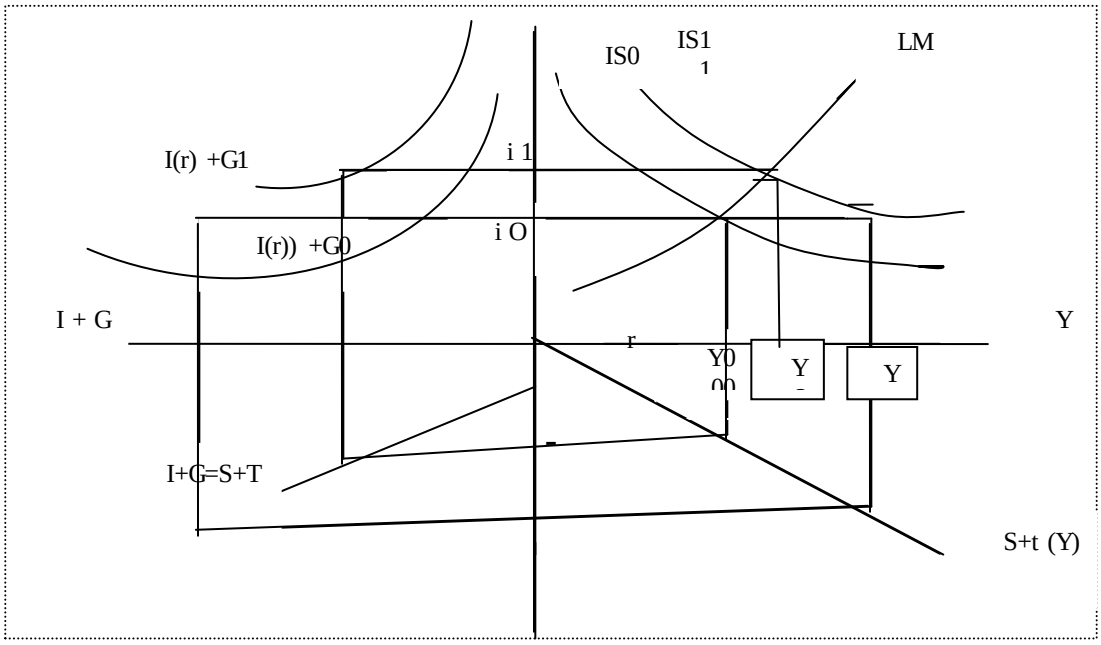

المصدر:

د. ضياء عبد المجيد ، النظرية الاقتصادية الكلية التحليل الاقتصادي الكلي،مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ،1999، **ص ص** 290 .

وبمتابعة الشكل (1) نجد إن اثر السياسة المالية أو مضاعف السياسة المالية يتوقف على حقيقة إن كان التغير في السياسة المالية قد تحقق عند مستوى ناتج منخفض أو مستوى ناتج مرتفع نسبة إلى مستوى الإنتاج عند مستوى الاستخدام الكامل Full Employment ، إذ عند مستوى التوازن الأول يكاد يكون منحنى LM أفقيا وانحداره قريبا من للصفر مما يعني أن مضاعف السياسة المالية سيكون كبير جدا ، إلا انه عندما يبدأ التحليل من مستوى التوازن Y2 يكاد يكون منحنى LM عموديا وشديد الانحدار وعندئذ يصبح مضاعف السياسة المالية قليل الأهمية. وقد يصل إلى الصفر عندما يكون منحنى LM عموديا (54) .

(54) د. ضياء عبد المجيد ، النظرية الاقتصادية الكلية التحليل الاقتصادي الكلي،مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ،1999، ص ص 296-298 .

وعليه لابد من معرفة حالة الاقتصاد القومي السائدة (ظروف انكماشية ، ظروف تضخمية ، حالة الاستخدام الكامل للموارد) لضمان فاعلية السياسة المالية في التحكم في النشاط الاقتصادي وتخفيف حدة التقلبات ألاقتصادية إثناء المراحل المختلفة من التقلبات ألاقتصادية.

المبحث الثاني : تطور المتغيرات الرئيسة للطلب الكلي والعرض الكلي للمدة 1980-2009

تغيرات أسعار النفط والطاقة المثيرة في سبعينات القرن العشرين ، لاسيما بعد حرب أكتوبر 1973 بين العرب وإسرائيل وتحول السوق النفطية من سوق مشترين إلى سوق بائعين ، إذ استطاعت معظم البلدان النفطية أن تتحرر من سيطرة الشركات الاحتكارية وتفعيل دور منظمات الطاقة في السيطرة على العرض الكلي من مادة النفط الخام وبالتالي التحكم بالسعر العالمي لهذه السلعة الحيوية و التأثير في الطلب الكلي لها . فقد ارتفع سعر النفط من 2.1 دولار /البرميل عام 1970 إلى 3.1،10.4،12.6،29.2 دولار/البرميل للأعوام 1973،1975،1977،1979(55).

أدت تلك الارتفاعات في أسعار النفط والطاقة عموماً فضلاً عن عوامل أخرى إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك لمعظم البلدان الصناعية المتقدمة ومنها الولايات المتحدة الأمريكية مما يعني ضمنا ارتفاع تكلفة المواد الأولية والسلع المصنعة أو نصف المصنعة وبالتالي انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات ، فضلا عن الصدمات العشوائية التي تعرضت لها معظم اقتصاديات السوق خلال مدة السبعينيات من القرن الماضي ، و اضطراب سوق المنتجات الزراعية في معظم البلدان الآسيوية وكذلك الاتحاد السوفيتي سابقا ، مما احدث زيادة في الطلب الكلي على المنتجات الزراعية الأوربية الذي سبب ارتفاع أسعارها(56)، وزيادة تكاليف الإنتاج التي أدت إلى انخفاض ربحية المشاريع المختلفة مما أدى إلى تخفيض حجم الاستثمار وبالتالي الدخل والاستخدام ، وفي مثل هذه الحالات فان المشروعات تحاول الدفاع عن أرباحها

---

(55) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أبو ظبي ، 2004 ، ص 306 .

(1)Mc Cconcel Bure Macro –Economics, principles, problems and policies,New York , Macgrew – Hill,1996, 300.[56]

وحجم استثماراتها وذلك بنقل عبا زيادة الأجور إلى المستهلك النهائي عن طريق رفع الأسعار الذي يؤدي بدوره الى زيادة الموجات التضخمية (57) ، كانت هذه العوامل أسبابا مهمة لظهور التضخم ألركودي Stagflation وتزاوج البطالة مع التضخم ، بعد أن كان هناك تبادل بينهما ،مما يمكن القول أن الاقتصاد الأمريكي قد دخل ركود حاد عام 1980 وطبقاً لبيانات *NBER .

تراجع الاستثمار كقيمة مطلقة أو كمعدل نمو ، فقد انخفض الاستثمار من 480.9 بليون دولار عام 1979 إلى 479.3 عام 1980 كما في جدول 1بسبب السياسة النقدية المتشددة ،إذ يشكل الاستثمار جزءاً مهماً من الطلب الكلي ومن ثم التأثير في المخرجات النهائية من السلع والخدمات مما يعني التأثير الكبير على العرض الكلي على المدى الطويل . وقد يكون سبب تراجع الاستثمار تراجع النشاط الاقتصادي عموماً بسبب الظروف التشاؤمية التي خلفها الركود وانخفاض الكفاية الحدية للاستثمار (بسبب ارتفاع معدلات الفائدة الناتجة عن سياسة نقدية متشددة لمجابهة التضخم).

(2) د. عوض إسماعيل الدليمي، النقود والبنوك ،الطبعة الأولى ،دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد ،1990 ،ص 665.

* مجلس البحوث الاقتصادية القومي .

جدول (1)

تطور الناتج المحلي الإجمالي ومكونات الطلب الكلي في الاقتصاد الامريكي

للمدة 1980-2009 بليون دولار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي GDP	الاستهلاك C	الاستثمار I	الإنفاق الحكومي G	الصادرات E	الواردات M	صافي الصادرات E-M
1980	2,788.1	1,755.8	479.3	566.1	280.8	293.8	-13.1
1981	3,126.8	1,939.5	572.4	627.5	305.2	317.8	-12.5
1982	3,253.2	2.075,5	517.2	680.4	283.2	303.2	-20.0
1983	3,534.6	2,288.6	564.3	733.4	277.5	328.6	-51.7
1984	3,930.9	2,501.1	735.6	796.9	302.4	405.1	-102.7
1985	4,217.5	2,717.6	736.2	878.9	302.0	417.2	-115.2
1986	4,460.1	2,896.7	746.5	949.3	320.3	432.9	-132.5
1987	4,736.4	3,097.0	785.0	999.4	363.8	508.7	-145.5
1988	5,100.4	3,330.1	821.6	1,038.9	443.9	554.0	-110.1
1989	5,482.1	3,594.5	874.9	1,100.6	503,1	591.5	- 87.9`
1990	5,800.5	3,835.5	861.0	1,181.7	552.1	629.7	- 77.6
1991	5,992.1	3,980.1	802.9	1,236.1	596.6	623.5	- 27.0
1992	6,342.3	4,236.9	864.8	1,273.5	635.6	667.8	- 32.8
1993	6,667.4	4,483.6	953.3	1,294.8	655.6	720.5	- 64.4
1994	7,085.2	4,750	1,097.3	1,329.8	720.7	813.4	- 92.7
1995	7,414.7	4,987.3	1,144.0	1,374.0	811.9	902.6	- 90.7
1996	7,838.5	5,273.6	1.240.2	1,421.0	867.7	964.0	- 96.3
1997	8,332.0	5,570.6	1,388.7	1,474.4	954.4	1.0558	- 101.4
1998	8,793.5	5,918.5	1,510.8	1,1526	953.9	1,115.7	-161.8
1999	9,353.5	6,342.8	1,614.5	1,631.3	989.3	1,251.4	-262.1
2000	9,951.5	6,830.4	1,772.2	1,731.0	1,693.2	1,475.3	-382.1
2001	10,286.2	7,148.8	1,661.9	1,846.4	1,027.7	1,398.7	-371.0
2002	10,642.3	7,439.2	1,647.0	1,983.3	1,003.0	1,430.2	-427.2
2003	11,142.1	7,804.0	1,729.7	2,110.0	1,041.0	1,545.1	-504.1
2004	11,867.8	8,285.1	1,968.6	2,232.8	1,180.2	1,798.9	-618.7
2005	12,638.4	8,819.0	2,172.2	2,369.9	1,305.1	2,027.8	-722.7
2006	13,398.9	9,322.7	2,327.2	2,518.4	1,471.0	2,402.2	-769.3
2007	13,077.6	9,826.4	2,288.3	2,676.5	1,655.9	2,369.7	-713.8
2008	14,441.4	10,129.9	2,136.1	2,883.2	1,831.1	2,538.9	-707.8
2009	14,258.7	10,092.6	2,622.9	2,933.3	1,560.0	2,951.1	-390.1

Source : Economic Report of the president, transmitted to the congress February, 2010 P. 328, 329.

رافق ركود عام 1980 عجز تجاري بقيمة 13.1 بليون دولار بسبب تفوق حجم الواردات على الصادرات ، مما خلق صافي صادرات سالب وارتفاع عجز الميزان التجاري بعد أن كان هذا الميزان يتمتع بفائض اتجاه العالم الخارجي في الحقب الزمنية الماضية .

ففي عام 1981 وبعد انتخاب الرئيس ريكن Ronald Reagan ، حقق العرض الكلي نمواً حقيقياً موجباً بمقدار 1.8% ومعدل نمو للاستهلاك بمقدار 10.4% وبلغت نسبة الاستهلاك من الناتج المحلي الإجمالي 62.97% على أن هذه النسبة في تزايد طيلة مدة البحث 1980 –2009، وقد يوضح هذا التزايد جزء من تراجع الادخار القومي في الاقتصاد الامريكي مما يعني ضمنا تراجع العرض الكلي .

وفي الحقيقة فان الاستهلاك يعد عاملاً مهماً في عقلية المفكر الأمريكي وفي سلوك المستهلك الأمريكي أيضا، ونلاحظ ذلك بوضوح في أزمة المديونية الأوربية التي سادت الاقتصاد اليوناني2009– 2011 ،فرؤية الأوربيون لحل الأزمة ترى في العودة إلى الأطروحات الكلاسيكية وضبط الطلب الكلي وإتباع قواعد صارمة في إعداد الموازنة، في حين نجد أن الأطروحات الأمريكية تركز على زيادة الإنفاق وبالتالي إعداد الموازنة بعجز. وبالرغم من انتعاش Recoveryعام 1981، انزلق الاقتصاد الأمريكي مرة أخرى في ركود اقتصادي في شتاء 1982 وسادت الاضطرابات الأسواق المالية وانخفضت التوقعات(58) . فقد نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بمعدل سالب للنمو الحقيقي بمقدار 2.2% نتج عن انخفاض الإنفاق الاستثماري من 572.4 بليون دولار عام 1981 إلى 517 بليون دولار عام 1982 وبمعدل نمو حقيقي سالب كما في جدول 2 .

تلك الانخفاضات لم تمنع الاستهلاك من الزيادة ، فقد ازداد الاستهلاك من 1,939.5 بليون دولار إلى 2,075.5 بليون دولار وبمعدل نمو 7% للأعوام أعلاه وكانت نسبة الاستهلاك من الناتج المحلي الإجمالي 63.8% بعد أن كانت 62.0% لعام 1981 ، وبالرغم من زيادة الإنفاق الحكومي والاستهلاك كقيم مطلقة أو كمعدلات نمو أو كنسبة من الـ GDP ، إلا أنها لم تمنع الركود ، وهذا يوضح أن زيادة الاستهلاك أو الإنفاق لا تهدف إلى منع الركود بقدر ما يتماشى مع الطبيعة الاستهلاكية للمجتمع الأمريكي . مقابل هذه الزيادة تراجع حجم الصادرات الأمريكية من 305.2 بليون دولار عام 1981 إلى 283.2 بليون دولار عام 1982 وتراجع حجم الواردات من 317.8 إلى 303.2 بليون دولار للعاميين أعلاه على التوالي استجابة لتحديات ركود 1982، وبزيادة العجز التجاري إلى 20 بليون دولار كما في جدول (1) .

---

(58) William j. Baumol – Alans Blinder, Economic Principle and Policy, Seventh edition, The Dryden press, Harcourt . Brace Co. ,U.S.A,1998, P 531 .

تحقق انتعاش جزئي بين عامي 1983،1984 مؤديا إلى استمرار تدفق الأموال على الولايات المتحدة الأمريكية(59) ، إذ بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي 5.4% و 6.9% للعاميين أعلاه على التوالي مع استمرار زيادة الاستهلاك كقيمة مطلقة أو كنسبة من الـ GDP كما في جدول (2،1) ، فقد بلغت قيمة الاستهلاك 2,075 بليون دولار وبنسبة 64% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1983 ، ثم ازدادت إلى 501, 2وبنسبة 63% للعام الذي يليه ، وهذا يؤكد مره أخرى الفلسفة الأمريكية في الاستهلاك على انه محقق للنمو . مقابل ذلك ازداد الاستثمار كقيمة مطلقة وكنسبة من الـ GDP وبمعدل نمو حقيقي موجب مقداره 5.9% و 26.0% للعامين أعلاه على التوالي متأثراً بالتوقعات المتفائلة وسيادة المناخ الاستثماري الملائم للنمو والتوقع بسبب سياسات جانب العرض المالية التي بدأت تلوح في الأفق في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وبالمقابل ازداد عجز الميزان التجاري وبشكل مثير جداً ، إذ بلغ 51.7 ،102.7 بليون دولار للعامين أعلاه بسبب تفوق الواردات على الصادرات مما يعني وجود اختلالات هيكلية كبيرة ستتجسد بشكل واضح في عجز كبير في الموازنة العامة ومشاكل التضخم .

في عام 1985 تولت الولايات المتحدة الأمريكية عولمة الاقتصاد وقيادة العالم سياسياً وعسكرياً بعد إعلان الرئيس السوفيتي السابق ميخائيل غورباتشوف ثورة (البيروسترويكا) التي كانت بمثابة الإعلان بانتهاء الاتحاد السوفيتي . وكانت إيذانا بنشوء أحادية سياسية واقتصادية(60) . استمرت معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي موجبه ولكن بانخفاض إذ بلغت 3.6 % ، 3.9% ، 2.6% للأعوام 1985، 1986، 1987 ، مع زيادة حجم الاستهلاك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي التي كانت 64.4% ، 64.9%، 65.3% مع تراجع معدلات النمو الحقيقية للاستثمار التي بلغت 3.05% - ،0.5% - ،1.06%بسبب انخفاض نسبة الاستثمار من الـ

(59) رياح منير شيخ الأرض ، أزمة الأوبك ، الطبعة الأولى ، دار قتيبة للطباعة والنشر ، دمشق ، 1987، ص 41 .

(60) Peter Howelles – Keith Bain ,the Economics of Money Banking and finance, Mac. Grew Hill,2008, P 360.

جدول (2)

تطور نسب و معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي

في الاقتصاد الامريكي ومكونات الطلب الكلي للمدة 1980-2009

نسبة مئوية

السنة	معدل التغير السنوي للـGDP	معدل النمو الحقيقي للـGDP	نسبة GDP/C	معدل التغير الاستثمار I	معدل التغير السنوي للـ G	نسبة GDP/G	نسبة الصادرات/GDP
1980	8.8	-4.7	62.67	.....	.....	20.30	10.07
1981	12.2	1.8	62.02	19.42	10.85	20.06	9.76
1982	4.0	-2.2	63.80	-9.64	8.43	10.91	8.70
1983	8.6	5.4	64.48	9.10	7.78	20.75	7.77
1984	11.2	6.9	63.63	30.36	8.66	20.27	7.69
1985	7.3	3.6	64.44	0.08	10.29	20.83	7.17
1986	5.8	3.9	64.95	1.40	8.10	21.28	7.18
1987	6.2	2.6	65.39	5.2	5.28	21.10	7.68
1988	7.7	3.6	65.68	4.66	3.59	20.37	8.70
1989	7.5	2.7	65.57	6.49	5.94	20.07	9.18
1990	5.5	0.4	66.12	1.54	7.37	20.37	9.52
1991	3.3	-0.9	66.42	-6.74	4.60	20.62	9.6
1992	5.8	2.7	66.80	7.70	0.11	20.07	10.01
1993	5.1	2.1	67.24	8.15	1.67	19.42	9.83
1994	6.3	3.7	67.04	17.32	2.45	18.77	10.17
1995	4.7	1.9	67.26	4.26	3.32	18.53	10.95
1996	5.7	2.7	66.81	8.40	3.42	18.13	11.06
1997	6.3	3.3	66.86	11.97	3.73	17.70	11.07
1998	5.5	3.9	66.81	8.79	3.51	17.35	11.45
1999	7.0	4.8	67.81	11.97	6.89	17.39	10.85
2000	6.4	3.0	68.6	8.79	6.11	18.13	10.99
2001	3.4	0.6	68.63	-6.22	6.66	18.64	9.99
2002	3.5	1.9	69.50	-0.84	6.38	18.99	9.42
2003	4.7	2.4	69.90	5.02	6.69	18.81	9.34
2004	6.5	3.8	69.78	13.81	5.52	18.80	9.94
2005	6.5	3.1	69.58	10.34	6.14	18.96	10.32
2006	5.6	2.4	69.80	7.14	6.27	18.80	10.98
2007	5.0	2.2	69.80	-1.61	6.28	19.01	11.76
2008	2.6	0.3	70.14	-6.66	7.72	19.96	12.68
2009	-1.3	.....	70.78	-24.02	1.74	20.57	10.94

السنة	معدل النمو الحقيقي للـ I	نسبة I/GDP	معدل التغير السنوي للـM	نسبة M/GDP	نسبة عجز الميزان التجاري /GDP
1980	-13.6	17.19	.....	10.54	0.47
1981	9.12	18.30	8.17	10.16	0.02
1982	-15.84	15.99	-4.59	9.32	0.61
1983	5.9	15.97	8.38	9.29	1.46
1984	26.06	18.71	23.28	10.31	2.59
1985	-3.52	17.83	2.99	9.89	2.73
1986	-0.5	16.74	0.23	10.15	2.97
1987	1.6	15.57	12.32	10.74	3.06
1988	0.56	16.11	8.90	10.86	2.16
1989	1.69	15.96	6.68	10.78	1.60
1990	-3.06	14.84	6.55	10.86	1.33
1991	-10.94	13.38	0.15	10.40	0.45
1992	4.7	13.63	7.10	10.53	0.50
1993	5.15	14.30	7.81	10.80	0.96
1994	14.72	15.49	12.97	11.84	1.31
1995	10.46	15.43	10.97	12.17	1.22
1996	5.4	15.82	6.80	12.30	1.23
1997	8.97	16.67	9.52	12.69	1.21
1998	7.19	17.18	5.67	13.44	1.84
1999	9.77	17.55	12.16	14.82	2.80
2000	5.39	17.80	17.89	14.82	2.83
2001	-9.02	16.20	-5.19	13.57	3.60
2002	-9.9	15.84	2.25	13.67	4.01
2003	2.7	15.52	8.03	13.87	4.52
2004	11.1	16.59	16.42	15.16	5.21
2005	6.94	17.19	12.72	16.44	5.71
2006	3.94	17.38	10.47	16.72	5.74
2007	-4.46	16.26	6.98	17.07	5.07
2008	-8.69	14.79	5.80	17.58	4.09
2009				13.68	2.73

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على جدول (1)

معدل التغير السنوي = { 1- $(y0/yt)^{1/t}$ } *100 yt: القيم في سنة المقارنة ، y0: القيم في سنة الأساس ، t : المدة الزمنية

معل النمو الحقيقي = معدل التغير السنوي – معدل التضخم

GDP للأعوام أعلاه كما يوضحها جدول (2) لا بسبب انخفاض القيم المطلقة للاستثمار بل بسبب انخفاض نسبة الاستثمار من الناتج مع استمرار زيادة عجز الميزان التجاري الذي ارتفع إلى 115، 132، 145 بليون دولار للأعوام أعلاه أيضا .

إن حجم الاقتصاد الأميريكي الكبير واستمرار هيمنة الدولار على المعاملات الاقتصادية أدى إلى جعل النظام المالي الأمريكي نظاماً مالياً عالمياً لا على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية فحسب ، فالاسواق العالمية تولي أهمية كبيرة لارتفاعات وانخفاضات مؤشرات الأسواق الأمريكية (نازداك Nazdaq، مؤشر داو جونز Dow Jones، --- الخ)[61] ، وان التغيرات التي تحدث في هذه الأسواق تؤثر سلبا أو إيجابا على السوق الدولية الحقيقية والنقدية ، إذ كانت تلك الآثار سبباً مهماً في انتقال أزمة 1987 دولياً .

حقبة الثمانينيات تفسر كلاً من أنماط الأداء ومكافآت المضاربة في السوق وبداية من عام 1986 ، أخذت سوق الأوراق المالية في الارتفاع بشكل مستمر وبإيرادات بلغت 140% تقريباً ، وبلغت السوق ذروتها بحلول صيف 1987 ، وفي هذا العام فقدت سوق الأوراق المالية 22% من قيمتها في غضون ساعات . فقد سبق هذا الانهيار مرحلة ازدهار كما حصل قبل أزمة 1929 وكان الإفراط في ارتفاع أسعار البورصة التفسير المباشر في انخفاضها ، فبين حزيران 1982 وحزيران 1987 ، شهد العالم ارتفاعاً هائلاً في أسعار الأسهم ، فالمؤشر الفرنسي لأسعار الأسهم ارتفع بنسبة 275% والياباني 271% والبريطاني (فاينانشل تايمز) 203% وداو جونز 197%. وتشكل الأسباب الظاهرية ركناً مهماً في تفسير انهيار 1987 ، إذ أصبح عجز الميزان التجاري اكبر مما كان متوقعاً مما أدى إلى ارتفاع قيمة الدولار وتدهور شروط التجارة الخارجية الأمريكية، فضلاً عن ذلك ظهرت إلى الواقع الخلافات في السياسة الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الذي تضمن تصريحات بيكر في خفض قيمة الدولار كرد فعل لزيادة تدخل البنك المركزي الألماني[62] .

استمرت زيادة الاستهلاك كنسبة من الناتج المحلي للأعوام 1988، 1989، 1990 إذ بلغت 65.6%، 65.5%، 66.1% للأعوام أعلاه مقابل انخفاض الاستثمار كنسبة من الـ GDP أو كمعدلات نمو حقيقي كما يوضحها جدول (2) حتى بلغ معدل النمو الحقيقي للاستثمار

---

[61] ساموبلسون – نورد هاوس ، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، 2006 ، ص474 .

[62] د. علاء شفيق الراوي ، مدخل إلى علم الاقتصاد ، منشورات المجمع العلمي العراقي ،بغداد ،2003، ص ص 207 -210.

3.06%- عام 1990 وهذا يؤشر أن تراجع الاستثمار نجم عن زيادة الاستهلاك الذي قوض بدوره الادخار الموجه للاستثمار، وقد رافق ذلك تراجع عجز الميزان التجاري بسبب تخفيض حجم الفجوه بين الصادرات والواردات وتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من زيادة صادراتها بعد إدراكها حجم العجز التجاري الكبير.

وعلى العموم فان مرحلة الثمانينيات عبرت عن تناقض آيديولوجي آرثوذكسي أمريكي ، فمن جانب تؤكد الولايات المتحدة عبر سياسييها إلى الالتزام بعدم التدخل في النشاط الاقتصادي، إلا أن واقع الثمانينات أدى إلى المزيد من التدخل ودليل ذلك عجز الموازنة والعجز التجاري الكبيرين ، فكان نتاج ذلك فضلاً عن عوامل أخرى (ارتفاع أسعار النفط ، مجيء الثورة الإيرانية ، حرب الخليج الأولى) انزلقت الولايات المتحدة واليابان وألمانيا إلى هبوط تدريجي توقف فيه نمو فرص العمل واختفت الإرباح عام 1990[63] .من جانب آخر فانتهاء الحرب الباردة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية يعني إمكانية أوسع للنفوذ الأمريكي في الحصول على الأسواق والمواد الأولية مما يعطي إمكانية أفضل للتوقع في مجال الاستثمار .

و بالفعل فقد حقق الاقتصاد الأمريكي نمواً حقيقياً للـ GDP موجباً بلغ 2.7%، 2.1%، 3.7% للأعوام 1992، 1993، 1994 ، عدا عام 1991 الذي كان امتداداً طبيعياً لعام 1990، مع نمو حقيقي للاستثمار بلغ 4.7% ،5.1%، 14.7% للأعوام أعلاه مع تراجع عجز الميزان التجاري كنسبة من الـ GDP ، وزيادة نسبة الاستهلاك من الـ GDP مع زيادة الدخل كما في جدول (2) . وهكذا يمكن القول أن الاقتصاد الأمريكي دخل مرحلة الانتعاش من الدورة الاقتصادية بعد ركود 1990 حتى عام 2000 ساعده في ذلك انخفاض أسعار النفط بعد عام 1990 ، إذ بلغت تلك الأسعار 18.4، 16.4، 15.4 دولار /البرميل للأعوام أعلاه بعد أن كانت 22 دولار / البرميل عام 1990

بينما كان ركود 1990-1991 معتدلا Mild ، واجه الاقتصاد الأمريكي في أثناء إدارة بوش Bush أسوأ نمو اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية ، ويرجع ذلك إلى خيبة أمل الناخبين الأمريكيين في هذه الإدارة وبعد ذلك بدأت إدارة الرئيس بيل كلنتون Bill Clinton في السعي لاستحثاث النمو وزيادة الاستثمار العام واستمرار الحوارات السياسية في تخفيض العجز في

---

[63] بول ساموبلسون وآخرون ، مصدر سابق ، ص 672.

الموازنة ألعامه ، الجو مناسب كسبب ونتيجة ، الإعمال تحسنت وكانت ظروف الاقتصاد الكلي في ربيع 1996أفضل[64]

استمرت معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بالزيادة وبمعدلات موجبة لتعبر عن انتعاش اقتصادي حقيقي في حقبة التسعينات حتى عام 2000، إذ بلغ معدل النمو الحقيقي 1.9%،2.7%، 3.3%، 3.9%، 4.8%، 3.0% للأعوام 1995، 1996، 1997، 1998، 1999، 2000، متأثراً بايجابية وارتفاع معدلات النمو الحقيقي للاستثمار التي هي الأخرى كانت موجبة ومرتفعة ، إذ بلغت 1.64%، 5.4%، 8.9%، 7.1%، 9.7%، 5.3% للأعوام أعلاه وبمعدل نمو مركب للناتج المحلي الإجمالي 0.05% للمدة 1995-2000 ، و0.06 % للاستثمار للمدة ذاتها ، وتزامن نمو الناتج مع نمو الاستثمار يؤكد أهمية الاستثمار كمحدد رئيس في الطلب الكلي وتأثيره المهم فيه ، إذ يبين الشكل (2) معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي والاستثمار وتزامن كل منهما مع الآخر.

شكل 2

معدل النمو الحقيقي للنلتج المحلي الاجمالي والاستثمارللمدة 1980-2009

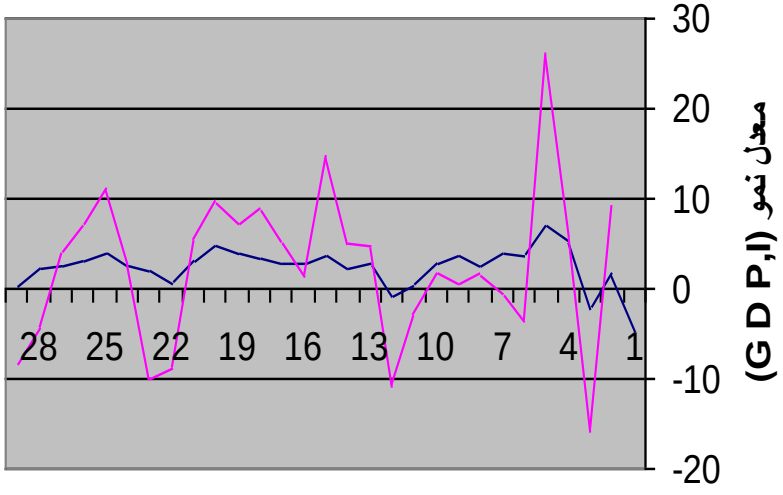

المصدر :من اعداد الباحث

ويتضح من الشكل أعلاه انه مع كل زيادة في الاستثمار يزداد الناتج ومع كل انخفاض في الاستثمار ينخفض الناتج ، وهذا دليل على تأثير الطلب الكلي بالعرض الكلي ، وان احد أهم أسباب الركود هو انخفاض الاستثمار ، كما أن زيادة الاستثمار تدفع بالاقتصاد القومي إلى التوسع و الانتعاش .

---

[64] William j. Baumol – Alans . Blinder , opcit , P5.

بعد عام 1990 حقق الاقتصاد الاميريكي انتعاشا مهما ، كان سببه معطيات الثورة التقنية والمعلوماتية وارتفاع الإنتاجية ، فضلا عن الانتعاش الذي مرت به أوربا الغربية في هذه المدة أيضا ، وعودت بعض رؤوس الأموال من آسيا إلى الولايات المتحدة الاميريكية وأوربا الغربية وطبيعة المناخ السياسي الملائم للتوقع والنمو[65] .

وفي بداية الألفية الجديدة ، واجه الاقتصاد الأمريكي في الربع الأول من عام 2001 الكساد الذي انتهى في الربع الثالث من العام نفسه ، لكنه بقي ينمو ببطيء حتى صيف 2003[66] ، اذ بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي GDP 0.6% عام 2001 منخفضاً 2.4% عن العام الذي سبقه متأثراً بأحداث 11 أيلول وضرب مركز التجارة العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية وانخفاض معدل نمو الاستثمار الذي هو الآخر تراجع إلى9.02%- في 2001 بعد أن كان 5.3% عام 2000. مع تراجع معدل نمو الصادرات إلى 5.9%- عام 2001 وانخفاض نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي إلى 9.9 % بعد أن كانت 10.9% عام 2000 .

استمر النمو بمعدلات معتدلة منذ عام 2002 ، الذي بلغ 2.4%، 3.8%، 2.4% للأعوام الثلاثة التي تليه . مع ارتفاع معدلات الاستهلاك كنسبة من الناتج المحلي 68.6% عام 2001 إلى 69.5% عام 2005 وارتفاع نسبة الصادرات والواردات من الناتج كما في جدول 2،1 . أن النمو للأعوام 2003، 2004، 2005، كان استجابة للنمو الحقيقي للاستثمار ، إذ بلغ معدل النمو الحقيقي للاستثمار 2.7%، 11.1%، 6.9%، للأعوام 2003، 2004، 2005، إذ يمكن عد النمو الحقيقي للاستثمار عام 2004 اكبر نمو حقيقي للاستثمار للمدة 1980-2009 عدى عام 1994.

الاقتصاد الأمريكي واجه تأثيرات قوية في 2005 في الناتج المحلي الحقيقي الذي نما بمعدل قريب من 3% ، سانده التوسع في السحب على قطاع البناء في أواسط 2003 وحصل الاقتصاد الأمريكي على هذه المكتسبات بالرغم من وجود إشارات أو معوقات في مجال الطاقة ، أسعار الطاقة ارتفعت بشكل جوهري مرة أخرى ، استجابة لزيادة الطلب العالمي ، فضلاً عن إعصار كاثرينا Hurricane الذي مزق الناتج ، مما مهد لزيادة العرض الكلي ، و ارتفاع الإنتاجية كاستجابة لتدفق الإعمال الجديدة[67] .

(1)Farrakhan .Lang Dana, Macroeconomic Policy Demystifying Monetary and Fiscal policy , Second edition ,Springor. Co. U.S.A ,2009 ,P 36 .

[66] Robert C. Guell , Issues in Economics today , Fourth edition , Mac Grew Him , U.S.A , 2008, P149.

[67] Economic Report of the President , Transmitted to the Congress, January .2006 , P 370 .

طبقاً إلى بيانات الـ NBER دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الكساد من الدورة الاقتصادية في كانون الأول 2007 ، وبدأت مؤشراته بالارتفاع وكان في جزء منه يرجع إلى انخفاض أسعار الأصول ، خاصة أسعار البيوت ، وحصل هذا مع فترة الرواج للمدة السابقة ، وبعد انتهاء مدة الرواج ، حصل اضطراب كبير في أداء المؤسسات المالية ، وانعكس ذلك في انحراف كبير في أداء الاقتصاد الكلي[68] .

بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي GDP 2.2% ، 0.3% للأعوام 2007، 2008، وأصبح معدل التغير السنوي سالباً بمقدار 1.3% لعام 2009 متأثراً بنتائج الأزمة المالية Financial Crisis عام 2008 . كما بلغ معدل النمو الحقيقي للاستثمار 4.4%- ، 8.6%- للعامين 2007، 2008، وحتى معدلات التغير السنوي للاستهلاك هي الأخرى انخفضت ، مقابل ارتفاع نسبته من الناتج المحلي الإجمالي كما في جدول (2) .

المبحث الثالث : دور السياسة المالية في مواجهة تقلبات العرض والطلب الكليين للمدة 1980-2009

اتسمت حقبة الثمانينيات بأداء مثير للسياسة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية فبعد ازدياد دور النقوديين في توجيه النشاط الاقتصادي وإيمانهم العميق بقدرة السياسة النقدية في التأثير على اتجاهات الدورة الاقتصادية طبقاً لأفكار آناشوارتز وفريدمان ازداد دور السياسة المالية في توجيه النشاط الاقتصادي وإدارة الطلب الكلي وأقرت إدارة الرئيس رونالد ريكن تخفيضات ضريبية كبيرة هدفها تعريض الاقتصاد القومي إلى صدمات العرض الكلي، وبالفعل أدت تلك الصدمات إلى تحفيز النمو، وانتشال الاقتصاد من هوة ركود 1980، 1982.

بلغت الإيرادات العامة للموازنة العامة 798، 917.2، 938.5، 999.4 بليون دولار للأعوام 1980، 1981، 1982، 1983 وبلغت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 28.6%، 29.3%، 28.7%، 28.2% للأعوام أعلاه على التوالي. في حين شهدت النفقات العامة تغيرات واضحة لتبلغ 824.8، 962.9، 1,072.6، 1,167.5 بليون دولار للأعوام ذاتها كما في جدول

[68] Economic Report of the President , Transmitted to the congress , February , 2010 , P 39 .

(3) . وبنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 30.2%، 30.8%، 32.9%، 33.0% للمدة ذاتها، لتعبر عن ازدياد عجز الموازنة كقيمة مطلقة وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. كما في جدول (4).

إن العجز الكبير للموازنة يؤدي إلى استثارة الطلب الكلي و هذا ما اتضح في المبحث الثاني من خلال زيادة حجم الاستهلاك كقيمة مطلقة أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وزيادة معدلات النمو الحقيقية السالبة للاستثمار في سنوات الركود للأعوام 1980، 1982. مما يعني بالنتيجة أن دور السياسة المالية في معالجة الركود تمثل في زيادة عجز الموازنة الذي أدى إلى تخفيض الادخار القومي الموجه للاستثمار و خلق اثر المزاحمة، مع تخفيض معدلات التضخم والبطالة وزيادة النمو ، لكن بالمقابل فان العجز قد يقود إلى انحسار فرص الاستثمار إن الحركة العالية لرأس المال (العيني، المالي، النقدي) في الولايات المتحدة الأمريكية أتاحت دخول أو خروج رأس المال الأجنبي، فقد أدت التخفيضات الضريبية في حقبة الثمانينات دخول رأس المال الأجنبي خاصة من البلدان التي تتميز بفوائض مالية، أو حتى من بلدان لا

جدول (3)
تطور الإيرادات والنفقات و عجز أو فائض الموازنة العامة للحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات وإجمالي الدين العام للمدة 1980- 2008
بليون دولار

السنة	الإيرادات	الإيرادات من الضرائب	الضرائب الشخصية	النفقات	عجز او فائض* الموازنة	اجمالي الدين الفيدرالي
1980	798.0	586.0	298.9	824.8	-26.8	909.0
1981	917.2	663.9	345.2	962.9	-45.7	994.8
1982	938.5	659.9	345.1	1,072.6	-134.1	1,137.3
1983	999.4	694.5	352.3	1,167.5	-168.1	1,371.7
1984	1,112.5	763.0	377.4	1,256.6	-144.1	1,564.6
1985	1,213.5	824.3	417.4	1,366.1	-152.6	1,817.4
1986	1,289.3	869.2	437.3	1,459.1	-168.8	2,120.5
1987	1,403.2	966.1	489.1	1,535.8	-132.6	2,364.0
1988	1,502.2	1,019.4	505.0	1,612.7	-110.5	2,601.1
1989	1,626.3	1,109.7	566.1	1,735.6	-109.3	2,867.8
1990	1,707.8	1,161.9	592.8	1,872.6	-206.8	3,206.3
1991	1,758.8	1,180.3	586.7	1,976.7	-222.1	3.598.2
1992	1,843.7	1,240.2	610.0	2,140.4	-274.7	4,001.8
1993	1,945.8	1,318.2	646.6	2,218.4	-272.6	4,351.0
1994	2,089.0	1,426.1	690.7	2,290.8	-201.8	4,643.3
1995	2,212.6	1,512.2	744.1	2,397.6	-185.0	4,920.6
1996	2,367.1	1,642.0	832.1	2,492.1	-125.0	5,181.5
1997	2,551.9	1,780.5	926.3	2,568.6	-16.7	5,369.2

5,478.2	91.8	2,633.4	1,027.0	1,911.7	2,724.2	1998
5,605.5	104	2,741.0	1,107.5	2,036.2	2,845.0	1999
5,628.7	259.4	2,866.5	1,235.7	2,206.8	3,125.9	2000
5,769.9	51.5	3,061.6	1,237.3	2,168.0	3,113.1	2001
6,196.4	-282.1	3,240.8	1,051.8	2,004.5	2,958.7	2002
6,760.0	-392	3,428.1	1,001.1	2,050.3	3,035.6	2003
7,354.7	-369.1	3,623.2	1,046.3	2,213.4	3,254.1	2004
7,905.3	-292.2	3,882.6	1,207.8	2,245.3	3,620.4	2005
8,451	-155	4,118.8	1,353.2	2,792.4	3,963.8	2006
8,951	-219.7	4,396.7	1,492.8	2,948.5	4,177.0	2007
9,623.4	-645	4,802.5	1,473.5	2,899.2	4,157.5	2008

Source : Economic Report of the President , Transmitted to the Congress, Washington ,January ,2009 ,pp377 ,382 .

*فائض أو عجز الموازنة = الإيرادات العامة – النفقات العامة

.

تتميز بتلك الفوائض، وإنما تكون باحثة عن بيئة آمنة ومستقرة، توفر أمكانية اكبر للتوقع (لاسيما في مجال الربح)، مما خفف من الآثار السلبية لعجز الموازنة على الطلب الكلي، فضلاً عن ذلك، لوحظ على المستوى الكلي، أن المستهلكين لن يغيروا استهلاكهم إلا بصورة طفيفة، ويمكن ملاحظة ذلك بتتبع الميل الحدي للاستهلاك MPC للاقتصاد الأمريكي للمدة 1980-2009، مما ساعد على النمو وتجاوز الركود من الدورة.

لقد تفاقمت أزمة الموازنة الأمريكية بصورة فعلية في ثمانينيات القرن الماضي، إذ تجاوز عجز الموازنة التراكمي عام 1982 حاجز التريليون دولار لأول مرة حين بلغ 1.1 تريليون دولار [(69)].

ارتفع الاستهلاك الأمريكي من النفط من 12.4 مليون برميل يومياً عام 1973 إلى 13.8، 13.2، 14.8 مليون برميل يومياً للأعوام 1980، 1990، 2000 على التوالي، وتستهلك الولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته 21% من الطاقة العالمية يليها الاتحاد الأوربي بنسبة 17% والصين بنسبة 13% واليابان بنسبة 5% [(70)]. مما يعني ضعف مرونة الطلب على المستوردات ومن ثم ارتفاع حجم الدين الداخلي والدين الخارجي وزيادة عجز الموازنة. وهذا ما حصل فعلاً في عقد الثمانينات. وفي ما يتعلق بالإنفاق الحكومي الذي يعد احد متغيرات السياسة المالية المهمة وعاملاً مهماً في تشكيل الطلب الكلي، فقد بلغ 556.1، 627.5، 680.4، 733.4 للأعوام

(69) Executive office of President of the United States , Budget of the United States Government , Fiscal year, year, 2004, P 223.

(70) Bertand Chateu, world angry in 2003, Main facts and keys for understanding, 2004, P3.

1980، 1981، 1982، 1983 وبمعدل نمو مركب 6.5% للمدة 1980-1983، وبنسبة 20.3%، 20.0%، 20.9%، 20.7% من الناتج المحلي الإجمالي، وبالمقابل بلغت النفقات الاستهلاكية ما يقارب 50% من النفقات الكلية للمدة أعلاه، وهذا يؤشر بوضوح إلى أن تغير الإنفاق الاستهلاكي يؤثر في الطلب الكلي و على معدلات نمو الناتج والعمالة والأسعار بشكل حقيقي.

جدول (4)
الإيرادات العامة والنفقات العامة وفائض او عجز الموازنة العامة والدين الفيدرالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الاميريكي (GDP) للمدة 1980-2008

نسبة مئوية

السنة		نسبة الإيرادات/GDP	نسبة النفقات/GDP	نسبة عجز اوفائض الموازنة/GDP	نسبة الدين الفيدرالي/GDP
1980		28.62	30.23	-1.57	32.60
1981		29.33	30.80	-1.46	31.81
1982		28.76	32.97	-4.40	34.95
1983		28.27	33.03	-4.77	38.81
1984		28.30	37.05	-3.67	39.80
1985		28.77	32.39	-3.61	43.09
1986		28.91	32.71	-3.7	47.57
1987		29.63	32.42	-2.80	49.91
1988		29.45	31.61	-2.17	50.99
1989		29.67	31.66	-2.00	52.31
1990		29.44	32.28	-2.84	55.28
1991		29.35	32.99	-5.10	60.05
1992		29.52	33.27	-4.82	63.10
1993		29.18	33.27	-4.08	65.23
1994		29.48	32.33	-2.85	65.53
1995		29.48	32.34	-2.50	66.36
1996		30.20	31.79	-1.59	66.10
1997		30.63	30.28	-0.20	64.44
1998		30.98	29.95	1,04	62.30
1999		30.95	29.30	1.55	59.93
2000		31.41	28.80	2.59	59.56
2001		29.76	29.76	0.50	56.09
2002		27.80	30.45	-2.65	58.24
2003		27.24	30.77	-3.52	60.60

2004		27.41	30.53	-3.11	61.97
2005		28.65	30.72	-2.07	62.54
2006		29.58	30.74	-1.16	63.07
2007		26.68	31.23	-1.55	63.58
2008		28.79	33.25	-4.47	66.64

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على جدول3

وفي ظل انخفاض حجم المدخرات والإنفاق الاستهلاكي العالي والتوسع الكبير في الإنفاق الحكومي ظهرت الحاجة المتزايدة للتمويل، وبالتالي إصدار المزيد من سندات الخزانة الأمريكية، مما أدى إلى عجز كبير في الموازنة العامة بلغ 168.1 بليون دولار في نهاية عام 1983.

ولمواجهة هذا العجز سعت السياسة الاقتصادية إلى رفع معدلات الفائدة على السندات الحكومية والودائع الدولارية ، وهذا يعني ضمنا ارتفاع درجة المخاطرة على الاستثمار .

شهدت الأعوام 1984، 1985، 1986، 1987 زيادة إجمالي الإيرادات العامة إلى 1112.5، 1213، 1289، 1403 بليون دولار للأعوام أعلاه نتيجة زيادة الإيرادات من الضرائب التي بلغت 763، 824، 869، 966 بليون دولار للأعوام ذاتها على التوالي مع زيادة الضرائب الشخصية والضرائب على الواردات للأعوام أعلاه على التوالي وبالمقابل ازدادت النفقات العامة لتصل إلى 1.167، 1.256، 1.366، 1.459، 1.535 بليون دولار نتيجة زيادة النفقات الاستهلاكية إلى 610، 657، 720، 766، 815 بليون دولار وزيادة المدفوعات التحويلية إلى 348، 390، 415، 441، 459 بليون دولار للأعوام أعلاه على التوالي كما في جدول (3) وبسبب زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، كبر حجم العجز في الموازنة العامة ليصل إلى 144.1، 152.6، 168، بليون دولار عدا عام 1987 الذي تميز بانخفاض العجز فيه ليصل إلى 132.6 بليون دولار استجابة لازمة (الاثنين الأسود 1987) وتدهور مؤشرات السوق المالية والحقيقية .

وبقدر تعلق الأمر بارتفاع الدين الفيدرالي وحجم الناتج المحلي الإجمالي، فان الدين الفيدرالي الأمريكي ضغط على الناتج المحلي الإجمالي، بسبب الهوة الكبيرة بين نمو الناتج ونمو الدين وانعكاس ذلك على استقرار الاقتصاد القومي، فوجود هكذا اختلالات هيكلية قد تقود إلى أزمة اقتصادية، وقد يفسر هذا الاختلال جزء من ركود 1990.

وتبرز أهمية الناتج المحلي الإجمالي في أن الدولة تستطيع الاقتراض، فيما لو كان الناتج مرتفعاً، على أن تراعي عدم الإفراط في الاقتراض، والولايات المتحدة كانت في بداية السبعينات

تقترض من بدون مشاكل كبيرة، إلا أن الحال تبدل في عقد الثمانينيات بسبب مضاعفة الاقتراض بنسبة اكبر من مضاعفة الناتج [71].

ومن المعروف أن الديون تنشأ عندما يكون حجم إيرادات الدولة اقل من نفقاتها، عندها تلجأ الدولة إلى الاقتراض (وعلى حد سواء) من الداخل أو الخارج بواسطة بيع الأسهم والسندات الحكومية إلى الجمهور أو الشركات أو الاقتراض من البلدان الأخرى، وفي الواقع فقد ازدادت الديون المباعة إلى جهات أجنبية بشكل كبير، وقد كانت الولايات المتحدة اكبر دولة دائنة في العالم حتى نهاية عام 1975، ولكنها أصبحت اكبر دولة مدينه منذ عام 1986 وحتى اللحظة (2011) ، إذ بلغت نسبة سندات الديون التي باعتها الولايات المتحدة إلى اليابان والسعودية وألمانيا وغيرها من الدول الأخرى حوالي 12.3% من إجمالي السندات المحررة من الخزينة، تصل قيمتها نصف تريليون دولار من أصل المبالغ المقترضة عام 1997[72].

شهدت الأعوام اللاحقة للعام 1991 انخفاضاً ملحوظاً في عجز الموازنة ليصل إلى 274.7، 272.6، 201.8 بليون دولار وبنسبة 4.8%، 4.0%، 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي للأعوام 1992، 1993، 1994 على التوالي نتيجة زيادة الإيرادات من الضرائب والضرائب الشخصية اللتين زادتا بصورة واضحة . وبلغ معدل النمو المركب للإيرادات العامة 4.3% في حين بلغ معدل النمو المركب للنفقات 3.7% للمدة 1991-1994. ليؤشر بوضوح إستراتيجية جديدة للسياسة المالية بعد انتخابات الرئاسة الأمريكية تتمثل في خفض عجز الموازنة الذي أصبح مطلبا شعبيا وسياسيا في الولايات المتحدة الأمريكية، ساعدها في ذلك سياسة نقدية متشددة، ونمو اقتصادي سريع نسبياً نتيجة معطيات الثورة التقنية في حقبة التسعينات.

خلال حقبتي الثمانينيات والتسعينيات سعى كل من الحزبين الجمهوري والديمقراطي إلى اتخاذ مواقف مهمة ضد عجز الموازنة، فقد أدت التخفيضات الضريبية لسياسات جانب العرض إلى سلسلة من حالات العجز في الموازنة، مما قاد إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات المضادة المتعلقة برفع الضرائب على ذوي الدخول المرتفعة ووضع قيود على الأنفاق، وتحول بعد ذلك العجز إلى فائض بحلول الألفية الجديدة.

فضلا عن ذلك فالولايات المتحدة الأمريكية وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتراجع الاقتصاد الياباني، أصبحت تلك القوة الفاعلة اقتصادياً وسياسياً، ساعدها في ذلك تطورها

---

[71] هاري فيجي –جيرالد سوانسون، الإفلاس، الانهيار القادم لأمريكا، الأصلية للنشر والتوزيع، عمان، 1995، ص 82.

[72] جواد البكري، مصدر سابق، ص 118.

التاريخي المتمثل بعدم الدخول في صراعات دولية وحروب عالمية وتفعيل دورها كموازن للقوى العسكرية و السياسية في العالم ([73]).

شهدت الأعوام اللاحقة لعام 1995 زيادة الإيرادات العامة زيادة ملحوظة، إذ بلغت 2212.6، 2367.1، 2551، 2724.2، 2895، 3125.9 بليون دولار للعام نفسه وللأعوام اللاحقة له حتى عام 2000 وبنسبة 29.4%، 30.2%، 30.6%، 30.9%، 30.9%، 31.4% من الناتج المحلي الإجمالي ناتجة عن زيادة الإيرادات من الضرائب والإيرادات الشخصية فضلاً عن النمو في المتغيرات الحقيقية كالاستثمار والادخار و الناتج ونتائج السياسة المالية الهادفة إلى تخفيض عجز الموازنة واستقرار الاقتصاد الكلي.

انخفضت الإيرادات العامة بعد عام 2000 لتصل إلى 3.113، 2.958، 3.035 بليون دولار للأعوام 2001، 2002، 2003 نتيجة انخفاض الإيرادات من الضرائب إلى 2.168، 2.004، 2050 بليون دولار للأعوام أعلاه على التوالي وكذلك انخفاض الإيرادات من الضرائب الشخصية إلى 1.051، 1.001 بليون دولار 2002، 2003، إذ بلغت نسبة الإيرادات من الناتج المحلي الإجمالي 29.7%، 27.8%، 27.2% للأعوام اللاحقة لعام 2000. وتعد نسبة الإيرادات العامة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2003 هي الاخفض للمدة 1980-2009.

شهدت الأعوام 2004، 2005، 2006، 2007 زيادة الإيرادات العامة وبنسبة 27.4، 28.6، 29.5، 29.6 من الناتج المحلي الإجمالي مقابل استقرار النفقات العامة بين 30%-31 % من الناتج المحلي الإجمالي ليصل عجز الموازنة إلى 3.11، 2.0، 1.1، 1.5كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للأعوام أعلاه على التوالي مع ارتفاع إجمالي الدين الفيدرالي إلى 61.9، 62.5، 63.0، 63.5 كنسبة من الناتج للأعوام ذاتها لتشير إلى مزيد من الإنفاق تزامن مع توسع النشاط الاقتصادي في المدة 2001-2007بالرغم من التوسع الذي شهده الاقتصاد الأمريكي للمدة 2001-2007 إلا أن متوسط النمو في متغيرات الطلب الكلي والتقلبات الاقتصادية كانت هي الاوطأ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية [(74)].

في عام 2008 انخفضت الإيرادات العامة كقيمة مطلقة وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتزداد النفقات العامة كقيمة مطلقة وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مع تزامن عجز كبير في الموازنة العامة بلغ 4.4 % من الناتج المحلي الإجمالي ودين فيدرالي هو الأعلى للمدة 1980-

([73]) د. كامل علاوي الفتلاوي– د. عاطف لافي مرزوق، العولمة ومستقبل الصراع الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 53.

[(74)] Aviva Aaron and others, How Robust was the 2001-2007 Economic Expansion, center Budget and Policy priorities, 2008, P1.

2009 لتؤشر بوضوح انزلاق الاقتصاد الأمريكي في هوة ركود جديد وانخفاض اغلب مؤشرات الاقتصاد الكلي وعدم استقرارها.

الاستنتاجات:

1- أدت التخفيضات الضريبية الكبيرة في عهد إدارة الرئيس رونالد ريكان إلى تعريض الاقتصاد القومي إلى صدمات العرض الكلي وانتشال الاقتصاد من هوة ركودي 1980، 1982 .

2- عبرت مرحلة الثمانينات عن تناقض إيديولوجي أمريكي لدور الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي. إذ أدى ذلك إلى تدخل واسع في النشاط الاقتصادي اتضح من خلال العجز الكبير في الموازنة العامة والميزان التجاري .

3- حقق الاقتصاد الأمريكي نموا حقيقا موجبا في عهد إدارة بيل كلينتون أدى إلى فائض في الموازنة العامة وتخفيض عجز الميزان التجاري ، ساعده في ذلك السياسة المالية الفعالة في مجال الضرائب ومعطيات الثورة التكنولوجية .

4- بالرغم من الزيادات المستمرة في الاستهلاك كقيمة مطلقة وكمعدلات نمو إلا أنها لم تمنع الاقتصاد الأمريكي من الانزلاق نحو الركود ، مما يؤكد وجود عوامل أخرى حاكمة لاتجاه التقلب في العرض الكلي كالاستثمار .

5- مثل الدين الفيدرالي الأمريكي اختلالا هيكليا كبيرا طيلة المدة 1980 – 2009 ، وتزايده كقيمة مطلقة وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، مما قد يزعزع استقرار الاقتصاد الكلي في أية لحظة .

6- استطاعت السياسة المالية الحد من تقلبات العرض والطلب الكليين في الاقتصاد الأمريكي للمدة 1980-2009 ، مما يؤشر أهمية دور السياسات المالية في استقرار الاقتصاد الكلي فضلا عن السياسات الاقتصادية الأخرى.

التوصيات:

1- إجراء إصلاحات مالية مهمة في النظام المالي الأمريكي بما ينسجم ومصالح الأطراف المشاركين في النظام الاقتصادي العالمي .

2- التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية (لاسيما المالية والنقدية) لتجنب التعارض بين أهدافها المختلفة .

3- استهداف معل حقيقي للنمو في الاستثمار والناتج يوفران بيئة ملائمة للنمو والتوقع .

4- اعتماد سياسة ضريبية واقعية ومرنة لمواجهة تقلبات العرض الكلي والطلب الكلي .

5- تحديد إيديولوجية سياسية واقتصادية واضحة المعالم للمستهلك والمنتج الأمريكي لتوفير بيئة ملائمة للنمو والتوقع .

6- يمكن اعتماد النمو الحقيقي للناتج المحلي مؤشرا لتقلبات العرض الكلي ، في حين يتم اعتماد معدل النمو الحقيقي للاستثمار مؤشرا مهما لتقلبات الطلب الكلي .

7- لابد من صياغة الدور الجديد للدولة في إدارة الموارد وتوجيه النشاط الاقتصادي .

المصادر:

1- د. احمد رمضان نعمة الله وآخرون ، النظرية الاقتصادية الكلية ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الاسكندريه ، 2001.

2- جواد كاظم البكري ، دورات الأعمال في الاقتصاد الأمريكي (دراسة قياسية للمدة 1955 – 2004) أطروحة دكتوراه اقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2005 .

3- بول .ا . سامو يلسون – وليام د. نورد هاوس ، الاقتصاد ، الجزء الخامس ، الطبعة الخامسة عشرة ، ترجمة هشام عبد الله ، ماكجرو هيل ، 1985 .

4- د. كامل علاوي الفتلاوي- د. عاطف لافي مرزوق، العولمة ومستقبل الصراع الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

5- ساموبلسون – نورد هاوس ، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، 2006.

6- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي الغربي الموحد ، أبو ظبي ، 2004.

7- رباح منير شيخ الأرض ، أزمة الأوبك ، الطبعة الأولى ، دار قتيبة للطباعة والنشر ، دمشق ، 1987.

8- د. ضياء عبد المجيد ، النظرية الاقتصادية الكلية التحليل الاقتصادي الكلي،مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، 1999 .

9- د. علاء شفيق الراوي. ، مدخل إلى علم الاقتصاد ، منشورات المجمع العلمي العراقي ،بغداد، 2003.

10- عوض إسماعيل الدليمي، النقود والبنوك ،الطبعة الأولى ،دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد ،1990، ص 665.

11- هاري فيجي – جيرالد سوانسون، الإفلاس، الانهيار القادم لأمريكا، الأصلية للنشر والتوزيع، عمان، 1995.

12- Aviva Aaron and others, How Robust was the 2001-2007 Economic Expansion, center Budget and Policy priorities, 2008.

13- Bertand Chateu, world angry in 2003, Main facts and keys for under standing, 2004.

14- David N; Hyman ,Economics, fourth edition , Irwin- McGrew Hill,1996.

15- Economic Report of the President , Transmitted to the congress , February , 2010 .

16- Economic Report of the President , Transmitted to the Congress, January .2006 .

17- Economic Report of the President , Transmitted to the Congress, 2006 .

18- Economic Report of the President , Transmitted to the congress , February , 2010 .

19-Mc Cconcel Bure Macro –Economics, principles, problems and policies, New York , Macgrew –Hill ,1996.[1]

20- Guition Manuel, Adjustment and Economic Growth, Growth Oriented Adjustment programs ,ed . By Vittoriocorbo ,Morris Goldstein , and Moshin Khan, Washington , International Monetary Fund , 1987 .

21-Robert C. Guell , Issues in Economics today , Fourth edition , Mac Grew Him , U.S.A , 2008.

22- Farrakhan .Lang Dana, Macroeconomic Policy Demystifying Monetary and Fiscal policy , Second edition ,Springor. Co. U.S.A ,2009.

23- Peter Howelles – Keith Bain ,the Economics of Money Banking and finance, Mac. Grew Hill,2008.

24- William j. Baumol – Alans Blinder, Economic Principle and Policy, Seventh edition, The Dryden press, Harcourt . Brace Co. ,U.S.A,1998.

أسعار النفط العالمية وتحليل العلاقة السببية بين الأسعار والإنتاج خلال الفترة (1980-2008)

أ.م.د.محمد علي حميد أ.م.د.عدنان كريم نجم الدين
جامعة كربلاء /كلية الإدارة والاقتصاد

الملخص:

هناك أسطورة تكاد تكون راسخة في أذهان الكثير من المتخصصين في شؤون الطاقة مفادها وجود علاقة ثابتة ومستمرة بين أسعار النفط والكميات المنتجة منه. يحاول البحث الحالي تحليل طبيعة العلاقة بين أسعار النفط العالمية بالأسعار الاسمية و الحقيقية ومستويات الإنتاج يعقبه تحليلا لاتجاهات أسعار النفط في الألفية الثالثة مشيرا إلى أهم العوامل المؤثرة في الإنتاج العالمي من النفط الخام خلال الفترة 1980 – 2008 .وقد تضمن البحث أيضا تحليلا للعلاقة السببية المتبادلة بين أسعار النفط الحقيقية والكميات المنتجة منه وفق نموذج (Hsiao)للسببية. وقد توصل البحث إلى إن أسعار النفط العالمية لا تتأثر بكميات النفط المنتجة بشكل مباشر كونها تتأثر بعوامل أخرى ذات طبيعة مختلفة.

المقدمة

على الرغم من إن العديد من الباحثين والمتخصصين في مجال النفط والطاقة لهم القدرة على تحليل واقع هذا القطاع ووضع التوقعات والأفكار الخاصة باتجاهات نموه وتطوره وكذلك وضع التنبؤات بشان الأسعار المستقبلية ، ألا أن ذلك كله يبقى محض توقعات غير مبنية على أساس ثابت ، بل هي تصورات مبنية على أساس الخبرة ليس إلا . ولقد أثبتت التجارب الواقعية إن هذه السلعة لا تنطبق عليها النظريات الاقتصادية وقوانين العرض والطلب ، الأساسية، بقدر تأثرها بعوامل أخرى قد تكون ذات طابع سياسي أو مالي أو اقتصادي عالمي. وليس أدل على ذلك من تقلبات الاسعار التي حصلت في عام 2008 ، إذ هبط سعر برميل النفط الخام الاسمي من 130 دولارا في شهر تموز إلى اقل من 40 دولارا في كانون الأول من العام نفسه. وما لحق ذلك من انعكاسات على مستويات المخزون النفطي وقطاع الاستهلاك في الدول الصناعية و المستهلكة للنفط وكذلك قطاع الاستكشاف والبحث في الدول المنتجة.

Introduction:

Although many of the researchers and specialists in the field of oil and energy have the ability to analyze the reality of this sector and the development of expectations and ideas on trends in growth and development as well as develop predictions about future prices, all that remains pure expectations not based on a consistent basis, but perceptions are based on the basis of

experience only. Experience has shown that the realism of this item does not apply economic theories and the basic laws of supply and demand, but affected by other factors may be of a political, economic or financial. The price fluctuations that occurred in 2008(falling price of a barrel of crude oil from the nominal 130$ in July to less than 40$ in December in the same year) explains this fact. And the subsequent impact on the oil inventory levels and the consumption sector in industrialized and oil-consuming countries, as well as exploration and research sector in oil producing countries.

.

فرضية البحث

على الرغم من أهمية الأسعار ودورها الكبير في تحديد الكميات المنتجة من النفط ، إلا إن الأسعار لا تعد المتغير المؤثر الأوحد على إنتاج النفط ، فهناك عوامل مؤثرة أخرى على الإنتاج.

هدف البحث

يحاول هذا البحث تحديد العوامل الأخرى، إلى جانب الأسعار، المؤثرة على إنتاج النفط والتحقق من مدى صحة الفرضية التي تقر أن هناك علاقة متبادلة بين مستويات أسعار النفط العالمية ومعدلات إنتاجه.

مشكلة البحث

يعتقد، لدرجة اليقين، الكثير من المختصين في شؤون النفط والطاقة إن المتغير المؤثر الأوحد على إنتاج النفط هو السعر ، ولا وجود لمتغيرات مؤثرة أخرى .

منهجية البحث

تم اعتماد الأسلوب الوصفي في استقراء الأفكار والنظريات التي تحكم اتجاهات نمو أسعار النفط الخام وكذلك تلك الأسباب والمعوقات التي تؤثر سلبا في مستويات إنتاجه ، وصولا إلى صياغة نماذج قياسية وفق نموذج Hsiao لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين الأسعار العالمية للنفط الخام ومستويات الإنتاج خلال الفترة 2008/1980.

محتويات البحث:-

المبحث الاول :اسعار النفط العالمية وعلاقتها بالانتاج والمخزون

المبحث الثاني:اتجاهات اسعار النفط العالمية في الالفية الثالثة

المبحث الثالث:اهم العوامل المؤثرة في الانتاج العالمي من النفط

المبحث الرابع:تحليل العلاقة السببية بين الاسعار والانتاج وفق نموذج (Hsiao)

الاستنتاجات

التوصيات

الهوامش والمراجع

المبحث الأول

أسعار النفط العالمية وعلاقتها بالمخزون والإنتاج

أولا-اتجاهات سعر النفط خلال الفترة 1980-2008

تتسم اسعار النفط العالمية بحالة عدم الاستقرار منذ العقد الثامن من القرن الماضي وحتى يومنا الحاضر ، نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة ، على الرغم من أهميته البالغة ، كونه احد أهم مصادر الطاقة بالإضافة إلى استخداماته المتعددة الأخرى في كافة قطاعات الاقتصاد الحيوية .

فقد تراجعت أسعار النفط وبشكل حاد منذ بداية عقد الثمانينيات وبالتحديد منذ عام 1981 حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها عام 1986 إذ هبط السعر الاسمي لبرميل النفط الخام الواحد في العام المذكور إلى 13 دولارا75 ، عن مستوى سعر عام 1985 البالغ 27.5 دولارا أما السعر الحقيقي فقد هبط إلى 17.7 دولارا عن مستوى سعر عام 1985 البالغ 42.8 دولارا. وهذا يعني إن السعر الاسمي انخفض بنسبة 52.7% في الفترة المذكورة وبنسبة حوالي 64%76 عن مستوى سعر عام 1980 البالغ 36 دولارا . أما السعر الحقيقي فقد هبط بنسبة 58.7% بين عامي 1986/1985 وبنسبة حولي 63% خلال الفترة 1980-1986 .

---

[75] الحقيقة إن الأسعار الواردة في الجدول 1 لا تشير بالضرورة إلى سعر بيع كافة نفوط العالم ، فالسعر يختلف عادة وفقا لنوعية النفط ، وكذلك صفقات البيع ، و لا تشير كذلك إلى أسعار البيع طوال السنة ، فعلى سبيل المثال بلغ سعر برميل نفط أوبك في السوق الفورية (Spot Market) في آب عام 1986 8 دولارات فقط . الأرقام الواردة في الجدول 1 اذن هي متوسط أسعار نفط أوبك ، بعبارة ثانية هذه الأرقام تشير إلى حقيقة تقلبات سعر النفط ولا تعبر بالضرورة إلى سعر بيع أوبك طوال أيام السنة ، ولا إلى أسعار بيع كل المصدرين . ولقد اعتمدنا أسعار أوبك لسببين : دور المنظمة الكبير في سوق النفط العالمية أولا ، وضآلة الفرق بين أسعار نفط أوبك وأسعار المصدرين الآخرين .

[76] حساباتنا استنادا الى بيانات الجدول 1

اما عام 1987 فقد شهد ارتفاعا في السعر ثم تأرجح في الأعوام التالية بين ارتفاع وانخفاض لكنه لم يهبط إلى مستوى سعر عام 1986 إلا في عام 1998 إذ هبط إلى دون ذلك فقد وصل السعر الاسمي لبرميل النفط الواحد إلى 12.3 دولارا أما السعر الحقيقي فقد انخفض إلى 14 دولارا ، بعبارة ثانية إن السعر الاسمي انخفض في العام 1998 بنسبة 34.2% عن سعر عام 1997 و بنسبة حوالي 5% عن مستوى سعر عام 1986 وبنسبة 66% عن سعر عام 1980، لكن السعر الحقيقي انخفض في الفترات المذكورة على التوالي : 31.8% ، 66% و 71% 77. وعند المقارنة بين السعرين الاسمي والحقيقي نجد ان السعر الحقيقي كان أعلى من السعر الاسمي طوال عقدين من الزمن ، اذ استمر تفوق السعر الحقيقي على السعر الاسمي حتى عام 2000 حينما بلغ السعر الاسمي للبرميل الواحد 27.6 دولارا والحقيقي 29.9 دولارا وهو أعلى سعر يصله برميل النفط منذ عام 1985 حيث بلغ السعر الاسمي والحقيقي في العام الأخير على التوالي : 27.5 و42.8 دولارا (انظر الجدول 1 وكذلك الشكل البياني 1) . ورغم تراجع سعر النفط عامي 2001 و2002 إلى دون سقف 25 دولارا ، إلا إن السعر ارتفع وبشكل مستمر منذ عام 2003 وتجاوز حاجز المائة دولارا في السوق الفورية 78، في عام 2008 ، والجدير بالاهتمام هنا إن متوسط الأسعار الاسمية السنوية أعلى من الحقيقية بدءا من عام 2000 أي عكس ما كان الحال عليه في السنين التي سبقت العام الأخير .

الجدول 1

أسعار نفط أوبك الاسمية والحقيقية ونسب تغيرها في الفترة 1980– 2009

(دولار/برميل)

السنوات	السعر الاسمي	نسبة الارتفاع	السعر الحقيقي بأسعار 1995	نسبة الارتفاع

[77] كذلك حساباتنا استنادا الى بيانات الجدول 1.

[78] بلغ المعدل الأسبوعي لخامات أوبك في السوق الفورية في الأسبوع الأول من تموز 2008 ، 138.3 دولارا ، حسب :اوابك ، ديسمبر 2008 ، الجدول 1.

1980	36	*23.3	48.4	**9
1981	34.2	-5	47.8	-1.2
1982	31.7	-7.1	46	-3.8
1983	30.1	-5	45.3	-1.5
1984	28.1	-6.6	43.5	-3.9
1985	27.5	-2.1	42.8	-1.6
1986	13	-52.7	17.7	-58.7
1987	17.7	36.2	21.6	22
1988	14.2	-19.8	16.3	-24.6
1989	17.3	21.8	19.8	21.5
1990	22.3	28.9	23.4	18.2
1991	18.6	-16.6	19.7	-15.9
1992	18.4	-1.2	18.9	-4.1
1993	16.3	-11.4	18.6	-1.6
1994	15.5	-4.9	17.1	-8.1
1995	16.9	9	16.9	-1.2
1996	20.3	20.1	20.7	22.5
1997	18.7	-8.9	20.5	-0.9
1998	12.3	-34.2	14	-31.8
1999	17.5	42.3	19.7	40.8
2000	27.6	57.7	29.9	51.8
2001	23.1	-16.3	21.1	-29.4
2002	24.3	5.2	21.8	3.3
2003	28.2	16	24.9	14.2
2004	36	27.7	31.2	25.3
2005	50.6	40.6	43	37.8
2006	61	20.6	50.8	18.1
2007	69.1	13.3	56.5	11.2
2008	94.1	36.6	75.3	23.7
***2009	61	-35.2	48	-36.3

*) بالقياس إلى سعر عام 1979 البالغ 29.2 دولارا للبرميل .

**) بالقياس إلى سعر عام 1979 البالغ 44.4 دولارا للبرميل.

***) بيانات أولية .

المصدر : إعداد الباحثين استنادا إلى :

اوابك : تقرير الأمين العام السنوي العدد : السابع والعشرون (عام 2000) ، الجدول 1-18 ، والعدد السادس والثلاثون (عام 2009) الجدول 1-11.

الشكل 1

اسعار النفط الاسمية والحقيقة (باسعار عام ١٩٩٥) في ١٩٨٠/٢٠٠٨

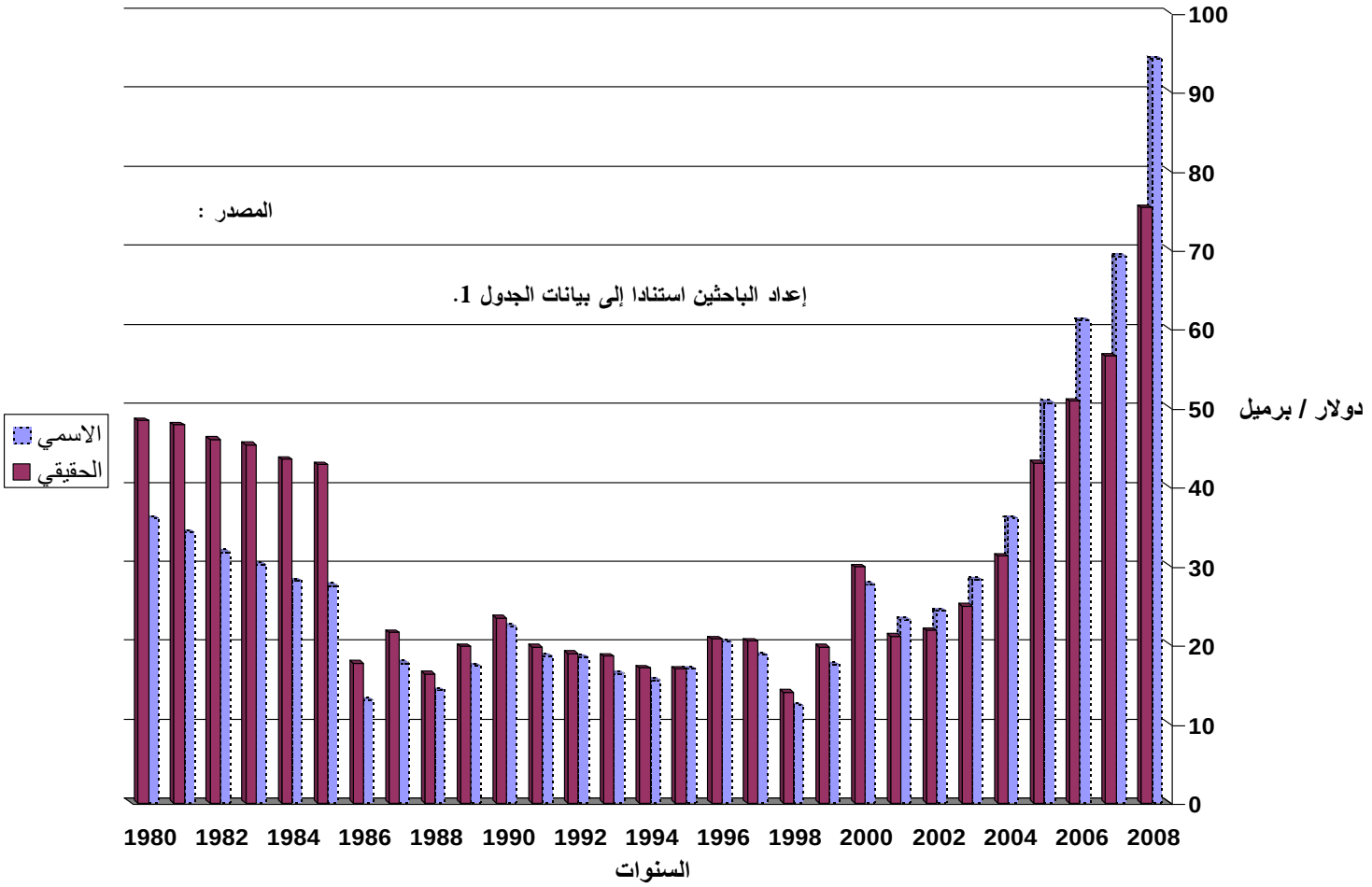

المصدر :

إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات الجدول 1.

ثانيا - أسباب انخفاض سعر النفط

إن تراجع أسعار النفط في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي جاء بعد الارتفاعين الكبيرين والمفاجئين الذين شهدهما عقد السبعينيات ، إذ ارتفع سعر برميل نفط أوبك الخام الاسمي من 3.1 دولارا إلى 10.4 دولارا خلال عامي 1974/1973 ، ومن 12.9 دولارا إلى 29.2 دولارا خلال عامي 1978 / 791979.

لقد شكلت أسعار النفط المرتفعة قوة دفع أسفرت عن تحول سوق النفط العالمية من سوق البائع إلى سوق المشتري ، منذ بداية عقد الثمانينيات بسبب اختلال توازن السوق وارتفاع مستوى العرض على الطلب ، فقد حفزت الأسعار المرتفعة على البدء بانتاج النفط ، أو زيادته، في الكثير من المناطق التي تتسم تكلفة إنتاج النفط فيها بالارتفاع (وهي عموما دول غير أعضاء في منظمة أوبك) بكلمات أخر إن السعر المنخفض عرقل انسياب إمدادات النفط من خارج

[79] اوابك : تقرير الأمين العام السنوي السابع والعشرون ، عام 2000، الجدول 1-18 .

دول أوبك عموما وبالأخص من خارج دول الشرق الأوسط 80 ، كما ان ارتفاع سعر النفط عمل كذلك على إزالة العوائق التي تحول دون إنتاج النفط في هذه البلدان . فعلى سبيل المثال خلال السنوات العشر من 1976 إلى نهاية 1985 ازداد الإنتاج من الدول النامية ، من خارج أوبك بنسبة 134% فيما وصلت نسبة الزيادة في إنتاج المملكة المتحدة والنرويج إلى درجة مذهلة بلغت 571%81 .

لقد أسفر ارتفاع سعر النفط كذلك عن تراجع الطلب الفعال على النفط ، فقد اتبعت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وهي الدول المستهلكة الرئيسة للنفط سياسة خفض استهلاك النفط ، وحصل في الثمانينيات كذلك العودة إلى استخدام الفحم ، كمصدر للطاقة . كما نجحت الدول الصناعية الكبرى في إنتاج سلع تستهلك القليل من الطاقة ، كالسيارات مثلا . فعلى سبيل المثال انخفض استهلاك النفط اللازم لإنتاج بضاعة بقيمة 1000 دولار أمريكي (بأسعار عام 1980) من 2.23 دولارا في ستينيات القرن الماضي إلى 2.16 دولارا في عام 1977 والى 1.93 دولارا في عام 1981 والى 1.78 في عام 821984.

كل هذا أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط في الفترة 1983/1979 بالأرقام المطلقة بما يقارب 10مليون برميل يوميا أي ما يعادل 16% من الطلب العالمي على النفط.

ولابد من التأكيد هنا إلى إن ارتفاع إنتاج النفط من المناطق الصعبة وكذلك انخفاض استهلاك النفط في العالم لم يكن بسبب ارتفاع سعر النفط في السبعينيات فحسب ، بل كذلك رغبة الدول المستهلكة الرئيسة في التخلص من اعتمادها الكبير على نفط أوبك ، وبالأخص نفط منطقة الخليج العربي التي تعد أغنى بقاع العالم بالنفط 83 . وذلك لكون تلك الدول تعتبر منطقة الشرق الأوسط غير مستقرة ،سياسيا وعسكريا ، وقابلة للانهيار في اي وقت مما يؤدي إلى قطع إمدادات النفط عن الدول المستهلكة ، من هنا يمكن تفسير بناء المحزونات النفطية من قبل الدول الصناعية بشكل

---

[80] تعد كلفة إنتاج النفط في دول أوبك عموما ودول الشرق الأوسط ، دول الخليج العربي خصوصا الأدنى على مستوى العالم ففي الوقت الذي بلغ متوسط كلفة إنتاج برميل النفط الواحد من دول الشرق الأوسط 2.70 دولارا ، تراوحت كلفة إنتاج البرميل الواحد من حقول بحر الشمال (القطاع البريطاني والنرويجي) بين 4-9 دولارات ن في المكسيك بين 5-7 دولارا.

[81] الأمانة العامة لمنظمة الأقطار المصدرة للبترول : سياسات أوبك إزاء إنتاج وتسعير النفط ، النفط والتعاون العربي ، المجلد الرابع عشر ، العدد الثاني والخمسون ، صيف 1988 ، ص 29-41.

[82]

L.R. Brown : State of World 1985, New York 1985, pp.235.

[83] أ.م. د. محمد علي حميد و أ.م. د. عدنان كريم نجم الدين : احتياطيات النفط العالمية واهم العوامل المؤثرة فيها ، مجلة جامعة كربلاء ن المجلد السابع ن العدد الرابع (علمي) ن سنة 2009، ص 175 .

عام والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص. ويقدر المخزون التجاري في الدول الصناعية حاليا (إحصاء عام 2009) بحوالي 2688 مليون برميل .84

والجدير بالذكر إن مدة نفاد المخزون التجاري من النفط في الدول الصناعية وصلت في نهاية عام 2009 إلى 58 يوما من الاستهلاك ، وهو مستوى يعد مرتفعا بستة أيام عن المتوسط الاعتيادي وهو 52 يوما. ويعادل هذا المستوى من المخزون ثلاثة أضعاف الإنتاج السنوي الكويتي، وأربعة امثال الإنتاج الليبي وأكثر من خمسة أضعاف الإنتاج الجزائري85 . أما فيما يتعلق بالمخزون الاستراتيجي الأمريكي فقد بلغ 726 مليون برميل في نهاية 2009 . والجدير بالاهتمام انه منذ عام 2004 قامت الإدارة الأمريكية باتخاذ موقف أكثر مرونة لإطلاق كميات من المخزون الاستراتيجي للتعويض عن النقص في الإمدادات ، مما أدى إلى إضفاء صبغة تجارية على المخزون الاستراتيجي بالمقارنة مع السياسات السابقة التي كانت تعتبره بمثابة خط الدفاع الأخير يمكن استخدامه في حالة الأزمات الرئيسة فقط 86 . أما المخزون التجاري القابل للتصرف وهو المخزون الذي تحتفظ به الشركات النفطية كإجراء تحوطي لمجابهة أي انقطاع مفاجئ في الإمدادات ، أو لأغراض المضاربة عند ارتفاع الأسعار فقد وصل عند نهاية عام 2009 إلى 1364 مليون برميل 87 .

والجدير بالاهتمام أيضا إن كل هذه التدابير والسياسات والإجراءات لم تثمر إلا قليلا ، فلم تنجح دول OECD في التخلص (كليا)من اعتمادها على نفط الشرق الأوسط . أما فيما يخص سعر النفط فبعد الانخفاض المتواصل طوال المدة 1986/1980 ، تأرجح السعر بين ارتفاع وانخفاض وفقا تبعا لظروف العرض والطلب ، بشكل أساسي طوال الفترة أعقبت انخفاض السعر في عام 1986 حتى عام 2002 ، بدأت أسعار النفط بالارتفاع منذ عام 2003 بشكل غير مسبوق وتجاوزت حاجز المائة دولار للبرميل الواحد كما مر بنا انفا.

---

84 : اوابك : تقرير الأمين العام السنوي ، العدد السادس والثلاثون ، سنة 2009 ، الفصل الأول.

85 نفس المصدر السابق ، العدد الخامس والثلاثون ، سنة 2008 ، وينبغي التذكير هنا إلى إن كفاية المخزون وفقا لمستويات المخزون والإنتاج والاستهلاك في عام 2008 والتي لم تختلف كثيرا عن مثيلاتها في عام 2009 .

86 نفس المصدر السابق، العدد السادس والثلاثون ، سنة 2009 ، الفصل الأول.

87 نفس المصدر السابق .

المبحث الثاني

اتجاهات سعر النفط في الألفية الثالثة

أولا- تحليل ارتفاع سعر النفط في الألفية الثالثة

منذ عام 2003 بدأت أسعار النفط بالارتفاع الحاد والمستمر وغير المسبوق لست سنوات متواصلة. فبالنسبة للأسعار الاسمية ارتفع متوسط سعر برميل نفط أوبك الخام عن مستوى 28.2 دولارا في عام 2003 إلى 36 دولارا في عام 2004 ، أي إلى مستوى سعر عام 1980 وهذا هو أعلى مستوى سعر يصله برميل النفط الخام طوال الفترة 2004/1980 وتجاوز مستوى سعر عام 1980 في العام التالي إذ بلغ 50.6 دولارا في عام 2005 واستمر بالارتفاع حتى عام 2008 إذ بلغ 94.1 دولارا ، اما بعد العام الأخير فقد بدا السعر بالانخفاض .

واذا انتقلنا للحديث عن مستوى الأسعار الحقيقية فكان ارتفاع الأسعار اقل وطأة من الاسمية . فكما ورد سابقا كان السعر الاسمي عام 2001 يفوق السعر الحقيقي . ولابد من التأكيد هنا على إن الأسعار الحقيقية أكثر وضوحا من الأسعار الاسمية ، إذ إن القوة الشرائية لبعض العملات تضعف مع مرور الزمن بشكل متوازي مع ارتفاع مستويات التضخم . ولغرض التوضيح: لم يرتفع السعر الحقيقي لبرميل النفط الخام (بدولارات عام 1995) إلى مستوى سعر عام 1980 طوال الفترة 2005/2003 ، كالسعر الاسمي ، بل ظل دون ذلك حتى عام 2006 ، فالسعر الحقيقي في عام 1980 بلغ 48.4 دولارا في حين وصل في عام 2003 إلى 24.9 دولارا و 31.2 و 43 دولارا في العامين 2004 و2005 على التوالي. تجاوز قليلا سقف سعر عام 1980 في عام 2006 إذ بلغ 50.8 دولارا. بعبارة ثانية ارتفع متوسط سعر برميل النفط الخام الاسمي في الفترة 2003/ 2008 بنسبة حوالي 234% في حين ارتفع السعر الحقيقي بنسبة 202%88 شكل رقم (1).

يتضح مما سبق إن الارتفاع الكبير في الأسعار الاسمية لسلة أوبك لم يكن حقيقيا حيث تزامن مع عوامل أخرى أدت إلى اتساع الفجوة بين الأسعار الاسمية والحقيقية ، أهمها ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض أسعار

---

[88] حساباتنا وفقا لبيانات الجدول 1.

صرف الدولار (العملة المقومة لسلعة النفط) أمام العملات الرئيسية الأخرى . فعلى سبيل المثال تجاوزت معدلات الزيادة في أسعار النفط خلال الفترة 2008/2000 بالدولار الأمريكي حوالي ضعف مثيلاتها باليورو ، إذ بلغت معدلات الزيادة في الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك في الفترة المذكورة بالدولار الامريكي241% بينما لم تتجاوز معدلات الزيادة باليورو 115% خلال نفس الفترة طبعا.

وعلى الرغم من وجود ثلاثة مصادر رئيسية للطاقة : النفط ،الغاز والفحم ، ففي عام 2005 بلغت نسبة الطلب على النفط ، كمصدر للطاقة ، 39.2% ، في حين بلغت نسبة الطلب على الغاز 23.0% أما نسبة مساهمة الفحم89 فبلغت 27.6% ومن المتوقع أن يزداد الطلب العالمي على الغاز بمعدل سنوي قدره 2.4% سنويا في الفترة 2030/2005 متجاوزا الفحم الذي تبلغ نسبة نموه 1.6% سنويا والذي يفوق بدوره النفط الذي تبلغ نسبة نموه 1.4% في الفترة المذكورة . بعبارة أخرى من المتوقع ان تنخفض نسبة الطلب العالمي على النفط بحلول عام 2030 إلى حوالي 36.5% وتنخفض نسبة الطلب العالمي على الفحم إلى 26.8% في حين يرتفع الطلب على الغاز الى 27.4% بحلول عام 2030 90 . لقد تصدر مؤشر أسعار الفحم مؤشرات أسعار الطاقة منذ عام 2000 إذ بلغ مؤشر أسعار الفحم ذروته في عام 2008 عندما سجل حوالي 266،في حين ظل مؤشر أسعار النفط ملازما لمؤشر أسعار الغاز الطبيعي ولم يتجاوز عند أوقات الذروة في عام 2008 ما قيمته 182.

وهناك حقيقة أخرى وهي إن الألفية الثالثة شهدت ارتفاعا كبيرا وغير ومسبوق في أسعار السلع الأولية بشكل عام إذ ارتفع مؤشر صندوق النقد الدولي إلى ما يقارب الثلاثة أضعاف مستوياته عند بداية الفترة 2008/2002 ، من حوالي 65 في عام 2002 إلى أكثر من 172 في عام 2008.

وهناك حقيقة لابد من الاشارة اليها اذ ان الرؤى التي ظهرت منذ مطلع العقد الماضي بشان تحليل ارتفاع سعر النفط وتوقعات استمرارها في المستقبل لم تكن مبنية على المغالاة فحسب . فبعد أن تخطى سعر برميل النفط الخام الاسمي سقف 100 دولار في مطلع عام 2008 توقع العديد من المغالين وفي ما يشبه الإجماع على إن أسعار النفط سوف تقترب من حاجز ال 200 دولار في الأجل القريب وزاد عليهم آخرون بان السعر سوف

---

89 Solids كما وردت في المصدر.

90 OPEC: World Oil Outlook 2007, table 1.3.

يقترب من 300 دور للبرميل وتوقع آخرون أكثر من ذلك . الا ان تلك التوقعات كانت غير واقعية ولم تتحقق على الصعيد الفعلي إذ انهارت الأسعار مع بروز الأزمة المالية العالمية .وهكذا نلاحظ ان الحديث عن اسباب ارتفاع الاسعار والتوقعات التي رافقت الفترة الماضية تبقى محض توقعات تحكمها الازمات والظروف التي لايمكن التنبؤ بوقت حدوثها.

ثانيا- أسباب ارتفاع أسعار النفط في الألفية الثالثة

في البدء وقبل الخوض في تفاصيل الأسباب التي أدت إلى ارتفاع سعر النفط لابد من التأكيد على حقيقة ذات صلة بارتفاع الأسعار ألا وهي حساسية سوق النفط العالمية إذ تعد هذه السوق كما يبدو احدى أكثر الأسواق استجابة إلى المتغيرات المؤثرة ولأسباب عديدة منها :

1. انخفاض مرونة الطلب السعرية للنفط كونه سلعة غير قابلة للإحلال في المدى القصير في معظم أوجه استخداماتها ، وفي المدى المتوسط في احد أهم قطاعات استخدامها على الإطلاق ألا وهو قطاع النقل والمواصلات .
2. انخفاض مرونة العرض ذلك لان رفع الطاقات الإنتاجية يتطلب فترات طويلة أولا وتدفقات استثمارية عالية ثانيا لا تتوفر إلا في بيئة مستقرة منخفضة المخاطر وفي حال طلب عالمي مضمون وأسعار مناسبة ومستقرة.
3. لا يمكن اعتبار منطقة الشرق الأوسط (أغنى بقاع العالم قاطبة بالنفط) منطقة مستقرة على صعيد الاوضاع السياسية والاقتصادية بل هي مضطربة . ففي عام 2009 بلغت نسبة صادرات منطقة الشرق الأوسط النفطية إلى العالم حوالي 40% . وضمت أراضي المنطقة في العام المذكور حوالي 56% من احتياطيات العالم المؤكدة من النفط[91] . هذه الحقيقة تقلق الدول المستوردة و ترفع من تحفظاتها وتوقعاتها وردود أفعالها إزاء الطفيف من الأحداث والاضطرابات في المنطقة ، ومن هنا يمكن كذلك تفسير المخزونات النفطية الإستراتيجية التي تحاول الدول المستوردة الاعتماد عليها لمواجهة الحالة الحرجة والفترات غير المستقرة .

---

[91] حساباتنا استنادا على :

OPEC: OPEC Annual Statistical Bulletin 2009, tables 3.1&3.8.

لقد كانت أساسيات السوق (الطلب والعرض) السبب الرئيس وراء موجة ارتفاع الأسعار التي شهدتها سوق النفط العالمية في العقد الأول من القرن الجديد، فقد شهد الطلب العالمي على النفط ارتفاعا كبيرا ومتواصلا وغير مسبوق منذ عام 2002 حتى العام الذي سبق انخفاض الأسعار أي عام 2007 ، إذ ارتفع الطلب العالمي على النفط الخام بواقع(8.3 =77.7-86)مليون برميل يوميا ، أي حوالي 10.7%، حيث ارتفع الطلب من 77.7 مليون برميل يوميا عام 2002 إلى 86 مليون برميل يوميا عام 2007.

وقد كان ارتفاع الطلب العالمي على النفط مدعوما بارتفاع معدلات الأداء الاقتصادي العالمي . إذ تراوحت معدلات ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي العالمي في المدة 2007/2002 بين 3.1% و 5.2%.

ورغم أهمية العلاقة المتبادلة بين معدلات الناتج المحلي الإجمالي والطلب على النفط ،لا يمكن تفسير ارتفاع الطلب على النفط بارتفاع معدلات الناتج المحلي الإجمالي فقط، ولعل ما يدعم ذلك هو الارتفاع الطفيف الذي سجله الطلب على النفط في الدول المتحولة رغم معدلات النمو الاقتصادي العالية التي سجلتها هذه البلدان في حين سجلت الدول الصناعية معدلات نمو اقتصادي اقل بكثير من مجموعة الدول المتحولة بيد إن الطلب على النفط فيها ارتفع أكثر من ثلاثة أضعاف مستوى الارتفاع في الدول المتحولة ورغم تقارب مستويات النمو الاقتصادي الذي تحقق في الدول المتحولة مع نظيراتها في الدول النامية إلا إن الطلب على النفط في هذه الأخيرة ارتفع أكثر من 16 ضعف ارتفاعه في مجموعة الدول المتحولة. بعبارة ثانية تراوحت معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية، وهي مجموعة الدول الأكثر استهلاكا للنفط على مستوى العالم ، في الفترة 2007/2002 بين 1.5% و 2.7% وان تجاوزت مستوى 3% في عام 2004 ، وارتفع الطلب بواقع 1.3 مليون برميل يوميا أي بنسبة حوالي 15.7% من الزيادة في الفترة المذكورة. في حين سجلت الدول المتحولة معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي تراوحت بين

الجدول 2

النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط ونسب تغيره وفق المجموعات الدولية في الفترة 2009/2002 . (مليون برميل يوميا)

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009*
الدول الصناعية								
النمو الاقتصادي	1.5	1.9	3.2	2.6	3.0	2.7	0.6	3.4-
الطلب على النفط	47.9	48.5	49.4	49.8	49.6	49.2	47.6	45.7
نسبة التغير	0.0	1.3	1.9	0.8	0.4-	0.8-	3.3-	4.0-
الدول النامية								
النمو الاقتصادي	4.6	6.5	6.8	7.1	7.9	8.3	6.0	1.7
الطلب على النفط	25.3	26.2	28.2	29.3	30.5	31.9	33.2	33.8
نسبة التغير	3.3	3.6	7.6	3.6	4.1	4.6	4.0	1.8
الدول المتحولة								
النمو الاقتصادي	5.3	7.9	8.4	6.7	8.4	8.6	5.5	6.7-
الطلب على النفط	4.5	4.6	4.7	4.8	4.8	4.9	4.9	4.8
نسبة التغير	4.3-	2.2	2.2	2.1	0.0	2.1	0.0	2.0-
العالم								
النمو الاقتصادي	3.1	4.1	5.3	4.5	5.1	5.2	3.0	1.1-
الطلب على النفط	77.7	79.3	82.3	83.9	84.9	86.0	85.7	84.3
نسبة التغير	0.8	2.1	3.8	1.8	1.2	1.3	0.3-	1.6-

*) بيانات تقديرية

المصدر : إعداد الباحثين استنادا على : تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) العددين : الثالث والثلاثون / سنة 2006 و السادس والثلاثون /سنة 2009 ، الجداول من كلا العددين : 1-3 ، 1-4 ، 1-5 ،1-6 ،1-7 ،1-8 والجدول 1-9 من العدد الثالث والثلاثون / سنة 2006.

5.3 % و 8.6% ، أما الطلب على النفط فقد ارتفع بواقع 0.4 مليون برميل يوميا أي حوالي 4.8% من الزيادة . في حين تراوحت معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية بين 4.6% و8.3% وبلغت زيادة الطلب على النفط فيها حوالي 6.6 مليون برميل يوميا أي حوالي 79.5% 92 من زيادة الطلب المتحققة في الفترة المذكورة طبعا ، انظر الجدول 2. أي إن أكثر من ثلاثة أرباع زيادة الطلب على النفط كانت من

[92] زيادة الطلب على النفط ونسبها من حساباتنا استنادا على بيانات الجدول 2

حصة الدول النامية. بعبارة ثانية إن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي لا تكفي لتبرير الارتفاع الهائل الذي طرأ على الطلب على النفط ومن ثم ارتفاع أسعاره .

لقد أسفر النمو الاقتصادي السريع الذي تحقق في الدول النامية عن ارتفاع الطلب على النفط بسبب انطلاقة التصنيع والزيادات الكبيرة في متوسط الدخول الفردية المنخفضة أصلا والتي ارتبطت بنوعية النمو الاقتصادي الأكثر كثافة في استخدام السلع الأولية ، وبذلك كان نمو الطلب على النفط مدعوما بإشراك مجموعات كبيرة من العمالة منخفضة الدخل والتي تتميز بارتفاع مرونة الطلب الدخيلة . من هنا كان النمو الاقتصادي العالمي، ومن ثم الطلب على النفط بقيادة اقتصاديات الدول النامية. خلاصة القول ليس كل ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي يجب ان يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الطلب على النفط ، ومن ثم ارتفاع الأسعار 93.

اما فيما يتعلق بجانب العرض فقد أسفر الارتفاع الحاد والمستمر والمفاجئ للطلب على النفط عن تقلص الطاقات الإنتاجية الفائضة لدى الدول المنتجة . ظلت أسعار النفط متدنية طوال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي ، الأمر الذي هيأ الظرف المناسب لنزوح الاستثمارات في توسعة الطاقات الإنتاجية. فهناك علاقة مباشرة بين السعر والاستثمارات النفطية فكلما ارتفع السعر كلما ارتفعت الاستثمارات والعكس صحيح أيضا.

وتعد الإحصائيات المتعلقة بنشاط الحفر البترولي وعدد الحفارات العاملة في العالم خلال فترة زمنية معينة مؤشرا جيدا يعكس النشاط الاستثماري في مجال توسيع الطاقات الإنتاجية خلال تلك الفترة ، سواء من حيث استكشاف وحفر آبار جديدة أو صيانة الآبار القائمة. وكما تشير بيانات الجدول 3 انخفض عدد الحفارات في العالم إلى أدنى مستوى له طوال المدة 2009/1996 في عام 1998 إذ بلغ 1573 حفارة تزامنا مع أدنى مستوى يصله متوسط سعر برميل النفط في الفترة المذكورة البالغ 12.3 دولارا. ارتفع عدد الحفارات في الأعوام التالية وبلغ أعلى مستوى له في عام 2008 حوالي 3336 حفارة عندما بلغ متوسط سعر برميل نفط أوبك الخام 94.1 دولارا . ويلاحظ من خلال بيانات الجدول المذكور اختلال التوافق بين سعر النفط وعدد الحفارات في بعض السنين ،فعلى سبيل المثال انخفض عدد الحفارات في عام 2002 إلى 1829 حفارة عن

---

93 للمزيد الطلب عن النفط يمكن مراجعة ،على سبيل المثال ،د . محمد علي حميد مجيد ، أ.م.د. عدنان كريم نجم الدين : الطلب العالمي على النفط والعوامل المؤثرة فيه (دراسة تحليلية كمية)،مجلة جامعة كربلاء ، المجلد السادس- العدد الرابع / علمي/2008 ص56-70.

2243 حفارة في العام السابق رغم ارتفاع متوسط سعر برميل النفط من 23.1 دولارا إلى 24.3 دولارا. ولعل سبب ذلك يعود إلى ان بيانات أسعار الجدول تشير إلى متوسط السعر السنوي ، في حين عدد الحفارات هو ما يظهر عند نهاية كل سنة . وكثرما يحدث فروق كبيرة في أسعار النفط خلال أشهر معدودة من السنة ، فعلى سبيل المثال وصل المتوسط الأسبوعي لسعر برميل نفط أوبك الخام في الأسبوع الأول من كانون الثاني من العام 2008حوالي 92.5 دولارا وارتفع في الأسبوع الأول من تموز العام ذاته إلى 138.3دولارا ثم هبط بعد ذلك إلى 40.8 دولارا في الأسبوع الأول من كانون الأول والى 34.9 دولارا في الأسبوع الرابع من الشهر 94 ، سعر النفط إذن انخفض إلى ربع مستواه خلال نصف سنة فقط ، بين تموز وكانون الأول من العام 2008 .هذا هو سبب عدم التوافق بين عدد الحفارات وسعر النفط في بعض السنين التي يضمها الجدول 3

الجدول 3

متوسط سعر برميل نفط أوبك الخام الاسمي بالدولار وعدد الحفارات العاملة في العالم في الفترة 2009/1996 (في نهاية العام)

السنة	السعر	عدد الحفارات
1996	20.3	2049
1997	18.7	2225
1998	12.3	1573
1999	17.5	1595
2000	27.6	1912
2001	23.1	2243
2002	24.3	1829
2003	28.2	2173
2004	36	2394
2005	50.6	2746
2006	61	3043
2007	69.1	3119
2008	94.1	3336
2009	61	2278

المصدر : إعداد الباحثين استنادا إلى :الأسعار: الجدول 1، عدد الحفارات في العالم : تقرير الأمين العام السنوي، مصدر سبق ذكره الجدول 2-2 من الأعداد : 27/ سنة 2000، 31/سنة 2004 ، 33 / سنة 2006 ، 36/ سنة 2009.

[94] اوابك : مجلة اوابك العدد 3 مارس 2009 ، الجدول 1 في ملحق الجداول.

وتمتد أصول مشكلة الطاقات الإنتاجية (أي عرض النفط) إلى سبعينيات القرن الماضي . فقد شهد عقد السبعينيات ارتفاعين كبيرين في سعر النفط . وتزامنا مع ارتفاع الأسعار ارتفعت الاستثمارات النفطية واتسعت الطاقات الإنتاجية . لكن عقد الثمانينيات شهد تراجعا في الطلب على النفط وانهيارا في الأسعار ،كما ورد سابقا، وهكذا نزحت الاستثمارات نحو القطاعات الاخرى، لكن البلدان المنتجة أصبحت تتمتع بطاقات إنتاجية عالية نسبيا . ارتفع الطلب على النفط في تسعينيات القرن الماضي ولكن تمت تغطيته من الطاقات الفائضة التي وفرتها فترة انتعاش الأسعار في السبعينيات ، الأمر الذي انعكس على استمرار تدني الأسعار وغياب الاستثمارات لتوسيع الطاقات الإنتاجية .

لقد أثار عدم التوافق بين عرض النفط الناجم عن قلة الاستثمارات في مجال الطاقات الإنتاجية الإضافية الناتج عن تدني الأسعار والنمو المتسارع في الطلب على النفط بسبب النمو الاقتصادي العالمي الكبير لاسيما في الدول النامية المدعوم بحركة التصنيع وارتفاع معدلات دخل الفرد المخاوف من تلاشي الطاقات الإنتاجية الفائضة ، ورغم حساسية سوق النفط العالمية ، إلا إن المخاوف لا تبدوغير مبررة . فلم يظهر الطلب العالمي على النفط تباطئا في نموه في طوال الفترة الممتدة بين 2007/2002 . وهذا يعني إن الطلب على النفط نما بوتيرة أسرع من نمو العرض ، أي إن الاستثمارات النفطية لم تواكب الزيادة في الطلب العالمي على النفط . خلاصة القول إن احد الأسباب المهمة وراء ارتفاع أسعار النفط في بداية القرن الجديد هو تدني أسعار النفط في العقدين الأخيرين من القرن الماضي .

ولقد لعبت المضاربات بالنفط كذلك دورا في رفع السعر ، سيما الابتكارات المالية التي ظهرت في أسواق السلع مثل السماح للمستثمرين من الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط دون الحاجة إلى الحيازة الفعلية للنفط على هيئة مخزون ، الأمر الذي أدى إلى كثافة المضاربة أي شراء النفط لا من اجل استخدامه بل من اجل إعادة بيعه في الأسواق الآجلة الأمر الذي أدى إلى خلق طلب وهمي على ما يسمى بالبراميل الورقية، وساهم في رفع سقف التوقعات بشان الأسعار المستقبلية الأمر الذي دفع المستهلكين إلى زيادة الطلب على النفط لغرض التخزين بغية التحوط من ارتفاع الأسعار أكثر.

تلك هي أهم الأسباب التي أدت إلى ارتفاع سعر النفط في الفترة التي سبقت الأزمة المالية العالمية لا يمكن إغفال الدور الذي لعبته الاختناقات في قطاع تكرير النفط بسبب تدني الاستثمارات طوال العقدين الأخيرين من القرن الماضي. ووقفت قوانين وتشريعات حماية البيئة المتشددة في الدول الصناعية حائلا أمام إنشاء مصافي تكرير جديدة بالأخص في الولايات المتحدة الأمريكية.

وكذلك كان للتوترات الجيوسياسية والظواهر الطبيعة إسهام في رفع أسعار النفط ، مثل الحرب على العراق في 2003 وإضراب عمال فنزويلا في العام ذاته ، وأزمة الملف النووي الإيراني في 2007 /2008 ، إضافة إلى الأعاصير في خليج المكسيك مثل إعصار ايفان في 2004 الذي أدى إلى تعطيل 30% من الطاقة الإنتاجية للولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثا - إنتاج النفط العالمي في الفترة 2008/2002

ان الكميات المعروضة من النفط في السوق العالمية تعتمد بالدرجة الأساس على مستويات الإنتاج . في الفترة بين عامي 2008/2002 ارتفع سعر برميل النفط الخام الاسمي من 24.3 دولارا إلى 94.1 دولارا أي ان السعر ارتفع 70 دولارا. وفي الفترة ذاتها ارتفع إنتاج العالم من

الجدول 4

إنتاج العالم من النفط الخام ونسبه حسب المناطق في الفترة 2008/2002 بآلاف البراميل يوميا (1000ب/ي)

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	نسبة تغير الإنتاج في 2008/2002
أمريكا الشمالية								
الإنتاج	7191.3	7140.1	6823.9	6538.3	6447.8	6489.5	6303.5	14.1-
النسبة إلى العالم	11.2	10.6	9.7	9.1	9.0	9.0	8.8	
أمريكا اللاتينية								
الإنتاج	9484.3	9567.5	9958.3	10230.3	10077.8	9828.0	9636.0	1.6
النسبة إلى العالم	14.8	14.2	14.1	14.3	14.0	13.8	13.4	
أوربا الشرقية								
الإنتاج	9040.0	9960.9	10745.7	11083.2	11532.4	12003.7	12041.4	24.9
النسبة إلى العالم	14.8	14.2	14.1	14.3	14.0	13.8	13.4	
أوربا الغربية								
الإنتاج	5949.6	5626.7	5372.9	4905.1	4501.5	4319.9	4046.9	47.0-
النسبة إلى العالم	9.3	8.4	7.6	6.8	6.3	6.0	5.6	
الشرق الأوسط								
الإنتاج	18649.1	20439.0	21996.3	22722.0	22900.8	22361.6	23141.6	19.4
النسبة إلى العالم	29.1	30.4	31.1	31.8	31.9	31.3	32.2	
أفريقيا								
الإنتاج	6433.7	7294.0	8324.8	8815.7	8952.2	9097.5	9315.2	30.9
النسبة إلى العالم	10.0	10.8	11.8	12.3	12.5	12.7	12.9	
آسيا والباسفيك								
الإنتاج	7275.1	7276.6	7334.4	7328.4	7322.6	7322.5	7416.9	1.9
النسبة إلى العالم	11.4	10.8	10.4	10.2	10.2	10.2	10.3 1	
إجمالي العالم الإنتاج	64022.9	67304.8	70556.2	71523.0	71734.9	71422.7	71901.7	10.9

المصدر : إعداد الباحثين استنادا على :

OPEC: OPEC Annual Statistical Bulletin, numbers: 2006, table 14& 2009, table 3.7

النفط من 64.0 مليون برميل يوميا إلى 71.9 مليون برميل يوميا ، أي ان إنتاج العالم من النفط ارتفع حوالي 7.9 مليون برميل يوميا في الفترة بين 2008/2002.

يشير المنطق الاقتصادي ، قانون العرض ، إلى وجود علاقة طردية ما بين السعر والكميات المعروضة ، ارتفاع إنتاج النفط العالمي ينسجم إذن مع قانون العرض . ولكن ما يشذ عن القانون هو انخفاض الإنتاج في بعض مناطق العالم رغم ارتفاع السعر ، فعلى سبيل المثال انخفض إنتاج

أمريكا الشمالية من النفط بنسبة -14.1%، وانخفض إنتاج أوربا الغربية بنسبة -47.0 % . ارتفاع الإنتاج كذلك يثير التساؤلات فلم يرتفع الإنتاج بشكل متساوي في بقاع العالم الأخرى، إذ ارتفع في الفترة المذكورة إنتاج أوربا الشرقية بنسبة 24.9% ، والشرق الأوسط بنسبة 19.4% ، وكانت الزيادة الأكبر من نصيب أفريقيا إذ ارتفع الإنتاج بنسبة 30.9% ، أما إنتاج أمريكا اللاتينية واسيا والباسفيك فقد ارتفعا على التوالي : 1.6% و 1.9%.

المبحث الثالث

أهم العوامل المؤثرة في الإنتاج العالمي من النفط

مما لاشك فيه إن للسعر اثر بالغ على إنتاج النفط ، واشرنا العلاقة ما بين عدد الحفارات ، باعتبارها مؤشر على استكشاف وحفر آبار جديدة أو صيانة الآبار القائمة ، ولكن ، وكما يبدو، إن السعر وعلى الرغم من اهميته البالغة فانه لايعد محدد الإنتاج الأوحد . بعبارة ثانية إلى جانب السعر هناك عوامل أخرى مؤثرة على إنتاج النفط والتي يمكن إجمالها ، وكما يبدو ، بما يأتي :

الاكتشافات النفطية ، هناك علاقة عكسية ما بين إنتاج النفط ومستوى الاحتياطيات ، فكلما ارتفع الإنتاج كلما انخفضت الاحتياطيات ، شرط عدم اكتشاف حقول نفط جديدة. أي ان العمر عمر الاحتياطيات الإنتاجي ينخفض باستمرار الإنتاج في حال عدم اكتشاف حقول جديدة من شانها رفع حجم احتياطيات البلد . وطبعا يتباين تأثير الاكتشافات النفطية الجديدة تبعا لثروة البلدان النفطية فتأثير الإضافات الجديدة على احتياطيات البلدان ذات الاحتياطيات المتواضعة او المتدنية اكبر من تأثيرها على البلدان التي تتمتع بثروات نفطية كبيرة . في الفترة 2008/2002 تراجعت احتياطيات أمريكا الشمالية من 27.2 مليار برميل إلى 26.2 مليار برميل

أي ما نسبته -3.6%، يذكر ان هذه الاحتياطيات لا تشكل سوى 2% تقريبا من احتياطيات العالم النفطية في عام 2008 تراجعت كذلك احتياطيات أوربا الغربية من 18.4 مليار برميل في عام 2002 إلى 13.9 مليار برميل في عام 2008 أي بنسبة حوالي -32.1% ، وتعد الاحتياطيات الأوربية الغربية كذلك متواضعة إذ لم تشكل في عام 2008 سوى 1.0% تقريبا من احتياطيات العالم النفطية . ويمكن تفسير تراجع الاحتياطيات النفطية الأوربية والأمريكية لسببين هما الكميات المنتجة من النفط أولا ، وان كان متواضعا ، وعدم اكتشاف حقول نفط جديدة ثانيا. وبالمقابل ارتفعت الاحتياطيات النفطية في مناطق العالم الأخرى ، انظر الجدول 5.

الجدول 5

احتياطيات العالم النفطية (بمليارات البراميل) حسب المناطق ونسبها للعالم ونسب تغيرها في 2002/ 2008

	الاحتياطيات عام 2002	النسبة إلى العالم	الاحتياطيات عام 2008	النسبة إلى العالم	نسبة التغير في 2008/2002
أمريكا الشمالية	2.7	2.4	2.6	2.0	3.6-
أمريكا اللاتينية	117.5	10.5	210.5	16.3	44.2
أوربا الشرقية	87.4	7.8	128.6	9.9	32.0
أوربا الغربية	18.4	1.6	13.9	1.1	32.1-
الشرق الأوسط	735.1	65.6	752.2	58.1	2.3
أفريقيا	102.0	9.1	122.3	9.4	16.5
آسيا والباسفيك	38.5	3.4	40.3	3.1	4.3
العالم	1121.2		1294.1		13.4

المصدر : إعداد الباحثين استنادا على :

OPEC : OPEC Annual Statistical Bulletin numbers 2005 table 10 & 2009 table 3.1.

1. **أهمية النفط وسياسة البلد الإنتاجية** ، تعتمد اقتصاديات الكثير من البلدان النفطية اعتمادا كبيرا على قطاع النفط ، فعلى سبيل المثال في عام 2009 شكلت عائدات تصدير النفط حوالي 94.3% من عائدات الصادرات الإجمالية في العراق و 92.7% في الكويت 95. ومن الصعب أن نتوقع أن تقدم هذه البلدان على خفض إنتاجها النفطي ، بإرادتها طبعا، نظرا للدور الكبير الذي تلعبه

[95] : حساباتنا استنادا على :

OPEC: OPEC Annual Statistical Bulletin 2009, table 1.2.

التجارة الخارجية في اقتصادياتها. وعلى النقيض من ذلك تنتهج الولايات المتحدة الأمريكية سياسة إنتاجية من شانها المحافظة على ثروتها النفطية وإطالة أعمار احتياطياتها النفطية ، ومن هنا يمكن تفسير تحول الولايات المتحدة الأمريكية إلى مستورد للنفط منذ عام 1948 رغم امتلاك البلد ، في ذلك الحين ، لاحتياطيات نفطية كبيرة96 ولمملكة النرويج سياسة إنتاجية تختلف عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، وعن سياسة منظمة أوبك97 وحتى ودول نفطية أخرى خارج المنظمة في أوقات انخفاض الأسعار، فهذه البلدان وكثيرما تتبع سياسة خفض الإنتاج من اجل رفع الأسعار ، أما النرويج فترى إن خفض الإنتاج سياسة لا تخدم مصالحها القومية ، وهكذا فالنرويج ترغب برفع إنتاجها النفطي وليس خفضه 98 .

2. كلفة الإنتاج

تتباين تكلفة استخراج النفط الخام في بلدان العالم المختلفة تبعا لطبيعة الحقول ومناطق تواجدها وطبيعة الأرض ...الخ . وعموما تعد تكلفة إنتاج برميل النفط من معظم دول الخليج العربي اقل التكاليف في العالم فهي تتراوح بين 1-2 دولارا للبرميل و 3-4 في معظم الدول العربية الأخرى ، في حين تزيد عن 5 دولارات في فنزويلا ونيجيريا وتتراوح بين 1.5-4.8 دولارا (بدون تكاليف النقل إلى ميناء التصدير) في روسيا ، و12-13 دولارا (يضمنها تكاليف النقل إلى ميناء التصدير) في بحر قزوين، في حين تصل إلى حوالي 12 دولارا النفوط الفنزويلية الثقيلة جدا ، وتتراوح بين 10-12 دولارا من رمال القار الكندية وأخيرا تبلغ تكلفة إنتاج برميل النفط الواحد حوالي 11 دولارا من بحر الشمال 99 . ولاشك ان لتكاليف إنتاج النفط علاقة مباشرة باسعاره ، فارتفاع الأسعار يؤمن الإنتاج حتى من المناطق ذات التكلفة العالية فعند الأسعار العالية يمكن الإنتاج والتطوير ويمكن تحقيق ارباح عالية . ولكن الوضع يختلف عندما تكون الأسعار منخفضة ، فعلى سبيل

---

96 حسين عبد الله: مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى 2000.

97 تتبع منظمة أوبك نظام الحصص الإنتاجية من اجل المحافظة على استقرار سوق النفط العالمية .

98 تشير بعض التصريحات إلى إن النرويجيين يخشون من احتمال انخفاض الطلب العالمي على النفط ، لأسباب بيئية أو أخرى وتحول النفط إلى سلعة غير مرغوب بها.

99 عبد الفتاح دندي : توزيع الإيرادات الإجمالية لبرميل النفط وحصة الأقطار الأعضاء منه ، النفط والتعاون العربي المجلد 35 العدد 131 خريف 2009.

المثال عندما انخفض سعر برميل النفط إلى حوالي 12 دولارا في عام 1988 فان عمليات الإنتاج والتطوير من بعض الحقول مرت بمراحل حرجة مثل حقول بحر قزوين .

4- التقدم التكنولوجي

للتقدم التكنولوجي دور في زيادة الإنتاج من خلال خفض متوسط الكلفة وذلك اما عن طريق استمرار الكلفة الكلية عند نفس المستوى ولكن العمل على استخراج كميات اكبر من النفط وهكذا ينخفض متوسط تكلفة استخراج برميل النفط ، الأمر الذي يؤدي إلى جعل الإنتاج من الحقول ذات التكلفة العالية ممكنا حتى في حال انخفاض الأسعار،انخفاضا طفيفا طبعا ، وكذلك زيادة الأرباح من الحقول الأخرى . أو من خلال خفض التكلفة الكلية أصلا ، الأمر الذي ينعكس على انخفاض متوسط الإنتاج بشكل اكبر من الحالة الأولى .

وكذلك يمكن للتقدم التكنولوجي أن يجعل الإنتاج من الآبار التي يصعب الوصول إليها ممكنا ،وفي هذا المجال يرى (Roger N. Anderson)العالم المتخصص في مجال النفط والطاقة ومدير ابحاث تقانة النفط في مركز الطاقة بجامعة كولومبيا (ان التقنيات الحديثة المستخدمة في تصوير باطن الارض والحفر الموجه وفي انتاج النفط من تحت المياه العميقة ستسمح باستخراج متزايد لما هو كامن في الاعماق)(26)

فعلى سبيل المثال قبل اقل من قرن من الزمان لم يكن الوصول إلى النفط الذي تضمه الحقول الواقعة في قاع البحار والمحيطات ممكنا ، لم تعد البشرية المعاصرة تعاني من هكذا مشكله ، هذا النجاح تحقق بفعل التقدم التكنولوجي.

المبحث الرابع

استخدام نموذج هسيو لقياس العلاقة السببية

بين الاسعار والانتاج العالمي من النفط الخام

اولا- ماهية نموذج السببية لهسيو(Hsiao model)

تستخدم النماذج القياسية الخاصة باختبارات السببية مثل نموذج (Hsiao)وكذلك نموذجي (Granger) و(Sims)لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية وتعتمد هذه النماذج بشكل اساسي على متغيرات التباطؤ الزمني(Lagged variables) لبيان اثر التغيرات التي تحصل في المتغير المستقل خلال فترة زمنية معينة (عادة تستخدم ست فترات ابطاء لهذا الغرض) على المتغير التابع (27).و يعنى هذا النموذج باختيار مدة الابطاء المناسبة عن طريق تقدير معادلة الانحدار ذات مدة الابطاء المثلى للمتغيرات التابعة و المستقلة ، فاذا تم تقدير معادلة الانحدار التالية (28):-

$$Pt = a + \sum bj\ Pt-j + Ut \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث ان(P) تمثل الاسعار الحقيقية لبرميل النفط الخام خلال الفترة (1980-2008)

وان (j) تاخذ القيم (1-6) .

ثم يتم حساب مجموع مربعات الاخطاء (ESS) عند كل انحدار حيث يمكننا التوصل إلى ما اسماه(Hsiao) بخطأ التنبؤ النهائي (FPE) وفقاً للصيغة الآتية :-

$$FPE(m) = [(T + m + 1 / T - m - 1)]\ [ESS(m)] / T \quad \ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث أن (T) تمثل حجم العينة ،(m) رتبة الانحدار ،ESS(m) مجموع مربعات الخطأ لكل انحدار ،و يرمز لمدة التباطؤ المثلى التي تعطي اقل خطأ تنبؤ نهائي في الانحدارات الستة المقدرة بالرمز (m*) وتمثل مدة التباطؤ المثلى للمتغير التابع أما مدة التباطؤ المثلى للمتغير المستقل فيتم تقديرها من خلال معادلة الانحدار الآتية:-

$$Pt = a + \sum bi\ Pt - I + \sum cj\ Yt - j + Ut \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث ان (Y) تمثل حجم الانتاج من النفط الخام بملايين البراميل،وبعد تقدير ست معادلات للانحدار بتباطؤ زمني من (1-6) يتم حساب خطأ التنبؤ النهائي (FPE) لكل انحدار وفق الصيغة الاتية :-

$$FPE(m^*,n^*) = [(T + m^* + n^* + 1) / (T - m^* - n^* - 1)]\ [ESS(m^*,n^*) / T \quad \ldots\ldots\ldots(4$$

ان معادلة الانحدار التي تعطي اقل خطا تنبؤي نهائي هي التي تحدد مدة التباطؤ المثلى (n*) وأن (n) تمثل عدد الانحدارات المقدرة للوصول إلى مدة التباطؤ المثلى (n*) للمتغير المستقل و يتم تحديد اتجاه السببية

اعتماداً على خطأ التنبؤ النهائي الحائز على مدة التباطؤ المثلى (m*,n*)FPE ،فاذا كان (m*)FPE < (m*,n*)FPE فان ذلك يشير إلى أن اتجاه السببية يكون من المتغير المستقل إلى المتغير التابع ،أما اذا كان (m*,n*)FPE < (m*)FPE فان ذلك ينفي اتجاه السببية من المتغير المستقل إلى المتغير التابع وتتم اعادة الاختبار بطريقة عكسية لمعرفة تأثير المتغير التابع على المتغير المستقل عندما يكون الأخير متغير تابع(29). وبنفس الطريقة المذكورة يتم التوصل الى اتجاه السببية من خلال تقدير المعادلات التالية:
اما عند تقدير العلاقة السببية باعتبار ان الانتاج متغير تابع وان الاسعار متغير مستقل فمن المتوقع ان تكون العلاقة بين المتغيرين طردية اي ان ارتفاع الاسعار تدفع باتجاه زيادة الكميات المنتجة من النفط الخام مع الاخذ بنظر الاعتبار اهمية التباطؤ الزمني في تقدير العلاقة المذكورة وفق نموذج هسيو(Hsiao).وفيما يلي شكل النماذج المقدرة بالرموز :

$$Pt = F\ (Pt - I\ , Yt-j)$$

$$j=1-6$$

$$Yt = F(Yt - I\ , Pt-j)$$

وقد تم تقدير المعادلات باربع صيغ مختلفة وهي :
الصيغة الخطية
الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة
الصيغة نصف اللوغاريتمية
الصيغة نصف اللوغاريتمية المعكوسة
وتم اختيار الصيغة التي اجتازت الاختبارات الاقتصادية والاحصائية والقياسية واعطت افضل النتائج.

ثانيا-توصيف المتغيرات(Variables Description)

1-اسعار النفط الخام الحقيقية:اعتمدت اسعار نفط اوبك الحقيقية للبرميل الواحد (PI)(بالدولار الامريكي)(باسعار 1995) حيث ان سعر بيع البرميل الواحد من النفط الخام يختلف وفقا لنوعية النفط وكذلك طبيعة الصفقات المبرمة واسلوب الدفع ومكان التسليم وتاريخ التسليم باليوم والشهر ،لذلك فالاسعار السنوية تمثل متوسطات الاسعار خلال عام كامل في مناطق مختلفة من العالم بضمنها سعر اوبك . ان الاسعار الحقيقية المستخدمة تمثل اسعار اوبك وقد استخدمت لدور المنظمة الكبير في سوق النفط العالمية ولضالة الفرق بين اسعار المنظمة واسعار الاسواق الاخرى .وقد اشتملت البيانات الخاصة بالاسعار الحقيقية للنفط الخام على الفترة (1980-2008) جدول رقم (1)
وتعتبر الاسعار الحقيقية لبرميل النفط الخام دالة في كمية الانتاج العالمي من النفط الخام مقيمة بالاف البراميل اليومية خلال الفترة موضوع البحث ،ومن المتوقع ان تكون العلاقة بين المتغيرين عكسية وفقا للنظرية الاقتصادية اي ان زيادة الانتاج النفطي تؤدي الى انخفاض اسعاره العالمية مع الاخذ بنظر الاعتبار اهمية التباطؤ الزمني في تقدير العلاقة المذكورة وفق نموذج هسيو(Hsiao).
2-الانتاج العالمي من النفط الخام: تم اعتماد حجم الانتاج العالمي من النفط الخام مقيما بالاف البراميل اليومية اعتمادا على البيانات المنشورة في المجموعة الاحصائية السنوية لمنظمة اوبك لعامي 2006 و

2009 . وقد تم تقدير معادلة الانتاج النفطي بكونها دالة في السعر العالمي الحقيقي من النفط الخام اي ان التغيرات الحاصلة في الاسعار لها انعكاسات ايجابية على مستويات الانتاج وفقا للنظرية الاقتصادية وتكون هذه العلاقة طردية وباشارة موجبة.

ثالثا- نتائج التقدير

تحضى اسعار النفط الخام العالمية باهمية كبيرة لدى المحللين والمخططين وواضعي الدراسات بعيدة المدى كون النفط يعد مصدر الطاقة الرئيسي وان التذبذب في مستويات الاسعار لابد وان تحكمه علاقة ذات طابع اقتصادي معين كسائر السلع الاخرى وان العلاقة المذكورة من الاهمية بمكان بحيث لابد من معرفة العوامل المؤثرة فيها .لقد حاول الباحثان التحقق من العلاقة السببية بين الاسعار والانتاج من كلا الاتجاهين وكما يلي:

تم استخراج قيمة الخطأ التنبؤي الاول للمتغير التابع(Pt)الذي يمثل السعر الحقيقي لبرميل النفط مقيما بالدولار الامريكي واعتبار المتغير التابع مع فترات الابطاء المختلفة كمتغير مستقل ولمدة ست فترات ابطاء وبطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية وتشير النتائج الى ان الابطاء الاول للمتغير التابع (Pt−1) اعطى اقل خطأ تنبؤي اول (SSE)وكما يلي :

$$LnPt = 0.173 + 0.883\ LnP\ t-1$$

(t) (1.02) (7.48)

$$R2 = 68.2\quad \acute{R}2 = 67.0\quad D-W = 2.01\quad F = 55.89\quad SSE = 0.34$$

وكانت قيمة الخطا التنبؤي الاول البالغة (0.34) باستخدام الدالة اللوغاريتمية المزدوجة للمتغير المعتمد مع تباطؤ سنة واحدة فقط اقل من مثيلاتها للابطأت الخمسة الباقية .كما يتضح من نتائج التقدير ان اقل خطأ تنبؤي نهائي هو عند مدة الابطاء الاولى والمبينة فيما يلي :

$$FPE(1,28) = [(28 + 1 + 1) / (28 - 1 - 1)][0.34] / 28 = 0.014$$

اما بالنسبة للابطأت الخمسة الباقية فكانت نتائجها كما يلي :

جدول رقم (6)

قيم (SSE) و(FPE) حسب مدة الابطاء للعلاقة(LnPt=F(LnPt−i

Time lag	1	2	3	4	5	6
SSE	0.34	0.57	0.73	0.85	0.84	0.76
FPE	0.014	0.026	0.038	0.051	0.058	0.062

ان قيمة الخطا التنبؤي النهائي البالغة (0.014) باستخدام المتغير المعتمد مع تباطؤ لسنة واحدة فقط اقل من مثيلاتها لمدد الابطاء الاخرى وهي كذلك افضل من النتائج المستخرجة عند تقدير المعادلة بصيغ اخرى غير الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة ومنسجمة مع منطق النظرية الاقتصادية حيث ظهرت باشارة

موجبة مما يدل على ان اتجاه الاسعار نحو الزيادة بمرور الزمن وان الزيادة الحاصلة في اسعار النفط في سنة سابقة لها تأثير ايجابي على مستويات الاسعار في السنوات اللاحقة .

اما الخطوة الثانية في تحليل اختبار هسيو فيتم فيها تحديد مدة التباطؤ المثلى للمتغيرات المستقلة الاخرى مع الابقاء على المتغيرالذي تم انتقاءه في المرحلة الاولى وهو (Pt−1). حيث يتم حساب الخطا التنبؤي النهائي لكل انحدار، وتشير نتائج التقدير الى ان المتغير المستقل (Yt− 1) حجم الانتاج اليومي العالمي من النفط الخام بملايين البراميل مع تباطؤ لسنة واحدة اعطى اقل قيمة للخطا التنبؤي النهائي البالغة (0.011) والمبينة فيما يلي :

$$FPE(m^*,n^*) = [(29 + 1+1 + 1 / 29 -1-1-1)][0.282] / 29 = 0.011$$

اما بالنسبة للابطاأت الخمسة الباقية فكانت نتائجها كما يلي :

جدول رقم (7)

قيم (SSE) و(FPE) حسب مدة الابطاء للعلاقة

$$LnPt=F(LnPt-1,LnYt-i) \qquad (i=1-6)$$

Time Lag	1	2	3	4	5	6
SSE	0.282	0.278	0.266	0.259	0.263	0.282
FPE	0.011	0.013	0.014	0.016	0.0187	0.024

ثم يتم تحديد اتجاه السببية اعتمادا على خطأ التنبؤ النهائي الحائز على مدة التباطؤ المثلى وكما يلي :

$$FPE(m^*)(0.014) > FPE(m^*,n^*)(0.011)$$

أي ان اتجاه العلاقة السببية من المتغيرات المستقلة (سعر النفط مع تباطؤ لسنة واحدة وحجم الانتاج العالمي من النفط الخام مع تباطؤ لسنة واحدة) الى المتغير التابع (سعر برميل النفط الخام الحقيقي) مما يؤكد الفرضية القائلة ان زيادة مستويات الاسعار في سنة معينة تد فع باتجاه زيادة الاسعار في السنوات اللاحقة وان زيادة حجم الانتاج في سنة معينة تؤدي الى زيادة الطلب الوهمي على النفط الخام الناتج من اسواق المضاربات بالنفط الخام التي تمت الاشارة اليها انفا ومن ثم زيادة الاسعار في السنوات اللاحقة ،وهذه الحقيقة التي تم التوصل اليها هي عكس ماتذهب اليه النظرية الاقتصادية كون زيادة الانتاج تؤدي الى تخفيض الاسعار كما هو الحال بالنسبة للسلع الاخرى ويمكن تفسير ذلك من خلال خصوصية هذه السلعة وان زيادة الاسعار تسير بخط متوازي مع زيادة الانتاج مما يؤكد كون هذه السلعة تعد من السلع الضرورية والغير قابلة للاحلال في المدى القريب على اقل تقدير.

.

اما في حالة عكس اتجاه العلاقة لتصبح:

$$Yt = F(Yt-i, Pt-j)$$

ولغرض تقدير اتجاه العلاقة بين المتغيرات وفق نموذج السببية (Hasiao Causality) نقوم اولا باستخراج قيمة الخطأ التنبؤي الاول للمتغير التابع(Yt) وذلك باعتماد نفس المتغير كمتغير مستقل ايضا ولكن مع ست فترات ابطاء من (1-6) وبطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية وكما يلي :

$$Yt = F(Y\ t-i) \qquad (i= 1 - 6)$$

وتشير النتائج الى ان الابطاء الاول للمتغير التابع (Y t-1) اعطى اقل خطأ تنبؤي اول (SSE)وكما يلي :

$$LnYt = 0.033 + 0.98\ LnY\ t-1$$

$$(t) \qquad (0.34) \qquad (17.2)$$

$$R2 = 92.1 \quad \bar{R}2 = 91.8 \quad D-W = 1.48 \quad F = 313.2 \quad SSE = 0.00438$$

وكانت قيمة الخطا التنبؤي الاول البالغة (0.00438) باستخدام المتغير المعتمد مع تباطؤ لسنة واحدة فقط اقل من مثيلاتها لمدد الابطاء الاخرى وهي كذلك افضل من النتائج المستخرجة عند تقدير المعادلة بصيغ اخرى غير الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة ومنسجمة مع منطق النظرية الاقتصادية حيث ظهرت باشارة موجبة مما يدل على ان اتجاه الانتاج نحو الزيادة بمرور الزمن وان الزيادة الحاصلة في انتاج النفط في سنة سابقة له تأثير ايجابي على مستويات الانتاج في السنوات اللاحقة،اما الابطأت الخمسة الاخرى فقد تم اهمالها لارتفاع قيمة الخطأ التنبؤي الاول فيها . ويتضح ان قيمة الخطأ التنبؤي النهائي الامثل عند مدة الابطاء الاولى وكما يلي :

$$FPE\ (1,29) = [(29 + 1 + 1 / 29 - 1 - 1)]\ [0.00438] / 29 = 0.0002$$

جدول رقم (8)

قيم (SSE) و(FPE) حسب مدة الابطاء للعلاقة

$$LnYt = F(LnY\ t-i) \quad (i= 1 - 6)$$

Time lag	1	2	3	4	5	6
SSE	0.004	0.008	0.012	0.013	0.013	0.009
FPE	0.0002	0.0003	0.0004	0.0007	0.0008	0.0007

اما الخطوة الثانية في تحليل اختبار هسيو فيتم فيها تحديد مدة التباطؤ المثلى للمتغيرات المستقلة الاخرى مع الابقاء على المتغير الذي تم انتقاءه في المرحلة الاولى وهو

(Y t-1) ،ولغرض معرفة اثر الزيادة في مستويات الاسعار على حجم الانتاج تمت اضافة مستويات الاسعار الحقيقية كمتغير مستقل وتخمين المعادلة مع فترات ابطاء لمدة ست سنوات وقد اظهرت نتائج التقدير ان هذا المتغير باشارة سالبة مما يشير الى ان الزيادة في الاسعار لاتؤدي الى زيادة الانتاج وهو على العكس مما تفترضه النظرية الاقتصادية وهو مايؤكد ان التغيرات الحاصلة في اسعار النفط الخام ليس لها تأثير مباشر على حجم الانتاج العالمي من النفط الخام وان الزيادات الحاصلة في الانتاج تتم بشكل منتظم وفق برامج تنفذ في الدول المنتجة من خلال نسبة مايتم تخصيصه من الايرادات النفطية نحو الاستثمار في مجال استكشاف ابار جديدة وفي مجال عدد الحفارات المستخدمة وغيرها من الاستثمارات النفطية وهو يختلف تماما عن السياسات المتبعة في تحديد اسعار النفط حيث يتاثر بحجم المخزون النفطي العالمي واسواق المضاربات بالنفط الخام والاوضاع السياسية والاقتصادية العالمية . وتشير نتائج التقدير الى ان المتغير المستقل (Pt-1) مستوى الاسعار مع تباطؤ لسنة واحدة والذي ظهر باشارة سالبة اعطى اقل قيمة ل (SSE) وكما يلي :

$$LnYt = 0.035 + 1.1LnY_{t-1} - 0.025\ LnP_{t-1}$$

(t) (−0.06) (3.56) (0.29)

$R2 = 93.3\ \acute{R}2 = 92.8$ D-W =2.02 F=180.55 SSE=- 0.003

جدول رقم (9)

قيم (SSE) و(FPE) حسب مدة الابطاء للعلاقة

$LnYt = F(LnYt-1, LnP_{t-i})$ (i=1- 6)

Time Lag	1	2	3	4	5	6
SSE	-0.0038	-0.0026	-0.0028	-0.0026	-0.0025	-0.0022
FPE	-0.00016	-0.00012	-0.00015	-0.00016	-0.00018	-0.00018

$$FPE(m^*,n^*) = [(29 + 1 + 1+1 / 29 - 1 -1-1)][-0.0038] / 29 = -0.00016$$

أي ان :

$$FPE(m^*)(0.0002) > FPE(m^*, n^*)(-0.00016)$$

أي ان اتجاه العلاقة السببية من المتغيرات المستقلة (مستوى الانتاج لسنة سابقة ومستوى الاسعار لسنة سابقة) الى المتغير التابع (مستوى الانتاج)، مما يشير الى عدم صحة الفرضية القائلة ان ارتفاع مستويات الاسعار تؤدي الى زيادة الكميات المنتجة من النفط الخام .

ان النتائج التي حصلنا عليها من خلال تحليل اختبار هسيو تشير الى ان العلاقة بين مستويات الاسعار وحجم الانتاج النفطي صحيحة باتجاه واحد أي عندما يكون الانتاج متغير مستقل والاسعار متغير تابع كون زيادة الانتاج تشجع على زيادة الاسعار بسبب نمو الطلب الوهمي الناتج من اسواق المضاربات بالنفط الخام .اما الاتجاه الاخر للعلاقة عندما يكون الانتاج متغير تابع والاسعار متغير مستقل والتي ظهرت باشارة سالبة اي ان زيادة الاسعار تؤدي الى انخفاض الكمية المنتجة فهي غير صحيحة ولاتنسجم مع النظرية الاقتصادية مما يدلل على ان كل منهما يتاثر بعوامل لاعلاقة لها بالمتغير الاخر وذلك يؤكد لنا خصوصية هذه السلعة والتي اصبحت المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية في كافة دول العالم على حد سواء.

الاستنتاجات

ان متوسط أسعار النفط الاسمية أصبح أعلى من الحقيقية ، بأسعار عام 1995،بدءا من عام 2000 ، وهو عكس ما كان عليه اتجاه الاسعار خلال فترتي الثمانينات والتسعينات .

سجلت أسعار النفط الاسمية والحقيقية ارتفاعا بشكل حاد ومستمر وغير مسبوق لست سنوات متواصلة بدءا من عام 2003 حتى عام 2008 الا ان ارتفاع الأسعار الحقيقية يعد اقل وطأة من الاسمية ، إذ ارتفع سعر برميل النفط الخام الاسمي في الفترة 2008/2003 بنسبة 234% في حين ارتفع السعر الحقيقي بنسبة 202% في الفترة المذكورة .

شهد عقد الثمانينات تراجعا في الطلب العالمي على النفط وانهيار الأسعار مما أدى إلى نزوح الاستثمارات نحو القطاعات الاقتصادية الأخرى.

على الرغم من وجود ثلاثة مصادر رئيسة للطاقة وهي النفط والغاز والفحم الا ان هناك اختلافا في نسبة الطلب على كل منها حيث بلغت نسبة الطلب على النفط 39.2% اما نسبة الطلب على الغاز فكانت 23% اما مساهمة الفحم فكانت بنسبة 27.6% خلال فترة البحث ومن المتوقع ان تنخفض نسبة الطلب على النفط الى 36.5% بحلول عام 2030 .

شهدت الالفية الثالثة ارتفاعا كبيرا وغير مسبوق في اسعار السلع الاولية اذ ارتفع مؤشر صندوق النقد الدولي الى مايقارب ثلاثة اضعاف مستواه خلال الفترة 2002-2008.

تباينت الاراء والتوقعات الموضوعة لاسعار النفط العالمية المستقبلية حيث يرى عدد من المحللين ان سعر برميل النفط الواحد سيقترب من 200 دولارا واخرين رجحوا ارتفاع السعر الى 300 دولارا على المدى القريب ، الا ان تلك التوقعات لاتستند الى اساس اقتصادي متين حيث ان الاسعار تتأثر بالعديد من العوامل السياسية والاقتصادية وليس ادل على ذلك من الانهيار الكبير الذي حدث عام 2008 في اسعار النفط مع بروز الازمة المالية العالمية.

لا يمكن اعتبار منطقة الشرق الأوسط (أغنى بقاع العالم قاطبة بالنفط) منطقة مستقرة بل هي مضطربة . ففي عام 2009 بلغت نسبة صادرات منطقة الشرق الأوسط النفطية إلى العالم حوالي 40% . وضمت أراضي المنطقة في العام المذكور حوالي 56% من احتياطيات العالم المؤكدة من النفط . هذه الحقيقة تقلق الدول المستوردة و ترفع من مستوى تحفظاتها وتوقعاتها وردود أفعالها إزاء الطفيف من الأحداث والاضطرابات في المنطقة ، ومن هنا يمكن كذلك تفسير المخزونات النفطية الإستراتيجية.

8-إلى جانب أساسيات السوق كان للمضاربات بالنفط دور في خلق طلب وهمي على النفط ،ما يسمى بالبراميل الورقية، الأمر الذي دفع بالأسعار نحو الارتفاع. وكذلك كان للتوترات الجيوسياسية والظواهر الطبيعية إسهام في رفع أسعار النفط.

9- رغم اهمية العلاقة بين معدلات الناتج المحلي الإجمالي والطلب على النفط ،لا يمكن تفسير ارتفاع الطلب على النفط بارتفاع معدلات الناتج المحلي الإجمالي فقط، ولعل ما يدعم ذلك هو الارتفاع الطفيف الذي سجله الطلب على النفط في الدول المتحولة رغم معدلات النمو الاقتصادي العالية التي سجلتها هذه البلدان في حين سجلت الدول الصناعية معدلات نمو اقتصادي اقل بكثير من مجموعة الدول المتحولة بيد إن الطلب على النفط فيها ارتفع أكثر من ثلاثة أضعاف مستوى الارتفاع في الدول المتحولة

10- ان النتائج التي حصلنا عليها من خلال تحليل اختبار هسيو تشير الى ان العلاقة بين مستويات الاسعار وحجم الانتاج النفطي صحيحة باتجاه واحد أي عندما يكون الانتاج متغير مستقل والاسعار متغير تابع كون زيادة الانتاج تشجع على زيادة الاسعار بسبب نمو الطلب الوهمي الناتج من اسواق المضاربات بالنفط الخام .اما الاتجاه الاخر للعلاقة عندما يكون الانتاج متغير تابع والاسعار متغير مستقل والتي ظهرت باشارة سالبة اي ان زيادة الاسعار تؤدي الى انخفاض الكمية المنتجة فهي غير صحيحة ولاتنسجم مع النظرية الاقتصادية كما لاتنسجم مع طبيعة وواقع هذا القطاع الحيوي مما يدلل على ان كل منهما يتاثر بعوامل لاعلاقة لها بالمتغير الاخر وذلك يؤكد لنا خصوصية هذه السلعة اي النفط والتي اصبحت المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية في كافة دول العالم على حد سواء.

التوصيات :

على الدول المنتجة والدول المستهلكة الرئيسة للنفط العمل على استقرار سوق النفط العالمية ، وانتهاج سياسة سعريه تخدم مصالح الطرفين ، إذ لن تصب الأسعار المرتفعة ولا المنخفضة في صالح اقتصاديات العالم .

على الدول المنتجة الكبيرة للنفط الاحتفاظ بطاقات إنتاجية احتياطية لمواجهة ارتفاعات الطلب العالمي المفاجئة .

بهدف ضمان النمو المتوازن لكميات النفط المنتجة عالميا على الدول المنتجة وضع سياسات وخطط استثمارية تضمن نمو عمليات الاستكشاف والحفر والتنقيب والبحث العلمي.

ان اغلب التوقعات والتنبؤات الموضوعة لمستقبل اسعار النفط العالمية غير واقعية وغير مبنية على اساس علمي ولايمكن الركون اليها وهي لاتعدو عن كونها تكهنات تخدم المضاربين في اسواق المضاربات النفطية.

الجداول الملحقة :

الجدول 1

متوسط السعر الاسمي لنفط أوبك وإنتاج النفط في العالم ونسب تغيره في الفترة 1980-2009

السنوات	السعر*	الإنتاج**	نسب التغير
1980	36	59690.2	*** -4.9
1981	34.2	55983.7	-6.2
1982	31.7	53582.6	-4.3
1983	30.1	52406.3	-2.2
1984	28.1	52991.2	1.1
1985	27.5	52269.6	-1.4
1986	13	55091.3	5.4
1987	17.7	54605.3	-0.9
1988	14.2	56889.9	4.2
1989	17.3	57784.1	1.6
1990	22.3	59105.8	2.3
1991	18.6	58736.4	-0.6
1992	18.4	59332.1	1.0
1993	16.3	59132.0	-0.3
1994	15.5	59889.5	1.3
1995	16.9	60322.1	0.7
1996	20.3	61493.3	1.9
1997	18.7	62891.2	2.7
1998	12.3	65140.4	3.6
1999	17.5	63399.1	-2.7
2000	27.6	65792.1	3.8
2001	23.1	65312.7	-0.7
2002	24.3	63923.7	-2.1
2003	28.2	67163.1	5.1
2004	36	70575.4	5.1
2005	50.6	71523.0	1.3
2006	61	71734.9	0.3
2007	69.1	71422.7	-0.4
2008	94.1	71901.7	0.7
2009	61	69025.9	-4.0

*) دولار/برميل

**) بآلاف البراميل يوميا

***) بالقياس إلى إنتاج عام 1979 البالغ 692749.5 ألف برميل يوميا .

المصدر : إعداد الباحثين استنادا إلى :

OPEC Annual Statistical Bulletin 2004, table 14, & 2009 table 3.9.

الهوامش والمصادر:

1) **الحقيقة إن الأسعار الواردة في الجدول 1 لا تشير بالضرورة إلى سعر بيع كافة نفوط العالم ، فالسعر يختلف عادة وفقا لنوعية النفط ، وكذلك صفقات البيع ، و لا تشير كذلك إلى أسعار البيع طوال السنة ،**

فعلى سبيل المثال بلغ سعر برميل نفط أوبك في السوق الفورية (Spot Market) في آب عام 1986 8 دولارات فقط . الأرقام الواردة في الجدول 1 اذن هي متوسط أسعار نفط أوبك ، بعبارة ثانية هذه الأرقام تشير إلى حقيقة تقلبات سعر النفط ولا تعبر بالضرورة إلى سعر بيع أوبك طوال أيام السنة ، ولا إلى أسعار بيع كل المصدرين . ولقد اعتمدنا أسعار أوبك لسببين : دور المنظمة الكبير في سوق النفط العالمية أولا ، وضآلة الفرق بين أسعار نفط أوبك وأسعار المصدرين الآخرين .

2) حساباتنا استنادا على بيانات الجدول 1

3) كذلك حساباتنا استنادا على بيانات الجدول 1.

4) بلغ المعدل الأسبوعي لخامات أوبك في السوق الفورية في الأسبوع الأول من تموز 2008 ، 138.3 دولارا ، حسب :اوابك ، ديسمبر 2008 ، الجدول 1.

5) اوابك : تقرير الأمين العام السنوي السابع والعشرون ، عام 2000، الجدول 1-18 .

6) تعد كلفة إنتاج النفط في دول أوبك عموما ودول الشرق الأوسط ، دول الخليج العربي خصوصا الأدنى على مستوى العالم ففي الوقت الذي بلغ متوسط كلفة إنتاج برميل النفط الواحد من دول الشرق الأوسط 2.70 دولارا ، تراوحت كلفة إنتاج البرميل الواحد من حقول بحر الشمال (القطاع البريطاني والنرويجي) بين 4-9 دولارات ن في المكسيك بين 5-7 دولارا.

7) الأمانة العامة لمنظمة الأقطار المصدرة للبترول : سياسات أوبك إزاء إنتاج وتسعير النفط ، النفط والتعاون العربي ، المجلد الرابع عشر ، العدد الثاني والخمسون ، صيف 1988 ، ص 29-41.

8)

L.R. Brown : State of World 1985, New York 1985, pp.235.

9) أ.م. د. محمد علي حميد و أ.م. د. عدنان كريم نجم الدين : احتياطيات النفط العالمية واهم العوامل المؤثرة فيها ، مجلة جامعة كربلاء ن المجلد السابع - العدد الرابع (علمي) - سنة 2009، ص 175 .

10): اوابك : تقرير الأمين العام السنوي ، العدد السادس والثلاثون ، سنة 2009 ، الفصل الأول.

11)نفس المصدر السابق ، العدد الخامس والثلاثون ، سنة 2008 ، وينبغي التذكير هنا إلى إن كفاية المخزون وفقا لمستويات المخزون والإنتاج والاستهلاك في عام 2008 والتي لم تختلف كثيرا عن مثيلاتها في عام 2009 12)نفس المصدر السابق، العدد السادس والثلاثون ، سنة 2009 ، الفصل الأول.

13)نفس المصدر السابق .

14)حساباتنا وفقا لبيانات الجدول 1.

15)Solids كما وردت في المصدر.

16) OPEC: World Oil Outlook 2007, table 1.3.

17)حساباتنا استنادا الى :

OPEC: OPEC Annual Statistical Bulletin 2009, tables 3.1&3.8.

18) زيادة الطلب على النفط ونسبها من حساباتنا استنادا على بيانات الجدول 2

19) للمزيد الطلب عن النفط يمكن مراجعة ،على سبيل المثال ،د . محمد علي حميد مجيد ، أ.م.د. عدنان كريم نجم الدين : الطلب العالمي على النفط والعوامل المؤثرة فيه (دراسة تحليلية كمية)،مجلة جامعة كربلاء ، المجلد السادس- العدد الرابع / علمي/2008 ص56-70.

20)اوابك : مجلة اوابك العدد 3 مارس 2009 ، الجدول 1 في ملحق الجداول.

21) حساباتنا استنادا على :

OPEC: OPEC Annual Statistical Bulletin 2009, table 1.2.

22)حسين عبد الله: مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى 2000.

23)تتبع منظمة أوبك نظام الحصص الإنتاجية من اجل المحافظة على استقرار سوق النفط العالمية .

24) يخشى النرويجيون من احتمال انخفاض الطلب العالمي على النفط ، لأسباب بيئية أو أخرى وتحول النفط إلى سلعة غير مرغوب بها.

25)عبد الفتاح دندي : توزيع الإيرادات الإجمالية لبرميل النفط وحصة الأقطار الأعضاء منه ، النفط والتعاون العربي المجلد 35 العدد 131 خريف 2009.

(26) (Roger N. Anderson ،انتاج النفط في القرن الحادي والعشرين،مجلة العلوم الصادرة عن مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ،عدد اكتوبر1998 ،ترجمة احمد فارس)

(27) حمدية شاكر الايدامي،العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي و الإنفاق الحكومي في العراق في المدة 1970-1995 ،رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد ،جامعة بغداد ،2001، ص85.

(28) ابراهيم الورد،تحليل العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي و نمو الاسواق المالية للمدة 1980-2004، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية،المجلد 12،العدد41، 2006، ص5.

(29) نمارق العكيلي،قياس الاثر المتبادل بين النمو الاقتصادي والتضخم وسعر الصرف في الاقتصاد العراقي ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة كربلاء و2007،ص 93 .